تجار القاهرة فى العصر العثمانى

سيرة أبو طاقية شاهبندر التجار



تأليف

د. نـللـى حنــــا

ترجمة وتقديم

د. رءوف عباس

هذه ترجمة لكتاب:

Title:	Making Big Money in 1600: The Life and Times of Isma'il Abu Taqiyya, Egyptian Merchant
Author:	Dr. Nelly Hanna
Paperback:	224 pages
Publisher:	Syracuse University Press (May 1, 1998)
Language:	English



محتويات الكتاب

كلمة عرفان 4
تقديم........ 5
مقدمـــة 12
المصادر والمنهج........ 12
الترجمة لماذا؟........ 12
سجلات المحكمة الشرعية مصدرا للتاريخ الاقتصادى الاجتماعى والتراجم........ 17
فصول الدراسة........ 25
الفصل الأول رؤية عامة للحقبة التاريخية........ 27
الإطار العام........ 27
اتجاهات جديدة فى التجارة المصرية........ 34
الفصل الثانى عائلات التجار والبيوت التجارية العائلية 43
الإطار الاجتماعى........ 43
الهجرة من الشام إلى مصر 49
التنشئة فى القاهرة........ 55
مشاركة العائلة........ 57
أنماط تجارية جديدة 60
خاتمة المطاف........ 70
الفصل الثالث هياكل التجارة........ 74
مقدمة........ 74
دور المحاكم فى التجارة........ 81
التمويل........ 86
تنظيم الشبكة التجارية........ 94
التبادل التجارى وتصريف السلع........ 101
الخلاصة........ 104
الفصل الرابع التحول فى أنماط التجارة........ 106
مقدمة........ 106
اتجاهات تجارية جديدة........ 115
تجارة البن........ 116

إنتاج السكر 118
خلاصة 136
الفصل الخامس التركيب الاجتماعى 139
التغيرات الأساسية والهامشية 139
دور التجار 141
التجار وهيكل السلطة 143
خلاصة 156
الفصل السادس تشكيل المعالم الحضرية للقاهرة 159
القاهرة عام 1600 159
دور التجار فى التنمية الحضرية 161
تشييد وكالات جديدة 168
خلاصة 178
الفصل السابع الحياة العائلية فى بيت أبى طاقية 180
مقدمة 180
العائلة الممتدة 183
تحالف الزوجات والجوارى 184
التراتب الاجتماعى فى بيت العائلة 188
أبناء أبو طاقية 196
الأتباع والخدم والعبيد 198
تجاوز نطاق الهياكل التقليدية للعائلة 200
تفرق العائلة وإعادة ترتيب أمورها 205
الفصل الثامن حصاد الدراسة 210
المصادر والمراجع 219

كلمة عرفان

على مر السنوات التى استغرقها إعداد هذه الدراسة حتى آتت أُكُلها، حملت على كاهلى ديونا لا تحصى لعدد من الأصدقاء والزملاء الذين قدموا لى العون فى مختلف مراحل الدراسة، منذ اختمرت فى ذهنى فكرة كتابة دراسة عن أبى طاقية شاهبندر التجار حتى رأى العمل النور فى طبعته الإنجليزية. وكانت الصديقة د. أميرة سنبل أول من إقترح على الشكل الذى يتم به إخراج العمل كدراسة للتجار من خلال سيرة شاهبندر التجار أبى طاقية، ولم تبخل على بالعون عندما كنت فى حاجة إليه. وقام د. رءوف عباس بقراءة أصول الدراسة فى مراحل مختلفة، وتحاور معى كثيرا حول بعض جوانب النص والقضايا الأساسية التى تناولتها الدراسة، وسمح لى بمشاركته خبرته بالمعرفة التاريخية. وعكس النقد الذى قدمه لى جاك جيراجوسيان بعد قراءته للنص نظرة الخبير، وساعدتنى نصائحه على إستجلاء بعض الصياغات التى كان لا يستطيع فهمها إلا المؤرخ المتخصص. وكذلك قرأ أصول الكتاب كل من: د. أندريه ريمون، ود. عفاف لطفى السيد، ود. بيتر جران، وقدموا لى بعض التعليقات الهامة والإقتراحات القيمة التى إستهدفت زيادة الإيضاح.

وأود أيضا أن أعبر عن شكرى للجامعة الأمريكية بالقاهرة التى خففت عنى بعض أعباء التدريس لأتفرغ لكتابة هذه الدراسة، كما أتوجه بالشكر إلى وزارة العدل التى أتاحت لى الإطلاع على سجلات المحاكم الشرعية التى كانت مودعة –عندئذ– بمصلحة الشهر العقارى بالقاهرة.

نللى حنا

تقديم

لعل العصر العثمانى فى مصر من أقل عصور التاريخ حظا من إهتمام المؤرخين العرب عامة والمصريين خاصة، ولا يعود ذلك إلى ندرة مصادره الأصلية، فما هو موجود منها يفوق الحصر، وإنما يرجع إلى ظروف سياسية –بالدرجة الأولى– أحاطت بهذا العصر الذى يقع بين عام 1517 الذى شهد الفتح العثمانى، وعام 1798 الذى شهد دخول الحملة الفرنسية مصر. من تلك الظروف، وقوع العصر العثمانى بين عصرين إستقطبا الكتابات التاريخية لأن مصر كانت فيهما تلعب دور القوة الإقليمية الكبرى، ونعنى بهما عصر سلاطين المماليك، وعصر محمد على باشا، ففيما بين هذين العصرين كانت مصر مجرد ولاية تابعة لإستانبول، وإن كان وضعها متميزا بين ولايات الدولة العثمانية. ولم تلق الأضواء إلا على الحقبة التى شهدت محاولات إبراز كيان سياسى خاص لمصر، مثل حركة على بك الكبير ومحاولة إحياء القوة المملوكية فى القرن الثامن عشر بعد تآكل السلطة المركزية العثمانية فى سياق تاريخى معين.

ومن تلك الظروف أيضا، إنبهار فريق من المؤرخين بالتغييرات الهامة التى شهدتها مصر فى عصر محمد على، والميل إلى تفسيرها فى سياق المؤثرات الحضارية الغربية التى جلبتها الحملة الفرنسية إلى مصر، والتى حملت بذور "الحداثة" فحركت (الركود) الذى عانته مصر فى العصر العثمانى، وأكسبتها ملامح جديدة تختلف عما كانت عليه الحال من قبل، فبدأت بذلك صفحة (حديثة) من تاريخ مصر، وهو اتجاه روج له المستشرقون وتأثر بهم فريق المؤرخين الرواد الذين صاحبوا نشأة الجامعة المصرية، وشجع على ذيوعه الإهتمام الرسمى للدولة –على عهد الملك فؤاد–بإلقاء الأضواء الباهرة على تاريخ الأسرة العلوية، وإبراز منجزات محمد على باشا والخديو إسماعيل على وجه الخصوص، فركز المؤرخون دراساتهم على القرن التاسع عشر بإعتباره عصر الحداثة ولم يلقوا بالا إلى العصر العثمانى، فإذا ذكروه جاءت نظرتهم إليه –غالبا– من خلال ما أورده الجبرتى ومعاصروه عن أخبار القرن الثامن عشر، فيعممون ذلك على العصر كله، ويرددون مقولات المدرسة الإستشراقية التى صادفت هوى عندهم، فحتى يتميز

الضوء يجب أن تكون هناك ظلال، (وبضدها تتميز الأشياء)، ولإبراز ما حدث فى القرن التاسع عشر، لابد من إضفاء الظلال على العصر كله الذى سبقه، والتركيز على دور المؤثر الخارجى فى تحريك عجلة التغير، والمؤثر الخارجى هنا هو الحضارة الغربية، وكأن مصر كانت عاجزة تماما عن الحركة، قعيدة لمدة ثلاثة قرون، فلم تنهض إلا بعدما مد الغرب إليها يده.

كما أن النظرة إلى العصر العثمانى تأثرت بما حدث فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من مظالم مارستها الإدارة العثمانية فى الهلال الخصيب على وجه الخصوص، وأعمال القمع التى إتبعها نظام الإتحاد والترقى ضد حركة القومية العربية الناشئة والتى بلغت ذروتها فيما فعله جمال باشا من إعدام قيادة الحركة عند بداية الحرب العالمية الأولى، وما أعقب ذلك من قيام الثورة العربية ضد الحكم التركى بقيادة الشريف حسين ودعم الإنجليز عام 1916. وغلبت ذكريات تلك السنوات الحزينة على رؤية المؤرخين للعصر كله من بدايته إلى نهايته، بل إنعكس ذلك على الكتب الدراسية المتداولة، وأصبحت التعميمات التى وردت بكتابات المدرسة الإستشراقية تعامل فى تلك الكتب كحقائق تاريخية ثابتة، ومن ثم كان إهمال دراسة العصر بمثابة محاولة لطى صفحة سوداء من تاريخ العرب.

وثمة أسباب أكاديمية محضة وراء إهمال دراسة المجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى خاصة فى العصر العثمانى دراسة عميقة متأنية تستند إلى المصادر الأولية. فقد وقع العصر العثمانى فى منطقة حدودية ببين ميدان بحث مؤرخى العصور الوسطى ومجال بحث مؤرخى العصر الحديث. فإعتبر الأولون أن سقوط دولة المماليك الشراكسة على يد العثمانيين عام 1517 خط الحدود الأكاديمية بين حقلى العصور الوسطى والعصور الحديثة، وجاء مؤرخو العصر الحديث الذين تأثروا بمفهوم "الحداثة" ليروا فى مجيء الحملة الفرنسية 1789 بداية للتاريخ الحديث بينما رأى فريق آخر منهم أن الفتح العثمانى قد يكون بداية للتاريخ الحديث لتزامنه مع بدايات نفس العصر فى أوربا (على أرجح الأقوال)، ولأن الدولة العثمانية عمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، فلا بأس من زحزحة خط الحدود إلى عام 1517 مع التحفظ على طبيعة القرون الثلاثة الأولى من

العصر الإعتبارى على ضوء ما إستقر فى أذهان أولئك المؤرخين من مفاهيم إستشراقية، ونعنى بذلك أثر الغرب الحاسم فى تحريك عجلة التطور مع نهايات القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. وبذلك وقع العصر العثمانى –من الناحية الفعلية– فى منطقة (منزوعة الإهتمام) على الحدود بين مجالى تاريخ العصور الوسطى وتاريخ العصر الحديث.

وهكذا تأثرت الكتابات المحدودة فى تاريخ العصر العثمانى بما شاع فى كتابات المدرسة الإستشراقية من نعوت لصقت بالمجتمع العربى عامة والمصرى خاصة فى العصر العثمانى هى: الجمود، والركود، والإضمحلال، والتخلف. وهى تعميمات ضربت صفحا عن التباين الواضح بين المجتمعات التى خضعت للحكم العثمانى وبعضها البعض من حيث الظروف الموضوعية بنية وتكوينا وتجربة، وتعاملت معها فى سياق واحد، ولم تميز إلا قليلا بين ظروف الأناضول والولايات العربية، ولم تهتم بإبراز التمايز بين الولايات العربية وبعضها البعض. كما أن تلك الدراسات إستقت معلوماتها من مصادر ثانوية مخطوطة وتقارير الرحالة والقناصل الأجانب، وكلها مصادر تهتم بالسطح ولا تغوص إلى اللباب، وأغفلوا المصادر الأولية الوثائقية إغفالا يكاد يكون تاما. أضف إلى ذلك أن معظم المعلومات التى إستند إليها المستشرقون ترجع إلى القرن الثامن عشر فتغاضوا بذلك عن إختلاف الأحوال من قرن إلى آخر، وسحبوا إستنتاجاتهم الخاصة بالقرن الثامن عشر على العصر العثمانى كله بعد ما إفترضوا بداية أن المجتمع العربى كان راكدا جامدا مضمحلا.

ولكن المؤرخين المصريين ظلوا يعانون القلق من هذه النظرة العامة، المشكوك فى موضوعيتها، إلى العصر العثمانى. وبدأ بعض الأساتذة الرواد يوجهون أنظار تلاميذهم إلى أهمية دراسة العصر العثمانى، فعل ذلك محمد شفيق غربال على نطاق محدود، فقد جرفه وتلاميذه تيار "الحداثة"، ولكن تلميذه أحمد عزت عبد الكريم كان أكثر إهتماما بضرورة إعادة النظر فى العصر العثمانى من خلال دراسات تاريخية جادة تعتمد على المصادر الوثائقية: سجلات المحاكم الشرعية، وحجج الأوقاف، وسجلات الروزنامه ، وغيرها. فوجه بعض تلاميذه منذ الستينات لإعداد بحوثهم للماجستير والدكتوراه عن

موضوعات تتصل بتاريخ مصر فى العصر العثمانى، فكانت دراسات عبد الرحيم عبد الرحمن، وليلى عبد اللطيف، وغيرهما من الباحثين التى كشفت عن أبعاد جديدة للعصر العثمانى جعلت جيلا آخر من الباحثين يشق طريقه فى هذا المجال إما بتوجيه من أساتذتهم أو بدوافع ذاتية. وقد ألقت دراساتهم –التى لم ينشر معظمها حتى الآن– أضواء جديدة على العصر العثمانى، جعلتنا نشعر بالحاجة إلى إعادة إكتشافه، بل وإعادة النظر فى فكرة "الحداثة"، وأقنعتنا بالحاجة إلى البحث عن العوامل الذاتية الكامنة فى المجتمع والتى تدفع حركته التاريخية.

وتعد الزميلة د. نللى حنا من أقطاب المتخصصين فى تاريخ مصر فى العصر العثمانى ، وتحظى بشهرة بين الأوساط الأكاديمية الدولية لأن معظم بحوثها نشرت بالإنجليزية والفرنسية، وجاءت الطبعة العربية من كتابها "بيوت القاهرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، دراسة اجتماعية معمارية" (العربى للنشر والتوزيع 1993) إضافة هامة لدراسة تاريخ مصر فى العصر العثمانى، إحتفت بها الأوساط الثقافية، وحظيت بتقدير المتخصصين، ورغم ثقافتها الغربية، تتمتع نللى حنا برؤية ناقدة ثاقبة للمفاهيم التى تروج فى كتابات المدرسة الإستشراقية حول الثقافة الإسلامية، والمجتمعات العربية عامة، فتحرص على دحض تلك المفاهيم إستنادا إلى ما تتوصل إليه من نتائج من خلال دراسة المصادر الوثائقية التى خبرت العمل عليها سنين طوال، فإذا أضفنا إلى تلك الخبرة والرؤية المنهجية ما تمتاز به نللى حنا من حس وطنى وغيرة على الثقافة الوطنية، أدركنا أهمية ما تطرحه من آراء وما تتركه من صدى فى الأوساط الأكاديمية الدولية.

ومن هنا جاء إهتمامى بكتابها "إسماعيل أبو طاقية شاهبندر التجار" الذى يسعدنى تقديمه إلى جمهور المثقفين والمهتمين بدراسة تاريخ مصر الحديث، وقد كتبته نللى حنا بالإنجليزية لينشر من خلال قسم النشر بجامعة سيراكيوز بالولايات المتحدة الأمريكية . وأطلعتنى المؤلفة على أصول الكتاب عام 1995، وكانت النتائج التى إستخلصتها من دراستها موضع نقاش طويل بيننا، وظلت تعدل فى نص الكتاب على ضوء ما تلقت من ملاحظات من إستشارتهم من الزملاء حتى إستقر على هذا النحو، فقرأت أصول الكتاب مرة أخرى فى مطلع 1996، ورأيت أن عملا على هذا المستوى العلمى الرصين، أنفقت

المؤلفة فى دراسته عشر سنوات كاملة، قامت خلالها بتمشيط الوثائق التاريخية لتعيد تكوين صورة المجتمع المصرى عند أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، من خلال سيرة إسماعيل أبو طاقية شاهبندر التجار، لا يجب أن يظل بعيدا عن متناول قراء العربية، رغم ما للنشر بالإنجليزية من أهمية تعود إلى الرسالة التى أرادت المؤلفة أن توجهها إلى باحثى الغرب ومؤرخى المدرسة الإستشراقية على وجه الخصوص، مؤكدة أن المجتمعات يمكن أن تتطور وفق سياق تاريخى مختلف عن النهج الغربى، كاشفة عن فساد الإستنتاجات التى توصل إليها المستشرقون فى دراساتهم حول العصر العثمانى عامة وتطور مصر فى ذلك العصر خاصة، مؤكدة أن الثقافة الوطنية العربية الإسلامية توفرت لديها فى هذا العصر مقومات التطور، وأن قدوم الغرب لم يكن بعثا للحياة فى مجتمعاتها، وإنما كان من معوقات تطورها. لذلك عقدت العزم على تعريب الكتاب، ليصدر فى هذا الثوب القشيب فى نفس وقت صدور الطبعة الإنجليزية تقريبا، وليسد نقصا خطيرا فى الدراسات التاريخية، ويطرح على المهتمين بالبحث التاريخى تساؤلات هامة قد تستحث الهمم، وتدفع البعض إلى إرتياد الطريق الذى مهدته المؤلفة بصبر وأناة، وسعة أفق، وبعد نظر، ورجاحة رأى.

ويدحض الكتاب الآراء التى ذهبت إلى أن مصر وبلاد الدولة العثمانية عانت من الركود الاقتصادى والجمود الحضارى والإضمحلال الثقافى من خلال تقديم صورة حية للواقع الاقتصادى فى أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، أعادت المؤلفة تكوينها من شتات المعلومات التى جمعتها من سجلات المحكمة الشرعية، بينت فيها عدم صحة المقولات التى أشاعها المستشرقون حول أثر تحول التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح على الركود الاقتصادى وكساد أسواق الشرق الأوسط، وما شاع عن دور الدولة فى الاقتصاد، والعلاقة بين السلطة والناس، ودور رأس المال التجارى فى تطور الاقتصاد والتنمية الاجتماعية والعمرانية، وبينت الدور الذى لعبه رأس المال التجارى فى الإنتاج الزراعى والصناعى فى تلك الفترة، وهو دور لا يقل وزنا أو أثرا عن الدور الذى لعبه رأس المال التجارى فى أوربا فى ذلك العصر، والقراءة الدقيقة لهذا الكتاب تجعل القارئ يتساءل مع المؤلفة عن العوامل التى حالت دون حدوث تحول رأسمالى فى

العالم العثمانى عامة والعربى خاصة خلال ذلك العصر، وهو تساؤل لا يمكن التوصل إلى إجابة شافية له إلا بعد دراسة بقية الفترة الزمنية بنفس العمق والدقة اللذين نجدهما فى هذا الكتاب، وهو عمل يحتاج إلى تضافر جهود مجموعة من الباحثين فى إطار مشروع بحثى كبير يغطى المجتمع المصرى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر إستنادا إلى المصادر الوثائقية، ترعاه إحدى الهيئات العلمية الوطنية، أو بعض أقسام التاريخ فى الجامعات المصرية.

ولا شك أن التحولات التى تمت على يد محمد على باشا لم تنشأ من فراغ، وخاصة أنه لم يعتمد على رأس المال الأجنبى فى إقامة البنية الأساسية لاقتصاد السوق الخاضع لإدارة الدولة، وإنما إعتمد على موارد مصر وحدها طوال حكمه، وحقق التراكم الأولى اللازم لإقامة تلك البنية من خلال إعادة تنظيم الاقتصاد المصرى وتوجيه بعض قطاعاته وجهات جديدة، فمن أين إستطاع الاقتصاد المصرى فى مطلع القرن التاسع عشر أن يوفر كل تلك الموارد إذا كان اقتصادا تقليديا راكدا؟ وكيف إستطاع المجتمع المصرى أن يتجاوب مع إصلاحات محمد على إذا كان مجتمعا يعانى من الإضمحلال والتخلف؟ بل كيف إستطاع العامل المصرى أن يستوعب الأساليب الفنية الحديثة فى مصانع محمد على إذا كان عطلا من الخبرة، مفتقرا إلى الإستعداد؟ وأخيرا، كيف إستطاع الفتية المصريون الذين تعلموا فى ظل نظام التعليم التقليدى فى العصر العثمانى أن يتجاوبوا مع التعليم الحديث، بل ويتابعوا الدراسة فى المعاهد الفرنسية، إذا كان النظام التعليمى الأساسى الذى أخرجهم متخلفا عاجزا؟ وكيف إستطاع الفلاح المصرى أن يستوعب فنون القتال الحديثة، ويشكل قوام جيش فرض سيطرة محمد على على الشرق الأوسط، إذا كان ذلك الفلاح لا يملك الإستعداد والقدرات اللازمة لذلك؟

كلها تساؤلات تحتاج إلى إجابات شافية تدعمها الدراسة الدقيقة للواقع المصرى عند ظهور محمد على، فما فعله محمد على كان بمثابة إعادة ترتيب ما توفر لديه من أوراق، أى إعادة تنظيم البنية الأساسية فى مصر بالإستفادة من مكوناتها الأصلية. حقا، لجأ محمد على إلى الخبرة الأجنبية فإستعان بالفرنسيين وغيرهم فى شتى المجالات، ولكن ذلك كان على نطاق محدود، وظلت اليد العليا فى حركة الإصلاح التى أدخلها محمد على لعناصر

عثمانية (تركية) أو مصرية، وجاء نسق الإصلاح مختلفا عن النمط الغربى، ملبيا للظروف الموضوعية للمجتمع المصرى التى تضرب بجذورها فى أعماق تاريخ مصر عبر العصر العثمانى. ولو كان المجتمع المصرى تقليديا راكدا مضمحلا –وفق ثالوث المدرسة الإستشراقية– لما كان بمقدور محمد على أن يصنع المعجزات، فيحدث التقليدى، ويحرك الراكد، ويستنهض المضمحل، وخاصة أنه كان شرقيا عثمانيا ينتمى إلى نفس الثقافة بما لها وما عليها. وما تحقق على يد محمد على لم ينشأ من فراغ، وإنما إعتمد على الأساس الراسخ للتجربة التاريخية المصرية. ويعنى ذلك أن واقع مصر فى العصر العثمانى كان له شأن آخر غير ذلك الذى شاع فى كتابات مدرسة "الحداثة" ، وإستطاعت نللى حنا فى هذه الدراسة أن تثير الشكوك حول مصداقيته. ولا ريب أن دراسة المجتمع المصرى فى العصر العثمانى، أو إعادة إكتشاف الواقع المصرى فى ذلك العصر، كفيلة بإلقاء المزيد من الضوء على تطور مصر الحديثة، فقد آن الأوان لإعادة تقييم تجربة القرن التاسع عشر على ضوء ما قد تتوصل إليه دراسة العصر العثمانى من نتائج، من أجل فهم تاريخنا القومى فهما يستند إلى حركة ذلك التاريخ.

وهذه الطبعة العربية التى قمت بإعدادها تعبر تعبيرا دقيقا عن أفكار المؤلفة وتنقل بأمانة تامة الرسالة التى أرادت أن توصلها إلى من يعنيهم أمر تاريخ هذا الوطن، ولم أضف من عندى شيئا إلى النص الأصلى، أو أجد هناك حاجة للتعليق على بعض ما توصلت إليه المؤلفة من نتائج. وحسبنا أن الكتاب يسد نقصا فى المكتبة العربية.

القاهرة فى 30/9/1996.

د. رءوف عباس حامد

مقدمـــــــة

المصادر والمنهج

يعالج هذا الكتاب ترجمة حياة تاجر كبير هو إسماعيل أبو طاقية، زاول نشاطه بالقاهرة فيما بين نحو بداية الثمانينات من القرن السادس عشر حتى وفاته عام 1624، كما يتناول –فى نفس الوقت– فئة التجار الكبار، ومظاهر سلوكهم، ونشاطهم التجارى، ودورهم فى الاقتصاد الحضرى بتلك الحقبة. ويبدو التجار –عندئذ– وقد خرجوا إلى الضوء بعد الظلال التى لفت وجودهم فى أوائل القرن السادس عشر، ويعالج –كذلك– المدى التى إتخذته معاملاتهم التجارية بمختلف أنواعها، والرخاء الاقتصادى الذى تمتعوا به، فى وقت غلب الظن فيه أن التجارة قد أصابها الكساد، وهى ظاهرة تحتاج إلى تعليل. ونحن –فى الواقع– نحتاج إلى إعادة النظر فى العديد من الإفتراضات، وملء الفراغات التى تتصل بما نعرفه عن تلك الحقبة الزمنية الحاسمة من تاريخنا، ونستطيع أن نوسع آفاق معرفتنا بتلك الفترة التى لا نعلم عنها إلا قليلا، وأن نضعها فى السياق المنطقى، عن طريق فهمنا لخلفية وأسباب تلك الصحوة التجارية. ونستطيع أن نربطها –تاريخيا– بالتغيرات التى حدثت –فيما بعد– تحت حكم محمد على باشا. إذ غالبا ما كانت تدرس سياسات ذلك الوالى بمعزل عن الفترة السابقة عليه، مع التركيز على ما أدخله من تجديدات وعدم الإهتمام بفكرة الإستمرارية إهتماما كافيا. وتتيح لنا هذه الدراسة –أيضا– إعادة النظر إلى الإقليم بمداه الجغرافى الواسع، فقد إرتبطت التطورات الاقتصادية فى مصر بما كان يجرى فى الدولة العثمانية وعالم البحر المتوسط. ومن ثم، ترى هذه الدراسة أن ما يحدث فى منطقة تتردد أصداءه فى غيرها من المناطق، وذلك بدلا من إعتبار مصر أو عالم البحر المتوسط الإسلامى، خارج التاريخ أو بمعزل عن التغير التاريخى فى تلك الحقبة.

الترجمة لماذا؟

لقد وقع إختيارنا على الترجمة –كسبيل لدراسة الحقبة– لعدة أسباب، وإذا كانت الدراسة تركز على التجار وأنشطتهم، فقد تم ذلك فى ضوء السياق العام الاجتماعى والاقتصادى

والقانونى والثقافى، ومن ثم جاءت الترجمة مناسبة لأنها تقدم نظرة متعددة الزوايا للشخصية التى تتناولها، تتضمن المظاهر المختلفة لعلاقاتها بالمجتمع. ويساعدنا ذلك على أن نضع التغيرات الاقتصادية والتجارية فى سياق اجتماعى وقانونى وثقافى بدلا من دراستها كظاهرة مجردة منعزلة عن أى سياق محدد. والواقع أن الأحوال تداخلت فى تلك الفترة، وبذلك تتيح لنا الترجمة لمثل هذه الشخصية تصوير الطريقة التى حدث بها التداخل بين تلك الأحوال وبعضها البعض.

كذلك تتيح الترجمة للقارئ التوصل إلى إجابات لمختلف التساؤلات التى لا يمكن طرحها فى دراسة تختص بالمسائل الاقتصادية والتجارية وحدها، فتفسر –على سبيل المثال– الأسباب التى تدفع التجار إلى إنفاق الوقت والجهد والمال فى أنشطة لا تتصل بالتجارة إتصالا مباشرا كمشروعات العمائر الكبرى مثل الوكالتين اللتين بناهما أبو طاقية وسط القاهرة، أو إقراض الأموال للمتصلين بالسلطة، أو إمتلاك بيوت كبيرة ومليئة بالأتباع والخدم والعبيد مما يعد إفراطا فى الإنفاق على المظاهر الإستهلاكية. وغالبا ما كان كل من تلك التصرفات يتم بدوافع ثقافية يمكننا تحديدها من خلال دراستنا لحياة إحدى الشخصيات. فقد كان نجاح المشروعات التجارية لأبى طاقية يرجع إلى مهارته التجارية والاجتماعية، وقدرته على إقامة العلاقات المتينة والمحافظة عليها. كذلك عكست الحياة العائلية فى بيته –بسبل مختلفة– مكانته الاجتماعية خارج البيت. ودعمت رئاسته للعائلة، والبيت الذى كان ربا له، المكانة الاجتماعية التى إحتلتها كواحد من التجار البارزين.

ورغم أن دراسة ترجمة أبو طاقية ممتعة بحد ذاتها، إلا أنها تعد –فى نفس الوقت– دراسة للفئة التى إنتمى إليها، فمن الممكن أن نصل من خلال دراستنا لتجربة واحد من التجار إلى إستنتاجات تتعلق بأمور أبعد مدى تتصل بدور ووضع التجار فى التغيرات التى جرت، والسبل التى إتبعوها لجعل نشاطهم يتوافق مع الأحوال الجديدة. فكثير مما فعله أبو طاقية كان يماثل ما فعله التجار البارزين من أبناء جيله. وتسجل المصادر نشاط أولئك التجار من أمثال عائلات الرويعى، والشجاعى والعاصى وإبن يغمور الذين إشتغلوا مثله بتجارة البحر الأحمر، فتسجل صفقاتهم، وشركاتهم، وقروضهم، وإستثماراتهم، وغير ذلك من ألوان النشاط التى قدمت لنا مادة تصلح للمقارنة، بمختلف مظاهر حياة أبو طاقية

وتجارته. ومن خلال ترجمة حياة أبو طاقية نستطيع أن ندرس قطاعا هاما من تجار القاهرة خلال تلك الحقبة. كما يمكننا أن نحلل سلوكه الفردى فى ضوء ما كان يفعله التجار من أبناء جيله، لنرى المواقع التى كان فيها ذلك السلوك نمطيا.

وبذلك نستطيع من دراستنا لشخصية معينة أن نضع أيدينا على سلوكيات نخبة التجار خلال حقبة الإزدهار. وقد عاصر أبو طاقية ثورات الجند التى شهدتها مصر وغيرها من ولايات الدولة العثمانية عند نهاية القرن السادس عشر. كما عاصر التغير فى علاقات السلطة نتيجة عملية اللامركزية التى أثرت على مركز السلطة فى إستانبول لصالح الولايات. كذلك شاهد وقوع عملية مماثلة فى مصر عندما إنتقلت السلطة من الباشا – ممثل السلطان العثمانى– إلى النخبة العسكرية المحلية، وتقدم الدراسة تحليلا لهذه التحولات كما رآها التجار، فتتيح بذلك زاوية جديدة نقرأ من خلالها تاريخ الحقبة، وتحدد –أيضا– دور التجار فى حدوث تلك التحولات، إذ إستطاعوا بأموالهم أن يلعبوا دورا له مغزاه فى تغيير توازن القوى بين المركز والأطراف. ولم يكونوا مجرد متفرجين على ما كان يدور من حولهم، بل كان دورهم فعالا فى الترتيبات التى تمت فى تلك الحقبة. لقد لعب التجار دورا فى الأحداث الرئيسية التى شهدتها تلك الحقبة، ولكن ذلك الدور ظل غامضا، لم تكشف عنه إلا بعض المصادر المحدودة، فعند وقوع تحولات تاريخية رئيسية تترتب عليها تأثيرات على مختلف مظاهر الحياة على الكثير من الشرائح الاجتماعية. ونكتفى غالبا بدراسة الشرائح العليا الأكثر وضوحا، لأن المصادر تزودنا بالمعلومات الكافية عنهم. وقد كشف المؤرخون عن تأثير تلك التغيرات التى حدثت فى هيكل السلطة عند نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، على السلطان والباشا الذى يتولى حكم مصر، والنخب العسكرية المحلية. ولم تحاول أى من الدراسات المتعلقة بمصر فى العصر العثمانى خلال تلك الحقبة أن تضع فى إعتبارها أنشطة التجار فى إطار تلك التغيرات.[1]

[1] Stanford Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798, Princeton, 1962; Michael Wintet, Egyptian Society under Ottoman Rule, 1517-1798, London,1992.

ويرجع إختيار أبو طاقية دون معاصريه من زملائه التجار موضوعا للدراسة، إلى أسباب عملية بالدرجة الأولى. فقد تردد على المحكمة أكثر من غيره من زملائه، ولما كانت سجلات المحكمة الشرعية هى المصدر الرئيسى لهذه الدراسة، فإن المادة الخاصة بأبى طاقية -فى تلك السجلات- تتسم بالوفرة مقارنة بتلك التى تتعلق بمعاصريه من التجار أمثال أحمد الرويعى، ونور الدين الشجاعى، وعثمان ومحمد بن يغمور، وعبد القوى وعبد الرءوف العاصى، الذين عرفهم وإتصل بهم ومارس نفس الأنشطة التى مارسوها . وهناك سبب آخر لإختيار أبو طاقية بالذات يرجع إلى أن الحجج التى سجلها بالمحكمة الشرعية تغطى الكثير من الموضوعات وتوضح مظاهر معاملاته وشركاته ودعاواه القضائية، كما نتعرف من خلالها على زوجاته وعائلته. ومن ثم يمكن إعتبار حياة أبو طاقية نموذجا نمطيا لحياة التاجر فى عصره، التاجر المشتغل بالتجارة الدولية وتجارة البحر الحمر التى غلبت على نشاطه. كما تعد دراسة حياة أبو طاقية -من ناحية أخرى- دراسة لإنسان له شخصيته المتفردة ومشاعره الخاصة، ومن ثم تعد حياته ذات طراز فريد، ولما كانت سجلات المحكمة الشرعية تحتوى على مادة تتعلق برفاقه ووسطه الاجتماعى تصلح للمقارنة، فإننا نستطيع أن نميز بين ما كان نمطيا وما كان متفردا من أسلوب الحياة.

وتتناول هذه الدراسة إسماعيل أبو طاقية والكثير من زملائه من آل الرويعى، وآل الشجاعى، وآل الذهبى، وآل يغمور، وآل العاصى، وآل البردينى، وغيرهم، الذين إحتلوا قمة العمل التجارى بالقاهرة، وإشتغلوا بالتجارة الدولية، وخاصة تجارة البحر الأحمر التى جلبت لهم الربح الوفير. وكان نشاطهم واسع المدى جغرافيا وكبيرا من حيث الحجم . ورغم أنهم كانوا فئة محدودة من تجار القاهرة فى تلك الحقبة، كانت أعمالهم مثل الاتجاهات السائدة خلال الفترة تمثيلا صادقا. كما أن وضع أولئك التجار وحجم الأموال التى إستثمروها ينم عن اتجاه معين. فقد قام أبو طاقية عدة مرات بتدبير مبالغ تقرب من المليون نصف لمشروع تجارى معين، بينما كان بإستطاعة الشجاعى أن يدبر فى نطاق عائلته مبلغا يقرب من المليونى نصف، فالمبالغ التى تعاملوا فيها كانت طائلة، ويمكن أن تعد نسقا إتبعه غيرهم على نطاق أصغر. كذلك كانت أنشطتهم التجارية والسلع التى

تعاملوا فيها كالتوابل، والبن، والمنسوجات، وخاصة السكر، تمثل السلع الرئيسية التى يزيد الطلب عليها فى إستانبول وغيرها من ولايات الدولة العثمانية، وأسواق أوربا . وبذلك كانت أنشطتهم تصب فى المجرى الرئيسى للتجارة فى تلك الفترة.

وعلى الصعيد المنهجى، تعد الترجمة دراسة محورية للتاريخ من الداخل إلى الخارج، لما تبرزه من مظاهر حياة الشخصية، وما تواجهه من أمور حياتها اليومية، فهى تمثل شكلا من أشكال الكتابة التاريخية، تقوم على مادة مستقاة من المعاملات اليومية الشائعة، على عكس المادة التى نجدها فى الحوليات التاريخية وغيرها من المصادر التاريخية التى تهتم برصد الحوادث الإستثنائية والأحداث ذات الأهمية الكبرى، فتسمح لنا الترجمة بقراءة تاريخ الحقبة من خلال الناس، لا الدولة، وممارسات الحياة اليومية، وليس من خلال قرارات الدولة وسياساتها. وقد صيغت المفاهيم من خلال الدراسة المجهرية، لا العكس ، على نحو ما يحدث فى أغلب الأحوال عندما يقوم الباحث بمحاولة تطبيق نموذج تطور فى زمن مختلف، وفى سياق ثقافى آخر، لتفسير التاريخ من زاوية ما يتناسب وما يتعارض مع ذلك النموذج، فغالبا ما تعتمد الدراسات التاريخية على النماذج وإيضاحها، ولم تلق إهتماما دائما إلى القرائن الوثائقية المتوفرة عن معظم ولايات الدولة العثمانية، وعن معظم الحقب التاريخية، كما تبين الترجمة صورة مختلفة لنفس الواقع، ومن ثم تساعدنا على قراءة التاريخ من القاعدة وليس من القمة.

كذلك نرى من خلال الترجمة تداخل الحياة الشخصية فى العمليات الاجتماعية والاقتصادية. وبذلك تمزج بين مستويين من الواقع، أولهما دراسة على المستوى المجهرى للمعاملات اليومية لذلك التاجر، والناس الذين تعامل معهم، والبضائع التى إشتراها أو باعها، والوكلاء والشركاء الذين ساعدوه فى بناء شبكته التجارية. وتوضح كيف شاهد وشارك وتأثر وأثر فى التحولات التى حدثت فى التجارة والمجتمع والمدينة، وفى محيط عائلته. أما المستوى الثانى فيتناول الإعتبارات العامة التى أثرت على الاقتصاد والمجتمع خلال الحقبة الممتدة من نهاية القرن السادس عشر إلى بدايات القرن السابع عشر. وبذلك نستخدم ترجمة حياة التاجر لنكتب –فى واقع الأمر – تاريخ الحقبة الزمنية التى عاشها. وقد عشنا مع أبو طاقية بتجربته الشخصية، وبعض التيارات

والاتجاهات الهامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى شهدتها مصر على مر العقود الأربعة الحاسمة التى أتاحت لنا سجلات المحكمة الشرعية فرصة تتبع إسماعيل أبو طاقية خلالها، منذ أن كان شابا غض الإهاب، حتى صعد نجمه فأصبح شاهبندر التجار، إلى أن مات محبطا إلى حد ما.

سجلات المحكمة الشرعية مصدرا للتاريخ الاقتصادى الاجتماعى والتراجم

تعد الحقبة التى تغطيها هذه الدراسة من أكثر فترات تاريخ مصر فى العصر العثمانى غموضا، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى المصادر، حيث لا يتوافر عنها إلا القليل من الحوليات التاريخية أو الكتابات التاريخية. وغالبا ما يستند القليل مما كتبه المؤرخون على مصادر أوربية أو مصادر تتصل بولايات عثمانية أخرى، طبقت مادتها على مصر.

ولا تتوفر -غالبا- المادة التاريخية لكتابة تراجم لفترة ما قبل الحداثة. فليس لدينا فى تاريخ الشرق الأوسط يوميات أو مراسلات خاصة، وهى التى تشكل أساس كتابة الكثير من التراجم. وليس لدينا بالنسبة لبعض الحقب الزمنية إلا الحوليات التى تعد حوليات الجبرتى من أهمها، فقد أورد الجبرتى عند ذكر الوفيات معلومات هامة عن شخصيات معينة، ولكنها ليست كافية لتصوير حياة أى من الشخصيات التى ورد ذكرها. وتتجه تلك الحوليات إلى التركيز على الأحداث السياسية وأعمال الحكام، والصراع على السلطة المتسم بالعنف، الذى دار داخل المدينة، وعندما يرد ذكر الأحداث السياسية أو الحرفية الرئيسية، من النادر أن تذكر الأحداث الأقل أهمية المتصلة بالعائلة. كما أن وفيات الجبرتى تتناول فئات اجتماعية بعينها كالأمراء والعلماء، وتتجاهل غيرهم، وجاء ذكر بعض التجار أحيانا مثل قاسم الشرايبى ومحمود محرم، أما الناس العاديين فلا ذكر لهم على الإطلاق.

كذلك تركز وفيات التجار على الأحداث البارزة الغريبة فى حياتهم والتى تثير إنتباه الناس، وتجعلهم يتذكرونها. ولا تكاد الحوليات تهتم بالحياة اليومية، أو المعاملات العادية للتجار أو مظاهر الحياة التى لا تلفت الأنظار لأنها تخص عامة الناس. وبذلك يحدث الخلط بين ما جرت العادة عليه وما يعد إستثناء، وبين ما كان عاديا، وما يعد غريبا .

وبعبارة أخرى، تهتم الحوليات ببعد معين فى حياة الناس، وغالبا ما تغفل ما عداه . وتقودنا كتابة التاريخ إستنادا إلى الحوليات إلى الخروج بإفتراضات تختلف تماما عن النتائج التى نتوصل إليها من خلال استخدام المادة الوثائقية.

غير أن تراجم الجبرتى –مع ما شابها من قصور– لاغنى عنها كمصدر للمعلومات عن التاريخ الاجتماعى للقرن الثامن عشر، وليس لدينا نظير لها عن الفترات السابقة على ذلك التاريخ، فيما عدا تراجم الأولياء التى كتبها بعض المتصوفة كالشعرانى. ولا تقدم لنا الحوليات الخاصة بالقرنين السادس عشر والسابع عشر إلا معلومات ضئيلة عن الأفراد، وعادة ما تكون عن علاقتهم بالأحداث الهامة. وبصفة عامة، ليس لدينا أى كتابات عن تاريخ مصر الاجتماعى فى القرن السابع عشر عامة، والعقود الأولى منه خاصة . والكثير مما كتب عن تلك الحقبة يسحب عليها ما هو معروف عن القرن الثامن عشر، أو عن السنوات الأولى من الفتح العثمانى أواخر عصر سلاطين المماليك.

ولا يظهر إسم إسماعيل أبو طاقية الحمصى فى أى من التواريخ أو الحوليات المعاصرة . رغم كونه من أساطين التجار، ومن ذوى الشهرة فى زمانه. وكان علينا أن نبحث عن المادة اللازمة لدراسة حياة أبو طاقية ونشاطه المهنى، ومكانته فى المجتمع، فى مصدر آخر غير الحوليات. وتعد سجلات المحكمة الشرعية –بلا منازع– مصدرا ثمينا لدراسة التاريخ الاجتماعى والاقتصادى، لإحتوائها على مادة تتصل بالحياة فى المدينة، بمختلف مظاهرها الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والتجارية. وقد نشرت عدة دراسات –فى السنوات الأخيرة– بينت كيف يمكن استخدام تلك الوثائق. ومن الموضوعات التى عالجها بعض المؤرخين من خلال دراستهم لسجلات المحاكم الشرعية: الحياة الاجتماعية، والعلاقات بين التجار والنخبة العسكرية فى القاهرة بالقرن الثامن عشر، والعلاقات بين الطوائف الدينية فى القدس فى القرن السادس عشر، ووضع المرأة فى منطقة بورصة فى القرن السابع عشر.[2] وتعد هذه الدراسة الأولى من نوعها التى تستخدم سجلات المحاكم الشرعية مصدرا لترجمة حياة إحدى الشخصيات.

---

[2] Andre Raymond, Artisans et Commercants au Caire au XVIIIe Siecle, Damascus 1974; Haim Gerber, "Social and Economic Position of Women in an Ottoman City, Bursa 1600-1700," IJMES 12, 1980,p.231-244; Amnon Cohen, "Le rouge et le noir, Jerusalem style, "Revue du Monde Musulman et de la Mediteranee, 55-56, 1990,p. 140-149.

وسجلات المحاكم الشرعية بالقاهرة التى إستندت إليها هذه الدراسة تقدم صورة حية للحياة اليومية، والمشاكل التى كان يواجهها الناس يوميا مع شركائهم وعائلاتهم وجيرانهم ، والبدائل التى طرحت لحل تلك المشاكل. فهذه المادة الوثائقية عن عامة الناس: الحرفيين ، والعمال، والتجار. وعندما نتناول أناسا من أمثال إسماعيل أبو طاقية –الذى لم يكن شخصا عاديا– فإن ذلك يتم من خلال المسائل الروتينية التى كان يقوم بها يوميا، ولا تتصل بأحداث معينة كان طرفا فيها، خلدت إسمه فى التاريخ . ويكشف ذلك عن مستوى آخر للواقع القائم، فندرك كيف كانت المؤسسات المختلفة تعمل، وكيف كانت علاقتها بعامة الناس، بغض النظر عن العنف السياسى الذى كان يحدث عندئذ.

وهناك عدة عوامل شجعت الناس على استخدام المحاكم استخداما كثيفا، فقد كانت العدالة بسيطة وسريعة، وكانت متاحة لعامة الناس بصورة مباشرة. ولم يكن المدعى بحاجة إلى محام يتوسط بينه وبين القاضى ،



محكمة الباب العالى، وسكن قاضى القضاة

ولم يحتج الناس أن ينتظروا شهورا حتى يتم الفصل فى دعاويهم. إذ كان التقاضى عمليا جدا، فأقيمت عدة قاعات للمحاكم فى مختلف أحياء المدينة، وزعت جغرافيا بشكل جعلها فى متناول الناس من سكان المدينة، وكان بكل محكمة قضاة يمثلون المذاهب الأربعة (الحنفى، والشافعى، والمالكى، والحنبلى)، وكان من حق المدعى أن يختار القاضى الذى ينظر دعواه. وقد يتجه الشخص الواحد إلى القاضى الحنبلى عندما يشترى أو يستأجر بيتا، وللقاضى الحنفى عندما يعقد زواجا، فلم يكن هناك إلزام على الناس بالتعامل مع مذهب معين. ولعله من الأهمية بمكان أن نعلم أن القضاة استخدموا فى أحكامهم ما جرى العرف عليه بين الناس. ولذلك إحتشدت قاعات المحاكم بالناس على نحو ما نراه فى تلك السجلات. وكانت الإدارة العثمانية مسئولة جزئيا عن توفير المحاكم وضمان حسن أدائها.

وبمجرد وقوع بلد من البلاد فى يد العثمانيين، كانت إدارتها تترك للمؤسسات الإدارية لا العسكرية. وكان من مهام المحاكم أن تعلن المراسيم والأوامر السلطانية للناس وأن تراقب تطبيقها إضافة إلى إضطلاعها بمهمة تطبيق الشريعة، فقد كانت الأوامر الصادرة من السلطان فى إستانبول تسجل من حين لآخر بسجلات المحكمة بالقاهرة، حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة. كما أن المنازعات الخاصة بالرسوم الجمركية أو فرض الضرائب كانت تنظر بواسطة القاضى. وجعل هذا الإحترام لوظيفة المحكمة منها ركنا هاما من أركان النظام الإدارى. وتعتمد ترجمة حياة إسماعيل أبو طاقية إعتمادا تاما على سجلات المحاكم الشرعية، وعلى المئات من الدعاوى التى وقف فيها أمام المحكمة مدعيا أو شريكا أو شاهدا، وفضل أبو طاقية واحدة من المحاكم الخمسة عشر التى أقيمت بمختلف أنحاء القاهرة، هى محكمة الباب العالى، التى كانت المحكمة الكبرى للعاصمة، وتقع بوسط المدينة،[3] على بعد بضع مئات من الأمتار من محل إقامته، وعلى مقربة من المنطقة التجارية التى مارس فيها نشاطه، ولكن المحكمة الكبرى كانت أرفع المحاكم قدرا لأن رئاستها كانت لقاضى القضاة الذى تعينه إستانبول. وإن كان أبو طاقية قد استخدم المحاكم الأخرى أحيانا، مثل محكمة الصالحية النجمية، ومحكمة القسمة العسكرية، ولكن ذلك كان فى أضيق الحدود. ويمكن تجميع تفاصيل حياة أبى طاقية من بين مئات الدعاوى التى كان طرفا فيها، وخاصة ما جاء منها بسجلات محكمة الباب العالى على مدى نحو الأربعة عقود من الزمان.

وتلقى تلك الدعاوى الضوء على عدد من مظاهر الحياة فى تلك الحقبة، فتتكون لدينا صورة واضحة عن كيفية إدارة دفة العمل التجارى، وهو أمر بالغ الأهمية نظرا لما يردده بعض المؤرخين من أن تجار الشرق الأوسط لم يتركوا وراءهم أى أوراق تجارية. فالوثائق التى تتضمنها سجلات المحاكم تفصيلية ومتنوعة، وتمدنا بمختلف أنواع المعاملات والصفقات مثل البيع بالأجل، والقروض، والمشاركة (الشركات)، والسبل المتنوعة لإنجازها، إما وفقا لما تميز به التاجر صاحب الصفقة من جاه ومال، أو حسب المذهب الذى إرتضى الطرفان الإرتكان إليه. ونستطيع من خلال تلك الوثائق أن نجمع الأنساق التجارية وأساليب التجارة فى تلك الحقبة، وعملية تطويع تلك الأدوات للأوضاع

[3] تعرف آثار هذه المحكمة اليوم بإسم "بيت القاضى".

المتغيرة، وهو أمر له أهمية فى تلك الحقبة الحافلة بالتحولات الحاسمة. وبذلك تقدم سجلات المحاكم للمؤرخ مادة ثمينة عن الطريقة التى مورست بها التجارة تتناقض مع دراسات كتلك التى كتبها يودوفتش Udovitch الذى ركز على ما جاء بكتب الفقه حول الأشكال المختلفة للمعاملات التجارية. [4]

وهكذا تساعد هذه المادة الوثائقية المؤرخ على كتابة تاريخ البلاد باستخدام المصادر المحلية. فقد كتب الكثير عن التاريخ التجارى للشرق الأوسط إستنادا إلى المصادر الأوربية مثل: تقارير القناصل، ومراسلات الشركات، وكتابات الرحالة التى تفتقر جميعا إلى الدقة، فتبالغ فى تأكيد أهمية العلاقات التجارية مع أوربا فى تلك الحقبة.[5] كذلك تساعد سجلات المحاكم –بما حوته من التفاصيل الغنية عن التجارة– المؤرخين على معالجة الموضوع معالجة محورية من الداخل وليس من الخارج. وتقدم هذه المجموعة الوثائقية مادة تتعلق بالطريقة التى صورت بها الهياكل والمؤسسات، إذ تبدو المحاكم كمؤسسة تمارس علاقة حركية مع الناس الذين تعاملوا معها أو إتصلوا بها، وليست مجرد إطار للمبادئ والأيديولوجيات، أو نظاما مثاليا لا علاقة له بواقع الحياة فى المجتمع. فنرى من خلالها كيف كانت العدالة تمارس يوميا. ولا تقلل حقيقة أن نظام المحاكم تضمن إطارا مثاليا للعدالة، من تأثيرها على الحياة اليومية للناس، وعلى الأنشطة التى يقومون بها، أو على الطريقة التى وجد بها الناس فى المحاكم ما يحقق أغراضهم.[6]

وتعيننا سجلات المحاكم –أيضا– على فهم أحد مظاهر مجتمع ما قبل الحداثة، ونعنى بذلك الحياة الخاصة، والشخصية، والعائلية. ومعظم ما كتب عن هذا الموضوع إستند إلى كتب الفقه والحديث. وتعالج كتب الفقه ما إتصل بالأحوال الشخصية من فتاوى وأحكام . ولكن من الناحية التطبيقية، تعد سجلات المحاكم مصدرا لا غنى عنه لدراسة التاريخ العائلى، من خلال متابعة المنازعات التى ينظرها القاضى، والحلول التى قدمت لحل

---

[4] A. Udovitch, Partnership and Profit in Medieval Islam, Princeton, 1970; and Gerber, "The Muslim Law of Partnership in Ottoman Court Records, "Studia Islamica, vol. 53, 1981.

[5] تتجه الأعمال التى إعتمدت على مصادر أوربية إلى المبالغة فى تأكيد أهمية التجارة بين الشرق وأوربا وإغفال التجارة بين المنطقة وغيرها من المناطق الأخرى، ومن تلك الأعمال:

W. Heyd’s Histoire du Commerce du Levant, Leipzig 1886 and E. Ashtor, Levant Trade in the Later Middle Ages, Princeton, 1983,

[6] H. Islamoglu and C. Keyder, "Agenda for Ottoman History" Review, 1/1, Summer 1977, p. 15-33.

المنازعات العائلية. وتتناول السجلات بعض الظواهر الأخرى المتصلة بالحياة الشخصية والخاصة التى لم يتعرض لها المؤرخون من قبل، وخاصة وضع القصر والأطفال فى العائلة، والعلاقات بين الإخوة والأخوات، وموقع الصداقة فى حياة الناس، وغير ذلك من أمور. وتحتل هذه المادة أهمية خاصة نظرا لجهلنا التام بتلك الأمور المتعلقة بمظاهر الحياة. ورغم الأهمية الحيوية للتركيز على وضع المرأة فى العائلة، فقد أضفى ذلك ظلالا على العلاقات العائلية الأخرى بين أفراد العائلة التى لا تقل عنها أهمية. ولذلك تعد الإشارات التى نجدها فى سجلات المحاكم حول هذه المسائل بالغة الأهمية لما تلقيه من ضوء على عالم لا زال محاطا بالغموض.

وعلى ضوء سجلات المحكمة، نستطيع أن نرى دور المحكمة فى حياة العائلة، فقد تناولت ما إتصل بالأحوال الشخصية، كما كانت تلعب دور الوسيط فى المنازعات العائلية. وكان جميع أفراد العائلة يستطيعون اللجوء إليها لدفع الضرر أو الأذى عنهم، بما فى ذلك الزوجات والأبناء. فعلى سبيل المثال، عندما وصل أبناء أبو طاقية إلى مرحلة البلوغ لجأوا إلى المحكمة طالبين إنهاء الوصاية عليهم، متهمين الوصى بالسعى لإطالة مدة الوصاية دون مبرر، كما لجأت أم الهنا بنت أبو طاقية إلى المحكمة عندما أخل زوجها بشروط عقد الزواج. والواقع أن الناس إختاروا اللجوء إلى القاضى لحل المنازعات العائلية التى كان من الممكن حلها وديا فى نطاق العائلة. ولذلك يجب أن نأخذ فى الإعتبار عند تناولنا لمفهوم الهيكل الأبوى للعائلة فيما قبل الحداثة، وجود تلك المحاكم، والطريقة التى إتبعها أفراد العائلة فى اللجوء إليها. [7]

وتبين لنا الدعاوى الخاصة بإسماعيل أبو طاقية وعائلته بسجلات المحاكم السياق الذى تم فيه زواجه من أربع نساء، وعلاقته مع أخيه ياسين أبو طاقية التى مرت بعدة مراحل مختلفة، ومع أخته ليلى التى خاصمته فى وقت من الأوقات، ومع صديقه وزميله عبد القادر الدميرى الذى إرتبط به بعلاقة حميمة دامت نحو الأربعين عاما.[8] والعلاقة بين أبو طاقية والدميرى ذات أهمية خاصة ،لأنها تبين لنا أن الخط الفاصل بين الصداقة والقرابة

[7] دور المحاكم كمؤسسات مدنية تمت معالجته فى الدراسة التالية:
Nelly Hanna, "The Administration of Courts in Ottoman Cairo, in N. Hanna, ed. The State and its Servants, AUC Press, Cairo 1995.

[8] الباب العالى 324.126 بتاريخ 1058/1648، ص 99.

العائلية لم يكن واضحا على نحو ما يظن، وأن هذا النوع من العلاقة كان يدخل فى مجال الحياة الخاصة التى تتصل بالعائلة وحدها. وبذلك يقتصر تحليلنا للأوضاع التى سادت على ما يمكن رصده بالسجلات، بدلا من تطبيق نماذج قد تناسب أو تخالف الأوضاع التى قامت فعلا. ويفتح ذلك الباب لمفاهيم جديدة للكيفية التى نظمت بها تلك العلاقة، والأدوار التى لعبها أفراد العائلة فى تنظيمها، وخاصة الأفراد الذين لا تقع عليهم أنظار الغير. ومن هذا المنطق يمكن أن نتعرف على عائلة أبو طاقية من خلال مجموعة من العلاقات، بدلا من رسم صورة العائلة من خلال الهيكل الأبوى المسطح الذى غالبا ما إرتضى به المؤرخون، فهذا التناول لا يكشف لنا عن الأبعاد الأخرى داخل هيكل العائلة فحسب، بل يبين لنا أنها كانت ذات علاقات متشابكة.

وسجلات المحاكم –أيضا– مصدر مفيد جدا لتحليل وفهم فئات اجتماعية معينة، سواء كانت حرفية كالتجار، أو عرقية كالشوام والأتراك. ولما كانت عائلة أبو طاقية قد جاءت من حمص وإحتفظت بعلاقات وثيقة مع الشوام المقيمين بالقاهرة، نستطيع أن نضع أيدينا على مظاهر سلوك الشوام بالقاهرة، ونرى موقع أبو طاقية بين تلك الجالية، إذا كان هناك ما يمكن أن نطلق عليه هذا المصطلح. فقد كان من السهل على عائلة تجارية من إحدى المدن الشامية أن تنتقل إلى القاهرة، دون أن يترتب على ذلك تهميشا اجتماعيا عند وصولها إلى القاهرة، وبذلك إندمج آل أبو طاقية فى جماعة التجار بسهولة دون أن تشوب أوضاعهم الاجتماعية أى شائبة، ويصدق ذلك على العديد من عائلات التجار الشوام التى نزحت إلى القاهرة فى غضون تلك الحقبة ذاتها. وتكشف السجلات عن النسق الذى إتبعته تلك العائلات عند إختيار شركائهم فى التجارة، وأصهارهم وجيرانهم مما ينم عن درجة إندماجهم فى المجتمع القاهرى، ويتجلى ذلك عند مقارنة ذلك النسق من جيل إلى آخر.

كذلك تتيح لنا سجلات المحاكم أن نلقى نظرة ثاقبة على تاريخ العمران الحضرى، فنتعرف على التطور العمرانى للقاهرة، والعوامل الكامنة وراءه. إذ تكشف لنا المادة المتعلقة بأبى طاقية والتجار من أبناء جيله عن الشكل والاتجاه الذى إتخذه التطور العمرانى للمدينة والدور الذى لعبه التجار فى تحقيق هذا التطور. وبذلك كان التجار

يلعبون–فى تلك الحقبة– الدور الذى كان قاصرا على الحكام من قبل، كالسلاطين والأمراء. وقد أتاح ذلك الدور للتجار الظهور بمظهر الوجاهة أكثر من بعض التجار فى عصور سابقة، بفضل المبانى العامة التى شيدوها والأحياء الجديدة التى تمت تنميتها على أيديهم.

وهكذا، رغم أن الفصل فى المنازعات القانونية كان من بين المهام الرئيسية للمحاكم ، تتضمن سجلاتها ما يفوق المنازعات بين الأفراد وبعضهم البعض، إذ لجأ الناس إلى المحاكم لأمور تتجاوز نطاق المنازعات، ونتج عن ذلك أن أصبحت السجلات مرايا تعكس الحياة اليومية للناس، على نحو ما عكست وثائق الجنيزة حياة الناس قبل ذلك ببضعة قرون، ويصدق هذا على حاضرة كبيرة كالقاهرة ولكنه قد لا ينسحب بالضرورة على غيرها من المدن الصغرى أو مدن الأقاليم، حيث لعبت بعض المؤسسات الأقل رسمية دورها فى حياة الناس. ومع وفرة المادة الهامة التى تقدمها سجلات المحاكم للمؤرخين، فإنها لا تخلو من العيوب فى بعض جوانبها. لأن تلك السجلات لا تكشف لنا عن رؤية المجتمع لأبى طاقية أو عن صورته عند معاصريه. فالإنطباع الذى قد نجده عن شخص له مثل مكانته بالحوليات مثل حوليات الجبرتى أو الدمرداشى، يغيب تماما هنا، وبذلك نفتقد ما إتصل بمظهر الشخصية العامة عندما نتعامل مع سجلات المحاكم ، فلا نعرف ما قاله معاصروه عنه، أو الفكرة التى كونوها عنه، وما إذا كانت تصرفاته قد حظيت بالقبول والتقدير على الصعيد الاجتماعى، أم أنها كانت موضع الإستهجان، كما لا نعرف رأى الناس فى صلاته بالحكام.

وإلى جانب ذلك، يظل أحد مظاهر الحياة غامضا بالنسبة لنا عند تعاملنا مع سجلات المحاكم، ونعنى به الحياة الروحية والدينية. فلا نستطيع أن نتبين المواقف الدينية لأبى طاقية –مع ما لها من أهمية– لأسباب واضحة. ففيما عدا بعض الإشارات التى وردت بالسجلات عن إعادة بنائه لمسجد بالأزبكية، وإلى المسجد الذى بناه بالوكالة التى شيدها، ليس لدينا معلومات عن حياته الدينية. ويبدو أنه كانت له علاقات مع الحركة الصوفية المتنامية عندئذ، وخاصة طريقة السادات الوفائية التى جعلها من بين المنتفعين بوقفه . ويبدو أن عائلته حافظت على تلك العلاقات، لأن حفيدته كريمة بنت زكريا أبو طاقية

تزوجت من شيخ سجادة الطريقة الوفائية، ولكن مصادرنا تلتزم الصمت فيما يتصل بطبيعة تلك العلاقات. مما يجعل ترجمة أبو طاقية تفتقر إلى مثل تلك المعلومات.

فصول الدراسة

يعالج كل فصل من فصول الدراسة ظاهرة معينة من حياة إسماعيل أبو طاقية؛ كنشاطه التجارى، وعلاقته بالحكام، وصعود نجم عائلته فى مجتمع القاهرة. ويغطى كل فصل من الفصول –فى نفس الوقت– مرحلة من مراحل حياته، كتاجر شاب فى العشرينات من عمره يتعلم أسرار حرفة التجارة، وكتاجر ناجح فى الثلاثينات والأربعينات من عمره يعيد ترتيب أنساق تجارته، وإستفادته فى الأربعينات من عمره بالمنافع الاجتماعية التى يحظى بها كبار التجار، كما نرى فى العقد الأخير من عمره إنعكاس مشروعاته التجارية الناجحة على بيته وهيكل عائلته، وذلك بإستثناء الفصل الثانى الذى تناول حياته تناولا زمنيا.

ويقدم الفصل الأول إطارا إدراكيا يعاوننا على وضع نصف القرن الذى عاش خلاله إسماعيل أبو طاقية، فى سياق منظور أوسع لتاريخ الشرق الأوسط، وتاريخ القرن السابع عشر عامة.

ويبرز الفصل الثانى –الذى يتناول حياته زمنيا– بعض الروابط والعلاقات التى قامت بين المترجم له وعائلته، وشركائه، والشوام بالقاهرة، وطائفة التجار، سواء ما كان منها رسميا أو خاصا.

ويولى الفصل الثالث إهتماما خاصا للهياكل والمؤسسات التجارية التى نظمت ومولت من خلالها المشروعات التجارية التى أقامها أبو طاقية، والتى كان عليه أن يعتادها عند بداية حياته العملية نحو الثمانينات من القرن السادس عشر.

ويناقش الفصل الرابع التغيرات الأساسية التى غيرت من الأحوال الاقتصادية للتجار، وأدت إلى تحررهم من سيطرة الإدارة، وزيادة حجم تجارة البحر الأحمر، كما يرصد إرتباط أبو طاقية بإنتاج السكر، ويمثل ذلك مرحلة من مراحل حياته العملية، تلت نجاحه

فى تجميع مبالغ طائلة من التجارة، إستثمرها فى الزراعة والإنتاج منذ أواخر التسعينات من القرن السادس عشر.

ويعالج الفصل الخامس النتائج الاجتماعية لتلك التغيرات، حيث أصبح التجار موضع الإعتبار، لا مجرد وكلاء للدولة أو الحكام، يتبادلون المصالح أحيانا، والمنازعات أحيانا أخرى، مع رجال السلطة. وأدى إرتباط أبو طاقية بالزراعة إلى دخوله فى علاقات مع الملتزمين من العسكر، ويغطى الفصل العقد الأول من القرن السابع عشر تقريبا.

ويعكس الفصل السادس إحدى النتائج التى ترتب على علو شأن التجار، من حيث مساهمتهم فى العمران الحضرى لمدينة القاهرة، بما شيده من عمائر، وما أقاموه من أحياء حملت أسماءهم، فقد لعب تجار تلك الحقبة الدور الذى كان يلعبه الحكام من قبل فى هذا المجال، وإهتم أبو طاقية فى المرحلة الأخيرة من عمره –من نهاية العقد الثانى من القرن السابع عشر– بإقامة العمائر الكبرى التى تركت بصماته على المدينة.

وينقلنا الفصل السابع إلى داخل بيت آل أبو طاقية، فيناقش العائلة والحياة الخاصة من خلالها. فنرى كيف كانت تسير الحياة فى بيت من بيوت كبار التجار، وتأثير التطورات الاجتماعية والاقتصادية على هيكل العائلة، والعلاقات بين أفرادها وبعضهم البعض. ويغطى الفصل السنوات الأخيرة من حياة أبو طاقية عندما بلغ ذروة حياته العملية، ويتتبع ما لحق بالعائلة بعد وفاته بسنوات معدودات.

ويختتم الفصل الثامن من الدراسة بوضع النتائج التى توصلت إليها فى السياق العام لتاريخ مصر، ويبرز أهميتها لفهم تاريخ المنطقة كلها خلال تلك الحقبة الحاسمة من تاريخها.

الفصل الأول
رؤية عامة للحقبة التاريخية

الإطار العام

إن الحقبة التاريخية التى عاشها التاجر إسماعيل أبو طاقية جديرة بالدراسة، لأنها من أكثر الحقب فى تاريخ مصر غموضا، ولأن البحث فيها محدود جدا، ونتج عما شاب معرفتنا بها من نقص، عدم وضعها فى سياق واضح بالنسبة للحقب السابقة عليها والتالية لها، وترتب على ذلك عدم رؤيتنا للكيفية التى إرتبطت بها الحقب التاريخية المختلفة بعضها البعض، والكيفية التى يحدث بها التغير من حقبة إلى أخرى. ومن بين أهداف هذه الترجمة السير خطوة فى هذا الاتجاه، فمن خلال الترجمة لحياة تاجر، تقدم هذه الدراسة نهجا لمعرفة الحقبة التى تقع بين أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، وتضعها فى سياق تاريخى أرحب إتساعا.

لقد مرت المنطقة خلال تلك الحقبة بتحولات ملحوظة، وقدمت تفسيرات مختلفة لتلك التحولات، فحتى عهد قريب كانت الفترة التى تلت وفاة السلطان سليمان تعد بداية إضمحلال الدولة العثمانية، وتمت دراسة تاريخ الدولة فيما بين وفاة السلطان سليمان وتفكك الدولة بعد عام 1914 فى إطار فكرة الإضمحلال.[9] وإتخذ بعض المؤرخين البارزين –مثل برنارد لويس وإستانفورد شو– من الهزائم العسكرية التى حاقت بالدولة، وما فقدته من أراضى، معيارا للإضمحلال. ومن عجب أن إرجاع التغيرات الكبرى إلى الحروب –الذى يستهجنه المؤرخون اليوم عند دراستهم للتاريخ الأوربى– إستمر يطبق فى الدراسات الخاصة بالعالم العثمانى. ويذهب المؤرخون الذين يستخدمون هذا الإطار إلى أن الإضمحلال والركود قد توقفا فى الدولة العثمانية فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر، عندما تحقق العثمانيون من أهمية إستيراد النماذج الأوربية لتجديد الإدارة والهيئة العسكرية والمؤسسات التعليمية والثقافية، حتى يواكبوا الدول الأوربية فى تقدمها.[10]

---

[9] Halil Inalcik, The Ottoman Empire, The Classical Age, 1300-1600. New York, 1973, p. 4; P.M. Holt, Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922, Ithica, 1966, p. 61-70.

[10] Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey; Stanford Shaw, History of the Ottoman Empirre and Modern Turkey, Cambridge, 1987.

وطبقت آراء مشابهة على التاريخ الاقتصادى للدولة العثمانية، فذهب بعض المؤرخين الاقتصاديين إلى أن الشرق الأوسط ظل يعانى الركود، حتى جاءت إصلاحات القرن التاسع عشر التى وضعت على أساس النموذج الأوربى، أو جاءت بمبادرة أوربية، فبعثت الحياة فى المنطقة. وحتى برودل Braudel يقلل فى دراسته الهامة للبحر المتوسط فى القرن السادس عشر، من أهمية القسم الشرقى من حوض البحر المتوسط، ويرى أن الحركة كانت تقتصر على حدوده الشمالية على الجانب الأوربى منه.[11] وهناك كتابات أخرى تروج للرأى القائل بأن القطاع الإسلامى من حوض المتوسط قد أصبح كما مهملا بعد قيام الطرق التجارية الجديدة عبر الأطلنطى وإتصالها مباشرة بطرق التجارة الأسيوية، التى كانت تمر فى الماضى بالبلاد التى تقع فى إطار القطاع الإسلامى من عالم البحر المتوسط، وترتب على ذلك فقد منطقة شرق البحر المتوسط لأهميتها التجارية فى تلك الحقبة. وقد تمت صياغة تلك الآراء قبل أن يبدأ المؤرخون دراسة ما كان يحدث بالمنطقة فى تلك الحقبة دراسة جادة من خلال مصادرها الوثائقية الضخمة.

وقدم أولئك المؤرخون أسبابا داخلية لتفسير حالة الركود التى أصابت التجارة من بينها ضعف مركز التجار الذين عملوا فى الأسواق العثمانية، فقيل أنهم خضعوا لسيطرة الدولة التى كانت تصادر الفوائض التى تتجمع عندهم، وبذلك أحبطت الدولة مساعيهم للدخول فى مشروعات تجارية ذات عائد كبير، وقيل أيضا أن أمناء الجمارك الجشعين إقتطعوا نسبة كبيرة من أرباح التجار، مما جعل تكوين قدر كبير من رأس المال من الصعوبة بمكان. وأرجعت بعض التفسيرات كساد التجارة إلى الأدوات التجارية التى استخدمها التجار، والتى كانت جامدة لم يتم تطويعها إستجابة لتحديات الاقتصاد الحديث، وأن الوضع لم يتغير إلا بعد إدخال الإصلاحات فى القرن التاسع عشر.

ويزداد الآن عدد المؤرخين الذين يرون أن تلك الآراء لا تجدى نفعا، والذين يعارضون الاتجاه لتفسير تاريخ المنطقة من منطلق التغريب، باستخدام سياق زمنى ومفاهيم تتعلق بالتاريخ الأوربى، مع التركيز على أثر الغرب على المجتمع التقليدى، ومعالجة الفترة السابقة على ذلك بإعتبارها فترة ركود أو إضمحلال، ذات مؤسسات وهياكل تنظيمية غير

[11] Fernand Braudel, The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of philip II, 2 vols, Transl. Sian Reynolds, New York 1972.

صالحة، تتسم بالجمود، وتستعصى على التوافق مع الأحوال الجديدة، ولا يمكن أن تتغير إلا نتيجة لمؤثر خارجى فعال. ويرى أولئك المؤرخون المعارضون لتلك الآراء ضرورة مراعاة القوى الداخلية الكامنة وراء التغيير، بإعتبارها جديرة بالإهتمام على وجه الخصوص.

وفى مواجهة إطار الإضمحلال والركود، برز مؤرخون من أمثال رفعت على أبو الحاج، الذى حاول فهم تاريخ الدولة العثمانية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر من خلال سياق أوسع، مدى يتضمن الاتجاهات التى بدت فى مطلع العصر الحديث فى أوربا. ففى كتابه المنشور بالإنجليزية بعنوان: تكوين الدولة الحديثة، الإمبراطورية العثمانية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، يرى أبو الحاج إسقاط الرأى القائل بتفرد التاريخ العثمانى، وإبراز كل ما هو غريب وفريد (مثل الأجناس التى كان يعيش فيها منافسو السلطان)، وأن ننظر إلى تاريخ الدولة العثمانية مقارنة وقياسا بالتواريخ الأخرى، ويعنى ذلك محاولة فهم العمليات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع مدى التى جرت داخل الدولة العثمانية.[12] وبذلك يقدم من خلال تلك المعالجة تحليلا لتاريخ الدولة من منطلق التحول فى السلطة الذى أتاح الفرصة لظهور فئات جديدة لعبت دورا اجتماعيا واقتصاديا كبيرا، وذلك بدلا من إعتبار ضعف السلطنة فى إستانبول علامة على الإضمحلال العام للدولة.

وطبق بعض المؤرخين الآخرين نظرية الإندماج فى الاقتصاد الرأسمالى الأوربى على الدولة العثمانية. وشرحت العملية التى تم ذلك الإندماج من خلالها فى عدد من الدراسات تفاوتت فى تقديرها لدرجة وتاريخ ذلك الإندماج. ومن هؤلاء هورى إسلام أوغلو-عنان ، التى ترجع بداية تهميش الاقتصاد العثمانى إلى القرن السادس عشر، عندما بدأت الدولة تفقد سيطرتها على الاقتصاد، بعدما كانت تتحكم فى قطاعاته الرئيسية، بتحديد أسعار السلع الأساسية، وحظر تصدير السلع الأساسية التى يقل المعروض منها بالسوق. ولأن الدولة حددت أسعار عدد من السلع، وخاصة السلع الغذائية كالغلال، والمواد الخام التى يستخدمها الحرفيون وخاصة النساجين، فإن أسعار تلك السلع كانت أقل كثيرا منها فى أوربا، التى شهدت عندئذ إرتفاع أسعار عدد كبير من السلع، مما دفع تجار الدولة

---

12 Abou-El-Haj, Formation of the Modern State, the Ottoman Empire Sixteenth to Eighteenth Centuries, Albany, New York, 1991, p. 6-11.

العثمانية إلى تصدير تلك المواد إلى أوربا حتى لو تم ذلك عن طريق التهريب، فكان ذلك عاملا أساسيا فى عملية الإدماج.[13]

وتشارك هذه الدراسة أصحاب الاتجاهات الجديدة فى معالجة تاريخ الدولة العثمانية بعض آرائهم. فدراستنا هذه تعد التطورات المحلية والإقليمية والدولية التى وقعت على مدى نصف القرن فيما بين القرنين السادس عشر والسابع عشر، تطورات حيوية من حيث التيارات التجارية، وطرق التجارة، والسلع، والعرض والطلب. وكانت تلك التطورات على درجة من الأهمية جعلت أصداءها تتردد على الصعيد العالمى، تاركة أثرها على الأقاليم المختلفة بطرق متباينة. وكان أحد تلك الأقاليم التى تأثرت بها الدولة العثمانية عامة، ومصر خاصة. وتمثل التغيرات التى حدثت فى أنماط التجارة والشبكات التجارية فى تلك الأقاليم مظهرا هاما من مظاهر التغيرات العالمية، ولكننا لازلنا لا نعرف عنها إلا القليل. فنحن نعرف كيف أثرت تلك التحولات على التجار والأسواق فى أوربا، ونعرف القليل عن الطريقة التى تأثرت بها الأسواق والتجار فى الشرق الأوسط، وكيف طوعوا شبكاتهم التجارية وأنماط عملهم لتلك التغيرات. وتركز هذه الدراسة على الطريقة التى واجه بها التجار –من أمثال أبو طاقية ومعاصريه– بعض تلك التحولات. وبذلك تكشف لنا ترجمة حياة أبو طاقية عن سبل تأثر التجار بالظروف التى وقعت فى ذلك الزمان، والتى دفعتهم إلى إعادة تنظيم أعمالهم التجارية، بدلا من النظر إلى تلك التغيرات التى تمت على الصعيدين الداخلى والخارجى كمنزلق لإضمحلال تجارة الشرق الأوسط والبحر المتوسط، ومن ثم تطرح هذه الدراسة فكرة تناول التاريخ الاقتصادى والتجارى لمصر من منطلق الإستجابة لتحديات الأحوال الجديدة، التى كان بعضها سلبيا، ولكن بعضها الآخر كان بالغ الإيجابية، مثل زيادة الطلب على سلع بعينها كان بإستطاعة تجار القاهرة توفيرها. ورغم التوسع الأوربى على طرق التجارة التى كانت دائما تحت سيطرة التجار المسلمين، إستطاع بعض التجار أن يجدوا مخارج تتيح لهم الإحتفاظ بشبكات تجارية مترامية الأطراف. وحتى إذا كانت طرق التجارة عبر الأطلنطى قد حظيت بكم كبير من البضائع، فإن تجارة البحر المتوسط لم تفقد –بالضرورة– حيويتها. وهكذا

[13] Resat Kasaba, The Ottoman Empire and the World Economy, New York, 1988, p. 18-9; Huri Islamoglu-Inan "Agenda for Ottoman History ," in Huri Islamoglu-Inan, The Ottoman Empire and the world Economy, Cambridge, 1987,p. 47-52.

برزت صورة مركبة لعالم القاهرة التجارى، ولتجارها الذين واجهوا تحديات جديدة لأرزاقهم، وإمكانات جديدة لتحقيق الأرباح الطائلة.

ولكن هذه الدراسة لا تتفق مع الآراء التى صيغت فى إطار فكرة الإندماج من عدة وجوه، فقد إهتم الكثير من المؤرخين أتباع تلك الفكرة فى المقام الأول بإيضاح نموذج الإندماج، وجاء إهتمامهم بالبحث عن أدلة وثائقية فى المقام الثانى، وتغيب عند هؤلاء النظرة الخاصة للمكان، فيتركون الإنطباع أن ما يذكرونه قد ينطبق على الأناضول بقدر ما ينطبق على البلقان أو الولايات العربية، وهو أمر لا يمكن حدوثه مع إتساع مساحة الدولة العثمانية وصعوبة الإنتقال والمواصلات فيما قبل الحداثة. فلا نستطيع إفتراض أن سيطرة الدولة على الاقتصاد كانت متماثلة فى كل الولايات البعيدة والقريبة من مركز الدولة، أو إفتراض أن العمليات التى جلبت الإندماج فى الاقتصاد الرأسمالى الأوربى إتخذت نفس الشكل. فنحن نعلم أن الدولة العثمانية كانت حريصة على إبقاء الأوضاع على ما كانت عليه فى البلاد التى وقعت حديثا فى قبضتها، وبذلك أفسحت الطريق لحدوث تنوع بين الولايات. ولا يستطيع المؤرخون أن يعرفوا المدى الجغرافى الذى يمكن أن ينطبق عليه هذا النموذج إلا بعد إجراء دراسات تفصيلية لكل ولاية من الولايات.

والمشكلة الثانية الخاصة بإطار فكرة الإندماج فى الاقتصاد الرأسمالى الأوربى تتصل بالمدى الزمنى لتلك العملية، أى بالتاريخ الذى نستطيع عنده أن نلاحظ تغيرا فى الأنماط الاقتصادية سواء فى التجارة أو الإنتاج، حيث أدى إستيراد المنتجات المصنعة إلى التأثير على الصناعات المحلية، وحيث أصبحت الدولة العثمانية جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالى الأوربى، فلا يزال ذلك موضع جدل بين الباحثين.[14] وترجع إسلام أوغلو-عنان هذه العملية إلى القرن السادس عشر، بينما يرجعها رشاد قصبة إلى القرن الثامن عشر. ويرى كلاهما أن عملية الإندماج تأتى بعد الفترة التى أصبحت فيها الدولة المركزية أقل قدرة على التحكم فى الاقتصاد. فإنتقل الاقتصاد مباشرة من سيطرة الدولة إلى هيمنة الاقتصاد الرأسمالى الأوربى. ويمكن أن نخرج من تلك الدراسات بأنه لم يكن

---

[14] I. Wallerstein, "The Ottoman Empire and the Capitalist World-Economy: Some Questions for Research," Review, 11, 3, Winter 1979, p. 389-98.

هناك فى الواقع اقتصادا يتحرك بقواه الذاتية فى أى وقت من الأوقات، وإنما كان يخضع دائما لقوة خارجية، سواء كانت تلك القوة هى الإدارة العثمانية أو التجار الأوربيين. فهذا المفهوم المثير للجدل لا تؤيده الأدلة التى حفلت بها المصادر الوثائقية الضخمة.

فإذا كان علينا أن نحدد تاريخ عملية الإندماج بالوقت التى ضخت فيه المواد الخام خارج الدولة العثمانية، وما لحق ذلك من تزايد حجم الواردات الأوربية وتدمير الصناعة المحلية، فليس هناك دليل على وقوع ذلك فى مصر قبل منتصف القرن الثامن عشر، عندما لاحظ المراقبون –مثلا– وجود كميات كبيرة من المنسوجات الأوربية فى أسواق مصر. فحتى ذلك الوقت، كانت صناعة المنسوجات المصرية مزدهرة، وكانت صادرات المنسوجات تتجه إلى شمال أفريقيا وبلاد الشام، وبلاد السودان، وأوربا، ومختلف ولايات الدولة العثمانية بكميات كبيرة. وخلال القرن الثامن عشر أدت الواردات الكثيرة من المنسوجات الأوربية إلى الإخلال بالتوازن لغير صالح صناعة المنسوجات المصرية.[15] ويمكن أن يقال نفس الشيء عن صناعة السكر التى إزدهرت فى القرن السابع عشر، وحقق من ورائها التجار ثروات طائلة بتصدير السكر إلى الأسواق الخارجية. فقد تغير الوضع كثيرا خلال القرن الثامن عشر حيث بدأت معامل السكر بمارسيليا وتريستا وفيومى تصدير السكر لعدد من ولايات الدولة العثمانية، فحرمت بذلك صناعة السكر المصرية من أسواقها الرئيسية.[16] ولعل هذا التراجع فى الطلب على المنتجات المصنعة، كان وراء تحول مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية إلى إنتاج محاصيل نقدية بغرض تصديرها إلى الخارج كمواد أولية. وتصور الزيادة فى حجم صادرات الغلال إلى فرنسا أواخر القرن الثامن عشر هذا الاتجاه،[17] الذى تم توسيعه بإنتاج القطن على نطاق واسع فى القرن التاسع عشر لتلبية الطلب المتزايد لمصانع النسيج الأوربية. وبذلك كانت التربة مهيأة لعملية التحول إلى التبعية الاقتصادية، وكانت بداية القرن السابع عشر سابقة على عملية الإندماج فى الاقتصاد الرأسمالى الأوربى بنحو قرنين من الزمان، أى أن ترجمة حياة أبو طاقية تقع –زمنيا– فى الحقبة السابقة على تلك العملية. مما يتيح لنا الفرصة

[15] Andre Raymond, "L’impact de la penetration europeenne sur l’economie de l’ Egypte au XVIIIe siecle", Annales Islamlogiques, vol. XVIII, 1982, p. 226-227.

[16] Raymond, "L’impact de penetration", p. 231-233.

[17] Peter Gran, Islamic Roots of Capitalism, Austin, 1979, p. 6-11.

لإبراز هيكل النشاط التجارى قبل مرحلة الإدماج، وفى حقبة زمنية إعتبرها البعض مرحلة إضمحلال.

وثمة جدل آخر يتصل بمفهوم الإندماج، يتناول العلاقة بين الاقتصاد والدولة. ودراسة التجار والنشاط التجارى تدحض الآراء التى تذهب إلى أن الاقتصاد تداعى وتعثر عندما عجزت السلطة المركزية -لعدة أسباب- عن الإحتفاظ بسيطرتها على الاقتصاد، مما يعنى أن الإدارة الجيدة للاقتصاد تتحقق من خلال الهيمنة عليه.[18] وتتفق هذه الترجمة مع ما ذهب إليه أبو الحاج فى تأكيد أنه من بين العوامل الهامة التى ساعدت على بروز دور التجار بالقاهرة أن الدولة كانت أقل إهتماما بالتجارة من ذى قبل، مما أتاح لهم الفرصة لتحقيق المكاسب. ومن ثم تدحض هذه الترجمة الرأى القائل بأن التوصل إلى مستوى رفيع من الكفاية يتم عندما تكون هناك قوة خارجية تتحكم فى الاقتصاد مثل إدارة الدولة للاقتصاد على نحو ما حدث فى عصر محمد على، أو هيمنة النظام الرأسمالى الأوربى ، وكذلك الرأى القائل بأن القوى الاقتصادية أصبحت تتسم بالتحديث فقط فى القرن التاسع عشر.

وعلى صعيد آخر، يدور جدل كبير بين الباحثين -أيضا- حول الحركة الداخلية للاقتصاد والمجتمع. وحسبما جاء بأحد الآراء، تعمل الهياكل القديمة التى ظلت جامدة عدة قرون كحاجز يقف فى طريق التغيير، ويعوق التجديد. وتعتبر هذه النظرة الجامدة المجتمع العثمانى مجتمعا سلبيا لا حراك فيه، مما يعنى عدم قابلية الجماعات والمؤسسات أو الهياكل التنظيمية المتاحة لهم على أن تستجيب للتغيير أو تحدثه. وقد تبنى هذا الرأى الباحثون الذين يكتبون فى إطار الإضمحلال وفى إطار الإندماج على حد سواء، فالباحثين الذين ينطلقون من مقولة النظام الرأسمالى يتجهون إلى إعتبار الأطراف مجرد متلقى سلبى للقوى الفعالة القادمة من المؤثر الخارجى (المركز)، ويتفق مع هذه الفكرة مؤرخون من أمثال إسلام أوغلو-عنان، ورشاد قصبة، فيشايعان آراء جب وبون اللذان

[18] Resat Kasaba, The Ottoman Empire and the World Economy The Nineteenth Century, New York, 1988, p. 11-18; Ilkay Sunar, "State and Economy in the Ottoman Empire", in Huri Islamoglu-Inan, ed., The Ottoman Empire and the World Economy, Cambridge, 1987,p. 63-65; and Islamoglu-Inan's "Introduction: Oriental despotism' in world-system perspective, in the same volume, p. 7-11.

أكدا فى دراستهما للقرن الثامن عشر تلك السلبية. وطبق جب وبون هذا المفهوم على جميع مظاهر الحياة، وليس على الاقتصاد وحده، فأشارا إلى وجود ضوابط قوية حكمت نشاط الفرد، تمثلت فى التقاليد التى أملت عليه سلوكه، وفى العائلة، والطائفة التى إنتمى إليها إلى الحد الذى لم يكن فيه للمبادرة الفردية وجود، فالقواعد الصارمة حكمت السلوك سواء تلك التى وضعتها العائلة، أو الطوائف، أو الدولة، أو العقيدة الدينية.[19] ويعنى ذلك أن الهياكل الاجتماعية والاقتصادية كانت تخضع فى حركتها لسيطرة جاءتها من أعلى ، بدونها تتفسخ تلك الهياكل وتحتاج إلى أن تستبدل بها هياكل أخرى أكثر قابلية للحياة . وهذه المعالجة تؤكد أن التغير يحدث من أعلى، ولا تولى أهمية لإمكانية حدوث التغيير من القاعدة أو أن يكون التغيير عضويا.

وهذه الدراسة تركز –بصفة خاصة– على هذه المسائل، فتبين كيف قام التجار بجهد ملحوظ لتطويع الهياكل التجارية للأنماط الخاصة بنشاطهم التجارى، ومبادرتهم إلى التوافق مع الأوضاع المتغيرة، وكيف تم ذلك بمعزل عن التوسع الاقتصادى الرأسمالى الأوربى، وعن عملية إدماج الاقتصاد العثمانى فى الاقتصاد الرأسمالى الأوربى، وبذلك نستطيع أن نرى كيف كان يعمل النظام الوطنى المحلى، والروابط الرسمية وغير الرسمية التى أقامها التجار، والطريقة التى إتبعها التجار لاستخدام المحاكم والوكالات لتلبية حاجاتهم، تبين لنا كيف أن تلك المؤسسات لم تكن هياكل جامدة أو راكدة على نحو ما وصفها البعض، بل كانت على العكس من ذلك طيعة، صالحة للتجاوب مع الظروف ، وكان الكثير من أدوات التجارة والأنماط التجارية معروفا من زمن بعيد، ولكن خلال الحقبة موضوع الدراسة استخدمها التجار لتحقيق أغراض متنوعة، وطوعوها لظروف ذلك الزمان.

اتجاهات جديدة فى التجارة المصرية

كانت عملية تطويع النشاط التجارى للمتغيرات التى شاهدناها خلال تلك الحقبة تنطبق على بعض الأنماط التجارية. وكانت معالمها على درجة من الأهمية جعلتها تترك أثرها على الإنتاج والزراعة وليس على التجارة وحدها، وتركت بصماتها على الهياكل

---

[19] Gibb and Bowen, Islamic Society and the West, Volume 1, part 1, Oxford, 1957, p.212-213.

الاجتماعية. ونلاحظ أيضا حدوث تطور فى النظام القضائى نحو تلك الحقبة، ولا يعنى ذلك القول بأن الأنماط الاقتصادية حددت طريقة عمل القضاء. ولكننا نلاحظ أن التحولات التى حدثت كانت جزء من صورة أكبر حجما، تتجاوز النجاح التجارى لبضعة أفراد من الناس، وأن دور المحاكم كان عاملا هاما فى تطور التجارة فى تلك الحقبة . ويمكننا مقارنة هذا الوضع بما حدث فى كل مكان من أوربا من الثورات والإضطراب فى القرن السابع عشر، وهو ما تصفه الكتابات العديدة بأزمة القرن السابع عشر. وقدمت عدة تفسيرات لتلك الأزمة من بينها أن الحقبة شهدت الإنتقال من المجتمع الإقطاعى إلى المجتمع الرأسمالى،[20] وأن الحقبة تميزت بالتغير فى العلاقة بين الدولة والمجتمع.[21] وبالنسبة للدولة العثمانية، يرى أبو الحاج أن أعمال العنف والإضطرابات التى وقعت عند نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، والتى لعب فيها العسكر دورا هاما، كان مبعثها التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى وقعت على نطاق واسع، بقدر ما كانت ترجع إلى التغير فى طابع الدولة.[22]

ورغم أن البحث فى التاريخ الاقتصادى لهذه المنطقة لازال فى بداياته، نستطيع أن نحدد العوامل الجديدة الهامة التى دخلت على الحياة الاقتصادية فى مصر زمن أبو طاقية، وهى تمثل اتجاهات ربما كان هناك ما يقابلها فى الولايات العثمانية الأخرى، وما قد تكشف عنه الدراسات فيما بعد. والإطار الزمنى لتلك التغيرات يتناسب مع الحقبة التى كانت فيها مصر تعد جزء من السوق العثمانية، ولكن قبل إندماج تلك السوق فى السوق الرأسمالى الأوربى. وقبل تهميش الاقتصاد العثمانى، الذى أدى إلى تحول الإقليم إلى منطقة إنتاج مواد أولية لتلبية الطلب عليها بدول المركز الأوربى، وسوقا لإستهلاك المصنوعات الأوربية. وتناقش هذه الدراسة بدايات هذا الاتجاه خلال النصف الثانى من القرن السادس عشر، ونرى أنها قد إستمرت طوال القرن السابع عشر وبعض عقود القرن الثامن عشر. وتساعدنا ترجمة حياة أبو طاقية على تحديد المعالم الرئيسية لتلك الحقبة والتعرف على سماتها الرئيسية.

---

[20] E.J. Hobsbawn, "The Crisis of the Seventeenth Century," Past and Present, Vol. 5,1954,p. 46-9.

[21] H.R. Trevor-Roper, "The General Crisis of the Seventeenth Century, Past and Present, Vol. 16, 1959, p. 44-51.

[22] Abou-El-Haj, p. 6-7.

وتتميز تلك الحقبة بعودة التجار لإحتلال موقع الصدارة من حيث الثروة والنفوذ الاجتماعى، والتأثير على الأوضاع السياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويمكن إرجاع هذا الاتجاه إلى أمرين: أولهما ما إتسم به النشاط التجارى من حيوية نلاحظها فى حوض البحر المتوسط ومختلف أنحاء أوربا، حيث صنع الطلب المتزايد على البضائع العالمية ثروات طائلة للتجار. فكانت البيوت التجارية كبيت أبى طاقية، أو بيت الرويعى، أو بيت إبن يغمور التى تكونت ثرواتها من الإشتغال بالتجارة الدولية، تعاصر البيوت التجارية الأوربية الكبرى مثل بيت فوجر Fuggers، وببيت ولسر Welsers الذين ظهروا فى الوقت الذى شهدت فيه التجارة الدولية توسعا كبيرا.[23] والأمر الآخر، يرجع إلى أن التجار كانوا أقل خضوعا للسيطرة السياسية، أو أكثر إستقلالا عن الدولة، أكثر مما كانت عليه حالهم قبل ذلك بنصف القرن أو القرن من الزمان.

ولابد أن يكون لقب شاهبندر التجار الذى حمله كبير طائفتهم قد حظى بمنزلة اجتماعية عمرت حتى مطلع القرن التاسع عشر. ورغم أن اللقب كان معروفا فى الحقب التاريخية السابقة على تلك الحقبة لم تبرز أهميته الاجتماعية فى مصر قبل القرن السادس عشر. وتبين لنا ترجمة حياة أبو طاقية هذه المكانة الاجتماعية الكبيرة التى عبر عنها التجار بمظاهر مختلفة، كان بعضها يعود إلى جهودهم. فدعموا تلك المكانة بتشييد العمائر الضخمة التى كانت بمثابة إعلان لوضعهم الجديد بالمجتمع، فلم يقم أولئك التجار ببناء الوكالات فحسب، بل شيدوا عمائر دينية وخيرية، فى أهم مناطق القاهرة، وقام بعضهم بإقامة أحياء حملت أسماءهم. ويتناقض ذلك مع صمت الحوليات التاريخية عما يتصل بالتجار، كما تدحض الرأى القائل بأن التجار كانوا كما مهملا، والتى يبدو أنها إستندت إلى الحوليات.

ونستطيع أن نرى –من دراستنا للحياة الخاصة لأبى طاقية– كيف تأثر نسق الزواج ، وهيكل العائلة، والبيت بالثروة المتنامية والمكانة العالية التى حققها التجار. فلم يكن التجار فى مطلع القرن السابع عشر يقتصرون على مصاهرة نخبة المجتمع، بل رتبت علاقات المصاهرة وفق مكانة العائلة فى المجتمع، وهى ظاهرة وقعت أواخر القرن

[23] Fernand Braudel, The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II, transl. Sian Reynolds, New York, 1972, vol. 1, p. 211-212.

السابع عشر على المستوى العالمى وكانت من بين العديد من المظاهر التى مست الحياة الخاصة والعامة للتجار، ومن ثم تصبح دراسة التاريخ التجارى متغلغلة فى طبقات مترابطة من الخبرات العملية، وليست مجرد تحليل لإطار نظرى.

ونستطيع الخروج ببعض الملاحظات حول النظام القضائى التى تتصل بإدارة دفة العمل التجارى، إذ تلقى ترجمة حياة أبو طاقية الضوء على دور المحاكم فى نشاط التجار، وخاصة ما إتصل بالصحوة التجارية التى شهدتها تلك الحقبة، ونرى أن تراجع دور الإدارة ساعد مختلف مؤسسات المجتمع على توسيع نطاق عملها ومجال نشاطها، وأن بعض مهام الدولة التى لم تعد تمارسها، إنتقلت إلى أيدى غيرها من مؤسسات المجتمع.

لم يكن النظام القضائى الذى عرفته مصر فى العصر العثمانى مستحدثا، فقد كانت إقامة العدل من المهام الأساسية فى الدولة الإسلامية، ونستطيع ملاحظة ذلك بسهولة فى دولة سلاطين المماليك مثلا، غير أن طريقة عمل النظام القضائى وتغلغله فى النظام الاجتماعى إختلفت بإختلاف الزمان والمكان. وليس بإستطاعتها بعد أن نقارن بين النظام القضائى المملوكى والنظام القضائى العثمانى، لأننا لا نعرف إلا القليل عن طريقة عمل المحاكم فى العصر المملوكى.[24] ولكن القرائن تشير –بما لا يدع مجالا للشك– إلى تزايد أهمية محاكم القاهرة فى أواخر القرن السادس عشر مقارنة بأوائل القرن ذاته. فلم تتضاعف الحالات الواردة بسجلات المحاكم عدة مرات، فيما بين الثلاثينات والأربعينات من القرن السادس عشر والعقد الأخير من ذلك القرن عما كانت عليه من قبل فحسب، بل إشتملت الدعاوى التى رفعت أمام المحاكم قضايا على درجة كبيرة من التنوع، وإتسعت دائرة الإنتماءات الاجتماعية للمتقاضين لتشمل شرائح اجتماعية كثيرة. وعند أوائل القرن السابع عشر، أصبحت محاكم القاهرة مرتبطة بالمظاهر التجارية والاقتصادية والاجتماعية، والحضرية، والإدارية، والشخصية من حياة الناس.

ومن حيث الجوهر، كان النظام القضائى فى القرن السابع عشر –كشأنه فى الحقب التاريخية السابقة– يهدف إلى تطبيق الشريعة فى المقام الأول. غير أن بإمكاننا أن نرى –فى نفس الوقت– علاقة بين التغيرات التى شهدها النظام القضائى والأحوال الاجتماعية

---

[24] ليس هناك دليل على وجود سجلات للمحاكم ترجع إلى عصر سلاطين المماليك.

والاقتصادية المتغيرة بتلك الحقبة. ونستطيع أن نجد تغيرا موازيا فى التجربة الأوربية، فقد بين مارك بلوك Marc Bloch أن الفترة التى تقع بين العصور الوسطى المتأخرة وقيام الثورة الفرنسية، شهدت تغيرا ملحوظا فى النظام القضائى بفرنسا، حيث أخلى النظام القضائى الإقطاعى الطريق للقضاء العام الذى مارسته المحاكم.[25] ورغم أن المقارنة لا تستقيم عند الدخول فى التفاصيل، لأن قضاء الإقطاع لا نظير له فى المجتمعات الإسلامية، كما أن تطبيق الشريعة الإسلامية يختلف عن القانون الأوربى ، غير أن التغيرات التى شهدتها بواكير العصر الحديث والتى تناولت الطريقة التى كانت تجرى بها العدالة، تعد حقيقة ذات مغزى هام.

ولما كانت التجارة الواسعة مثل تلك التى كانت لأبى طاقية أو الرويعى أو الشجاعى، لا يمكن إدارتها دون الإعتماد على هياكل قانونية وتجارية متينة، توضح لنا هذه الترجمة الدور الذى لعبته المحاكم فى مختلف الظروف التى واجهها التجار أثناء ممارستهم لنشاطهم. فقد تدخلت المحاكم فى الكثير من المظاهر العامة والخاصة للحياة اليومية إذ توجه إسماعيل أبو طاقية إلى المحكمة عند شرائه بيتا، أو بنائه وكالة، أو عند تسجيل صفقة تجارية، أو إقامة وقف أو إدارته، أو عند ضمان قرض. وبعد وفاته، تم جانب من تسوية تركته بالمحكمة، بما فى ذلك المطالبة بالبضائع التى لدى الغير، وتسوية الديون والشركات، إلى غير ذلك من أمور إتصلت بحصر التركة. والواقع أن تردد أبو طاقية على المحكمة، وتنوع المسائل التى كانت تنظرها المحاكم، خير شاهد على ما كان يتوقعه الناس من تلك المؤسسة. وفيما يتعلق بالتجارة والنشاط التجارى، لعبت المحاكم دورا حيويا فى هذا المجال، فوفرت الضمانات القانونية للصفقات والمشروعات التجارية، وأصدرت الحجج التى كان بإستطاعة التجار استخدامها فى الولايات الأخرى، وصدقت على معاملاتهم والشركات التى كونوها. ويبدو أن التجار إعتمدوا على المحاكم عند قيامهم بعقد صفقات مركبة على نطاق واسع.

وكان للتجارة فى تلك الحقبة عند نهاية القرن السادس عشر عدة ملامح مميزة. أولها، أنه رغم إستمرار التجارة فى السلع الترفية كالذهب والمرجان والأحجار الكريمة، كملمح هام

[25] Marc Bloch, French Rural History, An Essay on its Basic Characteristics, London, 1966, p. 102-112.

للتجارة، نلاحظ نشاطا فى التجارة الدولية فى مجال السلع كبيرة الحجم كالنيلة التى استخدمت فى صناعة المنسوجات. وثانيها، نلاحظ وجود اتجاهين للتجارة، أحدهما تجارة العبور (الترانزيت) حيث كان تجار القاهرة يستوردون البضائع لإعادة تصديرها إلى جهات أخرى، وخاصة التوابل والبن والمنسوجات الهندية التى تأتى عن طريق البحر الحمر وتتجه إلى أوربا أو الأسواق العثمانية، أو الخشاب والمعادن القادمة من البحر المتوسط والمتجهة إلى الأسواق الأخرى؛ والاتجاه الآخر يتعلق بتصدير المحاصيل المحلية، كالأرز، أو الغلال، التى صدرت إلى الأناضول والحجاز، أو المنتجات المحلية كالسكر والمنسوجات التيلية التى يزيد الطلب عليها فى بلاد الدولة العثمانية وأوربا.

وتدحض هذه الدراسة الرأى الذى ذهب إليه روبرت برنر Robert Brenner –وغيره من المؤرخين الاقتصاديين– من أن الاقتصاد لم يشهد تغييرات ذات بال قبل مرحلة التصنيع، وأنه ظل اقتصادا معاشيا راكدا حتى وقوع الثورة الصناعية.[26] ولا توحى ترجمة أبو طاقية بأن الزراعة المصرية بقيت عند مستوى الإنتاج المعاشى حتى القرن التاسع عشر، فحقيقة تصدير كميات كبيرة من البضائع المحلية كالأرز والغلال والمنسوجات التيلية والسكر، تبين أن مساحات كبيرة من الأرض الزراعية خصصت لإنتاج تلك المحاصيل بما يكفى حاجة الإستهلاك المحلى وتلبية الطلب على هذه السلع فى الأسواق الخارجية. وحتى مع غياب الأرقام التى توضح حجم الإنتاج فى تلك الحقبة، فإن هناك دلالات على إنتشار الزراعة التجارية فى أقاليم بعينها فى مصر، وقصب السكر خير دليل على ذلك ، وسوف نتتبعه تفصيليا من خلال ترجمة حياة أبو طاقية ومعاصريه من التجار. وبذلك تتوفر لدينا القرائن العديدة على وجود محاصيل نقدية فيما قبل القرن التاسع عشر بوقت طويل، وهى الحقبة التى درج المؤرخون على القول بأنها الفترة التى إتسم الاقتصاد المصرى فيها بالطابع المعاشى.

ورغم أنه لا تتوافر لدينا أرقام عن تجارة مصر الخارجية قبل القرن التاسع عشر، ربما كان بمقدورنا رصد بعض الاتجاهات. فقد ذهب الجانب الأكبر من تجارة مصر الخارجية

---

[26] Robert Brenner, " The Agrarian Roots of European Capitalism, in T.H.E. Philpin eds., The Brenner Debate, Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-Industrial Europe, Cambridge, 1987, p. 213-215.

فى تلك الحقبة إلى الدولة العثمانية وخاصة الأناضول وبلاد الشام، وإلى جانب ذلك ، ظلت تجارة البحر الأحمر نشطة حيث كانت التوابل والبن تمثل أبرز السلع الواردة من هناك، ولكن تلك الحقبة شهدت أيضا نشاطا تجاريا مع أوربا، رغم تغلغل الدول الأوربية فى أسواق آسيا. ويمكننا –فى واقع الأمر– رصد زيادة ملحوظة فى الطلب على سلع معينة بسبب ظاهرة الزيادة السكانية، وتزايد القدرة على الإنفاق فى أوربا نتيجة الثروات القادمة من العالم الجديد، وبذلك لم تكن التجارة مع أوربا –فى تلك الحقبة– قاصرة على السلع التى تندرج ضمن تجارة العبور، كالبن أو التوابل، كما لم تشكل المواد الأولية الجانب الأكبر منها، على نحو ما حدث فيما بعد بالنسبة للتجارة المصرية مع أوربا.

وتميزت الحقبة السابقة على مرحلة الإندماج فى السوق الرأسمالية الأوربية بملامح أخرى، ظن المؤرخون الذين درسوا تاريخ مصر فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أنها قد أدخلت فى وقت متأخر، وتتمثل تلك الملامح فى الصلة بين الزراعة والطلب التجارى، الذى ينسب عادة إلى القرن التاسع عشر، كالتوسع فى إنتاج القطن لتلبية الطلب المتزايد لصناعة النسيج فى إنجلترا. وقد بين لنا بيتر جران Peter Gran أن تلك الظاهرة كانت موجودة بالفعل عند نهاية القرن الثامن عشر، إذ قام أمراء المماليك –الذين إرتبطوا بالتجارة إرتباطا وثيقا– بتحويل مساحات واسعة من الأراضى الزراعية بالدلتا لإنتاج الغلال التى كان يشتد الطلب عليها فى فرنسا.[27] وتكشف ترجمة حياة أبو طاقية عن وجود اتجاه مماثل قبل ذلك بقرنين من الزمان فى ظل ظروف مختلفة تمام الإختلاف . فقيام التجار المشتغلين بالتجارة الدولية مثل أبو طاقية أو الرويعى بتمويل الإنتاج الزراعى، يشير إلى الرابطة بين الزراعة والتجارة الخارجية.

وتحدد لنا دراسة أبو طاقية بعض ملامح الإنتاج فى تلك الحقبة من حيث الموقع الحضرى والريفى، والدور الذى لعبه التجار فى التمويل، بإتخاذ إنتاج السكر –الذى كان على درجة كبيرة من الأهمية عندئذ– مثالا لذلك. ويعد التوسع فى إنتاج السكر بالغ الأهمية لإرتباطه بالطلب الخارجى وإعتماده على تمويل التجار الذى يشتغلون بتصدير

[27] Peter Gran, The Islamic Roots of Capitalism, Austin, 1979,

السلعة إلى أسواق الدولة العثمانية. ولعل هذا التحويل ساعد صناعة السكر على النهوض من كبوة الكساد الذى شهدته فى القرن الخامس عشر.

ونتيجة لذلك، من حقنا أن نتساءل عما إذا كانت تجربة التصنيع التى شهدتها مصر فى أوائل القرن التاسع عشر ترتبط بطريقة ما بما حدث قبلها. وقد طرح نفس التساؤل فيما يتعلق بالثورة الصناعية فى إنجلترا، حيث ثار جدل بين الباحثين عما إذا كانت تعد تطورا أم إنقلابا. فقد أضاف أشتون T.S. Ashton –مثلا– فصلا إلى كتابه عن الثورة الصناعية عن الأنماط الصناعية المبكرة فى القرن الثامن عشر بإعتبارها أصول لما حدث فيما بعد.[28] وهناك جدل حول إعتبار التصنيع الذى تم فى عهد محمد على باشا كان بمثابة تصعيد لعملية بدأت فى وقت سابق على نطاق أضيق، بوسائل فنية محدودة، وترجع أصول بعض التغيرات الهامة التى أدخلها محمد على باشا فى القرن التاسع عشر إلى فترات زمنية أسبق، وكان دوره يتمثل فى دفع تلك العملية الطويلة المدى خطوة إلى الأمام.

ومن الملامح الحيوية للحقبة موضع الدراسة التى تميزها تماما عن فترة الإندماج فى السوق الرأسمالى الأوربى فى القرن التاسع عشر، أن الزراعة التجارية وإرتباط الزراعة بالإنتاج الصناعى وبالتجارة لم يتم لصالح مصانع النسيج بمانشستر، ولكنه تم لصالح التجار الوطنيين المحليين، الذين مولوا تلك العملية جزئيا، وكانوا المنتفعين الرئيسيين بها. وتوضح هذه الدراسة بدايات هذا الاتجاه الهام، على أمل أن تقوم الدراسات المستقبلة بإيضاح كيفية إنتشارها أو تراجعها حسبما كانت الحال.

ويمكن إستنتاج أن الحقبة موضوع الدراسة، كانت فترة إزدهار تجارى، شهدت إدخال تغييرات هامة على عكس ما يتردد كثيرا، وذلك رغم وجود عدة ظروف غير مواتية مثل التغلغل الأوربى فى الأسواق الأسيوية، وقيام طرق دولية جديدة للتجارة عبر الأطلنطى، وتعد الصحوة الاقتصادية فى أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، ذات دلالة واضحة تجعلنا لا نستطيع تفسير ما حدث خلال القرون الثلاثة التى تقع بين تلك

[28] T.S. Ashton, The Industrial Revolution, 1760-1839, Oxford, 1964, p.18-41.

الحقبة وتفكك الدولة العثمانية على أنها تمثل خطا واحدا من الإضمحلال المستمر، فمثل هذا التناول يطمس الحقائق المركبة الخاصة بالعصر.

وتذهب هذه الدراسة إلى أننا لا نستطيع إدراك التغيرات التى حدثت بالمنطقة دون فهم تلك الحقبة من التاريخ العثمانى. فقد شهدت الحقبة قيام بعض الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الحيوية التى تنسب عادة إلى التغيرات التى حدثت فى القرن التاسع عشر، ولكنها ترجع إلى حقب زمنية سابقة على الحملة الفرنسية، ومحمد على، وتغلغل الأنماط الأوربية للتجارة فى مصر، فكانت تستخدم أدوات وتتبع أساليب عمل وطنية محلية. وتتفق هذه الدراسة –التى استخدمت مصادر مختلفة تتصل بحقبة زمنية أخرى– مع ما ذهب إليه بيتر جران من أن ثمة تغييرات تجارية هامة حدثت قبل فترة التوسع فى إستيراد النماذج الأوربية التى بدأت بالحملة الفرنسية عام 1798، وأن تلك التغييرات بعثتها حركة ذاتية داخلية.[29] وبذلك تعد هذه الحقبة مرحلة بالغة الأهمية من مراحل تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، وتمثل قاعدة التطورات التى حدثت فيما بعد. ومن ثم تعد ضرورية لفهم القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

[29] Peter Gran, The Islamic Roots of Capitalism, Austin, 19979,p. 3-6.

الفصل الثانى
عائلات التجار والبيوت التجارية العائلية

الإطار الاجتماعى

تعيننا دراسة النشاط التجارى الذى مارسه إسماعيل أبو طاقية ونخبة التجار من أبناء جيله، على إيضاح عدد من الأمور المتصلة بالمجتمع فى عصرهم. إذ يغلب الظن أن قواعد السلوك الاجتماعى الصارمة تكشف عن الكثير من مظاهر حياة الناس، أو عن غالبية تلك المظاهر. فقد كان الحراك الاجتماعى محدودا، سواء كان رأسيا نحو قمة السلم الاجتماعى، أو أفقيا من شريحة اجتماعية إلى أخرى. ولما كانت تلك الآراء قد تكونت فى الغالب على أساس نماذج نظرية أكثر من إعتمادها على أدلة وثائقية، فمن الأفضل أن نتساءل عن مدى إستناد تلك المقولات إلى مادة وثائقية خالصة فيما يتعلق بمجتمع معين ، ويتفق الباحثون عامة على أن العائلات، والطوائف، والجماعات العرقية، والمؤسسات القانونية، وضعت ضوابطا على سلوك الناس، وأن كل عمل يقدم عليه الفرد، لابد أن يتوافق مع القواعد التى وضعتها تلك المؤسسات الاجتماعية والقانونية. ولكن الباحثين يختلفون حول درجة ومدى صرامة تلك القواعد والنظم فى حقب زمنية بعينها.

لقد تنقل أبو طاقية بين عدد من مختلف التجمعات شأنه فى ذلك شأن معظم سكان القاهرة. وكان الأكثر أهمية بالنسبة له عائلته، ومجتمع التجار، ومجتمع الشوام بالقاهرة . ولعل ذلك كان يتضمن –بالنسبة لغيره من القاهريين– عضوية طريقة من الطرق الصوفية العديدة التى كان الناس يلجأون إليها التماسا للهداية الدينية، أو الإنتماء الى "حارة" وهو الحى الذى يربط السكان بمنطقة معينة، إضافة إلى روابط العائلة والحرفة . ومن ثم قد يرتبط الفرد طوال حياته بعدد من المؤسسات المختلفة المتصلة بحياته المهنية والدينية والعائلية. وقد يعطى هذا التعدد فى الروابط إنطباعا أن حياة الفرد كانت تخضع تماما لسيطرة عدد من الجماعات المختلفة، فرضت كل منها عليه إلتزامات معينة، تاركة له مساحة ضيقة للمبادرة الفردية. ويبدو من المنطقى تماما القول بأن تلك الحدود

والضوابط كانت أكثر ليونة فى فترات الإضطراب –كتلك التى نحن بصددها– منها فى فترات الإستقرار.

وتشير ترجمة إسماعيل أبو طاقية إلى أنه على الرغم من قيام كل جماعة من الجماعات التى ينتمى إليها الفرد، سواء كانت العائلة أو الحرفة أو غيرها، بفرض ضوابط أو إلتزامات معينة على سلوك الفرد، فإن ثمة جوانب كثيرة من حياة الناس خرجت عن إطار تلك الضوابط، وكانت هناك القنوات التى إستطاعت المبادرة الفردية أن تعبر عن نفسها من خلالها وخاصة فى أوقات التغير، وإلا كان من الصعب علينا أن نلاحظ الكيفية التى وقعت بها التحولات التى رصدناها فى مجال النشاط المهنى لعائلة أبو طاقية، فقد إستطاع إسماعيل أبو طاقية أن يرتقى أعلى مراتب طائفة التجار إستنادا إلى عائلته والجالية الشامية التى إنتمى إليها. والحق أن عائلة أبو طاقية لم تمر بتجربة الإنتقال الجغرافى من حمص إلى القاهرة فحسب، بل ما لبثت ذريتها أن إنتقلت من شريحة اجتماعية إلى أخرى، من التجار إلى النخبة الحاكمة.

أضف إلى ذلك أن دراسة حياة أبو طاقية تبين علاقاته –الحركية لا الثابتة– بمختلف الجماعات، وتبرز طريقة تعامله معهم. وبعبارة أخرى، نستطيع أن نلاحظ المناورات التى شق بها طريقه فى مختلف مراحل حياته، من مرحلة إلى أخرى، معتمدا على هذه الجماعة أو تلك، وفقا للظروف والأحوال التى واجهته فى أوقات بعينها. ففى مرحلة معينة، كان إسماعيل أبو طاقية على صلة وثيقة بأفراد شريحة التجار الشوام، وفى مرحلة أخرى إتخذ لنفسه شركاء من المصريين. وحدث نفس الشيء على صعيد العائلة، فكانت صلاته وثيقة بأخيه فى بداية الأمر، ثم توقفا بعد ذلك عن التعامل التجارى معا. ونستطيع أن نلاحظ نوعا من المرونة فى طريقة إقامته للعلاقات مع أعضاء مختلف الجماعات ، يعمل على تقويتها أحيانا، ويضعفها أحيانا أخرى.

ومن تلك الجماعات عائلته، إذ يمكن القول أن إسماعيل أبو طاقية لم يختر مهنته إختيارا حرا شأنه فى ذلك شأن معظم الذكور فى عائلته الذين مارسوا التجارة لثلاثة أجيال متعاقبة على أقل تقدير. فلم يكن أحمد والد إسماعيل، وكذلك إسماعيل نفسه، وولده زكريا تجارا فحسب، بل كان عمه عبد الرازق وإبن عمه يحترفان التجارة، وكذلك كان شقيقه

ياسين تاجرا. وبذلك كانت عائلة أبو طاقية تحترف مهنة واحدة شأنها شأن غيرها من العائلات، حيث كان الأب يلقن ولده أسرار مهنته، لينقلها بدوره إلى إبنه الذى ينقلها بدوره إلى ذريته. وكانت العائلة فى تلك الحالة تقوم بعدد من الوظائف فهى تدرب الشباب مثلا على إمتلاك زمام الأمور فى العائلة، وفى أوقات معينة كان العمل التجارى يتم داخل العائلة إما فى صورة مشاركة رسمية موثقة أو غير موثقة. وكان التاجر يقترض أموالا من عائلته إذا دعت الحاجة لذلك، كما كانت تتم زيجات معينة فى محيط العائلة، ولابد أن تقوم العائلة بتقديم الدعم اللازم لأفرادها وقت الحاجة.

وهناك جماعة أخرى تحرك داخلها آل أبو طاقية كأفراد أو كعائلة، هى جماعة الشوام بالقاهرة. ونحن نعلم أن الكثير من الشوام كانوا يعيشون بالقاهرة كما يتضح من أسمائهم التى تدل على موطنهم الأصلى كالشامى والحلبى والصفدى، والحموى، والحمصى ، والبعلبكى، والنابلسى، والقدسى. وغيرهم. وكان بعض الشوام تجارا وبعضهم الآخر من الحرفيين وخاصة نساجى الحرير الذين كان معظمهم من الشوام. كما جاء الكثير من الشوام إلى مصر للدراسة فى الأزهر، وكان بالأزهر رواق للشوام منذ عهد السلطان المملوكى قايتباى (المتوفى عام 1496م). ويبدو أن مجتمع الشوام بالقاهرة كان كبيرا، غير أنه ليس لدينا دليل على وجود طائفة للشوام تمثل إطارا تنظيميا للجالية الشامية تحظى بإعتراف الدولة، ولها شيخها الذى ينوب عنها أمام السلطات الرسمية. فقد كان العثمانيون يتبنون سياسة تتجه إلى الإعتراف الرسمى بمثل تلك الطوائف فى مختلف الولايات، أو تتخذها عند الضرورة كأداة للتحكم فى أعضائها. وقد ساعدت تلك السياسة الرعية على الإحتفاظ بتقاليدهم وأنماط حياتهم، طالما كان ذلك لا يمس المصالح العثمانية.

وكان من سكان المدن كالقاهرة، وحلب، والقدس جماعات من الأتراك والأرمن والمغاربة واليهود واليونانيين، حافظت كل منها على خصوصيتها الثقافية أو الدينية أو اللغوية . ولعل عدم وجود طائفة ينتظم فيها الشوام بالقاهرة يعود إلى إندماج الشوام فى غالبية سكان المدينة بشكل أكبر من أولئك الذين شكلوا طوائف خاصة بهم، وذلك لكثرتهم العددية وللروابط التاريخية العميقة الجذور التى ربطت الشوام بمصر. ولعله من الطريف

أن نستطيع تتبع عائلة قاهرية من أصول شامية لنقف على مدى إندماجها فى المجتمع القاهرى.

كانت صلات آل أبو طاقية بالشوام تتسم بالتعقيد، فقد إستمرت صلاتهم حية بأصولهم الشامية لوقت طويل بعد إستقرارهم بالقاهرة وإندماجهم فى نسيجها الاجتماعى. وساعدهم الشوام على الإستقرار بينهم عشية قدومهم إلى القاهرة، كذلك عندما أصبح إسماعيل أبو طاقية شاهبندر التجار توقع الشوام منه أن يمد لهم يد العون. وكثيرا ما كان أبو طاقية يتخذ من بعض الشوام شركاء له فى التجارة. كما كان التزاوج بين الشوام كثير الحدوث، وإختار الكثير من آل أبو طاقية أزواجهم من الشوام. ونستطيع أن نتتبع الصلات بين آل أبو طاقية وأفراد ينتمون إلى جماعة الشوام على مدى عقود عدة من الزمان، ونلاحظ –فى نفس الوقت– كيف أصبحت العائلة أكثر إندماجا فى الشريحة العليا من المجتمع القاهرى.

والجماعة الثالثة التى تحرك آل أبو طاقية داخلها هى جماعة التجار فكانت علاقتهم بها –مرة أخرى– ذات وجوه عدة: حرفية واجتماعية وتنظيمية، حيث كان التجار ينتظمون فى طوائف. فالتجار يعملون معا لإنجاز مهامهم، كشركاء أو وكلاء لتجار آخرين، أو غير ذلك مما تتطلبه الحرفة. وكلما كبر حجم التجارة، زاد عدد التجار المشتغلين بها، وكانت هناك فروق ملحوظة فى المستوى بين جماعة التجار، فمارس بعضهم نشاطه فى مجال محدد، بينما إتسع نشاط البعض الآخر ليغطى مجالا أرحب تتسع فيه شبكة التجارة التى يسيطرون عليها. وتدل الألقاب التى حملها التجار على الحراك الاجتماعى داخل إطار جماعتهم دلالة ذات مغزى. فعندما ظهر أحمد أبو طاقية لأول مرة كان يشار إليه "بالخواجة" أو "التاجر الخواجة" وهو لقب حمله التجار. وكان يشار إليه أحيانا من خلال نوع التجارة مثل "التاجر فى الحرير" أو "التاجر فى الصابون". ومن بين الذين حملوا لقب "التاجر الخواجة" كان ثمة من لقب "بفخر التجار"، أو من "أعيان التجار" أو حتى "أعيان أعيان التجار". وبعض أولئك التجار كان "شيخا" لسوق بعينه (شيخ سوق خان الخليلى مثلا)، أو شيخا لوكالة معينة مثل شيخ التجار بوكالة الصابون أو سوق الفحامين، وربما كان هؤلاء يمثلون أعلى مراتب تلك الشريحة من التجار. وكان أحمد أبو طاقية فى بداية

أمره "تاجرا سفارا" أى جوال –وهى أدنى المراتب فى سلك التجار– يشترى البضاعة من مكان ليبيعها فى مكان آخر، وهو ما كان يفعله فى تجارته بين مصر والشام. وكان أعلى مراتب التجار من يحملون لقب "خواجكى" وهو لقب حمله أصحاب التجارة الواسعة الممتدة إلى أسواق خارجية، وشاع استخدامه فى القرن الخامس عشر. وكان عدد التجار الذين حملوا لقب "خواجكى" محدودا، ولكن وزنهم الاقتصادى كان كبيرا. وقد حمل إسماعيل أبو طاقية هذا اللقب فى مطلع القرن السابع عشر عندما إتسعت شهرته، وعظم حجم تجارته، وإتسع نطاق شبكته التجارية. وكان لقب "الشاهبندر" الذى حمله شيخ طائفة التجار أرفع تلك الألقاب، ويمثل ذروة المكانة التى يصل إليها التاجر. وقد استخدم هذا اللقب (الفارسى الأصل) من حين لأخر فى القرن الخامس عشر، ولكنه لم يصبح شائعا إلا فى العصر العثمانى.[30] وكان "الشاهبندر" شيخ طائفة تجار القاهرة وهو المنصب الذى كان يشغله إسماعيل أبو طاقية منذ 1022هـ/1613م حتى وفاته (فيما عدا بضعة شهور من عام 1031هـ/ 1621م بسبب مرضه) وكان الوصول إلى درجة "الشاهبندر" يعنى إتساع الثروة والنفوذ الاجتماعى بين جماعة التجار، كما كان من أرفع الألقاب فى البنية الاجتماعية للمدينة، ولعله كان أرقى المناصب غير السياسية التى قد يصل إليها بعض أفراد الرعية وينال صاحبه الحظوة عند السلطات الحاكمة.

وكان تجار القاهرة ينتظمون فى طوائف عدة، تتبع أحيانا المكان الذى يمارسون فيه أنشطتهم، فقد كان تجار سوق مرجوش –على سبيل المثال– يشكلون طائفة خاصة بهم . وإنتظمت بعض الطوائف تجارا يشتغلون بأصناف معينة. وكان شيخ طائفة تجار البحر الأحمر هو الذى يحمل لقب "الشاهبندر"، وكان من الجلى أن تلك الطائفة شملت أبرز تجار القاهرة. وكان "الشاهبندر" يمثل طائفته أمام السلطات شأنه فى ذلك شأن شيوخ الطوائف الأخرى، وكان عليه أن يفعل الكثير لخدمة مصالح زملائه التجار.

ولسوء الحظ، لا نعرف من بين سائر الطوائف القاهرية إلا القليل عن طائفة التجار. فلم تجد طائفة التجار –لسبب ما– أن ثمة ما يدعو إلى عرض أمورها على المحكمة الشرعية من حين لآخر بنفس القدر الذى كانت تفعله الطوائف الأخرى. فبينما تحفل

---

[30] Raymond, Artisans et Commercants,II,P.579-81
وإنظر حواشى تلك الصفحات

سجلات المحاكم الشرعية بالقضايا المتعلقة بطوائف الصناع والحرفيين مثل طائفة النقاشين وطائفة السقائين، وتمدنا تلك القضايا بالمعلومات حول إنتخاب شيوخ الطوائف والقواعد التى تحكم الطوائف وتحدد سلوك أعضائها، ونوعية السلع التى ينتجونها، والطريقة التى يحصلون بها على المواد الخام وكيفية توزيعها على الأعضاء، وغير ذلك من الأمور التى تهم المنتمين إلى طوائف بعينها، لا يتوفر ذلك بالنسبة لطائفة التجار . ولذلك لا نعرف إلا القليل عن نوع الدعم الذى كانت تقدمه طائفة التجار لأعضائها، أو الضوابط التى كانت تفرضها عليهم. ويبدو أن المؤرخين يتفقون على أن المنازعات كانت أقل كثيرا بين التجار منها فى الطوائف الحرفية الأخرى. وفى الحقيقة، لم تذكر الطائفة فى السجلات إلا عندما أصبح إسماعيل أبو طاقية شيخا لها.

وإلى حد كبير، كان معظم نشاط التجار يتم فى نطاق له خصوصية تامة، وكانت أهم الأعمال التجارية تمارس بشكل مستقل عن بنية الطائفة، وهو ما نتوقعه من طائفة تنتظم التجار المشتغلين بالتجارة الدولية، حيث لم تكن هناك مشاكل الحصول على المواد الخام، أو توزيعها على الصناع، أو التحكم فى نوعية السلع المنتجة، مما كان يمثل بعض إختصاصات الطوائف الحرفية.

وبذلك أطلقت يد التجار فى إرتياد ما شاءوا من الطرق فى مجال التجارة الدولية الخارجية. وعلى سبيل المثال، كان شركاء إسماعيل أبو طاقية فى نشاطه التجارى الدولى من بعض أفراد العائلة كأبيه وأخيه، أو تجارا مثله لهم محال بسوق الوراقين حيث تتوثق الروابط بينهم. وأحيانا كان من بين أولئك الشركاء بعض الشوام من حمص أو دمشق أو طرابلس أو صفد، الذين جمعهم به الإنتماء إلى أصول واحدة. ولازال الغموض يحيط بالطريقة التى عملت بها الطائفة بصورة فعالة لخدمة مصالح المنتمين إليها من التجار.

وأحيانا كانت المعاملات اليومية التى يقوم بها التجار فى السوق تؤدى –على الصعيد الفردى– إلى قيام روابط وثيقة بينهم قد تستمر لمدى الحياة، كعلاقة إسماعيل أبو طاقية بعبد القادر الدميرى التاجر الذى إلتقاه شابا فى سوق الحرير، وأدت تلك الروابط –أحيانا أخرى– إلى قيام علاقة مصاهرة. ونرى مثالا لذلك فى علاقات إسماعيل نفسه وأخواته

وبناته وخاصة اللاتى تزوجن فى حياته. وبعبارة أخرى، كانت تلك الروابط أقوى كثيرا من العلاقات المهنية المحضة.

لعبت تلك الجماعات الثلاث دورا فى حياة أبو طاقية المهنية والشخصية، وغالبا ما تداخلت مع بعضها البعض، وأحيانا كان دور إحداها بارزا فى فترة معينة، ثم برز بعد ذلك دور غيرها فى فترة لاحقة، غير أن وجودها كان ماثلا دائما. ونستطيع أن نقسم العقود الزمنية التى تغطيها هذه الدراسة إلى ثلاث مراحل من تاريخ العائلة: تغطى الأولى منها إنتقال العائلة من الشام إلى مصر والسنين الباكرة من حياة إسماعيل وأخيه ياسين ، وتتناول المرحلة الثانية إسماعيل فى رشده ومشاركته لوالده وأخيه فى مشاريعهم التجارية. وتعالج المرحلة الثالثة نشاط إسماعيل خارج إطار مشاركة العائلة، وفى تلك المرحلة بلغ الذروة ووصل إلى مرتبة الشاهبندر. غير أن سنوات عمره الأخيرة كانت مخيبة للآمال على الصعيدين الشخصى والعائلى.

الهجرة من الشام إلى مصر

وتأخذنا المرحلة الأولى من أحمد أبو طاقية إلى مطلع حياة ولده "إسماعيل" حيث لعبت ظروف تلك المرحلة دورا فى الصلات الحمصية التى إحتفظ بها إسماعيل فى تجارته وعلاقاته الاجتماعية والعائلية. كما تدل دلالة كبيرة على نوع ومدى علاقات التبادل التجارى والثقافى والاجتماعى بين مصر والشام، وتعد هذه المرحلة من تاريخ العائلة أقل المراحل توثيقا، فليس لدينا ما يشير إلى تاريخ ميلاد إسماعيل أبو طاقية أو أى من أفراد عائلته. وهو أمر متوقع طالما لم تجر العادة على ذكر تواريخ الميلاد. ولا تقدم لنا الحوليات –مثلا– مثل تلك المعلومات. كما لا نعلم علم اليقين تاريخ إنتقال العائلة من حمص إلى القاهرة، أو دوافع ذلك الإنتقال، رغم أننا نعرف أن آل أبو طاقية كانوا يعيشون بالقاهرة فى عقد الثمانينات من القرن السادس عشر. وربما كان أحمد أبو طاقية والد إسماعيل أول من إستقر بالقاهرة، فنجده ينفرد بين الأجيال الثلاثة من آل أبو طاقية الذين إقتفينا أثرهم فى الوثائق بالإحتفاظ بلقب الحمصى فى نهاية إسمه حتى وفاته عام 1005هـ/1596م، واستخدم كل من إسماعيل وياسين لقب الحمصى بإنتظام حتى مطلع القرن السابع عشر ثم أسقطاه من إسميهما. وعندما بلغ زكريا بن إسماعيل أبو طاقية سن

الرشد لم يستخدم ذلك اللقب. كذلك كان الخواجه أحمد أبو طاقية هو الذى حافظ على الروابط مع بلاد الشام وظل ينتقل بين مصر والشام، وعندما بلغ ولداه الرشد فى ثمانينات القرن السادس عشر، وإستطاعا الوقوف على أقدامهما، كانت العائلة قد إستقرت تماما بالقاهرة.

ولنا أن نتساءل عن السبب الذى دعا أحمد أبو طاقية إلى الإنتقال من حمص، المدينة ذات الحجم المتواضع، إلى القاهرة ثانية أكبر المدن فى الدولة العثمانية بعد إستانبول، وخاصة أن حلب كمركز تجارى رئيسى كانت أقرب بالنسبة له. يلاحظ بروس ماسترز Bruce Masters أن تجارة حلب كانت آخذة فى التحول التدريجى فى النصف الثانى من القرن السادس عشر، وأخذ الحرير الخام الفارسى يحل محل الفلفل كسلعة رئيسية فى تجارة المدينة حيث إزداد الطلب على الحرير الفارسى.[31] وأدى النمو السكانى بالمراكز الحضرية بالدولة العثمانية وأوربا ألى خلق مستويات جديدة للطلب. ولابد أن يكون ذلك قد جعل من القاهرة مكانا جذابا للتجار القادمين من المراكز التجارية الأخرى خلال تلك السنوات. ومن ثم يمكننا تفسير إنتقال أبو طاقية إلى القاهرة فى سياق الجذب الاقتصادى للمدينة عندئذ.

ومن المؤكد أن الأمل فى تحقيق أرباح أوفر من تلك التى يمكن تحقيقها فى حمص ، والرغبة فى إرتقاء مكانة رفيعة بين التجار، كانت الدوافع وراء إتخاذ أحمد أبو طاقية قرار النزوح إلى مصر، لقد كان أحمد أبو طاقية تاجرا ينتمى إلى عائلة تجارية، وحمل كل من والده وأخيه عبد الخالق لقب "الخواجة" الذى وضعهما فى مرتبة اجتماعية معينة بالمجتمع. وكانت التجارة دائما مهنة الميسورين الأحسن حالا من غيرهم من أفراد المجتمع كالصناع والحرفيين سواء فى مدن الشام أو مصر، ولعل الأمل فى كسب أفضل فى مدينة أكبر من حمص قد دفعته إلى النزوح من الشام إلى مصر. هذا فضلا عن أن القاهرة كانت مدينة تجارية كبرى، تتوسط عددا من الطرق التجارية الدولية الرئيسية، وخاصة طريق البحر الأحمر، الذى مرت عبره البضائع الهندية والأسيوية الأخرى حتى السويس لتصل إلى القاهرة، ومنها تتجه إلى مختلف الأسواق والبلاد. وكان الطلب كبيرا

[31] Masters, The Origins of Western Dominance in the Middle East, New York, 1988,P.15.

على التوابل والمنسوجات التى تجلب عن هذا الطريق فى بلاد الدولة العثمانية وأوربا، وحققت هذه التجارة أرباحا طائلة للتجار المشتغلين بها. وهناك طريق هام آخر ربط القاهرة بالمغرب، ذلك الإقليم الذى كانت تجارته واسعة مع مصر. وهناك أيضا الطريق الذى ربط القاهرة ببلاد السودان وبلاد التكرور(غرب أفريقيا) الذى نقل عبره الذهب والعبيد، وأخيرا، إرتبطت القاهرة بموانى البحر المتوسط فى بلاد الدولة العثمانية وفى أوربا، وخاصة البندقية، ونتيجة لذلك كانت التجارة غنية ومتنوعة. وكان أحمد أبو طاقية يعرف تماما بالاحتمالات التى تنتظر التاجر الذى يمارس نشاطه فى القاهرة. غير أنه كانت هناك صعوبات مختلفة عليه أن يضع حدا لها، فالتجارة التى تتطلب النقل لمسافات بعيدة لها مخاطرها، حتى بالنسبة للتاجر المتمرس بالمتاعب التى يواجهها على الطرق الطويلة التى ربطت المراكز التجارية ببعضها البعض. وكان بإستطاعة أبو طاقية أن يستخدم فى أسفاره الطريق البحرى أو الطريق البرى. ولم يكن التجار يميلون إلى استخدام طريق البر إلا إذا توفر عدد كبير من الراغبين فى السفر معا، كما كان السفر بالبحر يستغرق وقتا أقل.[32] غير أن الكثير من المسافرين كانوا يستخدمون الطريق البرى الذى يربط القاهرة ببلاد الشام عبر سيناء رغم أخطاره ومتاعبه.[33] فبالإضافة إلى النقص المحتمل للمياه والطعام والقيظ، كان المسافرون على ذلك الطريق يتعرضون للسلب والنهب على يد عصابات البدو. غير أن الأمن على الطريق الرئيسية كان مكفولا نسبيا خلال تلك السنوات.

وكان الأمن على تلك الطرق يعتمد إلى حد بعيد على مدى قوة الدولة وقدرتها على إثبات وجودها وإذا كان أحمد أبو طاقية قد قطع تلك الرحلة فى ستينات أو سبعينات القرن السادس عشر، فقد كانت الدولة العثمانية وقتئذ لا تزال فى ذروة المركزية حيث كان السلاطين بإستانبول يمدون سلطتهم إلى الولايات، ولا ريب أنهم كانوا يعتبرون إقرار الأمن على طرق التجارة من بين مسئولياتهم الأساسية، ومن ثم بذل العثمانيون جهدا كبيرا لتأمين تلك الطرق. وأصدر السلاطين فى إستانبول الأوامر بإقامة القلاع الحصينة

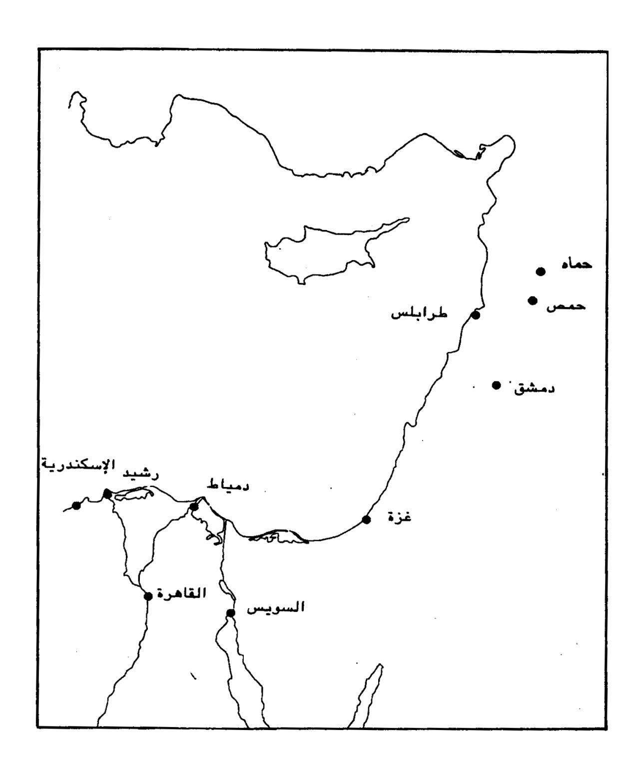
---

[32] يروى كريستوفر هارانت أن الرحلة من غزة إلى دمياط إستغرقت بالبحر أسبوعا كاملا (29-22 سبتمبر 1598)،إنظر Le Voyage en Egypte de Cristopher Harant, Cairo, 1972,P.24-27.

[33] كان التجار الذين يسلكون تلك الطريق يدخلون القاهرة من باب النصر، الباب الشمالى للقاهرة، حيث يدفعون المكوس على ما يحملون من بضائع، إنظر Nelly Hanna, Habiter au Caire, P. 20.

عند المحطات التجارية، فأقيم منها مالا يقل عن ثمان قلاع على طول الطريق بين مصر والشام، كما تم ترميم بعض القلاع القديمة،[34] وذلك فى النصف الثانى من القرن السادس عشر. وإضافة إلى ذلك قام السلطان سليمان المتوفى عام 1566 بتشييد عدد من الخانات بالمدن الشامية الرئيسية. وحذا سنان باشا –والى مصر– حذوه، فأقام الخانات لراحة المسافرين على الطرق الرئيسية.[35] ونتيجة لتلك السياسة، أصبحت الطرق أكثر أمنا وأيسر إرتيادا سواء للحجاج أو التجار، ولابد أن يكون هذا العامل قد ساعد على توثيق العلاقات بين ولايات الدولة العثمانية عامة ومصر والشام خاصة.

ولابد أن يكون أحمد أبو طاقية قد واجه صعوبات من نوع آخر عند وصوله إلى القاهرة. فقد كانت هناك بعض الإختلافات الثقافية بين المصريين والشوام، كما أن حمص مدينة صغيرة ذات أهمية ثانوية قياسا بالقاهرة المدينة الكبيرة المزدحمة بالسكان ذات الطبيعة العالمية، ولابد أن تكون المنافسة فى مثل هذه المدينة الكبيرة ثقيلة الوقع على الوافدين الجدد. أضف إلى ذلك بعد الشقة بين القاهرة وحمص وصعوبة السفر التى باعدت بينه وبين عائلته، إلى غير ذلك من مشاق ترتبط بالنزوح من الموطن الأصلى. وكان النازحون عادة يحرصون على إصطحاب بعض الأقربين من أفراد عائلاتهم، وكان من حسن حظ أحمد أبو طاقية قدوم أخيه عبد الرازق (وكان تاجرا مثله) إلى القاهرة وإستقراره بها. وقد تزوجت رومية بنت عبد الرازق من



شرق البحر الأبيض المتوسط

---

[34] نفس المرجع، ص 102

[35] Jean Sauvaget, "Les caravanserails syriens du hadjdj de Constantinoplea, Ars Islamica, vol IV, 1937, P. 98-121

المحبى، خلاصة الأثر، القاهرة، 1284هـ، جـ 2، ص 214-217.

إسماعيل بن أحمد فيما بعد، كما تزوج أحمد بن عبد الرازق من ليلى بنت أحمد أبو طاقية أيضا.

غير أن مظاهر ذلك النزوح إلى مصر لم تكن على درجة من الصعوبة، إذ كان من الممكن أن نتبين عند مستويات معينة سهولة تغيير محل الإقامة من حمص إلى القاهرة، بالنسبة للتجار والعلماء. وكان النزوح إلى القاهرة بالنسبة لأحمد أبو طاقية إنقطاعا للصلة بالموطن الأصلى كما قد يكون الحال بالنسبة لغيره من النازحين، لأنه كان تاجرا جوالا كثير الأسفار. ويبدو أنه كان يتردد على القاهرة بتجارته قبل إستقراره بها لبيع البضائع الشامية التى كان يجلبها معه ويعود بالبضائع المصرية التى تروج بالشام.[36]

ولم يكن أحمد أبو طاقية فريدا فى هذا المجال، إذ شاعت تلك الظاهرة بين المعاصرين من التجار الشوام الذين ترددوا على مصر بتجارتهم قبل أن يقرروا الإستقرار بالقاهرة بصفة دائمة. وساعدت الظروف الجغرافية والروابط التاريخية بين مصر وبلاد الشام على تيسير النزوح من بلد إلى آخر، وفى بعض الفترات كانت هناك هجرات من الشوام قصدت مصر وإستقرت بها. ويبدو أن ذلك ما حدث بالفعل فى العقود الأخيرة من القرن السادس عشر على الأقل بين صفوف التجار قياسا على ما توضحه الوثائق التاريخية . فكان من بين خلصاء أبو طاقية بضع عائلات ذات أصول حمصية أو حلبية سارت على نفس النهج. وعلى سبيل المثال، كانت عائلة بن يغمور التى ينتسب إليها عثمان يغمور –الذى أصبح شاهبندر التجار– ذات أصول حلبية، جاءوا إلى مصر كتجار سفار (جوالين) إذ يشار إلى محمد بن يغمور فى وثيقة يرجع تاريخها إلى 993هـ/1585م على أنه "تاجر سفار". وما لبثت عائلة يغمور أن إستقرت بمصر نهائيا. وكانت عائلة إبن عريقات (أو آل عريقات) تنحدر من أصول حمصية، وربطتها بعائلة أبو طاقية روابط صداقة متينة طوال حياة إسماعيل، وسارت أيضا على نفس الدرب، فكانوا تجارا جوالين بين الشام ومصر قبل إستقرارهم بالقاهرة.[37] وكان لتلك الظاهرة مزايا واضحة، لأنه عندما يقرر التاجر الإستقرار بعائلته فى القاهرة يكون قد ألف بالفعل البيئة الجديدة وأقام

---

[36] الباب العالى 58، 820 بتاريخ 1000هـ/1591م، ص 334.
[37] الصالحية النجمية 549، بتاريخ 986هـ/1578م، ص 57-56.

شبكة من العلاقات التجارية بالسوق، وأصبح يعرف -إلى حد ما- المكان الذى قرر الإستقرار فيه.

وثمة عامل آخر، سهل إنتقال أبو طاقية من حمص إلى القاهرة لأن المسافر من ولاية عثمانية إلى أخرى يتوقع أن يجد بعض أوجه التشابه بين الولايات الخاضعة للدولة العثمانية. ولعل أحمد أبو طاقية توقع أن يجد عند قدومه إلى القاهرة بيئة اجتماعية لا تختلف كثيرا عن تلك التى تركها فى حمص. إذ كان بإستطاعته أن يمارس التجارة على نحو ما كان يفعل بموطنه الأصلى دون حاجة إلى تغيير أساسى فى مهنته أو مكانته الاجتماعية. وبعبارة أخرى، كان من اليسير عليه أن يندمج اجتماعيا فى القاهرة عند مستوى مماثل لمستواه فى حمص، فلا يصبح مهمشا عند وصوله إلى القاهرة، بل يمارس حياته فى إطار اجتماعى مناظر لما إعتاد عليه. وينسحب ذلك على التجار وغيرهم من أصحاب الحرف الأخرى. ويلاحظ أن العلماء -مثلا- كانوا كثيرى الإنتقال من مركز علمى إلى آخر. وعلى سبيل المثال، تحفل تراجم الغزى[38] فى القرن السادس عشر بنماذج للعلماء الذين كانوا يتنقلون بين عدة مدن، ويستقرون بصورة مؤقته أو دائمة فى إحداها للعمل بالتدريس آو القضاء، وهم فى ذلك يحتفظون بأوضاعهم الاجتماعية بغض النظر عن المكان الذى يقيمون فيه. ومن ثم نلاحظ مرونة الحركة بين الولايات المختلفة للدولة العثمانية على الرغم من مشاق وخطورة السفر أحيانا.

ويشير ذلك إشارة واضحة إلى أن الأحداث السياسية لم تؤثر بالضرورة على ظاهرة الهجرة، أو التجارة. وتوضح هجرة عائلات مثل أبو طاقية وإبن عريقات من حمص ويغمور من حلب وغيرهم، إستمرار التجارة والروابط الاقتصادية بين مصر والشام ، رغم أن الفتح العثمانى للبلدين فرق بينهما، بعد أن كانتا تمثلان دولة واحدة تحت حكم سلاطين المماليك. وعلى أية حال، كانت السهولة النسبية التى أحاطت بنزوح عائلة أبو طاقية وغيرهم من التجار الشوام إلى القاهرة وإندماجهم فى مجتمعها، وممارستهم لحرفتهم وتمتعهم بنفس المكانة الاقتصادية والاجتماعية أمرا بالغ الدلالة على عمق العلاقة بين مصر والشام.

---

[38] الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، بيروت 1949.

وحافظ أحمد أبو طاقية على علاقته ببلاد الشام بعد إستقراره بالقاهرة فكان ينتقل بين القطرين، حاملا السلع المصرية إلى الشام، ويعود بالبضائع الشامية إلى مصر ليبيعها فى سوق القاهرة. ويبدو أنه إنفرد بذلك بين عائلته، فلا نكاد نجد فى الوثائق أثرا لظاهرة الترحال بين البلدين فى الأجيال التالية، بل من المؤكد أن إسماعيل أبو طاقية لم يسافر أبدا إلى بلاد الشام، وإن كان قد مارس التجارة مع كثير من الشركاء الشوام. ولم تكن بالقاهرة حارة للشوام مثل حارة المغاربة التى كانت تقع شمالى المدينة، أو حارة الإفرنج حيث كان يعيش الأوربيون، غير أن بعض أماكن العمل كانت تضم نسبة عالية من الشوام مثل سوق الحرير ووكالة الصابون، وطبيعى أن يتعامل آل أبو طاقية فى سوق الحرير مع أبناء جلدتهم من الشوام. وعلى كل، حرص أفراد العائلة على إختيار أزواجهم من بين الشوام أو حتى الحمصيين المقيمين بالقاهرة. كما يمكننا رصد التغيرات التى لحقت بالعائلة فيما بين نزوحها إلى القاهرة وإتساع ثروتها وتكوينها لعلاقات وثيقة مع الطبقة الحاكمة.

التنشئة فى القاهرة

والمرحلة الثانية من تاريخ عائلة أبو طاقية تغطى السنوات الأولى من عمر إسماعيل وأخيه ياسين أبو طاقية وتعليمهما ودخولهما عالم التجارة. ففى تلك المرحلة عمل الأب وولديه معا، حيث إكتسب الولدان الخبرة من أبيهما، حتى إذا شبا عن الطوق، كون الولدان مع أبيهما شركة واحدة. وإتسمت تلك المرحلة من حياة إسماعيل وياسين بالنشاط داخل دائرة مغلقة تضم العائلة من ناحية، والتجار الشوام بالقاهرة من ناحية أخرى.

وليس لدينا وثائق تعالج طفولة إسماعيل وأخيه وصباهما إذا ما تذكرنا طبيعة سجلات المحكمة الشرعية، فلا يمكننا أن نقف على ملامح الطفولة إلا إذا درسنا مئات الوثائق التى تحمل أسماء أطفال من تلك التى ترد بالسجلات. ولكننا نفترض أن الولدين إسماعيل وياسين سارا على المنوال الذى كان متبعا فى المجتمعات الحضرية فى ذلك الزمان فيما يتصل بتعليم الأولاد من أبناء طبقتهما الاجتماعية، وكذلك ما إتصل بالتدريب على حرفة التجارة.

وكان تعليم الصبية من أبناء التجار يبدأ بالقراءة والكتابة، فمن المؤكد أن إسماعيل وياسين كانا متعلمين بدليل حرص إسماعيل الدائم على تسجيل كل شيء كتابة، وإقتنائه لمجموعة من الكتب كونت مكتبته الخاصة، وكان مستوى معرفة القراءة والكتابة عندئذ عاليا نسبيا، إذ يقدر شابرول نسبة من كانوا يقرءون ويكتبون عام 1798 بما يتراوح بين ثلث وربع الذكور من السكان.[39] ولم يكن الفقراء على كثرتهم من بين المستفيدين بالتعليم الأولى، مما يعنى أن تقديرات شابرول تتعلق بالشرائح الوسطى من السكان. وكان الأطفال يحصلون تعليمهم الأولى بأحد طريقين: إما من خلال الإلتحاق بالمكاتب الخاصة بهذا اللون من التعليم، أو التعليم على يد معلمين خصوصيين، وهى الطريقة التى فضلتها العائلات الميسورة الحال لتعليم أبنائها. وكان إنتشار المكاتب (أو الكتاتيب) بالقاهرة يجعلها متاحة لعدد كبير من الأولاد الصغار حيث كانوا يقصدونها لتعلم القراءة والكتابة والحساب (قدر عدد الكتاتيب بما يزيد على ثلاثمائة كتاب زمن الحملة الفرنسية عام 1798). وكانت تلك الكتاتيب تغطى نفقاتها من الأوقاف الخاصة بها فى أغلب الأحوال ، وكان التعليم بها مجانيا. ولعل إسماعيل كان من بين أولئك التلاميذ أو لعله تعلم فى منزله على يد فقيه شأنه فى ذلك شأن أترابه من أبناء العائلات الثرية.[40]

أما الشق الثانى من التعليم فكان يتمثل فى التدريب على حرفة معينة، وهو ما كان يقوم به الأب بالنسبة لأولاده منذ نعومة أظفارهم، حتى إذا بلغوا الحلم فى الخامسة عشر أو السادسة عشر من عمرهم كان بإستطاعتهم ممارسة العمل وحدهم، ولا تزودنا المادة الوثائقية بمعلومات عن ذلك، ولكن الوصف الذى تقدمه الوثائق يعتمد على درجة النمو الطبيعى للفرد، فتشير إلى "الرضيع"، و "القاصر"، و "الشاب البالغ" وهو الراشد الذى تقبل شهادته أمام المحاكم، والذى يستطيع التصرف فى ماله، ولكنه لم يبلغ بعد مرحلة الرجولة. وعندما تنبت لحيته ويصبح "رجلا" كامل الرجولة، فالأمر مرده إلى حالة النمو البدنى للفرد. وكان ياسين أبو طاقية شقيق إسماعيل –مثلا– يتاجر فى مبلغ كبير من المال، ويقترض أموالا، ويبيع صفقة من البن بمبلغ 1200 دينارا ذهبيا، وهو ما يزال شابا

---

[39] Chabrol, "Essai sur les Moeurs", Description de L’Egypte, Etate Moderne, II, 2,P.391.
وتعتمد تقديرات شابرول لدرجة معرفة القراءة والكتابة على عدد الكتاتيب التى حصرها رجال الحملة، ولا تزال آثار بعضها باقية، وكانت تلك الكتاتيب تقام فوق الأسبلة.

[40] جدير بالذكر أن إسماعيل وياسين قاما فى مرحلة تالية من حياتهما بإقامة كتاب فوق سبيلهما.

بالغا.[41] ولعل ذلك النشاط كان يتم تحت إشراف أبيه، غير أن الصفقات تمت بإسمه وبماله، وبذلك إكتسب خبرة بالسوق عندما كان لا يزال فى الرابعة عشر أو الخامسة عشر من عمره. ولابد أن يكون إسماعيل –شقيقه الأكبر– قد سلك نفس السبيل لأن أترابه كانوا يفعلون نفس الشيء. فعندما مات الخواجة أبو النصر الطرابلسى –زميل إسماعيل أبو طاقية– كان ولده حسام الدين قد وصل لتوه إلى مرحلة البلوغ، ولكن ذلك لم يمنعه من أن يخلف والده فى تجارته ومشاركته للتجار، ولقب "بالخواجة"، وكان يتاجر بمبالغ طائلة ويستكمل الصفقات التى مات والده دون أن ينجزها.

وفى مطلع الثمانينات من القرن السادس عشر، كان إسماعيل أبو طاقية قد أكمل التدريب على التجارة ووقف على أسرارها. وقد كانت خبرته الأولى بالمجالات التى نشط فيها التجار الشوام والأسواق التى كانت تباع فيها البضائع الشامية. ويبدو أن أحمد أبو طاقية وولديه إسماعيل وياسين كانوا يرتبطون فى تلك السنوات بسوق الحرير فى الوراقين الذى ضم العديد من تجار المنسوجات ومحالهم بالقرب من الغورية. وكان هناك عدد كبير من التجار الشوام بتلك السوق التى كانت تتاجر فى الحرير المجلوب من بلاد الشام، وهناك صفقة صغيرة قام بها إسماعيل عام 995هـ/1586م تشير إلى تلك الظاهرة: فشريكه عبد القادر الدميرى كان تاجرا بسوق الحرير، وعميله نصر الدين إبراهيم عبد الرازق كان حمصيا، والبضاعة كانت حريرا خاما ومنسوجات حريرية.[42] وخلال سنوات تدريبه على الحرفة، وقف إسماعيل على الدوائر التى سوف تؤثر على مستقبله التجارى وتحدد مساره.

مشاركة العائلة

ونستطيع تتبع آل أبو طاقية وهم يتحولون من عائلة تجار إلى بيت تجارى عائلى. فقد كانوا عائلة تجار منذ أيام والد أحمد أبو طاقية وجده، وربما لأجيال أبعد. فكان أفراد العائلة الذين إشتغلوا بالتجارة وحملوا لقب "خواجة" أو خواجكى" هم أحمد والد إسماعيل وعمه عبد الرازق وجده يحيى، وفيما بعد حمل أخوه ياسين وولده زكريا نفس اللقب . ولكن ذلك لا يعنى أنهم كانوا يشكلون بيتا تجاريا عائليا، بمعنى إشتراكهم معا فى نشاط

---

[41] الدشت، 106، بتاريخ 100هـ/1591م، ص 642.
[42] الباب العالى، 54، 98، بتاريخ 995هـ/ 1586م، ص 25.

واحد برأس مال واحد، وقيام أفراد العائلة بإرتياد الأماكن التى تجلب منها السلع أو تباع فيها البضائع.

ولكن تحولا حدث فى علاقة آل أبو طاقية ببعضهم البعض، ربما فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن السادس عشر. فعندما بلغ إسماعيل وياسين الحلم، حاولا أن يقيما بالإشتراك مع أبيهما بيتا تجاريا كشركاء يستثمر كل منهم فيه جزء من رأس ماله ، ويقتسم ثلاثتهم الأرباح التى يتم تحقيقها. وبذلك أصبح آل أبو طاقية فى هذه المرحلة يشكلون بيتا تجاريا عائليا، وليسوا مجرد عائلة من التجار. وظاهرة البيوت التجارية العائلية المشتغلة بالتجارة الدولية كانت معروفة تماما، فمثلا كان الكارمية الذين إشتغلوا بالتجارة فى القاهرة المملوكية ينتظمون فى مؤسسات تجارية عائلية. فلم تنتقل حرفة التجارة من الأب إلى الإبن فحسب، بل شكلوا شبكات تجارية إمتدت إلى آسيا وسواحل البحر الأحمر وأفريقيا قامت على أساس علاقات عائلية، وعلى كل فإن البيوت التجارية وعائلات التجار لم يمثلوا أشكالا تبادلية لحرفة التجارة، فالبيوت التجارية العائلية لم يقتصر على استخدام أفراد العائلة، ولابد أن يكونوا قد استخدموا أفرادا من خارج نطاق العائلة للقيام بالأعمال المتشعبة التى كانت ضرورية لإدارة مصالح تلك البيوت بصورة فعالة. كما أنه كان بالإمكان أن يقوم التجار الذين يتعاملون مع غيرهم من أبناء الحرفة بمشاركة أحد أفراد عائلتهم. ولكن هناك فروق تنظيمية معينة وجدت بين النمطين تتصل بإدارة دفة العمل، فعلى سبيل المثال كان تسجيل وتوثيق الصفقات أو الإتفاقات التجارية أكثر أهمية بين التجار الذين لا يرتبطون ببعضهم البعض بصلة القربى. ولعل السبب المباشر لهذا التحول فى النسق التجارى الذى مارسه آل أبو طاقية يعود إلى إشتغالهم بتجارة البحر الأحمر وهى التجارة التى إنخرط فيها كبار التجار لما تحققه من أرباح طائلة. وينسحب وضع التجار الذى يصفه أندريه ريمون عند حديثه عن تجار القرن الثامن عشر على العقود المتأخرة من القرن السادس عشر، من حيث قيام أثرياء تجار القاهرة بالإشتغال بتجارة البحر الأحمر. ومن ثم كان الإنتقال من التجارة الشامية إلى تجارة البحر الأحمر يمثل مرتبة أرقى فى سلك التجار. وتدلنا حقيقة دخول آل أبو طاقية دائرة تجارة البحر الأحمر فى ذلك الوقت بالذات –بعد قرن من إستقرار البرتغاليين فى

الهند– على كثافة النشاط التجارى فى ذلك المجال الذى كان لا يزال يتسع بدرجة تسمح بقبول الوافدين الجدد من الشام مثل آل أبو طاقية وآل إبن يغمور.

وكان الإشتغال بتجارة البحر الأحمر يعنى السفر إلى مكة وجده، حيث تتجمع البضائع القادمة من الهند وهى رحلة كانت تتم إما عن طريق البحر –وخاصة خلال موسم الحج– أو عن طريق البحر فى موسم معين، حيث كان إرتياد البحر الأحمر مرهونا بشهور معينة من السنة تطيب فيها الملاحة فى ذلك البحر. وتطلبت الرحلة حمل مبالغ مالية كثيرة والبقاء فى مكة وجدة وقتا طويلا، وشبكة من الأفراد الذين يرتبون الصفقات ويباشرون شحن البضائع، وقد دفع ذلك آل أبو طاقية إلى حشد رؤوس أموالهم وجهودهم معا.

وشجعهم على ذلك أن عددا من رفاقهم التجار نظموا أنفسهم فى بيوت تجارية. وتعد عائلة الرويعى –التى عرفها آل أبو طاقية– مثلا جيدا لعائلة تجارية وظفت أفرادها الذين مثلوا ثلاثة أجيال فى إدارة تجارة العائلة، ولم يقتصر الأمر على الإخوة والأبناء بل إمتد إلى أبناء العمومة والخؤولة. ومن الواضح أن المشتركين فى التجارة من أفراد العائلة لم يحصلوا على حصص متساوية من الأرباح، إذ كان البعض شركاء فى رأس المال والمخاطر والأرباح، بينما كان البعض الآخر يتقاضون رواتب ثابتة. وكان للبيت التجارى العائلى رئيس يتولى إدارته، وهى المهمة التى قام بها أحمد الرويعى فى وقت من الأوقات، وتولى إبن أخيه على الرويعى إدارة تجارة العائلة فيما بعد، وأصبح شاهبندر التجار. وتولى على الرويعى إدارة العمليات التجارية التى كانت تتم فى مدن وموانى خارجية بعيدة، وفى الوقت الذى تولى فيه إدارة أعمال العائلة، كان أحد إخوته محمد الرويعى يقيم بالحجاز بينما كان أخوه الآخر عيسى يقيم بمخا فى اليمن، ومحمد الرشيدى إبن أخته فاطمة يتردد بين الحجاز ومخا لإستلام البضائع وتحصيل المتأخرات من قيمة ما تم بيعه من سلع وذلك مقابل راتب ثابت قدره 150 دينارا فى السنة.[43] وكان بيت الرويعى التجارى يقوم على تجمع رؤوس أموال أفراد العائلة –ربما بأنصبة متفاوتة القيمة– لممارسة النشاط التجارى. وأحيانا كان كل فرد من أفراد العائلة يختص بمهمة

[43] الصالحية النجمية، 470، 968، بتاريخ 995هـ/1586م، ص 236.

معينة كالسفر أو تسليم البضائع فى موانى محددة. أو غير ذلك من الأمور. وعلى نفس النسق مارس آل أبو طاقية أعمال بيتهم التجارى ولكن بأفراد أقل.

ولابد أن يكون آل ابو طاقية قد مارسوا نشاطهم المشترك ردحا من الزمان، فقد سافر أحمد أبو طاقية بصحبة ولده الصغير ياسين فى شوال عام 1004هـ/1595م إلى الحجاز مع قافلة الحج. وكان الحج يوفر للتجار فرصة عقد صفقات هامة إضافة إلى أداء الفريضة الدينية، كما كان السفر ضمن قافلة الحج أكثر أمنا لأن الدولة كانت توفر الحماية للقافلة، وتصحبها دائما فرقة عسكرية. وكانت مكة ملتقى التجار من مختلف بلاد الإسلام خلال موسم الحج، الذين كانوا يحملون معهم بضائعهم، ومن ثم أتاحت لهم مكة كمركز تجارى فرصة عقد الصفقات خلال موسم الحج، هذا فضلا عن تمتعهم بالإعفاء من الرسوم الجمركية لقدومهم مع قافلة الحج.

وفى تلك السنة المصيرية التى ذهب فيها أحمد أبو طاقية للحج بقى إسماعيل فى القاهرة لإدارة الأعمال الخاصة بالعائلة، وكان ياسين قد وكله فى إدارة أمور مصالحه المالية أثناء غيابه بما فى ذلك البيع والشراء وتحصيل الديون نيابة عنه.[44] وكانت رحلة أحمد أبو طاقية إلى الحجاز خاتمة أسفاره، فلم يقدر له أن يعود منها، إذ مات بعد قليل فى مكة . وكان ذلك آخر عهد آل أبو طاقية بالعمل معا كبيت تجارة عائلى، فقد أدت وفاة الرجل إلى إنهاء ذلك البيت التجارى الذى أقامته العائلة قبل ذلك بسنوات محدودة.

أنماط تجارية جديدة

ونستطيع أن نحدد بداية المرحلة الثالثة من تاريخ العائلة بوفاة أحمد أبو طاقية، فقد كانت وفاته نقطة تحول فى الأنماط التجارية التى إتبعها إسماعيل، إذ تخلى عن البيت التجارى العائلى وتولى إدارة مشروعاته التجارية خارج إطار التجارة العائلية. وكانت هناك إعتبارات عملية بررت –إلى حد ما– اتخاذ ذلك القرار. فقد كان نموذج البيت التجارى العائلى الذى يجمع شركاء ثلاثة يمثل الحد الأدنى الذى تتطلبه التجارة الدولية عندئذ، ولذلك كانت وفاة أحمد أبو طاقية تعنى صعوبة إستمرار النشاط. ولكن كانت هناك إعتبارات شخصية أيضا وراء إتخاذ إسماعيل لذلك القرار، إذ كان بإستطاعة إسماعيل أن

[44] الباب العالى، 609.64 و 618، بتاريخ 1004هـ/1595م، ص 143و145.

يبقى على شبكة البيت التجارى العائلى بمشاركة أبناء عمومته وأصهاره الذين كانوا متمرسين بالتجارة والأعمال التجارية. ومن ثم كان قراره بالعمل منفردا محض إختيار متعمد إتخذه على حساب الولاء للعائلة إلى حد ما. وخلال تلك المرحلة بلغ إسماعيل ذروة حياته العملية فى مجال الحرفة، فقام بتوسيع شبكة أعماله التجارية على نطاق كبير، وإرتقى إلى مرتبة شاهبندر التجار. وتم ذلك إعتمادا على نشاطه الفردى ومن خلال أنماط تجارية خارج نطاق العائلة. ولعل من بين العوامل التى أدت إلى هذا التحول توتر العلاقة بينه وبين أخيه ياسين، فلا شك أن لجوء الأخوين إلى المحكمة لحل خلافاتهما رغم إنتمائهما إلى مجتمع تحل فيه المنازعات بين أفراد العائلة داخل إطار العائلة نفسها، يقوم دليلا على حدة الخلافات بين الأخوين، التى تكشف عن قدر من الغيرة من جانب ياسين وأخواته تجاه إسماعيل الذى تمتع بشخصية صارمة متفتحة. فقد لجأ شقيقه ياسين -وكذلك بعض شقيقاته فيما بعد- إلى المحكمة بدعاوى تتعلق بمنازعات مالية. وكان موضوع دعوى ياسين ضد أخيه مبلغا من المال إقترضته زوجة إسماعيل (بدرة بنت عبد الرحمن بن عريقات وكان إسماعيل قد تزوجها فى عام 1000هـ/1591م). كما أن ثلاثا من شقيقات إسماعيل هن ليلى، وبدور، وسيدة الكل إعتقدن أنه قد خدعهن فيما يتعلق بتركة والدهن، إذ زعم أن البضائع التى كانت بمخازن القاهرة خاصة به ، وإستطاع أن يقدم الوثائق الدالة على ملكيته الخالصة لتلك البضائع.[45] ورغم إثباته لسلامة موقفه، لم تقتنع بذلك شقيقاته -على ما يبدو- بدليل لجوئهن إلى المحكمة، مما يدل على أن ثمة تصرفات ما حدثت بالفعل سواء كان من الممكن إثباتها أو عدم إثباتها بالوسائل القانونية. وقد أنبتت تلك الخلافات تنافرا بين أفراد العائلة تفاقم من حين لآخر، وخرج عن دائرة النسيان. ومن المحتمل أن تكون وفاة والده أحمد أبو طاقية وراء اتجاه إسماعيل لتغيير نمط تجارته وإستقلاله عن شبكة البيت التجارى العائلى.

ولا شك أن علاقته بعبد القادر الدميرى شجعته على أن يخطو تلك الخطوة. وربما كان لقاءهما نحو منتصف ثمانينات القرن السادس عشر فى سوق الوراقين وسوق الحرير، حيث كان الخواجة عبد القادر الدميرى التاجر المصرى يمارس تجارة الحرير فى محل بتلك السوق. وقد تعامل إسماعيل أبو طاقية مع الدميرى معاملات محدودة فى بداية

[45] القسمة العسكرية، 12، 275بتاريخ 1005هـ/1596م، ص 184.

الأمر، ثم تطورت علاقتهما إلى مشاركة فى التجارة الدولية. فقاما بعدد من الصفقات مستقلين أحيانا أو بالمشاركة مع أبو بكر الدميرى قريب عبد القادر أحيانا، وبعض التجار الآخرين أحيانا أخرى. وهى الصفقات التى قادتهما على طريق النجاح فى العمل التجارى ودعمته صداقة حميمة بين الرجلين.

ومن الطريف أن نحلل العلاقة بين الرجلين، فرغم توفر بعض المادة التاريخية حول العلاقات داخل الخلايا الاجتماعية كالأسرة أو الطائفة أو الجالية، يندر أن نجد ما يعيننا على تحليل العلاقات التى تطورت بصورة مستقلة خارج إطار تلك المؤسسات الاجتماعية، على أسس نابعة من الإختيار الحر للطرفين.

بدأت العلاقة كصلة عمل من خلال التعامل التجارى، وتطورت بمرور الزمن لتتخذ أبعادا أخرى، ولعلها كانت أكثر علاقات أبو طاقية ثباتا ومتانة، فكونت جانبا من حياته العملية والعامة، والحق أن صداقة الرجلين دامت طوال حياتهما منذ بداية تعارفهما فى الثمانينات من القرن السادس عشر، وتجاوزت العواصف والخصومات القضائية التى قد تسببها المشاركة فى التجارة. وكانت علاقة الرجلين قريبة الشبه بصلة القربى رغم أنهما لم يرتبطا ببعضهما البعض برباط المصاهرة. فكانت صلتهما تقوم على الإختيار الحر لا على الإلتزام العائلى التقليدى. ولم يشتركا معا فى التجارة فحسب، بل إمتلكا العقارات سويا، وأقاما وقفا مشتركا، وتشاركا فى إمتلاك المحلات بسوق الوراقين. وكانت المشاركة فى إمتلاك العقارات بالمدن أمرا شائعا طالما كانت التركات ملكا مشاعا للورثة. وفى حالة الصديقين الدميرى وأبو طاقية كانت المشاركة فى إمتلاك العقارات لونا من ألوان إستثمار الأموال عندهما بعيدا عن الإلتزامات الاجتماعية أو القانونية. وقرب نهاية حياة إسماعيل أبو طاقية إشترك الرجلان فى بناء وكالتين كبيرتين، ما لبثا أن قاما بتحويلهما إلى وقف ولا زالت آثارهما باقية بالشارع الذى يحمل إسم شارع خان أبو طاقية.

وثمة مظهر آخر من مظاهر الإرتباط بين الرجلين نجده فى نمط بيوتهما، فقد سكنا بجوار بعضهما بنفس الحى سنين طويلة، إذ إستأجر عبد القادر الدميرى بيتا بخط الأمشاطيين بدرب الشواربى قرب جامع الأقمر حيث كان إسماعيل أبو طاقية يقيم بنفس

الدرب، ومن ثم قامت صلة جوار وتزاور عائلى مستقر بين البيتين، وعندما بنيت الوكالة الكبيرة عام 1029هـ/1619م قام عبد القادر بتأجير بيته لإسماعيل وإنتقل إلى بيت بمكان مجاور للوكالة حتى يسهل له الإنتقال بينهما.[46] وهناك دعوى بسجلات المحكمة يعود تاريخها إلى الأسابيع التى تلت وفاة إسماعيل فى 1034هـ/1624م تشير إلى الوشائج التى ربطت عبد القادر الدميرى بعائلة أبو طاقية وصلاته بأفرادها، فبمجرد حدوث الوفاة هرع عبد القادر إلى الأسرة المفجوعة عارضا خدماته على السيدة عطية الرحمن أرملة الفقيد وإبنتيه جميعة وأم الهنا، فقمن بتوكيله نيابة عنهن لحضور تقسيم التركة أمام المحكمة ومتابعة غير ذلك من الأمور. ويبدو أن متانة العلاقة بين الدميرى والعائلة جعلته يشارك فى كل شئون أسرة أبو طاقية على نحو ما نتبين من معاملاته مع أرملة إسماعيل.

وعلى صعيد الحياة المهنية لإسماعيل أبو طاقية، حددت علاقته بالدميرى اللون الجديد من النمط التجارى الذى كان بصدد تكوينه، بعدما نحى جانبا روابطه بالشوام وبتجارة العائلة. ولكن ذلك لا يعنى أنه قد أوقف التعامل مع التجار الشوام، فنجده من حين لآخر يشارك تجارا يحملون أسماء الطرابلسى أو الصفدى أو الشامى أو الحمصى إشارة إلى المدن الشامية التى جاءوا منها. وإذا كان أبو طاقية لم يقطع صلاته التجارية بالشوام ، فإنهم لم يكونوا فى مقدمة المتعاملين معه. كذلك لم يتوقف عن الإتجار مع بلاد الشام ، غير أن تلك التجارة لم تحتل الأولوية عنده أو تختص بجانب كبير من إستثماراته . وينسحب نفس الشيء على معاملاته التجارية مع أسرته، فرغم عزوفه عن صيغة البيت التجارى العائلى، نجده يعقد صفقة من حين لآخر مع أخيه ياسين ومع أحمد عريقات صهره. ولذلك إتخذت صفقاته مع أفراد الأسرة الطابع الرسمى أكثر مما كان متبعا فى حالة البيت التجارى العائلى. ويتضح ذلك فى عقود المشاركة المبرمة بينه وبين من تعامل معهم من أفراد العائلة والمسجلة بالمحكمة، حيث يوجد بسجلات المحكمة ما يزيد على العشرين من تلك العقود التى أبرمها إسماعيل أبو طاقية فيما بين 996هـ/1587م، و 1025هـ/1616م. وتتضح علاقته الخاصة بالدميرى من تلك العقود، فقد كان عبد القادر الدميرى طرفا ثانيا فى خمسة عشر من تلك العقود.

---

[46] الباب العالى، 102، 1318 بتاريخ 1029هـ/1619م، ص 205.

وإتخذت الحياة العملية لإسماعيل أبو طاقية فى مجال التجارة الدولية أبعادا كثيرة منذ مطلع التسعينات من القرن السادس عشر. فعلى الصعيد الجغرافى ظل البحر الأحمر يمثل القطاع الأكبر لنشاطه التجارى، ولكنه ما لبث أن إمتد شرقا إلى مخا باليمن ثم إلى الهند. وكانت الشبكة التجارية التى أقامها تضم شركاء ووكلاء يسافرون بين القاهرة والهند، أو إلى مكة وجدة حيث ينتدبون شريكا من الشركاء هناك للسفر إلى الهند نيابة عنهم، وهو ما كان يفعله غيره من تجار ذلك الزمان. وكانت الهند عندئذ أقصى مركز تجارى فى الشرق يتعامل معه تجار القاهرة، كما أن عدد التجار القاهريين الذين إتصلوا مباشرة بالهند ظل محدودا، وكان تجار البحر الأحمر الآخرين يشترون بضائع الهند وغيرها من السلع الأسيوية من مخا باليمن أو مكة أو جدة. غير أن ذلك يشير إشارة واضحة إلى المدى الذى كانت لا تزال الشبكات التجارية تصل إليه فى أوائل القرن السابع عشر، بعد إستقرار البرتغاليين بالهند بقرن كامل من الزمان، وبعد تكوين الشركات التجارية الهولندية والإنجليزية بوقت قصير.

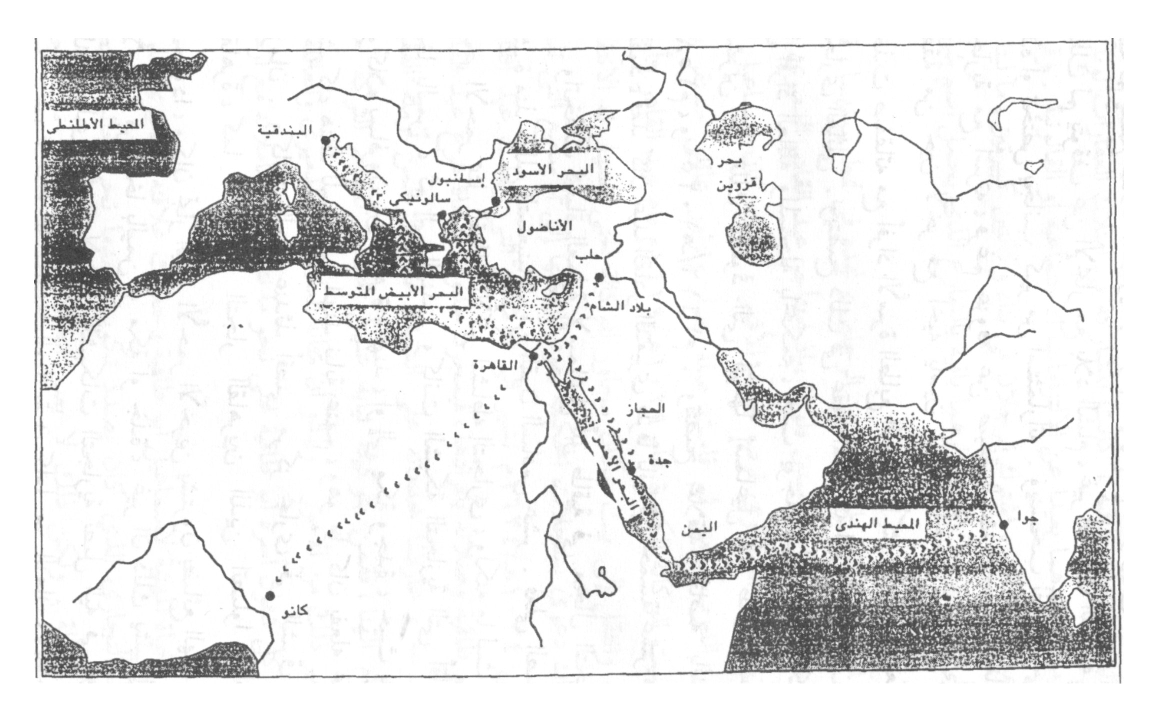
وكانت المدن التجارية التى تقع على البحر الأحمر مثل مخا وجدة مراكز هامة لتلك التجارة. ونستنتج من وصف معاصر لمدينة مخا أن المتاجر التى وصلتها فى موسم 1616 جاءت من ديو، وسورات، والمالبار، وقاليقوط، والديبل، وشاول، وأتشى، ومقديشيو وغيرها من البلاد،[47] وهى أسواق غنية بمختلف أنواع البضائع. غير أن أولئك الذين إستطاعوا الوصول إلى أسواق الهند مباشرة كأبى طاقية والقلة النادرة من التجار تمتعوا بمزايا لم تتوفر لزملائهم الذين كانوا يشترون السلع الهندية من أسواق مخا أو جدة، حصلوا على تلك البضائع بسعر أقل، ووفروا العمولات التى تقاضاها الوسطاء.

وإضافة إلى ذلك، أقام إسماعيل أبو طاقية شبكة تجارية أخرى ضمت بعض مدن البحر المتوسط وإمتدت إلى إستانبول وسالونيك والبندقية. فكان يصدر نسبة كبيرة من البضائع التى يجلبها من الهند إلى بعض موانى الدولة العثمانية وأوربا عن طريق الإسكندرية ورشيد ودمياط. وكان له وكيل تجارى فى أفريقيا –مصدر تجارة الذهب وريش النعام

---

[47] C.G. Brouwer and A. Kaplanian, Early Seventeenth Century Yemen, Leiden, 1988,P. 94-97.
ويقدم هذا الكتاب مختارات من سجلات شركة الشرق الهندية الهولندية.

والعاج والعبيد– بلغ نشاطه مدينة كانو، وكان ذلك القطاع من التجارة الذى درسه ترنس وولز Terence Walz يتركز فى أيدى تجار الصعيد وبلاد المغرب لأن الطرق المؤدية إلى بلاد السودان وبلاد التكرور كانت تمر عبر الصعيد بطريق النيل إلى القاهرة، أو عبر الصحراء الكبرى إلى وادى النيل.[48] ورغم أن التجارة الإفريقية مثلت نشاطا ثانويا لأبى طاقية إلا أنها كانت ذات قدر ملحوظ، مما يشير إلى أن الشرائح العليا من التجار كانوا أقل تخصصا فى نوع التجارة التى إشتغلوا بها، والأسواق التى تاجروا معها، من التجار الذين كانوا ينتمون إلى الشرائح الوسطى من طائفة التجار.



الشبكة التجارية لإسماعيل أبو طاقية، الممتدة على ثلاث قارات

وفوق كل ذلك، إهتم إسماعيل أبو طاقية بالتجارة المحلية وخاصة تجارة منطقة الدلتا، وتنوعت البضائع التى أتجر بها تنوعا كبيرا، كالأحجار الكريمة وخاصة ياقوت سرنديب والذهب الذى جلبه من كانو ببلاد التكرور. وعند نهاية القرن السادس عشر كانت التوابل –على ما يبدو– وبصفة خاصة الفلفل تمثل السلعة الغالبة فى التجارة وليس الأحجار الكريمة، وإحتل البن منزلة تقع بين النوعين. وينسحب نفس الشيء على السكر الذى كان إسماعيل أبو طاقية يصدره بكميات متزايدة فى مطلع القرن السابع عشر. كما أتجر

[48] Terence Walz, Trade Between Egypt and Bilad al-Sudan, Cairo 1978; "Trading into the Sudan in the sixteenth Century", Annales Islamologiques, vol. 15, 1979,pp. 211-233.

بالمنسوجات على نطاق واسع. وكان التحول من التوابل إلى البن فى تجارة البحر الأحمر قد تم فى حياته، ولعب دورا فيه. وبعبارة أخرى، كان إسماعيل أبو طاقية ووكلاءه وشركاءه يتجرون فى بضائع متنوعة من السلع الفاخرة خفيفة الوزن غالية الثمن إلى السلع الثقيلة كبيرة الحجم كالأخشاب المستوردة والمعادن والمرجان والمنتجات المحلية كالسكر والأرز والمنسوجات، والبضائع العابرة عن طريق القاهرة إلى المراكز التجارية التى يتوفر فيها الطلب عليها مثل التوابل والبن، والبضائع التى تستهلك محليا مثل النيلة التى استخدمت فى صباغة المنسوجات.

وبدأ إسماعيل أبو طاقية نحو العقد الأول من القرن السابع عشر يقيم شبكة من النشاط التجارى داخل مصر ذاتها، إمتدت إلى المناطق الريفية فى الدلتا، خاصة إقليم المنوفية والغربية حيث كان ينتج السكر، فإستثمر أموالا فى زراعة القصب وصناعة السكر. وكان إستثماره فى هذا المجال فرديا فكان ذلك أحد المشروعات التى لم يشاركه فيها صديقه عبد القادر الدميرى، رغم ما كان يتطلبه من أموال كثيرة. ولعل ذلك يرجع إلى وجود الدميرى بعيدا فى مكة وجدة لوقت طويل لرعاية المصالح التجارية هناك. وإستفاد إسماعيل أبو طاقية من وجوده بالقاهرة الذى ساعده على إقامة نوع من الصلات الاجتماعية التى أتاحت له فرصة إقامة مشروع ناجح لإنتاج السكر. ولكن بغض النظر عن الأسباب التى دعته إلى القيام بذلك المشروع منفردا، فإن ذلك يوضح لنا تعدد الأطر التى عمل من خلالها، فنجده يعمل أحيانا فى نطاق الأسرة، ويشارك البعض أحيانا، ويعمل منفردا أحيانا أخرى. هذا التعدد فى أطر العمل وفى إقامة شبكات النشاط التجارى كان عظيم الأثر بالنسبة له، إذ كان بإستطاعته أن يعدل من نمط نشاطه بشكل أسرع من غيره من التجار، وأن يتوافق مع أحوال السوق المتغيرة.

وتوجت حياة إسماعيل أبو طاقية العملية عندما أصبح شاهبندر التجار عام 1022هـ/1613م، فخلف فى المنصب صديقه وزميله القديم الخواجة على الرويعى فى رئاسة طائفة التجار. وكانت تلك الطائفة تضم التجار المشتغلين بالتجارة الدولية الشرقية، وهم أوسع تجار القاهرة ثروة. وإحتفظ إسماعيل بالمنصب حتى وفاته عام 1034هـ/1624م (ماعدا فترة قصيرة من عام 1621 عندما أصابه المرض وتولى رئاسة الطائفة عثمان بن

يغمور مؤقتا)، وقد خلفه فى الشاهبندرية جمال الدين الذهبى. ولا نعلم إلا القليل عن الطريقة التى كان ينتخب أو يعين بها شاهبندر تجار القاهرة. فقد تضمنت سجلات المحاكم مادة وثائقية عن شيوخ الطوائف الأخرى، سواء كانت طوائف تجار مثل تجار الصابون أو تجار سوق مرجوش مثلا، أو طوائف صناع حرفيين بما فى ذلك النساجون والمعماريون (كالحجارين والنقاشين) والحمارون وغيرهم من المشتغلين بالحرف التى لا تتطلب مهارة خاصة. ولكننا لا نجد –حتى الآن– معلومات عن الطريقة التى كان يصل بها التاجر إلى منصب الشاهبندر. وكل ما نعرفه أنه لم يكن وراثيا عند مطلع القرن السابع عشر، كما لم يكن حكرا لعائلة بعينها، ولم يشترط فى الشاهبندر الإنتماء إلى أصل معين، فقد يكون مصريا أو شاميا أو مغربيا. فالخواجة عبد القوى العاصى كان تاجرا مصريا من بولاق، والرويعى الذى خلفه أبو طاقية فى الشاهبندرية كان من رشيد، وجمال الدين الذهبى كان قاهريا، وإبن يغمور كان حلبيا. كذلك لم يكن الشاهبندر يتولى منصبه بالضرورة لمدى الحياة، فرغم إستمرار أبو طاقية شاغلا له حتى موته، تولى من سبقوه الشاهبندرية لسنوات قليلة ثم إنتقلت إلى غيرهم، وبعبارة أخرى، كان المنصب متداولا، متاحا لأكثر التجار نجاحا وإستحقاقا. وكانت تلك سمة المنصب فى أوائل القرن السابع عشر، غير أنها تغيرت –على ما يبدو– فى القرن الثامن عشر حيث يشير أندريه ريمون إلى آن المنصب كان فى الغالب محصورا فى بعض العائلات مثل الشواربى ثم المحروقى فيما بعد.[49] ويبدو أن الإجراءات التى كانت تتبع لشغل الشاهبندرية إتفقت مع تلك التى كانت تتبع عند تعيين أو إنتخاب شيوخ الطوائف الأخرى، حيث كان الشخص يختار بإجماع أعضاء الطائفة، وتصدق المحكمة الشرعية على ذلك الإختيار. ونظرا لأهمية الشاهبندرية لابد أن يكون للسلطات دور فى إقرار الإختيار.

وكانت تقع على عاتق الشاهبندر مسئوليات كثيرة، شأنه فى ذلك شأن شيوخ الطوائف الأخرى، فكان يقوم بالتوسط فى المنازعات التى تنشب بين التجار وبعضهم البعض، أو بينهم وبين السلطات. ورغم أن المنصب كان يتطلب إتصالا وثيقا بالسلطات فإن درجة ذلك الإتصال تفاوتت من حين لآخر، فكانت الصلات تقوى عندما تكون السلطة فى عنفوان قوتها، وتضعف عندما لا يكون الأمر كذلك. وعلى سبيل المثال، لابد أن تكون

[49] Artisans, p.580

العلاقات التى قامت بين إسماعيل أبو طاقية والدولة مختلفة تماما عن تلك التى قامت بين السيد محمد المحروقى شاهبندر التجار والدولة فى عهد محمد على باشا، فقد تولى المحروقى أمر الصفقات التجارية الخاصة بالباشا وشركائه، وكلف بنقل القوات والإمدادات الخاصة بحملة محمد على على الحجاز، على نحو ما ورد برواية الجبرتى لحوادث عام 1232هـ/1816م. وبالإضافة إلى التوسط بين التجار، يبدو أن المحروقى تولى مسئولية فض المنازعات بين الحرفيين والباعة فى القاهرة، ومعاقبة المخطئين منهم. وليس لدينا دليل على وجود أى من تلك المسئوليات تجاه أرباب الحرف الأخرى ضمن إختصاصات الشاهبندر، فى القرن السابع عشر.[50] وعلى النقيض تماما، تشير سجلات المحكمة الشرعية إلى أن شيوخ تلك الطوائف هم الذين تولوا التدخل لفض المنازعات بين أفراد طوائفهم. ورغم أن وضع أبو طاقية وفر له نفوذا اجتماعيا عريضا، لا نجد دليلا على أنه تولى أى مسئوليات تجاه الطوائف الأخرى.

وقد مارس إسماعيل أبو طاقية مهام الشاهبندر بإهتمام كبير، فكان يتدخل فى المسائل التى تهم التجار، ويتوسط فى المنازعات التى تنشب بينهم، ويشهد على معاملاتهم، فكان حاضرا دائما عند الحاجة إليه. وكانوا يتوقعون مساعدته دائما وقت الأزمات، وتولى الشهادة فى الدعاوى التى كان يرفعها التجار أمام المحاكم، ففى عام 1028هـ/1618م حضر جلسة المحكمة التى نظرت فى الدعوى المرفوعة ضد الخواجة كريم الدين البردينى–من تجار البحر الأحمر– وإتهم فيها بعدم سداد قرض إستدانه.[51] وأحيانا كان بعض التجار يودعون لديه شيئا ثمينا كأمانة لسبب أو لآخر مثل سيف ذهبى مطعم بالزمرد والياقوت والماس.[52] وكان إسماعيل أبو طاقية يحضر جلسات توزيع تركات المتوفين من التجار إذا كانت الوفاة خارج البلاد. تلك كانت مسئولياته تجاه طائفة التجار فقد كان لحضوره وزنا كبيرا فى المناسبات الهامة حتى لو كانت تلك المناسبات شخصية أو عائلية مثل الشهادة على عقود الزواج أو الطلاق. وكانت الخدمات التى تستطيع

---

50 Thomas Phillip and Moshe Perlmann, Al-Jabrti's History of Egypt, Stuttgart,1994,vol. V,P. 378-9. عجائب الآثار، طبعة بولاق، ج4 ص 296.

51 القسمة العسكرية، 515.33 بتاريخ 1038هـ/1618م، ص 349.

52 الباب العالى 3546.98 بتاريخ 1025هـ/1615م، ص478.

تقديمها للتجار متنوعة، وتعتمد على الجهد والوقت الذى كان يرغب فى بذلهما من أجل أعضاء الطائفة.

وكان الشوام المقيمون بالقاهرة، وخاصة الحمصيين منهم، يدركون أهمية المكانة التى بلغها أبو طاقية بتوليه الشاهبندرية بالنسبة لهم. ولم يخيب إسماعيل أبو طاقية ظنهم ، فحرص على حضور المناسبات التى كان لحضوره فيها وزن كبير. وزاد إتصال التجار الحمصيين والشوام به بعد وصوله إلى الشاهبندرية عن ذى قبل، للوقوف إلى جانبهم، أو التدخل بين زوجين على وشك الطلاق، أو حضور قسمة التركات. ولعل عدم وجود تنظيم للجالية الشامية بالقاهرة جعل الشوام يعتبرون من يصل منهم إلى الشاهبندرية كبيرهم.

وعلى كل، إمتدت مكانة الشاهبندرية إلى ما وراء تلك الدوائر المحدودة. ففى المجتمعات الحضرية الكبيرة كان الشاهبندر يتمتع بمكانة اجتماعية ترددت أصداؤها فى ألف ليلة وليلة، فقد تضمنت حكايات تدل تفاصيلها على أنها تعود إلى العصر العثمانى وإلى القاهرة تحديدا. وقد وصف التاجر شمس الدين فى إحدى تلك الحكايات بأنه أحسن التجار وأكثرهم أمانة، وأنه كان له خدم وأتباع وعبيد وجوارى ومماليك، وكان واسع الثراء وشاهبندر تجار القاهرة. وفى حكاية أخرى قالت الأم لإبنها أن أبيه كان شاهبندر التجار فى بلاد مصر وسلطان أبناء العرب، أى أنه حظى بمكانة رفيعة بين أبناء البلاد. ومن الطريف أن نرى كيف كان الشاهبندر يستقبل عند قدومه إلى السوق كل صباح لممارسة عمله. فقد جرت العادة على أن يطلب نقيب السوق من التجار قراءة الفاتحة عند وصول الشاهبندر من بيته، فيصحبه التجار إلى مقر الشاهبندر ويقرءون الفاتحة أمامه، ويتمنون عليه يوما طيبا، ثم ينصرف كل منهم إلى متجره.[53] وتدل الحكاية على أن الشاهبندر كان يتمتع بقدر كبير من التبجيل. ويبدو أن إسماعيل أبو طاقية كان يلقى نفس الإستقبال يوميا عند قدومه إلى السوق، ولابد أن نظام حياته فى العقد الأخير من عمره كان مشابها لذلك الوصف الذى ورد بألف ليلة وليلة عن الشاهبندر.

[53] Lane, vol. II, P. 223,228.

خاتمة المطاف

وفق إسماعيل أبو طاقية فى إقامة مشروع تجارى ناجح، مع عائلته أولا، ثم مستقلا عن العائلة فيما بعد، وإتبع فى سبيل ذلك أنماطا مختلفة من العمل التجارى، وأقام عددا من الشبكات التجارية المعقدة. ولكن الإبقاء على حرفة التجارة فى العائلة التى مارست الحرفة لعدة أجيال متعاقبة، تطلب وجود أبناء وأحفاد يبدأون من حيث ينتهى دوره . ولكن، إسماعيل لم ينجح فى تحقيق ذلك رغم محاولاته المستميتة، فلم يعمر مشروعه التجارى -الذى كونه على مر السنين- طويلا بعد وفاته. وذلك لأسباب بعضها شخصى وبعضها الآخر عائلى، غير أننا نحتاج إلى البحث عن أسباب ثقافية وقانونية لتفسير ذلك الوضع لأن من الثابت تاريخيا أن العائلات التجارية سواء عائلات الكارمية كعائلة الخروبى وعائلة القويق فى القرن الرابع عشر والخامس عشر، أو من عاصروا أبو طاقية مثل عائلتى الرويعى والشجاعى لم يبق لها وجود فى التجارة بعد جيلين أو ثلاثة أجيال متعاقبة.

وكان من بين الأسباب الشخصية التى أدت إلى إنهيار تجارة أبو طاقية عدم وجود ورثة من الذكور البالغين. فقد أنجب أبو طاقية الكثير من الأطفال، ولكن من بقى منهم على قيد الحياة كانوا إناثا فيما عدا ولد واحد هو زكريا، وحدث نفس الشيء لولده زكريا، فعندما قضى نحبه لم يخلف إلا ذرية من الإناث، ومات أولاده الذكور فى طفولتهم. وبذلك كان زكريا آخر الذكور فى عائلة أبو طاقية، وكان قاصرا عند وفاة والده إسماعيل، فلم تتح لأبيه فرصة نقل تجارته إلى ولده شأنه فى ذلك شأن غيره من التجار. ولابد أن يكون زكريا قد واصل نشاط أبيه فى التجارة بعد بلوغه الحلم، مستفيدا من شركاء أبيه من التجار المحنكين مثل الدميرى وأحمد عريقات اللذان كانا على معرفة تامة بنشاط أبيه ، وقدما له العون حتى إستطاع أن يقف على أقدامه. ولكن ما لبث أحمد عريقات أن تنكر للثقة التى خصه بها إسماعيل أبو طاقية، فبدلا من أن يلعب دور الأخ الكبير الذى يرعى مصالح أبناء عمومته، أحس أفراد العائلة أنه يضع مصالحه الشخصية فوق كل إعتبار . وحدثت مواقف -فيما بعد- أدت تصرفاته حيالها إلى جعل ولاءه وأمانته موضع الشك .

مما خيب الآمال التى عقدوها عليه وخاصة أن إسماعيل أبو طاقية كان يخصه بالرعاية فى سالف الزمان.

وثمة سبب آخر يعود إلى الإستعداد الشخصى لزكريا بن إسماعيل نفسه. فقد بلغ الرشد بعد وفاة أبيه بوقت قصير، غير أنه لم يرث عن أبيه كفاءته أو شخصيته. ويتضح ذلك من الدعاوى الخاصة به التى وردت بسجلات المحكمة الشرعية فى السنوات التى أعقبت موت إسماعيل. وتشير تلك الدعاوى إلى السبيل الذى سلكه زكريا الذى كان يفتقر إلى قدرة والده على جمع الناس من حوله، وتوثيق العلاقات مع الناس على إختلاف مراتبهم ، وكسب إحترامهم. فقد إستطاع إسماعيل أن يحتفظ طوال حياته بعلاقات حميمة مع الشوام والحمصيين الذين عرفهم فى شبابه، كما حافظ على الود مع زملائه التجار كالدميرى وعائلته على مر السنين. وكان زكريا يفتقر إلى ذلك كله، فكثيرا ما كان يختصم البعض أمام المحكمة من أجل إيجار دكان بالوكالة أو مسكن بها بدلا من أن نراه يكون شركة أو يعقد صفقة. وعندما مات الدميرى بعد وفاة إسماعيل بنحو سبع أو ثمان سنوات لم يهتم زكريا بالإبقاء على العلاقات الودية مع أرملة الدميرى، ودخل معها فى نزاع قضائى حول إيراد الوقف المشترك بين أبو طاقية والدميرى، وإنتهى النزاع لصالح السيدة، وهو أمر لم يحدث من قبل لوالده إسماعيل أبو طاقية الذى لم يكن يلجأ للقضاء إلا إذا كان متأكدا من سلامة موقفه. مما يدل على أن قدرة إسماعيل على النجاح فى أعماله التجارية لم تكن تعود إلى مهارته فى التجارة وحدها، وإنما كانت ترتكز على مواهب أخرى لم يرثها عنه زكريا.

كذلك لعب نظام الإرث حسب الشريعة الإسلامية دورا فى تفكك ثروة إسماعيل أبو طاقية بعد موته، فقد ترك إسماعيل عددا كبيرا من الورثة: حصلت زوجاته الثلاث على ثمن الثروة، ووزعت بقية التركة على عشر بنات وولد واحد هو زكريا، الذى لابد أن يكون قد نال نصيبا محدودا من تلك التركة لم يزد عن 14.5% من التركة. ورغم ذلك النصيب المحدود، بقى زكريا يتمتع بالثراء، فإلى جانب نصيبه من التركة، كانت هناك حصته فى الوقف، وثروة أمه الخاصة، وإن كان ذلك كله لا يعادل ثروة والده. وهنا نجد أن زكريا لم ينجح فى البحث عن مخرج من هذا المأزق مثلما فعل أبناء جيله الذين إنحدروا من

عائلات تجارية عريقة. فأبناء عائلة يغمور –مثلا– إحتفظوا بأموالهم وأموال أخواتهم البنات بعد تقسيم تركة أبيهم لتكون رأس المال الذى يوظفونه فى تجارتهم، إذ نجد فى سجلات المحكمة وثيقة تشير إلى مشاركة أختهم مؤمنه لهم فى صفقاتهم التجارية. غير أن ورثة إسماعيل لم يسيروا على دربهم.

وهناك عامل تنظيمى آخر يفسر عدم إستمرارية تجارة أسرة أبو طاقية بعد وفاة إسماعيل، فرغم ضخامة أعمال إسماعيل لم تكن تجارته ذات شخصية قانونية مستقلة عن ذاته حتى يمكن إستمرارها بعد وفاته. إذ إختلط رأس ماله برأس مال شركائه فى صفقات محددة عقدت بمبادرات فردية. ولعله كان من الممكن أن تؤدى هذه العوامل التنظيمية إلى تيسير سبيل إستمرار تجارة العائلة لمدى أبعد من جيلين أو ثلاثة أجيال، على نحو ما شاع بين عائلات التجار.

وفى نفس الوقت الذى كانت فيه عائلة أبو طاقية تبتعد عن التجارة إتجهت إلى الإرتباط بالنخبة الحاكمة، فكان زكريا يشتغل بالتجارة من حين لآخر، وقد لقب بالخواجة ثم الخواجكى فور ممارسته العمل بالتجارة بعد بلوغه الرشد. ولكن ذلك لم يدم طويلا، فإختفت الإشارات إلى نشاطه التجارى من سجلات المحكمة. وإذا كانت المصالح التجارية الخاصة بزكريا قد ضعفت، فإنه إستطاع أن يوثق صلته بالحكام. ولا شك أن النفوذ الاقتصادى والاجتماعى الذى إكتسبه إسماعيل أبو طاقية قد إستغل من جانب أبنائه، فإستطاع زكريا أن يجد لنفسه مكانا فى طائفة المتفرقة العسكرية من خلال علاقاته بالنخبة العسكرية. ومن ثم تحركت ثروة أبو طاقية فى فترة الحراك الاجتماعى إلى آفاق غير تلك التى إتجه إليها إسماعيل.

وهكذا إستطاع إسماعيل أبو طاقية أن يصل بأسرته التجارية إلى الذروة التى كان يتطلع إلى بلوغها أى تاجر فى زمانه. ولم يستطع أى من ذريته أن يبلغ ما بلغ من الشهرة على نحو ما تكشف عنه الوثائق التاريخية، فعاد الغموض النسبى يحيط بأسرته على نحو ما كانت عليه الحال أيام جده وأبيه . وسادت مظاهر النشاط التجارى الذى مارسه إسماعيل، والإتجار المتزايد فى البضائع التى راجت فى الأسواق على أيامه وخاصة البن والسكر،

لمدة قرن آخر من الزمان أو نحو ذلك. وذهبت أرباحها الطائلة إلى تجار آخرين لم يكن من بينهم أحدا من ذريته.

الفصل الثالث
هياكل التجارة
مقدمة

عندما دخل إسماعيل أبو طاقية إلى عالم التجارة فى مستهل حياته العملية، لم يكن بحاجة إلى التمرس بأدوات وفنون المهنة التى يتزود التجار بها فحسب، بل كان يحتاج أيضا إلى معرفة بالهياكل والمؤسسات المرتبطة بالتجارة. ولذلك إتصل منذ شبابه الباكر بالهياكل التنظيمية للتجارة فى القاهرة –المركز التجارى الرئيسى– وتعلم كيف يفيد منها . وتقدم لنا المصادر الوثائقية مادة تتعلق بالروابط الأولى التى أقامها أبو طاقية مع الهياكل التجارية المختلفة فى الثمانينات والتسعينات من القرن السادس عشر، عندما بدأ إشتغاله بالحرفة. وإن كانت تلك الهياكل والمؤسسات التجارية تعود إلى تاريخ أقدم بكثير من تلك الحقبة.

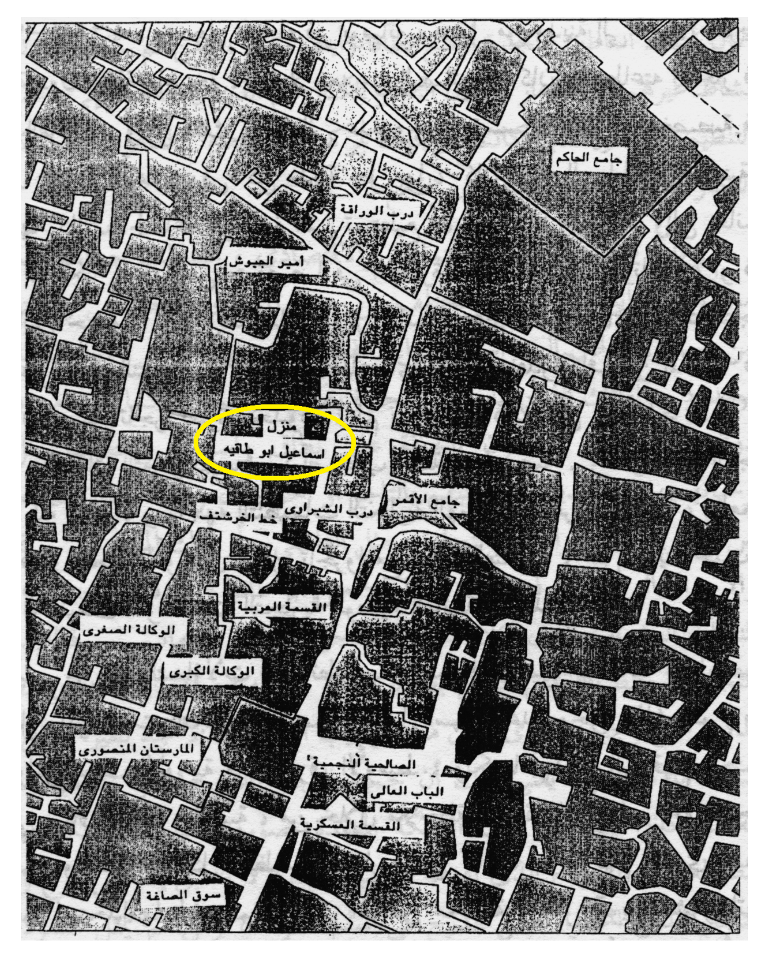
وتحليل الهياكل التنظيمية للتجارة التى استخدمها جيل أبو طاقية من التجار، على درجة كبيرة من الأهمية، لفهم طبيعة الحقبة التى أدخل فيها التجار أنماطا جديدة على ممارستهم للحرفة. وترجع أنشط سنوات العمل عند أبو طاقية إلى ما قبل الإرتباط بالاقتصاد الرأسمالى الأوربى بقرن أو قرن ونصف من الزمان.[54] ومن ثم نستطيع أن نتبين الملامح الهيكلية والمؤسسات التى كانت متاحة للتجار، والطريقة التى استخدمت بها، وذلك من خلال تتبع السبل التى سلكها التجار فى ممارستهم للمهنة، قبل أن يسيطر التجار الأوربيون على التجارة بزمن بعيد. وكانت الأدوات والأساليب الفنية التى استخدمها التجار فى ذلك العصر تماثل –إلى حد كبير– تلك التى استخدمتها الأجيال السابقة عليهم ، إذ يسهل علينا تتبع ظاهرة الإستمرارية فى هذا المجال. وفى إطار تلك الهياكل التنظيمية التقليدية، أدخلت أنماط تجارية جديدة، ما لبثت أن تطورت، وإقتصر استخدامها على أصحاب الجاه من التجار، من أمثال أبو طاقية، الذين إستطاعوا تطويعها لخدمة أغراضهم ومصالحهم.

---

[54] إنظر على سبيل المثال: Andre Raymond, "L'impact de la penetration europeenne sur l'economie de l'Egypte au XVIII siecle," Annales Islamologiques, vol. 18,1982,p.217-235.

إن تاريخ التجارة فى هذه المنطقة من العالم، كان يكتب –فى أغلب الأحوال– إستنادا إلى المصادر الأوربية ككتابات الرحالة وتقارير القناصل، وهى مصادر تعكس تحيز من كتبوها. وهم يركزون على التجارة مع أوربا فى أحسن الأحوال، لأن ذلك القطاع التجارى كان يهمهم بالدرجة الأولى. ولكن التجارة مع أوربا لم تكن تمثل القطاع الفريد، أو حتى القطاع الأكثر أهمية. غير أن الرحالة –وخاصة المعنيون منهم بالتجارة– وصفوا ما شاهدوه فى هذا المجال، مثل أنواع البضائع التى كانت متاحة بالأسواق، وأسعارها، ومن يقدمون على شرائها على سبيل المثال. ونادرا ما كانوا يهتمون بالعمليات والإجراءات المهنية التى إتبعها التجار الوطنيون لجلب تلك البضائع إلى أسواق القاهرة أو الإسكندرية. وبذلك لم تقع أنظارهم على الكيفية التى تغيرت بها الأحوال، وما كان يفعله التجار –مثلا– للتوافق مع مختلف الأوضاع فى أوقات الأزمات.

وكان اتجاه بعض المؤرخين إلى تركيز الإهتمام على الفترة السابقة مباشرة على السيطرة الأوربية، يعنى أن العوامل التى ساعدت الأوربيين على إزاحة الأطر التجارية الوطنية كانت تحتل بؤرة الإهتمام عندهم. والأسباب التى ساقها أولئك المؤرخون، والظروف التى شرحوها، تقدم تفسيرات واسعة النطاق، ولكنهم يشتركون جميعا فى تأكيد عدم مقدرة النظم التجارية الوطنية على



خريطة لشمال القاهرة عليها موقع سكن إسماعيل أبو طاقية

الإستمرار.[55] وكان من بين الأسباب التى ذكرها أولئك المؤرخون فى دراساتهم حول فشل النظام التجارى العثمانى فى منافسة نظيره الأوربى، ضعف أو غياب المؤسسات التجارية المتخصصة التى تماثل تلك التى كانت موجودة بالغرب، مثل البنوك، والأسواق المالية، والطوائف التجارية ذات النمط الغربى.

ومن بين الأسباب التى أوردها المؤرخون –أيضا– لتفسير سهولة إختراق التجار الأوربيين للأسواق العثمانية إفتقار التجار الوطنيين للمهارات المهنية. ويقدم لنا نموذج التاجر المتجول عند ستينسجارد Steensgaard صيغة من صيغ تلك الرؤية لما إعتبره المؤلف نموذجا نمطيا للتاجر فى الشرق الأوسط. وإستند فى صياغة فكرته على التاجر الأرمنى هوفهانيس Hovhannes الذى كلن يتجول بتجارته فيما بين 1682-1693، وسجل نشاطه فى يومياته، فتنقل من مدينة إلى أخرى بطريقة عشوائية دون خطة واضحة، حاملا معه من البضائع ما كان بإستطاعته الإتجار فيه بجهده الفردى، ولعل ذلك يرجع إلى عدم وجود مؤسسات تجارية متخصصة فى الأسواق التى إرتادها. وفى كل مدينة حل بها، كان يتجه إلى الجالية الأرمنية، ربما لأنها كانت الجماعة الوحيدة التى تستطيع أن تمد له يد العون. وإلى جانب ذلك، لم يكن هوفهانيس متخصصا فى التجارة مع المناطق التى إرتادها أو فى السلع التى حملها.[56] وقد صاغ بروس ماسترز Bruce Masters رؤيته لتجار حلب على نفس النسق، فيذهب إلى أن سكان حلب كانوا يساهمون فى النشاط التجارى على نطاق واسع، فكان بإستطاعة أى فرد لديه قدر كاف من المال –فى رأيه– أن يصبح تاجرا لفترة محدودة، ثم يتجه بعد ذلك إلى مهنة أخرى.[57] ومغزى ذلك أن التجار لم يكونوا أصحاب مهنة متخصصة. وفسر عجز التجار عن مواكبة التغير، ومواجهة التنظيمات التجارية الهولندية والغربية المتفوقة، والعجز عن منافسة التجار

[55] Benjamin Braude, "International Competition and Domestic Cloth in the Otoman Empire, 1500-1650:A Study in Underdevelopment," Review, II, `979, 437-51; R. Murphey, "Conditions of Trade in the Eastern Mediterranean: An Appraisal of Eighteenth Century Ottoman Documents from Aleppo," JESHO XXXIII, 1990,P. 35-50.

[56] إعتمد نيل ستيسجارد فى صياغة نموذجه على فان لير، إنظر: Van Leur, The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century, Chicago, 1974,P.22-41.

[57] The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East, New York, 1988, P.47-68.

الأوربيين الذين تاجروا مع المدن العثمانية مثل مدينة حلب، بغياب أو ضعف المؤسسات التجارية الوطنية القائمة عندئذ.

وليس من بين التساؤلات التى تطرحها ترجمة إسماعيل أبو طاقية فيما يتصل بالهياكل والمؤسسات التجارية، التساؤل حول أسباب عدم وجود ذلك النوع من الأطر والمؤسسات الأوربية فى الشرق الأوسط، ولكنها تهدف إلى فهم مجتمع معين فى سياق ظروفه الخاصة، من خلال ملاحظة الطريقة التى مارس بها التجار نشاطهم، وتحديد الهياكل التنظيمية التجارية التى كانت متاحة لهم، لنرى كيف إستطاعوا استخدامها لمنفعتهم لتحقيق أغراض مختلفة، مثل تمويل مشروعاتهم التجارية، وتنظيم تجارتهم، وتسويق بضائعهم . وبذلك نضع أيدينا على أوجه القصور التى شابت النظام، والإنجازات التى إستطاع تحقيقها.

لقد كانت الهياكل التنظيمية التجارية متاحة لجميع المشتغلين بالتجارة، ولكن النخبة التى إحتلت قمة الهرم التجارى كانت تستخدمها على نطاق أوسع، فقد كان نشاط أساطين التجارة أوسع نطاقا وأبعد مدى، ومن ثم كان أكثر تعقيدا من نشاط غيرهم من التجار . كان التجار الكبار هم الذين يحتاجون إلى دعم الهياكل التنظيمية التجارية التى كانت موجودة بمركز تجارى هام كالقاهرة، كما كانوا أكثر التجار إنتفاعا بالنظام التجارى القائم.

وعلى صعيد الوضع الاجتماعى والاقتصادى، إشتملت جماعة التجار على مجموعة متباينة من الناس، تختلف من حيث المستوى الاجتماعى والاقتصادى، من ميسورى الحال إلى واسعى الثراء. فكان من بينهم التجار الجوالين على نطاق محدود، وأولئك الذين يمارسون التجارة بصورة موسمية، كما كان من بينهم –دون شك– تجارا يشتغلون بالحرفة على نطاق واسع، ويعطونها كل وقتهم وحياتهم، وهم الذين يشار إليهم "بالتاجر " أو "الخواجة"، وهما صفتان لم تطلقا على من كان يستثمر أموالا فى التجارة مثل القاضى أو البك المملوك. فالظروف والأحوال التى مارس فى ظلها التجار –مثل أبو طاقية – حرفتهم إختلفت تماما عن النشاط العشوائى الذى كان يقوم به التاجر الأرمنى هوفهانيس . فالملامح العامة للتجارة، والطريقة التى أدخل بها أبو طاقية نشاطه فى الإطار التجارى

القاهرى، يدلان على وجود مستوى معين من التركيب الهيكلى، لا نجد نظيرا له فى النماذج سالفة الذكر. ولا يعنى ذلك أن جميع التجار الذين مارسوا نشاطهم فى ذلك العصر كانوا يتصلون بتلك الشبكة المعقدة بصورة متساوية، ولكنه يعنى –ببساطة– أن النموذج الذى يقدمه لنا سيتنسجارد لا ينطبق إلا على نوع واحد من التجار الذين إحتلوا أسفل الدرج فى سلم الحرفة، ومن ثم يمثل النموذج الذى يقدمه جزء صغير فقط من صوره أكبر حجما.[58]

وقد أبرز ذلك التركيب الهيكلى نفسه على عدة مستويات. فإتساع النطاق الجغرافى لتجارة إسماعيل أبو طاقية –شأنه فى ذلك شأن عدد من تجار القاهرة الآخرين– يمكن أن يقارن بنشاط البيوتات التجارية العريقة من التجار الكارمية الذين إشتغلوا بتجارة التوابل بالبحر الأحمر زمن المماليك، والذين كانت تضرب الأمثال بثروتهم، كما يمكن أن يقارن بنشاط التجار اليهود فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر الذى إمتد من المغرب إلى الهند وسجلته لنا وثائق الجنيزة. فقد تاجر أبو طاقية فى الشرق مع مدن الشام والحجاز واليمن، وبلغت تجارته الساحل الشرقى للهند، وكان وكلاءه فى أفريقيا يسافرون حتى مدينة "كانو" فى نيجريا. وفى البحر المتوسط، إمتدت تجارته إلى إستانبول وسالونيك والبندقية. وبذلك تشابهت شبكته التجارية من بعض الوجوه مع التجار الكارمية الذين نشطوا قبل إستقرار البرتغاليين فى الهند (1498م). والحق أن الكارمية مدوا نشاطهم شرقا إلى مدى أبعد، فوصلوا إلى سمرقند، وهرات، والصين، وهى مراكز تجارية أسقطها تجار مصر من مجال نشاطهم عندئذ. غير أن الشبكة التجارية التى أقامها أبو طاقية فى أول القرن السابع عشر بالبحر المتوسط، ربما كانت أكثر تقدما من تلك التى قامت فى عصور سابقة.

وقد إمتدت الشبكة التجارية التى أقامها إسماعيل أبو طاقية إلى مناطق مصر الأخرى فى الريف والحضر. ولما كان قسطا كبيرا من البضائع الشرقية يعاد تصديره للموانى الأوربية والعثمانية، فقد كانت مدن الإسكندرية ورشيد ودمياط تمثل حلقات هامة فى

---

[58] يورد الدمشقى من حين لآخر تصنيف التجار إلى ثلاث شرائح: السفارون، والمقيمون، والخازنون، وهو نوع من التبسيط لأن كل واحدة من تلك الفئات كانت تتضمن بدورها شرائح متنوعة، إنظر: Goitein, A Mediterranean Society, vol I, Economic Foundations, Berkeley, 1967,P157-161.

شبكته التجارية. ويذكر الرحالة كريستوف هاران Christophe Harant العدد الكبير من الفنادق والبيوت التجارية التى كانت للأوربيين بالإسكندرية عام 1598، ومن بينهم الفرنسيون والبنادقة والفلورنسيون والنمساويون.[59] كما يذكر اكويلنت روستا Aquilante Roccheta الرحالة المعاصر أن الإسكندرية كانت أهم موانى مصر، فكانت تباع فيها كميات هائلة من البضائع إلى تجار قدموا من كافة أنحاء العالم.[60] وكانت دمياط الميناء الرئيسى للسفن المتجهة إلى شرقى البحر المتوسط، لموقعها بالقرب من مناطق زراعة الأرز بالدلتا، حيث إحتل الأرز مكانة هامة بين الصادرات المصرية عندئذ. وكانت البضائع المتجهة إلى إستانبول تصدر من دمياط. وقد أقام أبو طاقية فى تلك الموانى هياكل تنظيمية قامت بتعبئة السلع وتسليمها، وعقد الصفقات، وسداد الرسوم الجمركية، وشحن البضائع المتجهة إلى القاهرة، وغير ذلك مما يتطلبه العمل التجارى. وقد أدى السعى للحصول على المحاصيل الزراعية للإتجار بها إلى قيام صلات بين أبو طاقية والمزارعين بالدلتا.

وقد أدار أبو طاقية تلك الشبكة التجارية من مقره بالقاهرة دون أن يضطر إلى مغادرتها، سواء للسفر خارج البلاد أو إلى الأقاليم الداخلية التى تعامل معها، على نحو ما توضحه المصادر الوثائقية. ولم يكن ذلك بالأمر الهين، كما لا يمكن تفسيره بالقول بأن مهمة أبو طاقية إقتصرت على تمويل النشاط التجارى للآخرين، فهو يدل على وجود تنظيم تجارى على درجة من التعقيد تفوق النظم البسيطة التى إتبعها التجار الآخرون. لقد كان أبو طاقية يمول فعلا مشروعات تجارية، ولكنه كان معنيا أيضا بإدارة دفة شبكته التجارية، وكان ذلك يتضمن الإستفادة من خدمات الشركاء، والوكلاء، والموظفين سواء كانوا من أفراد العائلة أو غيرهم، الذين سافروا إلى المراكز التجارية الأخرى بصحبة البضائع، أو إستقروا بمدن معينه فى مكه أو جده أو إستانبول –حيث زاد حجم النشاط– إستقرارا دائما، أو أقاموا إقامة مؤقتة، حسبما يتطلبه العمل، على نحو ما كان متبعا عند المشتغلين بالتجارة الدولية من كبار التجار. وكان التجار يطلبون –أحيانا– من بعض زملائهم الذين يسافرون إلى الخارج أن يمثلوهم فى واحد من المراكز التجارية وقد يطلب التاجر من

---

[59] Christophe Harant, Voyage en Egypte, 1598,Cairo, 1572,p. 199.

[60] Gallipoli, Rocchetta and Castela, Voyages en Egypte des annees 1597-1601, Cairo,1974,p.77.

زميله أن يبيع أو يشترى سلعا لحسابه، أو أن يسدد قيمة البضائع، أو يحصل الديون لصالحه، أو يدفع الضرائب والمكوس نيابة عنه خلال قيامه بتصريف عمله التجارى، وذلك وفق إتفاق خاص يبرم بين الطرفين بشروط معينة. وكان لبعض التجار ممثلين عنهم يقيمون بصفة دائمة بمركز تجارى هام مثل جدة، يتفرغون لرعاية تجارتهم ومصالحهم. بينما كان آخرون ينتقلون هنا وهناك، ثم يعودوا إلى القاهرة عند نهاية الموسم التجارى. وكان العبيد يستخدمون من حين لأخر للسفر بصحبة البضائع أو إعدادها للتصدير. ومن الثابت وجود جماعات تجارية هامة بالمراكز التجارية فى الدولة العثمانية والبحر المتوسط وموانى المحيط الهندى. وكان لكبار التجار من أمثال أبو طاقية والرويعى علاقات بفئات كثيرة من أولئك الذين كانوا يمارسون مختلف أنواع النشاط التجارى بالمراكز التجارية المختلفة، حيث كانوا يكلفونهم بإنجاز بعض الأعمال المتعلقة بمصالحهم التجارية فى تلك المراكز.

وإذا أخذنا فى إعتبارنا سعة حجم الأعمال التجارية لأبى طاقية وإتساع نطاقها الجغرافى، وما يعنيه ذلك من تعقيد لأسلوب العمل، يتضح لنا أن أبو طاقية إعتمد على الهياكل التنظيمية للتجارة والمؤسسات التجارية التى كانت متاحة عندئذ إعتمادا كبيرا لإدارة أمور شبكته التجارية. ومن الوارد أن يكون بعض التجار قد إستفادوا من تلك المؤسسات أكثر من غيرهم، فكما كبر حجم مشروعات التاجر، زادت حاجته إلى معاونة المؤسسات التجارية، وكلما إزدادت أعماله تعقيدا، زاد لجوءه إليها لمعاونته على إنجاز أعماله. وربما كانت الأعمال التجارية التى تقوم بها بيوت عائلية أقل إرتباطا بتلك الهياكل التنظيمية، ممن يمارسون عملهم بمعزل عن نطاق العائلة. كما أن التجار الذين تعاملوا مع أقاليم بعيدة مترامية الأطراف، وجدوا فى تلك الهياكل التنظيمية ضالتهم المنشودة إذ كانت تلك الهياكل التنظيمية أكثر فاعلية فى الأقاليم ذات التنظيمات التجارية المماثلة، منها فى غيرها. وتحديد تلك المؤسسات، وما قدمته للتجار المشتغلين بالتجارة الدولية، ومعرفة كيف إستطاع إسماعيل أبو طاقية أن يطوعها لخدمة أغراض معينة، يعد أمرا ضروريا لفهم الطريقة التى أدار بها التجار أعمالهم عند مرحلة تأسيس المشروعات التجارية، وعند

تنظيم تجارتهم، وتكوين شبكاتهم التجارية. كذلك يمكن تحديد المشكلات التى نجمت عن ذلك النظام، لنضع أيدينا على طريقة العمل فى إطار نظام تجارى وطنى.

دور المحاكم فى التجارة

لم يزد المجال المكانى الذى تحرك فيه إسماعيل أبو طاقية خلال ممارسته العمل الروتينى اليومى عن مسافة بلغت حوالى كيلومتر واحد، فكان يخرج من بيته الكائن بالقرب من سوق أمير الجيوش، شمالى المدينة، متخذا طريقه فيما وراء جامع الأقمر الفاطمى ، والمجموعة المعمارية للسلطان قلاوون فى قلب المدينة، حتى يصل إلى أحد حوانيته بسوق الوراقين، أو بعض حواصله بوكالة الحمزاوى، وقد يذهب من حين لآخر إلى الوكالة الكبرى والوكالة الصغرى وراء مجموعة قلاوون المعمارية، وكانت الوكالتان مقرا لأعمال متنوعة ومتداخلة لتجار القاهرة، ولغيرهم من التجار الذين يحلون بها فى طريقهم إلى مراكز تجارية أخرى. ومن تلك المواقع، زاول إسماعيل أبو طاقية نشاطه ، وإرتبط بهذا الروتين اليومى إرتباطا وثيقا زياراته المتفرقة للمحاكم، حيث كان يسجل الصفقات التى أبرمها فى السوق أو الوكالة على أوراق رسمية فى سجلات المحكمة . وهكذا كان أبو طاقية –فى الواقع– يدير شبكة تجارية إمتدت عبر ثلاث قارات من تلك المؤسسات التجارية والمحاكم الشرعية. فقد تطلبت تجارته فى مصر والخارج استخدام أدوات قانونية على درجة معينة من الرصانة. ولا شك أن الحجج العديدة التى أبرمها أبو طاقية وسجلها بالمحكمة، على مدى حياته العملية كتاجر، تقدم للباحثين فى التاريخ التجارى مصدرا غنيا حافلا بالتفاصيل، وخاصة أنه شاع بين الباحثين حتى عهد قريب ، عدم وجود أوراق تتعلق بالتجارة فى الشرق الأوسط قبل العصر الحديث. وتلقى عملية التوثيق تلك، الضوء على طريقة إدارته لدفة أعماله بنفسه، ويستطيع المرء من خلالها أن يتتبع واحدا من التجار وهو يقيم مشروعات تجارية متعددة الأحجام، وبعض الصعوبات التى أحاطت بذلك النسق من العمل التجارى. وتبين لنا عملية التوثيق هذه –على مستوى أوسع– الأحكام الفقهية الإسلامية المتعلقة بالأعمال التجارية، والطريقة التى طبقت بها فى القاهرة فى القرن السابع عشر. ولا يزال الجدل قائما حول العلاقة بين الشريعة أو الفتاوى الشرعية، والتطبيق الفعلى، ويقوم معظم الباحثين اليوم بمراجعة آراء المستشرقين

الأوائل الذين زعموا أن قانون المشاركة فى الأعمال التجارية ليس له إنعكاس على الطريقة التى مورست بها تلك الأعمال.[61] ويتضح تماما من قراءة عمل المؤرخين رونالد يننجز Ronald Jenings وحاييم جربر Haim Gerber عن قيصرية وبورصة أن فقه الشريعة الإسلامية فى باب المعاملات كان لا يزال مطبقا فى الأناضول فى القرن السابع عشر.[62] وتضم وثائق القاهرة فى القرن السابع عشر أدلة أخرى تدعم ما توصل إليه يننجز وجربر من نتائج.

لقد أصبح الدور الذى لعبته المحاكم الشرعية فى الحياة اليومية لسكان المدن، فى مختلف أنحاء الدولة العثمانية، معروفا اليوم تمام المعرفة، ولكن الدور الذى لعبته المحاكم فى معاونة التجار على مزاولة نشاطهم لا يزال أقل وضوحا. فقد كان الذهاب إلى المحكمة عملا روتينيا عند إسماعيل أبو طاقية، وكانت أقرب المحاكم إلى بيته، محكمة الباب العالى التى كانت أرفع المحاكم منزلة لأن قاضى القضاة تولى رئاستها. وأحيانا كان أبو طاقية يستخدم محكمة الصالحية النجمية، حيث كانت تقع بالقرب من ضريح السلطان الأيوبى الصالح نجم الدين. ويصور لنا تردد أبو طاقية على المحاكم بصورة متواترة علاقته الوثيقة بالمؤسسة القضائية. وتشير إلى ذلك إشارة واضحة، عينة من معاملاته أمام محكمة الباب العالى، غطت بضعة شهور من الفترة التى شهدت ذروة نشاطه التجارى. فقد ذهب إلى المحكمة عام 1026هـ/ 1617م ثلاث مرات فى شهر رجب (12 ، 14، 24)، وثلاث مرات فى شهر شعبان (5،6،12)، وخمس مرات فى رمضان (4،5،10،12،13)، وست مرات فى شوال (8،9،15،16،19، آخر الشهر)، وبذلك يكون قد تردد على تلك المحكمة وحدها مرة واحدة فى الأسبوع تقريبا. ولدينا عينة أخرى من معاملاته عام 1028هـ/1618م لها نفس القدر من الدلالة والأهمية، وخاصة خلال الشهور السابقة واللاحقة على موسم الحج إلى مكة، وهى الفترة التى كانت تشهد علو مد النشاط التجارى. ففى ربيع الأول من ذلك العام، ذهب إسماعيل أبو طاقية إلى محكمة الباب العالى أربع مرات (8،20،26،28)، وفى ربيع الثانى ذهب إلى المحكمة ثمان مرات

---

[61] A. Udovitch, Partnership and Profit in Medieval Islam, Princeton, 1970, P.5-6.

[62] Jennings, "Loans and Credit in early 17th Century Ottoman Judicial Records," JESHO,16,1973; Gerber, "The Muslim Law of Partnership in Ottoman Court Records," Studia Islamica, Vol. 53,1981,P.109-119.

(10،6، 12، 15، 18، 24،23،20)، وثلاث مرات فى جمادى الأولى (5، 15، 24)، ومثلها فى رجب (5، 9، 26)، ومرة فى شعبان (6)، وثلاث مرات فى رمضان (13، 14، 15)، ومرتين فى شوال (13 و 19). وكان المثول أمام المحكمة يعد –بالنسبة له– من مستلزمات ممارسة العمل. وتقدم لنا الوثائق المسجلة بسجلات المحكمة مادة غنية عن الطريقة التى أدار بها أعماله، ونرى من خلالها التطبيق العملى للإجراءات التى نص عليها فقه المعاملات وأحكامه الشرعية.

ومن الواضح أن محاكم القاهرة لعبت دورا حيويا ومتزايدا فى التجارة وفى خدمة التجار، والواقع أن تسجيل الحجج المتعلقة بالقروض والبيع بالأجل، والمشاركة، والأمانات ، والصفقات المتصلة بمختلف أنواع السلع، بشكل منتظم فى سجلات المحاكم، أمر بالغ الدلالة، لأن ذلك يعنى توافر الضمانات للتاجر فى حالة وقوع نزاع بينه وبين الطرف الآخر. فلم يكن التاجر يعتمد على حسن نوايا الطرف الآخر وحسب، رغم ما لذلك من أهمية. ويمكن أن نرجع إصرار أبو طاقية على توثيق معاملاته اليومية، وتسجيلها بالمحاكم بصفة منتظمة، إلى المهام العديدة التى كان يتولاها، والأموال الطائلة التى تعامل بها.

وثمة سبب آخر لاستخدام أبو طاقية للمحاكم فى توثيق أعماله التجارية، هو أن المؤسسة القضائية لم توفر أدوات متنوعة لإنجاز الأعمال التجارية فحسب، بل قدمت للتاجر فرصة للمناورة على درجة عالية، أتاحت له فرصة استخدام الأدوات القانونية بصورة تتوافق إلى حد ما مع حاجاته الشخصية، وهو أمر له مغزاه بالنسبة للتاجر الذى يمارس نشاطا تجاريا متشابكا ومركبا. وكان بإستطاعة التاجر أن يبرم عقدا مع شريك أو عميل وفقا لأحد المذاهب الفقهية الأربعة: الحنفى، أو المالكى، أو الشافعى، أو الحنبلى، وقدمت جميع محاكم القاهرة هذه الخدمة. وكان بإستطاعة التاجر أيضا أن يلجأ إلى قاضى مذهب بعينه لأمر يتعلق بحجة معينه، وإلى قاضى يتبع مذهب آخر بحجة من نوع آخر، عندما يكون ذلك أفضل بالنسبة له، أو أكثر نفعا لمصالحه.

كذلك هناك سبب آخر لإعتماد أبو طاقية، وزملائه من التجار الذين إمتدت تجارتهم إلى مسافات وأقاليم بعيدة، على المحاكم فى توثيق أعمالهم التجارية، هو صلاحية الوثائق التى

تصدق عليها المحاكم فى القاهرة للعمل بها فى المدن الأخرى. فكان بإستطاعة من يقيم بالقاهرة أن يسجل عقد بيع لمنزل يملكه بدمشق أو القدس أو جدة. وكان بإستطاعة التاجر أن يوثق توكيلا لأحد زملائه أو مساعديه يعطيه الحق فى ممارسة أعمال تجارية نيابة عنه فى مخا أو فى إستانبول. كما كان للمحكمة أن تتدخل لضمان حقوق ورثة التاجر إذا ما مات خارج البلاد فى مكة أو جدة أو مخا. وفى إحدى المسائل المعقدة التى نظرتها محكمة الباب العالى بالقاهرة، التى كان أبو طاقية طرفا فيها، لعب أبو طاقية دور وكيل المشترى لمنزل فى جدة من مالك بالقاهرة. وعلى ما جرت عليه العادة فى مثل تلك العقود، كان على إسماعيل أبو طاقية أن يقر أمام القاضى أن المشترى قد تسلم بالفعل المنزل المباع فى جدة.[63] وكان إعتماد الوثائق المسجلة بمحاكم القاهرة والإعتراف بها فى إستانبول ودمشق، وحلب، ومكة، وجدة، ومخا يناسب التجار تماما، ويخدم مصالحهم ، وييسر لهم سبيل العمل. ونتبين من ذلك أن النظام القضائى وفر للتجار ضمانات وتسهيلات تتجاوز حدود دائرة الولاية القضائية للمحاكم. وفى جميع الولايات، لعبت المحاكم دورا بالغ الأهمية فى خدمة التجارة والتجار، فوثقت العقود، وقدمت الضمانات ، وتدخلت لحل المنازعات المتصلة بالنشاط التجارى، رغم أنها لم تكن بالضرورة مؤسسات ذات طبيعة تجارية. ولا يجب أن نقلل من شأن الصعوبات والتعقيدات التى قد تترتب على مثل هذا النظام. فقد يأتى إلى القاهرة من يحمل وثائق صدرت فى مخا أو حلب أو حمص، ويقدمها إلى المحاكم فتقبل بها وتقرها. ولكن قد تتعقد الأمور إلى حد كبير إذا طعن أحد أطراف النزاع فى صحة الحجة التى بيد الطرف الآخر. وهناك مثال لهذه المشكلة نجده فى قضية تخص الخواجة أحمد الصواف، وهو تاجر عمل وكيلا بمكة لبيت الرويعى. وكان أحد أبناء الرويعى بالقاهرة قد أعطاه توكيلا فوضه فيه حق تمثيل مصالح الأسرة بمكة، بينما أعطاه الإبن الآخر من أبناء الرويعى (وكان مقيما بمكة) توكيلا عاما لإدارة أعمال البيت التجارى للعائلة ورعاية جميع مصالحها (وما لبث أن مات).وكان على القاضى أن يقرر صلاحية واحد من التوكيلين، فطلب القاضى من كل طرف أن يقدم الحجة التى تدعم دعواه، وقد إستطاع كل طرف أن يدعم دعواه، بحجة موثقة، وعندما تعذر التوصل إلى إتفاق بين الطرفين، طالب القاضى كل منهما بتقديم

[63] الباب العالى 1648.103 بتاريخ 1032/1622، ص 486.

شهود على صحة الوثيقة التى يحملها. ومن الواضح أن إبن الرويعى المقيم بالقاهرة إستطاع أن يقدم شهودا على صحة حجته، بينما عجز الخواجة أحمد الصواف عن تقديم الشهود.[64]

ومن بين أسباب تردد إسماعيل أبو طاقية على المحاكم أن عملياته التجارية كانت مع شركاء ليسوا من أقاربه أو بنى جلدته الشوام. فعلى نقيض التجار اليهود فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر الذين سجلوا نشاطهم فى وثائق الجنيزة التى أخرجها جويتين Goitein إلى النور، أو الكارمية، أو الأرمن الذين إحتكروا تجارة حرير فارس، لم تكن تجارة أبو طاقية عائلية أو قاصرة على التعامل مع جالية معينة. فقد تعامل مع بعض أفراد أسرته أحيانا، ومع تجار من الشوام أحيانا أخرى، ولكن معظم معاملاته كانت مع شركاء إختارهم بنفسه، إما لثقته فيهم، أو لتمتعهم بمهارات معينة، أو لأن التعامل معهم كان الأنسب والأفضل بالنسبة له. ولذلك كانت حاجته إلى الضمانات القانونية أكبر من حاجة غيره من التجار.

ومن الجلى أن بعض التجار استخدموا المحاكم أكثر من غيرهم، وفق نوع الشبكة التجارية التى كانوا يعملون من خلالها. ويبدو أن الحاجة إلى تسجيل المعاملات التى كانت تتم بين أفراد الأسرة الواحدة فى بيت تجارى عائلى، بين الإخوة وبعضهم البعض ، أو بين الأب وإبنه، كانت أقل أهمية. ولكن ذلك لا يعنى أن العائلات التجارية لم تستخدم التسهيلات القانونية المتاحة حتى عند التعامل داخل نطاق البيت التجارى العائلى. وعلى سبيل المثال، كان بيت الرويعى التجارى يضم الكثير من الأعضاء التجار الذين لم يسجلوا عقود المشاركة بإنتظام، على نحو ما كان يفعل إسماعيل أبو طاقية، ولكنهم لجأوا إلى المحاكم لتسجيل حجج من نوع آخر. فقد سجل الخواجة أحمد الرويعى –مثلا– توكيلا يفوض إبن أخيه على الرويعى أن يتسلم البضائع الخاصة به ويحصل الديون المستحقة له عند عملائه بمكة. وقد سجلت الوثيقة حتى يستطيع على الرويعى أن يثبت للعملاء أنه يمثل عمه.[65] ويحتمل أن تكون معاملات بيت الرويعى قد سجلت كتابة نظرا للأهمية البالغة لتلك المعاملات، وإن كانت لم توثق بسجلات المحكمة. فمن الصعب أن نتخيل بيتا

[64] الباب العالى 147.97 بتاريخ 1023/16ذ4، ص 18.
[65] الباب العالى 431.63 بتاريخ 1003/1594، ص 86.

تجاريا كبيت الرويعى تعامل مع العديد من الأفراد دون أن يسجل معاملاته كتابة، حتى لو كان ذلك التسجيل غير موثق فى سجلات المحاكم الشرعية. وكما فعل آل الرويعى، لم تقم عائلة الخواجة نور الدين الشجاعى، التى كانت من بين العائلات التجارية الكبيرة فى جيل إسماعيل أبو طاقية، بتسجيل معاملاتها التجارية فى سجلات المحكمة على نحو ما كان يفعل إسماعيل أبو طاقية. غير أنه عندما أعد نور الدين مبلغا ضخما من المال لإرساله إلى مكة وجدة، سجل فى المحكمة أنه قد إستدان 45 ألف دينار من ولده علم الدين، وإبنتيه ناظرين وخاتون، وحفيده فخر الدين.[66] ولعل هذه الوثيقة سجلت فى المحكمة لأن المبلغ كان كبيرا، ومن النادر أن ترد مثل هذه الوثائق بصورة متواترة فى سجلات المحاكم. إذا كانت المبالغ المقترضة محدودة القيمة.

التمويل

كان التاجر يمر خلال ممارسته المهنية، بمراحل مختلفة يتوقف عليها نجاح أو فشل مشروعه الجارى، تتمثل فى التمويل، وتنظيم المشروع، وتحديد الوقت المناسب للتسويق. وفى كل مرحلة من تلك المراحل. كان بإستطاعته اللجوء إلى الأدوات القانونية وآلياتها، وإلى الهياكل التنظيمية التجارية المتاحة. وتدلنا الحجج التى وثقها إسماعيل أبو طاقية، على الكيفية التى استخدم بها التجار الوثائق القانونية التجارية لخدمة أغراض وأهداف مختلفة، مثل: التمويل، والمشاركة فى تحمل المخاطر، وتنظيم التجارة، وتوزيع المسئوليات، كما تضع أيدينا على كيفية التعامل فى مختلف الأحوال بالنسبة للمشروعات التجارية الكبرى التى تضم شريكا واحدا، أو عدة شركاء، تحدد مسئولية كل منهم فى الوثائق سواء كانت تلك المسئولية لفترات قصيرة أو طويلة، إلى غير ذلك من ضوابط تضمنتها وثائق المعاملات التجارية. وبعبارة أخرى، تدلنا متابعة العمل اليومى للتجار، والظروف والأحوال المختلفة التى واجهها التجار، على الطريقة التى كان يعمل بها النظام التجارى عندئذ. ومن ملاحظة النظام على المستوى الدقيق، نستطيع أن نتبين مدى ما إتسم به من التعقيد، كما نتعرف –بالنسبة لأبى طاقية– على السبل المختلفة التى إستطاع عن طريقها استخدام النظام لتحقيق أهدافه الشخصية الخاصة.

---

[66] الباب العالى 3080.75 بتاريخ 1010/1602، ص 849-850.

ومن بين ما يقال عن التجارة فى الشرق الأوسط –فى ذلك العصر– أنه لم يكن هناك نظام لتمويل نشاط التجار، أى أنه لم يكن هناك ما يقابل نظام البنوك فى أوربا التى إعتمد عليها التجار الأوربيون إعتمادا كبيرا، وهى ظاهرة قد تكون وراء العجز الذى أصاب تجارة الشرق الأوسط. وربما كان الأمر كذلك، لكن ما تقوم به البنوك من أعمال قد تحقق جزئيا، من خلال التسهيلات التى أتيحت فى إطار النظام القانونى، الذى أسبغ على الأموال التى يقدمها طرف إلى آخر إطارا قانونيا. وكان ذلك يتخذ عدة أشكال نتبينها من متابعة نشاط أبو طاقية، كتجميع الأموال، والإقتراض، والبيع بالأجل، والمضاربة، وهى أشكال للتمويل تعددت استخداماتها.

وقد فضل إسماعيل أبو طاقية من بين كل تلك الصيغ التمويلية التى أقرتها المحاكم ، صيغة "عقد الشركة"، وهو عقد مشاركة يقوم بموجبه طرفان أو عدة أطراف بتجميع الأموال الخاصة بهم، ويتحملون الخسائر، ويقتسمون الأرباح بينهم وفق حصص معينة يتفق عليها. وتحتوى سجلات محكمة الباب العالى على ما يقرب من العشرين إشارة إلى تلك الشركات التى أبرم أبو طاقية عقودها خلال حياته العملية، كان الكثير منها يعمل فى نفس الوقت. ولعله وجد فى "عقد الشركة صيغة ملائمة له لأنه لا يقتصر على توفير التمويل للمشروع، وإنما يساعد أيضا على تنظيمه، وإن كان الإنتفاع بصيغة "الشركة" له حدود أيضا. ونستنتج من استخدام أبو طاقية لذلك النوع من المشاركة أنها كانت على درجة من الكفاية بالنسبة لأقاليم معينة. فقد كانت غالبية شركات أبو طاقية تشتغل بتجارة مكة وجدة، والهند (بدرجة أقل)، ثم بعد ذلك اليمن. وكانت تجارته مع بلاد الشام وإستانبول –أحيانا– تغطيها عقود شركات. لكن من الواضح أن هناك صيغ أخرى غير صيغة الشركات تم استخدامها أيضا. وإن ظلت صيغة "الشركة" تستخدم فى تجارة البحر الأحمر فى القرن الثامن عشر.[67]

ويتضح إعتماد أبو طاقية على صيغة "الشركة من خلال تتبع اتجاهه لتوسيع مشروعاته ، وزيادة الأموال المستثمرة فيها. فقد استخدمها كأداة لإعادة استثمار أرباحه، وكوسيلة لتوسيع أعماله فى نفس الوقت الذى أعاد فيه تدوير أرباحه فى التجارة. ويتضح هذا

[67] Reymond, Artisans,I, P.301-304.

الاتجاه – على وجه الخصوص– فى السنوات العشر الأولى من حياته العملية (من أواخر الثمانينات إلى أواخر التسعينات من القرن السادس عشر). فالشركات الثلاث التى تتبعناها فى سجلات المحكمة فى تلك الفترة، تكونت برأس مال قدره 56 ألف نصف فى عام 1587، و 80 ألفا فى عام 1592، و 20 ألفا فى عام 1597، مما يعكس تزايد حجم إستثماراته فى الشركات، وظاهرة إعادة تدوير أو إستثمار الأرباح. وكان رأس مال الشركات التى كونها بعد ذلك أقل قيمة، مما يعنى أن إستثماراته كانت عندئذ موزعة بين عدد من المشروعات الصغيرة.

وربما كان "عقد الشركة" أنسب لتلبية حاجات أبو طاقية بصفة خاصة، أكثر مما قد تحققه له صيغة "المضاربة"، ويعود ذلك إلى سببين: فقد كانت "المضاربة" تعنى –فى المقام الأول– أن يقدم أحد الأطراف ماله، بينما يقدم الآخر خبرته، ويقتسم الطرفان ما يتم تحقيقه من أرباح. وبذلك يقوم أحدهما بالتمويل، ويتولى الآخر إدارة الأعمال والسفر وراء التجارة. ولم يكن أبو طاقية مجرد ممول للنشاط التجارى لأنه تولى إدارة أعماله بنفسه. وكان ذلك أحد أسباب تفضيله لصيغة "عقد الشركة"، أما السبب الآخر فيرجع إلى أن "عقد الشركة" كان أكثر مرونة من "المضاربة" من الناحيتين الوظيفية والتنظيمية. فقد كان بمثابة إتفاق تعاقدى، يستطيع أطرافه أن يضمنوه الشروط التى إتفقوا عليها، مما يعنى أنه كان من حقهم أن يقرروا حجم رأس المال، ونوع العملة المستخدمة، وكيفية توظيف رأس المال، ومن له حق توظيفه. وقد يخص عقد الشركة عملية تجارية واحدة، وقد يتسم بالدوام والإستمرارية.

ولم يتضمن "عقد الشركة" تحديدا لمدة سريان العقد، فقد ورد بمعظم العقود ما يشير إلى إستمرارية ممارسة النشاط الذى يقوم به الشركاء، فجاء فيها عبارة "المرة بعد المرة، والكرة بعد الكرة" أو عبارة "وقت بعد وقت، وحل بعد حل" إشارة إلى أن المشاركة كانت دائمة، وأن الرحلات البحرية متكررة بإنتظام. وربما كان العقد ينتهى عندما يرغب الشركاء فى إقتسام الأرباح. وقد تفاوت عمر ذلك النوع من الشركات من ثلاث إلى أربع سنوات بالنسبة للبعض، ومن 11-10 عاما بالنسبة للبعض الآخر. وكان لإسماعيل أبو طاقية أكثر من شركة واحدة على مر الزمن الذى مارس فيه نشاطه، كانت تضم شركاء

مختلفين فى أماكن متعددة. وكانت الشركة تدخل ضمن تركة التاجر المتوفى لينال الورثة نصيبهم منها، وهو أمر له مغزاه، لأن الشركة كانت تعد من بين ممتلكات المتوفى، شأنها فى ذلك شأن غيرها من الممتلكات الأخرى.[68] ومن الجلى أن ذلك كان يساعد الإبن الذى يرغب فى متابعة نشاط والده فى المجال التجارى أن يحقق تلك الرغبة، وإن كان عليه أن يواجه مشكلة تفتيت رأس المال بين عدد من الورثة.

وكانت المشاركة بالغة القيمة لما تحققه من تجميع لرأس المال، فنجد بعض التجار يكونون شركات برءوس أموال متواضعة القيمة، وفى عقود الشركات التى نشرها ترنس وولز، والتى تتعلق بالتجارة مع بلاد السودان، نرى شركات برأس مال 175 دينار، و 180 دينارا، و 207 دينارا، وتضمن أحد تلك العقود مشاركة سبعة أفراد فى إمتلاك عدد من رءوس الإبل.[69] وتبدو تلك المبالغ متواضعة جدا، بالنسبة للمبالغ التى شكلت رأس مال شركات أبو طاقية، ولكن ذلك قد يعود إلى طبيعة التجارة فى المناطق التى تعامل معها التجار، وحجم الأموال التى كان بإستطاعتهم توفيرها لتستثمر فى ذلك النشاط. وإختلفت الأموال التى قام أبو طاقية بتجميعها عند تكوينه لشركاته من عقد إلى آخر، فكان بعض تلك العقود يتضمن مبلغا طائلا من المال، وبعضها الآخر يتضمن مبالغ متواضعة. وكانت أكبر المبالغ التى إستثمرها فى شركاته 920 ألف نصف،[70] و 22 ألف دينار (وتساوى 880 ألف نصف).[71] بينما بلغت الإستثمارات المحدودة فى الشركات نحو عشر ذلك المبلغ (2250 دينارا، أو 90 ألف نصف فى عام 1016هـ/1607/).[72] ومعظم شركات إسماعيل أبو طاقية تكونت برءوس أموال تقع فيما بين أرقام هذين النموذجين.

وكان على أبى طاقية أن يوازن بين إعتبارين عند الإقدام على مشروع تجارى، شأنه فى ذلك شأن غيره من كبار التجار. فكان يحرص على الإقلال من إحتمالات الخسارة، وإغتنام الفرصة لتحقيق أكبر قدر من الأرباح. وقد تنوعت المخاطر التى واجهها التجار، بعضها جاء نتيجة كوارث طبيعية مثل غرق السفن المحملة بالتجارة أو الأموال فى مياه

---

68 الباب العالى 358.118 بتاريخ 1046/1636، ص 90-89.
69 .Walz, "Trading into the Sudan", pp 226-233
70 الباب العالى 1064.71 بتاريخ 1009/1600، ص 305-304.
71 الباب العالى 718.86 بتاريخ 1015/1606، ص 111.
72 الباب العالى 811.78، ص 192.

البحر الأحمر، التى إتسمت الملاحة فيها بالخطورة بسبب وجود الشعاب المرجانية. وكان بعض تلك الصعاب يتمثل فى التعرض للسلب والنهب على يد عصابات البدو على الطريق البرى التى قد تتسبب فى فقدان التجار لمعظم أو بعض بضائعهم. وهناك مخاطر الخسارة فى حالة تأخر وصول البضائع فى الوقت المناسب، أو نتيجة تعرضها للرطوبة بسبب التخزين.

وكانت زيادة عدد الشركاء إلى ثلاثة أو أربعة بالشركة الواحدة، يخفف من وقع الخسارة الناجمة عن تعرض التجارة للمخاطر سالفة الذكر، وهو ما كان يتبع فى التجارة التى تحتاج إلى رأس مال كبير، وما كان يلجأ إليه أبو طاقية. وقد استخدم أبو طاقية أيضا أساليب أخرى، مثل تكوين عدد من الشركات فى وقت واحد، مع أطراف مختلفة (رغم أن شريكه عبد القادر الدميرى كان طرفا دائما فيها جميعا). ونلاحظ وجود هذه الظاهرة فى المواسم التى يروج فيها العمل التجارى خلال السنة، مثل حلول موعد سفر قافلة الحج من القاهرة إلى مكة. فعلى سبيل المثال، فى ربيع الثانى 1016هـ/1607 إستعد عبد القادر الدميرى لتلك المناسبة بتكوين ثلاث شركات، وكان شريكه الوحيد فى إحداها أبو طاقية (برأس مال ثمانية آلاف دينار)،[73] وفى الشركتين الأخريين إنضم إليهما شريك ثالث هو الخواجة عثمان السنباطى، وهو تاجر حرير كان على صلة بهما، وكان له حانوت بسوق الوراقين، وجاء رأس المال متواضعا لا يتجاوز 2300 دينار.[74] وفى نفس اليوم (14 ربيع الثانى) كونا شركة ثالثة مع شريك آخر هو الخواجة أبى السرور العمريتى، تاجر الحرير بسوق الوراقين الذى كان صديقا لهما، بمبلغ أقل هو 1550 دينار.[75] وبعبارة أخرى، نلاحظ أن أبو طاقية كون ثلاث شركات بدلا من أن يكون شركة واحدة برأس مال قدره 12 ألف دينار، كانت كل منها مستقلة عن الأخرى مع شركاء مختلفين حتى يتم توزيع تبعة المخاطر التى قد تقع للتجارة على عدد أكبر من الشركاء مما يخفف من وطأتها. وقد وجد إسماعيل أبو طاقية فى "عقد الشركة" مجالا كافيا لتوظيف بنوده لخدمة مصالحه، وكانت مشاركته لصديقه وزميله عبد القادر الدميرى تقوم على قدم المساواة، فكانا يتشاركان فى رأس المال والأرباح بأنصبة متساوية، وكان لكل منهما حق إتخاذ القرار

[73] الباب العالى 809.78 بتاريخ 1016/1607، ص 191.
[74] الباب العالى 810.87 بتاريخ 1016/1607، ص 191.
[75] الباب العالى 811.87، ص 192.

حسبما يراه فيما يتعلق بالبيع والشراء والأسعار التى يتم التعامل بها. ولكن عندما كانت الشركة تضم طرفا ثالثا، وخاصة بعض التجار ذوى الآفاق المتواضعة، أو بعض التجار الذين تعاملوا معهم أحيانا فى صفقات معينة، مثل السنباطى والعمريتى، فقد كانت الترتيبات التى تنظم عمل الشركة تتخذ شكلا آخر، إذ استخدمت آليات أخرى لتحديد تصرفاتهم. وأضاف أبو طاقية بنودا معينه خاصة بأحد الأطراف فى أحد تلك العقود، فسمح للعمريتى –مثلا– أن يبيع بالأجل بضائع فى حدود ألفى نصف، بينما لم يسمح للسنباطى أن يبيع بالأجل، كما لم يكن لهما حق التعامل فى مبالغ مالية كبيرة. وكانت تلك وسيلة أبو طاقية لمواجهة ما قد ينجم عن نقص الكفاية أو سوء النية من تصرفات من جانب الشريك. ورغم أنهم جميعا كانوا شركاء فى العقد إلا أنهم لم يكونوا أسوياء، وكان الطرف الأقوى هو الذى يفرض شروطه على الشركاء الآخرين، وبعبارة أخرى كان "عقد الشركة" يتواءم مع ظروف أبو طاقية. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يبرم أبو طاقية معظم عقود شركاته بما حملته من شروط، وفق المذهب الحنبلى، وأمام القاضى الحنبلى، فقد كان لهذا المذهب موقفا خاصا من الشركات، لأنه كان يعتبر أى بند فى العقد ملزم للطرفين ما داما قد إتفقا عليه.[76] ولدينا هنا نموذجا للأسلوب المناور الذى تعامل به أبو طاقية مع الأدوات القانونية حتى يطوعها لحاجاته، ويزيد من أرباحه، بينما يمارس نشاطه –فى نفس الوقت– فى إطار النظام التجارى القائم.

وقد قدم النظام القانونى نوعا آخر من "عقد الشركة"، أعطى التجار المرتبطين به درجة من المرونة فى تعاملهم بأموال الشركة، وإستفاد أبو طاقية وشريكه الدميرى من هذا النوع أحيانا. وهذا النوع من الشركات يعرف "بالشركة الفرعية"، وهو عبارة عن شركة تقوم على هامش الشركة الكبرى الأصلية، حيث يكون بإستطاعة أحد الشركاء فى عقد الشركة الكبرى استخدام جانب من رأس المال الذى شارك به فى تلك الشركة لتمويل عقد مشاركة مع طرف ثالث. وبالنسبة لأبى طاقية، كانت هذه الصيغة مفيدة من ناحيتين : أولهما، تحقيق هدف تقليل المخاطر بتوسيع نطاق الشركاء، فمن أموال شركة كونها أبو طاقية مع الدميرى خصص مبلغ ألفى قرش (60 ألف نصف) من رأس المال المشترك

[76] يلاحظ يودوفيتش فى كتابه Partnership and Profit أن الشريك كان له الحق أن يبيع بالأجل، حتى لو لم ينص على ذلك بالعقد، وذلك وفق أحكام المذهب المالكى، وهو ما كان أبو طاقية يسعى إلى تجنبه.

(الذى لا تحدد الوثيقة قيمته) ليقوم عبد القادر الدميرى باستخدامه فى تكوين شركة أخرى مع شريكين آخرين دفع كل منهما مبلغا مساويا لما دفعه الدميرى.[77] وثانيهما، إتاحة الفرصة لأبى طاقية لتجربة مجال تجارى جديد فى تجارة الهند، لم يسبق له الدخول فيه ، فلم يعمل فى هذا المجال قبل عام 1006هـ/1597م، بما يقتضيه ذلك من الحرص على عدم تحمل المخاطر وحده. ومن هنا كان اللجوء إلى صيغة الشركة الفرعية. وكان أبو طاقية قد كون شركة أصلية مع الخواجة على الوفائى برأس مال قدره 920 ألف نصف. وفى السنة التالية، استخدم شريكه مبلغ 4620 دينارا من أصل رأس المال (207 ألف نصف) لتكوين شركة أخرى فرعية مع شركاء آخرين أثناء وجوده بمكه للإتجار بين مكة وجوا.[78] وبذلك تحمل إسماعيل نصيبا محدودا من مخاطر التجارة مع الهند التى قد تكون من نصيب شركاء تلك الشركة الفرعية. وعندما أتت محاولة التجارة مع الهند أكلها، كون أبو طاقية شركة أخرى بعد بضع سنوات، برأس مال كبير قدره 22 ألف دينار (880 ألف نصف)، أدارت أعمال شبكته التجارية بالهند.[79] وبذلك نرى كيف استخدم أبو طاقية آليات صيغة الشركة لفتح مجالات تجارية جديدة، وكيف طوعها لخدمة مصالحه التجارية.

وإلى جانب الإطار القانونى الذى وفرته عقود الشركات للنشاط التجارى، قدمت أيضا مزايا اقتصادية معينة للمرتبطين بها، لأنها وفرت فرصة إعادة الإستثمار أى تدوير الأرباح. وأغلب الظن أنه عندما كانت تتم تسوية عمليات إحدى تلك الشركات، بعد بيع البضائع، وتحقيق الأرباح، وتوزيعها على الشركاء، كان يعاد إستثمار الأرباح أما بنفس الشركة أو من خلال شركة جديدة يتم تكوينها لإستثمار رأس المال الأصلى والأرباح التى تم تحقيقها. وعلى سبيل المثال، قام أبو طاقية وشريكه أبو بكر الدميرى عام 1015هـ/1606م بفسخ عقد شركة كان رأسمالها عشرة آلاف دينار سبق أن قاما بتكوينها عام 1010هـ/1601م، ثم كونا شركة جديدة برأس مال قدره 22 ألف دينار.[80] بزيادة قدرها 12 ألف دينار عن رأس مال الشركة الأولى، مما يوحى بأنها ربما كانت أرباحا حققتها الشركة الأولى، أعيد إستثمارها من جديد. وفى مثال آخر، نجد مبلغا كبيرا من المال

[77] الباب العالى 715.86 بتاريخ 1015/1606، ص 111-110.
[78] الباب العالى 1064.71 بتاريخ 1009/1600، ص 305-304.
[79] الباب العالى 718.86 بتاريخ 1015/1606، ص 111.
[80] الباب العالى 717.86، 718، ص 111.

يضاف إلى رأس مال شركة قائمة بالفعل. فقد كون أبو طاقية فى عام 1011هـ/1602م شركة بينه وبين عبد القادر الدميرى والأخوين إبراهيم وعثمان السنباطى، كان رأسمالها 66 ألف نصف، وبعد ذلك بعام واحد، زيد رأس المال إلى 87 ألف نصف –ربما بإضافة الأرباح إليه– ونص فى العقد الجديد على أن تظل بقية أحكام العقد الأصلى سارية المفعول.[81]

والأغراض المتنوعة التى خدمتها عقود الشركات جديرة بأن نوليها إهتماما خاصا، فى ضوء حقيقة وجود كتابات كثيرة تتحدث عن صرامة الشريعة الإسلامية، وعدم قابليتها للتوافق مع الأوضاع المختلفة. فتجربة تجار القرن السابع عشر، الذين أداروا قسطا كبيرا من تجارتهم داخل إطار النظام القضائى، تجعلنا نخرج بإستنتاجات مختلفة تماما عما جاء بتلك الكتابات عن تلك المسائل. إذ تبين لنا الوثائق التجارية الخاصة بأبى طاقية أن النظام القانونى القائم كان يتواءم مع مختلف الأوضاع التجارية، ولم يكن مجرد مجموعة من القوانين الصارمة المفروضة التى كانت تستهدف خنق التجارة. ولا شك أن الطريقة التى استخدم بها أبو طاقية الإطار القانونى، لم تكن مماثلة تماما للطريقة التى لجأ إليها غيره من التجار، من حيث إختيار المذاهب الفقهية؛ والأسلوب الذى إتبعه للتحكم فى تصرفات شركائه. غير أن النظام القانونى لم يكن عقبة تقف فى طريق العمل التجارى، بل كان –على نقيض ذلك– إطارا لجأ إليه أبو طاقية وغيره من التجار، تحول على أيديهم إلى ركيزة للعمل التجارى.

ويبدو أن معظم إستثمارات أبو طاقية إتخذت شكل الشركات، ولكنه كان يلجأ أحيانا إلى إبرام إتفاقات أقل تمتعا بالصفة الرسمية، وخاصة مع أقاربه. ولدينا –على سبيل المثال– إتفاقية غير رسمية أبرمها أبو طاقية أثناء مرضه عام 1031هـ/1621م الذى كان يخشى أن يؤدى إلى وفاته، فإستدعى أحد موظفى المحكمة إلى بيته ليسجل كتابة ما كان يبدو أنه إتفاقا شفويا بينه وبين أحمد بن عريقات، إبن شقيقته وصهره، فأعلن أبو طاقية أمام مندوب المحكمة أن لأحمد الحق فى ربع البضائع والسلع والأموال والديون التى على فضلى باشا–والى اليمن– وأحمد باشا والى ولاية الحبش، فإذا مات إسماعيل أبو طاقية

---

[81] الباب العالى 290.82، ص 69.

قبل أن يقوم الرجلان بتسوية حساباتهما، أصبح بإستطاعة أحمد عريقات أن يحصل على نصيبه منها.[82]

تنظيم الشبكة التجارية

لقد سعى الباحثون سعيا حثيثا –دون جدوى– بحثا عن المنظمة أو المؤسسة التى كانت تتخصص فى تنظيم التجارة تخصصا تاما. وليس لدينا دليل على وجود مثل تلك المؤسسات، غير أننا لا نستطيع أن نستنتج من ذلك أن التجار لم يحاولوا التخلص من الهياكل التنظيمية المتاحة عندئذ سعيا لتحسين الأداء التجارى. وجدير بنا أن نتعرف على الهياكل التنظيمية التى وظفت لخدمة التجارة، بدلا من البحث عن مؤسسات لم يكن لها وجود. فقد إعتمدت تجارة أبو طاقية إعتمادا كبيرا على الإتفاقات التعاقدية المبرمة بين طرفين أو عدة أطراف، حددت الطريقة التى كان يتم بها توزيع النشاط التجارى بين الشركاء، وتحديد المناطق الجغرافية التى يتولون مسئوليتها، وكان ذلك يتم –فى الواقع– من خلال عقد الشركة التى تتجمع فيها رؤوس أموالهم. كما حددت العقود أيضا مسئوليات الشركاء، فكانت بذلك أداة مالية. ويبدو أن تلك الصيغة كانت نافعة فى تجارة البحر الأحمر على وجه الخصوص، تلك التجارة التى شكلت قطاعا هاما فى شبكة أبو طاقية التجارية، وكان لها وزنها الكبير لإرتباطها بالطريق التجارى.

وقامت عقود الشركات التى كونها أبو طاقية بتغطية عدد من الأمور الروتينية المتصلة بالتجارة تتفاوت من حيث الأهمية، ومن الواضح أن أولئك التجار حرصوا على تنظيم أسلوب العمل بطريقة رسمية ملزمة بدلا من ترك هذه المسائل للصدفة. ولذلك حددت معظم مسئوليات كل طرف فى الشركة تحديدا واضحا، ولكننا نستنتج أن التجار الذين كانوا يتعاملون معا كانوا يعتمدون على توفر درجة معينة من الثقة رغم وجود العلاقة التعاقدية القانونية، وذلك للحد من الأخطار التى يتعرضون لها.

وبمجرد قيام الشركة وتجميع رأس المال، يحدد العقد ما يتم عمله به. وكان ينص عادة على قيام أحد الشركاء باستخدام المال فى شراء بضائع من السوق المحلية كالأقمشة المصرية، والسكر المكرر، والورق، ليحملها معه إلى جدة أو مخا. وقد يضيف الشريك

[82] الباب العالى 412.103 بتاريخ 1031/1621، ص 134.

المتجه إلى دمشق –إلى تلك البضائع– الفلفل والبن.[83] وأحيانا كان رأس المال كله يعطى لأحد الشركاء، ففى 1012هـ/1603م عقد إسماعيل أبو طاقية وشريكه عبد القادر الدميرى شركة مع الخواجة أبو النصر الطرابلسى أعطيا له بموجبها رأس المال الذى بلغ 12 ألف قرش (160 ألف نصف) ليحمله معه إلى مكة وجدة ضمن قافلة الحج فى ذلك العام.[84] وكان سفره على هذا النحو، حاملا المال معه، يعد مخاطرة جسيمة، لإحتمال التعرض للسلب والنهب، على يد البدو الذين كانوا يغيرون على القوافل. ولا نجد تفسيرا للأسباب التى دعت إلى ذلك، وعدم اللجوء إلى استخدام السفتاجة (الكمبيالة) كأداة للتعامل بدلا من حمل الأموال، وخاصة أن المجتمع عندئذ كان معنيا بتسجيل كل المعاملات كتابة حتى أن الدين كان ينقل على الورق إلى طرف ثالث. وقد أقرت الشريعة الإسلامية تلك التصرفات، وكانت سائدة فى المنطقة منذ زمن بعيد، على نحو ما نعرفه من دراسة جويتين Goitein للعصرين الفاطمى والأيوبى،[85] وحيث كانت السفتاجة تستخدم لتلافى مخاطر حمل الأموال. ولاحظ أندريه ريمون نفس الشيء فى القرن الثامن عشر، وفسره بالحاجة إلى تصدير المسكوكات.[86] ومهما كان الأمر، فإن نقل الأموال بتلك الطريقة التى تحف بها المخاطر، كان من بين السلبيات الخطيرة للنظام التجارى عندئذ.

وكانت العقود تحدد دائما الشريك الذى يسافر للإتجار لحساب الشركة، والوجهة التى يقصدها، وأحيانا كانت تحدد الوسيلة التى ينتقل بها. وكان المسافرون من القاهرة إلى جدة يصلون إليها عن طريق عجرود ونخل والعقبة ومويلح وينبع، وهى رحلة كانت تستغرق ما يزيد قليلا عن ثلاثة شهور.[87] أما طريق البحر فكان يتم عبر البر إلى السويس ثم بالسفن من السويس إلى جدة، وهى رحلة كانت تستغرق أسبوعين من السويس إلى جدة، وشهر واحد عند العودة من جدة إلى السويس بسبب الإبحار عكس اتجاه الريح.[88] وكان

[83] الباب العالى 254.90 بتاريخ 1017/1608، ص 102؛ 2162.98 بتاريخ 1025/1616، ص 275.
[84] الباب العالى 444.82، ص 92.
[85] Goitein, A Mediterranean Society, vol.I,p.241-244; Schacht, Introduction to Islamic Law, Oxford, 1964,p.149.
[86] Artisans,p.298-301.
[87] Michel Tuscherer, "Le pelerinage de l’emir Sulayman Gawis al-Qazdughli, Sirdar de la caravane de la Mekke en 1739, Annales Islamologiques, vol.24,1988 p.163.
[88] صحب يوهان فيلد سيده الفارسى فى رحلة الحج بالطريق البرى فذهب إلى العقبة، ثم أبحر من هناك إلى جدة، فجمعت الرحلة بين السفر برا وبحرا، Voyages en Egypte, p. 28-9

نقل البضائع بالبر أكثر كلفة، ولكن طريق البركان الطريق المعتاد إرتياده أحيانا. لأن الإبحار فى البحر الأحمر كان صعبا بسبب الرياح الموسمية التى أدت إلى تعطيل الملاحة لما يقرب من نصف العام. وكانت ترد بعقود الشركات دائما بنود تنص على أن يقوم الطرف المسافر للإتجار بإرسال البضائع برا أو بحرا حسبما يتراءى له. وبالنسبة للتجارة مع اليمن، كانت هناك سفينة تقطع الرحلة مرة واحدة سنويا بين السويس ومخا. وفى عقد شركة أبرم بين أبو طاقية والدميرى ومصطفى الصفدى، جاء النص فى أحد البنود على أن يقوم الصفدى بنقل السكر والورق والمنسوجات المصرية المشتراه من السوق المحلية إلى مخا على "المركب مجاهد" فى رحلة الذهاب، وعلى "المركب منصورى" فى رحلة الإياب.[89]

ومن أطرف الترتيبات التى ذكرت فى عقد الشركة، الطريقة التى وزعت بها المسئوليات بين الشركاء على المستوى الإقليمى، ونجد تفاصيلها من حين لآخر فى العقود. وكان أحد تلك الترتيبات ما تم بين أبو بكر الدميرى وإسماعيل أبو طاقية عام 1015هـ/1606م، فنص على أن يسافر أبو بكر إلى مكة حاملا معه البضائع التى تم شراؤها برأس مال الشركة. وحدد له عددا من الأمور التى عليه أن يقوم بها فى مكة، فكان له مطلق الحق فى بيع تلك البضائع وشراء سلع أخرى من السوق هناك، وشحنها إلى إسماعيل بالقاهرة. كما كان عليه أن يقوم بشحن البضائع من مكة إلى اليمن والهند. وتولى أبو طاقية مسئولية العمل بالقاهرة والإسكندرية ورشيد، وموانى البحر المتوسط، التى كان عليه أن يصدر إليها البضائع التى ترد من شريكه بمكة. وبذلك كان كل واحد منهما مسئولا عن إقليم معين. ومن الواضح أنه كان من المتوقع أن تستغرق رحلة أبو بكر إلى مكة بعض الوقت، فقد نصت بنود عقد الشركة على أن يستخدم كل منهما الوكلاء والمعاونين لإدارة دفة العمل، وإعداد البضائع التى يتم تصديرها فى بالات أو جوالات، وأن يصحب البضائع خلال الرحلة. وبعبارة أخرى، كان على كل واحد منهما أن يتولى أمور الشركة فى موقعه. وأن يلحق بالعمل معه من تدعو الحاجة إلى استخدامهم.[90] وسنذكر فيما بعد الطريقة التى كانت تتم بها إدارة بعض الأعمال، كما جاءت بإحدى الوثائق. وقام

---

[89] الباب العالى 2162.98 بتاريخ 1025/1615، ص 275.
[90] الباب العالى 817.86، بتاريخ 1015/1606،ص 111.

إسماعيل أبو طاقية من جهته بإعداد شحنة إشتملت على 24 حمل من المرجان والسكر والبضائع الأخرى لإرسالها إلى مكة (قدرت قيمة كل حمل منها بـ 21 دينار). يحتمل أن تكون قد أرسلت برا،[91] وإستمر تبادل الشحنات فى الاتجاهين على هذا النحو.

ويشير ذلك إشارة واضحة إلى أن التجار أمثال عبد القادر الدميرى وإبن عمه أبو بكر، الذين تنقلوا بين القاهرة ومكة أو جده، لم يكونوا مجرد تجار جائلين أو تجار سفارين يبيعون بضائعهم الخاصة أو بضائع لحساب غيرهم من التجار. فالقاعدة التجارية التى إستندوا إليها فى مكة كانت توازى تلك التى أقامها أبو طاقية فى القاهرة، أو لعلها كانت أصغر منها قليلا. إذ كانوا يشترون ويبيعون البضائع، ويعدون الشحنات لإرسالها إلى مختلف الجهات كالقاهرة واليمن والهند، ووظفوا أفرادا لديهم للقيام بمختلف الأعمال؛ أى أنهم كانوا يمثلون مصالح الشركة فى مكة، وسجلت أعمالهم ومهامهم كتابة على الورق.

وعندما ينتهى أجل الشركة، كان يتم توزيع الأرباح على المشاركين وفق حصصهم فى رأس المال، وذلك أمام المحكمة، من خلال إجراءات "فسخ العقد" التى تتضمن الوفاء بما جاء به من إلتزامات. وكان إقتسام الأرباح بالتساوى يمثل غبنا للشريك الذى تحمل مشاق السفر، حتى وإن كانت الشركة قد تحملت نفقات سفره وإقامته، لأنه وحده كان عرضة للأخطار المقترنة بالسفر، تاركا أسرته وراءه بالقاهرة. ويبدو أن تعويض تلك التضحيات ماديا لم يكن فى الحسبان إلا فى حالات معدودة. وعندما كون أبو طاقية شركة مع أبو بكر الدميرى، أقرضه ألف دينار (40 ألف نصف)، فى كل سفرة من السفرتين اللتين قام بهما، ونصت الوثيقة الخاصة بالقرضين أن يحتفظ الدميرى لنفسه بالأرباح الناجمة عن إستثمار القرض[92]. وربما كان التعامل أكثر يسرا بين أبو طاقية وشريكه الآخر، عبد القادر الدميرى، فلم يقدم له قرضا إلا مرة واحدة، وكانت قيمته متواضعة (12 ألف نصف). [93]

ولم يكن ذلك النمط من التنظيم فعالا بنفس الدرجة فى كل مكان،. فقد شاع أتباعه فى محور القاهرة –مكة– جدة، وأحيانا طبق فى تجارة مدن الشام التى كانت من المراكز

[91] الباب العالى 90 مكرر، 1739 بتاريخ 1017/1608، ص 382.
[92] الباب العالى 717.86 و718 بتاريخ 1015/1606، ص 111.
[93] الباب العالى 427.94 بتاريخ 1021/1612،ص 89.

الرئيسية للعمل التجارى. إذ إتسمت الحركة على محور مصر–الحجاز بالكثافة ووفرة الربح، مما يفسر قضاء عبد القادر الدميرى أو أبو بكر الدميرى فترات طويلة هناك، كما يفسر إقامتهما لشبكة تجارية هناك، ضمت المعاونين والوكلاء. ولعل الهياكل التنظيمية للتجارة هناك كانت تناظر تلك التى كانت موجودة بالقاهرة. ورغم ندرة المعلومات عن الهياكل التجارية بالحجاز، فإن الوثائق القانونية التى أصدرتها محاكم القاهرة كان معترفا بها هناك، إذ كان بإستطاعة الدميرى أن يتصرف فى مكة أو جدة بإعتباره ممثلا للشركة، فيدخل فى شركات مع أطراف أخرى، ويتسلم أو يشحن البضائع بإسم الشركة، إستنادا إلى ما بيده من وثائق قانونية صدرت بالقاهرة.

ولكن نظرا لإمتداد تجارة أبو طاقية إلى خارج حدود الدولة العثمانية، بل وخارج حدود دار الإسلام، فإن تلك الوثائق القانونية كانت أقل حجية هناك، ولعل التجار وجدوا أنفسهم فى حاجة إلى البحث عن وسائل وأدوات أخرى لممارسة نشاطهم فى تلك البلاد. ولكننا لا نعرف شيئا عن ظروف التعامل التى إرتبطت بكل قطاع من قطاعات تجارة أبو طاقية الخارجة عن الولاية القضائية الإسلامية، حتى نقف على السمات المختلفة للهياكل التنظيمية للتجارة فى تلك البلاد.

وكان "التوكيل" أحد الأدوات القانونية الأخرى التى استخدمها التجار المشتغلون بالتجارة الدولية، وهو أكثر مرونة من عقد الشركة، وكان بإستطاعة التجار استخدامه بطرق مختلفة. وقد يحدد التوكيل عملا معينا يقوم به الوكيل نيابة عن موكله. وعلى سبيل المثال، قام ياسين أبو طاقية عند سفره إلى مكة، بتوكيل أخيه إسماعيل بتحصيل قيمة الديون المستحقة له عند آخرين، وبيع وشراء البضائع نيابة عنه[94]. وقد يعطى التوكيل للوكيل حق التصرف المطلق نيابة عن الموكل دون تخصيص.[95] فكان بإستطاعة التاجر المسافر الذى يحمل مثل هذه الوثيقة أن يمثل جميع مصالح موكله فى المنطقة التى يتوجه إليها، بما فى ذلك البيع والشراء وتصدير البضائع، دون حدود.

---

[94] الباب العالى 609.64 بتاريخ 1004/1595، ص 143.

[95] الباب العالى 147.97 بتاريخ 1023/1613، ص 18.

وقد يصدر التوكيل لصاح تاجر من ذوى الخبرة، وافق على العمل نيابة عن تاجر آخر خلال سفره، إضافة إلى إدارته لتجارته الخاصة. فقد أقام آل الرويعى دعوى أمام المحكمة ضد الخواجة أحمد الصواف، الذى كان مستقرا بجدة، وإدعى أن بيده "توكيل مطلق" وأن له الحق فى الحصول على 5% من كل البضائع التى تاجر بها لصاح آل الرويعى.[96] وقد يصدر التوكيل لصالح أحد العاملين عند التاجر مقابل أجر. ولكن بالنسبة لأبى طاقية، لا يبدو أنه قد وكل أحدا من التجار نيابة عنه، ومن المحتمل أن يكون قد إقتصر على توكيل العاملين لديه أو بعض عتقائه فى ممارسة أعمال بعينها نيابة عنه.

وكان لإسماعيل أبو طاقية "وكلاء" فى مختلف البلاد يرعون مصالحه، فتولى الحاج محمد عز الدين بدير (الذى لا نعرف عنه إلا القليل) الوكالة عن إسماعيل أبو طاقية بالقاهرة، كما كان الحاج رجب الحموى وكيلا له بإستانبول، وكان أحد عتقائه وكيلا له بمخا. وعند موت إسماعيل، قام ورثته بتوكيل الحاج أبو بكر الجبلاوى للسفر إلى مخا لحصر السلع والبضائع والديون التى تخص أبو طاقية هناك، مقابل الحصول على عشر ما يستطيع استعادته منها.[97] وكان أبو طاقية يرسل الوكلاء إلى مختلف أرجاء مصر، إلى الأقاليم التى تعامل معها تجاريا، وبذلك أقام شبكته التجارية داخل البلاد من خلال أولئك الوكلاء، فى الريف والحضر، وخاصة منطقة الدلتا. ومن ثم لعب الوكلاء دورا هاما فى إدارة دفة شبكته التجارية.

ويعد تعامل أبو طاقية مع البندقية بالغ الأهمية، لأننا لا نعرف إلا القليل عن الشبكات التجارية التى أقامها التجار المسلمون فى أوربا، فمن المسلم به عامة أن البنادقة تولوا نقل التجارة بين الشرق والغرب، وتبعهم فى ذلك التجار الهولنديون والفرنسيون. ولا نعرف إلا القليل عن دور التجار المسلمين فى تلك التجارة، كما أن برودلBraudel يذكر أن التجار "الشرقيين" بدءوا يكونون مستوطنات تجارية خاصة بهم فى الموانى الإيطالية الواقعة على البحر الأدرياتيك فى القرن السادس عشر، وأنه كان هناك "فندق" فى أنكونا للتجار الأتراك وغيرهم من المسلمين. وعند نهاية القرن السادس عشر، كانت للتجار

---

[96] نفس المصدر.

[97] القسمة العسكرية 126.38 بتاريخ 1034/1624، ص 116.

الشرقيين جاليات بالبندقية، وفيراره، وأنكونا، وبيزا، ونابلى.[98] ويعنى ذلك أن المجال الجغرافى لعمل تجار الشرق الأوسط إمتد ليشمل المراكز التجارية الساحلية فى إيطاليا خلال تلك الحقبة، وهى ظاهرة بالغة الأهمية، ليس لدينا دليل على وجودها قبل العصر العثمانى والتى نأمل فى التوصل إلى معلومات أوفر عنها. ويلقى نشاط أبو طاقية والتجار من أبناء جيله الضوء على تلك الظاهرة.

والواقع أن التنظيم التجارى الذى أقامه أبو طاقية مع البندقية كان أقل إنضباطا، إذ يبدو أنه لم يستخدم صيغة "الشركة" أو "الوكالة"، فكان يعتمد فى جلب السلع من هناك على التجار اليهود الذين يسافرون إلى البندقية، وتم ذلك من خلال ملتزم الجمارك اليهودى وبمعونته. كذلك كانت البضائع التى يقوم بتصديرها إلى البندقية تتم بمعرفتهم. وقد وقفنا على تلك العلاقة من خلال الوثائق المبرمة بين أبو طاقية والمعلم سلمون بن داود بن سلمون –ملتزم جمرك الإسكندرية– الذى أقر أنه قد تسلم المستحقات عن البضائع التى طلبها أبو طاقية من البندقية، وأحضرها الأخوان نهارون وشوعاء.[99] ولا توضح الوثيقة الترتيبات التى تمت بينهما فيما يتعلق بتلك الصفقة، التى ما كادت تتم حتى إستصدرا من المحكمة وثيقة تفيد وفاء كل طرف بإلتزامه قبل الآخر. وكان التجار الآخرون من أبناء جيل أبو طاقية ينيبون عنهم التجار البنادقة القادمين إلى القاهرة لبيع وشراء السلع لحسابهم فى البندقية.

وجملة القول، أن بعض مظاهر التنظيم قد أضيفت على الشبكات التجارية، أكسبتها طابع المؤسسة، على حين افتقرت شبكات أخرى إلى ذلك التنظيم، إذ كانت تتم معاملات كثيرة فى ميدان التجارة دون عقود. وقام أبو طاقية باستخدام العتقاء من عبيده لإدارة أعماله التجارية مثل غيره من التجار، فكانوا يسافرون مع البضائع على نحو ما كان يفعل الحاج حمدون بن عبد الله الحبشى. ولا نعرف عن تلك المعاملات غير الرسمية إلا عندما يحدث إختلاف بشأنها. فعندما مات حمدان بمخا، مثلت أرملته المقيمة بالقاهرة إلى

---

[98] Braudel, III, P.480-1.

[99] الباب العالى 1870.96 بتاريخ 1023/1613، ص 289.

المحكمة (أو طلب منها ذلك). لتقر بأن جميع البضائع التى كانت فى عهدة زوجها المتوفى تخص أبو طاقية، وأنه ليس لها حقوق فيها.[100]

التبادل التجارى وتصريف السلع

كان إسماعيل أبو طاقية يقضى معظم يوم العمل فى السوق، إما بإحدى وكالاته حيث كانت الحواصل التى يودع بها بضائعه، أو بأحد حوانيته التى كان يستأجرها بسوق الوراقين، ثم زاد بعد ذلك عمله فى وكالته. وهناك كان يستقبل عملاءه من القاهرة أو مصر، والأجانب المارين بالقاهرة والذين كانوا يأتون لبيع وشراء البضائع. ولما كانت القاهرة مركزا رئيسيا لتصريف السلع، فقد إتسم النشاط –الذى كان يجرى بالسوق أو الوكالة– بالكثافة فى أغلب الأحوال.

وكانت الوكالات –ذات المبانى الضخمة والتى مازالت تزين الشارع التجارى الرئيسى بالمدينة القديمة– ذائعة الصيت لما لعبته من دور هام كمركز لتصريف السلع. وقد كان يتوسط الوكالة فناء، تحيط به الحواصل التى تخزن بها البضائع، وكانت تلك الحواصل تؤجر للتجار ليودعوا بضائعهم بها وأحيانا كانوا يبيعونها من هناك، وفوق تلك الحواصل كانت تقع وحدات السكن، وغرفة أو غرفتين للسلع، أجرت جميعها للراغبين فى ذلك ، كانت تخصص لإقامة التجار الذين يأتون من بلاد بعيدة لعقد الصفقات التجارية (تجار الترانزيت). ولدينا رواية شاهد عيان هو الرحالة يوهان فيلد Johann Wild –الذى عاصر أبو طاقية، والذى يعطينا صورة حية عن التجارة فى الوكالات من خلال موقعه كعبد لأحد التجار، فيقول أنه بمجرد أن يشيع خبر وصول التجار حاملين بضائعهم يأتى الوسطاء لفحص البضائع متنقلين من حاصل إلى آخر داخل الوكالة، يسألون عن المعروض من السلع، ويستعلمون من كل من يقابلهم من التجار عن البضائع التى ينوى شراءها، ثم يجمعون –بعد ذلك– البائعين والمشترين معا، ويصحبون من يرغب فى الشراء إلى الحواصل ليفحص البضاعة بنفسه، فإذا تمت الصفقة، كان من نصيبهم الحصول على عمولة محددة.[101]

[100] القسمة العسكرية 238.36 بتاريخ 1032/1622، ص 143.

[101] Voyages en Egypte de Johann Wild 1606-1610, Le Caire 1973,P.45.

وفى الواقع قدمت الوكالات عددا من الخدمات الأساسية للتجار المرتحلين منهم والمقيمين هلى حد سواء. فكان بإستطاعة أى تاجر يحل بالقاهرة لأول مرة دون أن يكون على معرفة بها، أو بأحد من تجارها، أن يتوجه مباشرة إلى إحدى الوكالات حيث يجد مكانا متاحا لتخزين بضاعته، وآخر لإقامته. وأثناء النهار يمتلئ فناء الوكالة بأناس يقدمون للتجار مختلف الخدمات، فالسماسرة والدلالون يجمعون بين الراغبين فى البيع والشراء، لذلك كانوا أول من يلجأ إليهم التجار بحثا عن الزبائن. ويتولى الصيارفة مهمة صرف العملات، والقبانيون وزن البضائع عندما يتم عقد صفقة بين البائع والمشترى. وبمجرد إنتهاء تلك المرحلة، يأتى دور نقل البضائع عن طريق الحمالين أو البغال أو الإبل وهى خدمة تتوفر أيضا فى فناء الوكالة تقدم للتاجر الوافد خدمات كافية، تعينه على إنجاز عمله، دون الحاجة إلى التنقل خارجها.

وبالطبع، كانت الوكالة تتيح تلك الخدمات الضرورية للتجار المقيمين بالقاهرة أيضا . ولعبت الوكالة دورا هاما كمكان لتبادل الأخبار والمعلومات، عن السلع المتاحة وتلك النادرة فى ذلك الوقت من العام، إضافة إلى دورها كمكان لإلتقاء التجار القادمين، وأولئك الذين يتأهبون للرحيل إلى مكان آخر.

وإعتمدت درجة كثافة التجارة -إلى حد ما- على العوامل الموسمية، مثل طلعة الحج ، ورجعة الحجيج، كما إعتمدت كذلك على مواسم الملاحة فى البحر الأحمر. وينسحب نفس الشيء على تجارة القوافل عبر الصحراء الكبرى التى جلبت إلى القاهرة بضائع القارة الأفريقية. وطوع التجار عملهم ليتواءم مع ظروف زيادة أو قلة النشاط التجارى. فقد كانت تجارة أبو طاقية حافلة بالحركة قبل طلعة الحج، حيث يتم شراء السلع محليا، وتخزينها مؤقتا، أو تعبئتها إستعدادا للرحلة الوشيكة. فكانت تعد القوائم ثم السلع التى سيتم تسليمها للشركاء المسافرين صحبة قافلة الحج، ولابد أن يكون إنجاز تلك الأعمال قد تطلب تشغيل عدد من العمال المهرة وغيرهم، ثم يدب النشاط مرة أخرى فى العمل التجارى مع عودة قافلة الحج وما يجلب بصحبتها من بضائع مثلا، أو عند إعلان وصول إحدى السفن إلى السويس.

كذلك تتفاوت الأسعار بتفاوت الحركة والسكون فى أسواق القاهرة، فإذا وصلت شحنة كبيرة من التوابل إلى ميناء السويس، هبطت أسعارها، أما إذا أشاع التجار القادمون من جدة أن السلعة غير متوفرة، فإن أسعارها تقفز قفزات كبيرة. ولما كانت السلع القادمة للقاهرة تصلها من السويس على ظهور الإبل بكميات كبيرة، إتجه التجار إما إلى البيع مباشرة. أو الإنتظار حتى تحين اللحظة التى يمكن أن يحقق التاجر فيها ربحا أكبر، إذا كان مركزه المالى يسمح بالإنتظار. وكان أثرياء التجار وحدهم هم الذين يتمهلون فى البيع، بينما كان التجار الآخرين لا يقدمون على ذلك لحاجتهم إلى المال، فيطرحون البضائع للبيع عند وصولها إلى القاهرة.

وكان البيع يتم إما نقدا أو بالأجل حسب الأحوال، فالبيع نقدا أسرع السبل لتحقيق الربح ، بينما البيع بالأجل يجعل إجتناء الربح أقل إيقاعا، وإن كان إرتفاع السعر –فى تلك الحالة– واردا. وكثيرا ما كان إسماعيل أبو طاقية يبيع بضاعته لأجل، وعندئذ كان يصحب عميله إلى محكمة الباب العالى لتسجيل الصفقة وشروطها فى سجلات المحكمة كوسيلة لضمان حقه إذا تقاعس المشترى عن السداد، وخاصة أن قيمة تلك الصفقات كانت كبيرة، فبلغ بعضها ألف دينار (40 ألف نصف) –مثلا– ثمنا لشراء 52 قنطارا من الفلفل عام 1014هـ/1605م،[102] أو 1500 دينار ثمنا لتوابل متنوعة وبن باعه للحاج محمد الحناوى التاجر السفار.[103] وكان عقد الصفقة يتضمن تحديد تاريخ السداد، أو مقدار الأقساط وموعد سدادها، وإن لم يكن الإلتزام بتلك الشروط مضمونا رغم كل تلك الإحتياطات. ولعل تاجرا كبيرا كأبى طاقية قد وجد أن بيع جانب من البضائع –التى ترد إليه فى شحنات كبيرة– بالأجل يحقق له ربحا أكبر. وكانت المحكمة تقضى –أحيانا– بسجن التاجر الذى يعجز عن سداد دينه، ولكن إجراء كهذا لا يحل المشكلة بالنسبة للدائن الذى يريد إسترداد ماله. وقد تلزم المحكمة المدين –أحيانا أخرى– أن يدفع تعويضا للدائن، فقد أخذ أبو طاقية بيت أحد عملائه ويدعى سيد شريف حسن عوضا عن دين قدره 300 قرشا، وذلك عام 1025هـ/1615، فباع البيت بمبلغ 400 قرشا، ودفع الفرق للمدين.[104] وفى حالة أخرى حصل أبو طاقية وشريكه عبد القادر الدميرى على جارية

[102] الباب العالى 368.85 بتاريخ 1014/1605، ص 421.
[103] الباب العالى 646.82 بتاريخ 1012/1603، ص 120.
[104] الباب العالى 189.98 بتاريخ 1025/1616، ص 26.

بوسنية عوضا عن دين مستحق لهما عند أحد العملاء.[105] ولكن الدافع الأقوى الذى جعل التاجر المدين حريصا على سداد دينه، كان الحرص على الإستمرار فى عمله، وليس مجرد الخوف من صدور حكم ضده، مع ما إتسم به النظام القضائى من كفاية. ولما كانت معظم أعمال أبو طاقية فى مجال تجارة الجملة، فقد كان تعامله مع العديد من التجار على إختلاف مراتبهم وأحجام تجارتهم، وخاصة أولئك الذين لم تكن لهم شيكات تجارية، أو كان رأسمالهم محدودا، فكانوا يشترون البضائع منه ليتجرون بها سواء بالقاهرة أو غيرها من المدن المصرية التى يرتحلون إليها.

الخلاصة

ونستطيع أن نستخلص الكثير مما سبق، فربما لم يكن هناك تجديد ذى بال فى الأسلوب الذى مارس به أبو طاقية –والتجار من أبناء جيله– عملهم. ويبدو أن الأدوات والآليات التى وفرتها سجلات المحاكم (الشركة – التوكيل – البيع بالأجل) كانت مماثلة لتلك التى وجدها جويتين فى وثائق الجنيزة التى ترجع إلى القرنين الحادى عشر والثانى عشر . ويدل ذلك دلالة واضحة على الإستمرارية، رغم وجود فاصل زمنى يمتد إلى ستة قرون. أضف إلى ذلك أن عقود الشركات والتوكيلات كانت تتم فى إطار أحكام الشريعة الإسلامية. ومن ثم يمكن إعتبار النظام التجارى فى تلك الحقبة نظاما تقليديا. غير أن ذلك لا يعنى ثبات الوضع على ما كان عليه، وأنه لم يحدث أى تغيير عبر تلك القرون. فعلى سبيل المثال، يتضح من مقارنة الفترة التى درسها جويتين بتلك التى ندرسها أن ثمة إختلاف بين فى المنطلقات، وخاصة زيادة إكتساب الصفة الرسمية فى العلاقات التجارية، مما يعكس تعقد النظام التجارى فى الفترة المتأخرة، التى نحن بصددها. فقد أبرز جويتين العلاقات الأسرية والعلاقات الودية (غير الرسمية) فى حقل التجارة فوجد إشارات لا حصر لها، إلى تجار تعاونوا معا بطريقة ودية، ومارسوا نشاطهم لخدمة مصالحهم المشتركة، على أساس من الثقة والصداقة.[106] ولكن عصر إسماعيل أبو طاقية، وإنتشار المحاكم فى القاهرة جعل التجار يتجهون إلى تسجيل معاملاتهم كتابة وتوثيقها بالمحاكم ، وقد فعل أبو طاقية ذلك حتى مع أقرب الأصدقاء والشركاء مثل عبد القادر الدميرى.

---

[105] الباب العالى 283.97 بتاريخ 1024/1614، ص 37.

[106] A Mediterranean Society, vol. I, p. 164-9.

ومن ناحية أخرى نستطيع تفسير طول عمر النظام التجارى الذى عمل أبو طاقية – والتجار من أبناء جيله– فى ظله، بالمرونة التى إتسم بها ذلك النظام، وقابليته للتوافق مع الحاجات والأوضاع المختلفة. فقد زودهم ذلك النظام بالأدوات الرسمية وغير الرسمية التى أعانتهم على ممارسة نشاطهم، كما كان يتلاءم مع حاجات صغار التجار والتجار السفارين الذين مثلوا الشرائح الدنيا للمشتغلين بتلك المهنة. ولكن من المؤكد أنه قد إستطاع الوفاء بحاجات كبار التجار الذين إتسعت شبكاتهم التجارية الدولية. واستخدمت الآليات المختلفة للعمل التجارى، والأدوات القانونية المتعددة، استخداما متنوعا، وحاول الناس –فى واقع الأمر– أن يطوعوها لخدمة أغراضهم ومصالحهم وأن يجعلوها متوافقة مع مختلف أوضاع ومستويات العمل التجارى. وبذلك إستطاع التجار –فى مطلع القرن السابع عشر– أن يستفيدوا من المؤسسات التجارية والقانونية (القضائية)، وأن يمارسوا نشاطهم فى إطار نظام وطنى، وكان عليهم أن يواجهوا –فى إطاره– الأنماط التجارية المتغيرة التى جاءت بها العقود التالية لمطلع القرن السابع عشر.

الفصل الرابع
التحول فى أنماط التجارة

مقدمة

لا تتوازى الاتجاهات الاقتصادية مع الاتجاهات السياسية بصورة دائمة. فقد إتسم نصف القرن، الذى يربط العقود الأخيرة من القرن السادس عشر، بالعقود الأولى من القرن السابع عشر، بوقوع عدد من الأزمات السياسية التى إستحوذت على إهتمام المؤرخين ، مثل تمرد الجند على الباشا العثمانى، وظهور قوة المماليك وتحديهم للسلطة العثمانية . وإفترض المؤرخون أن التجارة قد إضمحلت خلال تلك الفترة، دون أن يبذلوا الجهد فى دراستها. وغلبت على أحكامهم مقولة أن المنطقة قد فقدت الحيوية التى إتسمت بها من قبل، خلال تلك الفترة، نتيجة التحول فى طرق التجارة الدولية، وأرجعوا أسباب تراجع أهمية المنطقة عن ذى قبل، إلى إتصال التجار الأوربيين بمصادر التجارة الأسيوية إتصالا مباشرا، وتطور الطرق البحرية عبر الأطلنطى. وتهدف مثل تلك المقولات إلى طمس حقيقة أكثر تعقيدا، يصعب فهمها من خلال قراءة تاريخ المنطقة من منظور التاريخ الأوربى أو من خلال المصادر الأوربية وحدها، على نحو ما جرى العمل به فى الماضى. وبإستطاعتنا أن نضع الأمور فى إطار آخر من خلال متابعة النشاط التجارى فى تلك الحقبة الحاسمة من تاريخ المنطقة، وتحديد بعض معالمه البارزة. فلا يعنى بزوغ نجم أوربا أن منطقة البحر المتوسط قد غطت فى سبات عميق –على نحو ما يزعم بعض المؤرخين– ذلك لأن التجارة ظلت تحتل مرتبة الأهمية داخل العالم العثمانى، ولأن العلاقات التجارية مع أوربا كانت ذات طابع خاص.

وبتتبعنا لنشاط التجار فى ميدان التجارة الدولية، تتضح ملامح صورة لتلك الحقبة التاريخية، تختلف عن تلك التى رسمتها المصادر سالفة الذكر. والواقع أن تلك الحقبة شهدت ظهور اتجاهات تجارية جديدة، تميزت بالتوسع فى إقامة الشبكات التجارية، واتجاه التجار إلى استثمار أموالهم فى الإنتاج، وخاصة إنتاج المحاصيل الزراعية التى يزيد الطلب عليها فى الأسواق الخارجية، وكان السكر من أهم تلك السلع. كما شهدت

تلك الحقبة طرح سلعة جديدة وهامة فى الأسواق العلمية هى البن الذى إستطاع تجار القاهرة إحتكار تجارته. وكانت تلك التطورات وراء ظهور أساطين التجار، ورواج أحوالهم المالية. ويمكن أن نرجع صلة أبو طاقية بتلك التطورات إلى العقدين الأولين من القرن السابع عشر، بعد أن عركته الخبرة بالعمل التجارى، فأصبح تاجرا محنكا يعمل من خلال مجموعة من الشبكات التجارية المعقدة.

وعلى نقيض ما يقال عن إضمحلال التجارة والزراعة، نستطيع القول أن تلك الحقبة إتسمت بالحيوية الاقتصادية التى أصابت الكثير من القطاعات، بما فى ذلك التجارة والزراعة وبعض مظاهر الإنتاج. ويمثل ذلك الإنتعاش الاقتصادى، دعامة المستوى الذى حققه التجار، فى مجال الثروة والتميز. وتعكس حياة أبو طاقية وزملائه الكثير من تلك التغيرات. فكان الاتجاه الذى نمت من خلاله ثروة أبو طاقية، إنعكاسا لتغيرات أكبر حجما وأهم قدرا على الصعيدين الإقليمى والعالمى.

فقد شهدت أحوال التجار تغيرات كبيرة على مر القرن السادس عشر، كان لها أثرها على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، إذا أوشكوا على البروز كجماعة مستقلة عن البيروقراطية العثمانية، وهى عملية إستغرقت نحو القرن لتصل إلى درجة الإكتمال . ودراسة تلك العملية تتناول أمرين يتصلان بالعلاقة بين الإدارة والاقتصاد فى الدولة العثمانية، والأمر الأول يدور حول درجة تحكم الدولة فى التجارة فقد أكدت بعض الدراسات أهمية الدور الذى لعبته الدولة فى تنظيم التجارة فى الفترة المبكرة عندما كانت الإدارة لازالت مركزية الطابع، وربط بعض المؤرخين قدرة الدولة العثمانية على البقاء بمقدرتها على التحكم فى التجارة وتوجيه النشاط الاقتصادى والتجارى، ورأوا أنه كلما كانت الدولة العثمانية قادرة على الإحتفاظ بذلك التحكم، إستطاعت أن تمنع التغلغل الرأسمالى الأوربى من الإمتداد إلى أسواقها، كما رأوا أن تهميش الاقتصاد العثمانى جاء نتيجة لفقدان الدولة السيطرة على الاقتصاد.[107] أى أن تلك النظرة ترى أن الاقتصاد

---

[107] Immanuel Wallerstein, Hale Decdeli and Resat Kasaba, "The incoroporation of the Ottoman Empire into the world-economy" in Islamoglu-Inan ed., The Ottoman Empire and the World Economy. Cambridge, 1987, p.88-97; I. Wallerstein and R Kasaba, "Incorporation into the World-Economy: Change in the Structure of the Ottoman Empire, 1750-1839" in Economie et Societe dans l'Empire Ottoman Paris 1983,p. 335-353.

العثمانى قد إنتقل من مرحلة تحكم الدولة أو الخضوع للسلطة السياسية، إلى مرحلة السيطرة الرأسمالية الأوربية. مما يعنى أن المبادرات جاءت دائما من أعلى، وأن المساحة كانت محدودة للتحرك من أسفل إلى أعلى. كما تعزف تلك النظرة على نغمة القوى الاقتصادية وعوامل تماسكها. ويرى خليل إينالجك أن الأدلة الوثائقية لا تدعم مثل هذه الرؤية، ويعتقد أن مرحلة تحكم السلطة فى الاقتصاد تليها مرحلة أخرى لعبت فيها القوى الاقتصادية دورا كبيرا.[108] وتدعم سيرة أبو طاقية الرأى القائل أن إختفاء سيطرة الدولة على التجارة الدولية –الذى حدث فى مصر فى حقبة مختلفة عن تاريخ حدوثه فى غيرها من الولايات– قد أدى إلى ظهور جماعة نشطة من التجار، أعادت الحيوية للنشاط التجارى. وإضافة إلى سعيهم من أجل زيادة ثرواتهم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، أدت المبادرات التى قاموا بها إلى إدخال أنماط جديدة على العمل التجارى. وبذلك لم يعان الاقتصاد من غيبة السيطرة السياسية، على نحو ما يقال.

أما الأمر الآخر، فيتصل بالتباين بين الولايات العثمانية وبعضها البعض. فإذا إفترضنا أن الدولة سيطرت على النشاط الاقتصادى سيطرة قوية، يعن لنا سؤال حول مدى تساوى تلك السيطرة فى كل ولاية من الولايات، آخذين فى الإعتبار سعة مساحة الدولة، ونوعية المواصلات فى ذلك الحين. فلاشك أن التكنولوجيا الضرورية للتحكم فى عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية، تنتشر على مساحة واسعة من ولايات الدولة، لم تكن قد ظهرت على نحو ما نعرفه اليوم. ويذهب بيرسون Pearson إلى أنه لم يكن ثمة وسيلة تستطيع الحكومة عن طريقها أن تتحكم فى أنشطة اقتصادية تتم فى بلاد متباعدة عن بعضها البعض، مثل جنوب شرقى أوربا وعدن، والبصرة، والمغرب.[109] أضف إلى ذلك، أن مصر كانت ذات وضع خاص، فمهما بلغت قوة تحكم الدولة فى الاقتصاد، فإنها لم تصل إلى ما كانت عليه فى العصر المملوكى. فقد كانت الدولة المملوكية شديدة المركزية، ومن الصعوبة بمكان الإحتفاظ بتلك المركزية مع بعد الشقة بين ولاية مصر ومركز السلطة

---

[108] Galil Inalcik, "The Emergence of Big Farms, Ciftliks: State, Landlords and Peasants"," in H. Inalcik, Studies in Ottoman Social and Economic History, Valorium reprints, London, P.113; "Capital Formation, p, 135.

[109] M.N. Pearson, "Merchants and States", in James Tracy ed., The Political Economy of Merchant Empires, Cambridge, 1991,p. 63.

فى الدولة العثمانية. لذلك كانت درجة المركزية أقل فى مصر منها زمن المماليك حتى خلال الحقبة التى إتسمت بالمركزية فى الدولة العثمانية.

ودراسة سيرة أبو طاقية وغيره من التجار أبناء جيل أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، تدحض النمطية التى إتسمت بها بعض الدراسات، والتعميمات التى توصلت إليها، وتؤكد فكرة التنوع والتباين بين ولايات الدولة العثمانية وبعضها البعض . فعلى حين يذهب بعض المؤرخين إلى أن إدماج الاقتصاد العثمانى فى الاقتصاد الرأسمالى الأوربى يعود إلى القرن السادس عشر، تشير الأدلة التاريخية إلى وجود إختلافات –فى هذا الصدد –من ولاية إلى أخرى، وأننا إذا قبلنا بهذا الرأى فيما إتصل بالبلقان أو الأناضول، فإن ذلك لا يصدق على مصر، حيث تأخر ذلك الإندماج قرنا آخر من الزمان.

ويمكننا أن نقسم تلك الفترة إلى مرحلتين رئيسيتين: إحداهما مبكرة، تعود إلى أواخر الحكم المملوكى والعقود الأولى من الحكم العثمانى، والأخرى وقعت فى النصف الثانى من القرن السادس عشر، وحتى زمن أبو طاقية.

وإرتبطت المرحلة الأولى بوقوع حدثين: أولهما ضم مصر إلى الدولة العثمانية. ذلك الحدث الهام الذى أدخل تغييرا على أوضاع التجار بالقاهرة، فقد تخلصوا من قبضة السلطة التى فرضت عليهم منذ القرن الخامس عشر، إذ فرض السلطان برسباى الإحتكار على التجارة فى عام 1432، وأصبحت الدولة تنفرد ببيع وشراء بعض السلع الرئيسية من تجارة البحر الأحمر، كالفلفل وغيره من التوابل. وحرم على التجار –منذ ذلك التاريخ – التعامل بهذه السلع إلا عند نفاذ المخزون فيها عند السلطان. وقد أدى ذلك –بالطبع –إلى إلحاق تغيير جذرى بأوضاع تجار الكارمية الذين إحتكروا تجارة البحر الأحمر منذ القرن الثالث عشر، لأن إحتكار الدولة لتجارة البحر الأحمر، جعل الكارمية ينحدرون إلى مرتبة الوكلاء الذين يتجرون بالتوابل لحساب السلطان، ولا يستطيعون بيع ما لديهم منها إلا عندما يتم تصريف المخزون السلطانى. كذلك تعرضت أرباحهم للإنخفاض، لأن الدولة تولت تحديد الأسعار لمصلحتها وليس لمصلحة التجار، وقيدت –تبعا لذلك– حرية الكارمية فى التحرك، كما غلت أيديهم عن تحقيق ما يطمحون إليه من ربح، وما لبثوا أن

إختفوا من الساحة التجارية بالقاهرة مع نهاية القرن الخامس عشر، وقد تابع خلفاء برسباى نظام الإحتكار لما كان يحققه من موارد مالية.

وأدى الفتح العثمانى لمصر عام 1517 إلى إنهاء إحتكار تجارة الفلفل وغيره من سلع البحر الأحمر، فلم يكن لدى الدولة العثمانية إهتمام معين بالإبقاء عليه، وخاصة مع بروز مشكلة الوجود البرتغالى بالهند، فكان ذلك تغيرا كبيرا فى هيكل التجارة، أثر على أوضاع التجار فى العقود التالية. إذ ترك الحبل على الغارب، وأصبح الميدان خاليا أمام التجار الذين ما لبثوا أن جنوا الأرباح الطائلة من تجارة البحر الأحمر.

أما المرحلة الثانية، فإتسمت بعودة التجارة على طريق البحر الأحمر لأسباب عدة، بعد إستيعاب صدمة تغلغل البرتغاليين فى أسواق التوابل الأسيوية، وبدأت تلك المرحلة نحو منتصف القرن السادس عشر. ويذهب لين Lane إلى أن حجم تجارة التوابل بعد منتصف القرن السادس عشر كان يفوق ما كان عليه قبل إستقرار البرتغاليين بالهند، ويقدر حجم تجارة التوابل التى مرت عبر البحر الأحمر، بما يماثل ما كان يشحن منها مباشرة إلى لشبونة، عن طريق رأس الرجاء الصالح. ويؤكد برودل Braudel أنه بحلول عام 1550 ، إستعادت تجارة التوابل بالبحر الأحمر نشاطها، وكان البنادقة –الذين تحكموا فى نحو نصف تجارة التوابل المباعة بالإسكندرية –يشترون كميات هائلة منها. ووفق ما جاء بتقرير أحد القناصل، إشترى البنادقة 12 ألف قنطار من الفلفل عام 1564، مما أدى إلى إصابة منافسيهم البرتغاليين بالهلع.[110]

ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب يعود بعضها ألى الطريقة التى مارس بها البرتغاليون نشاطهم التجارى، وعدم مقدرتهم على تحقيق السيطرة الفعالة على تجارة التوابل، فقد حاولوا فرض حصار على مصادر تجارة التوابل، ولكن إمكاناتهم حالت دون الإستمرار فى الحصار لوقت طويل. ومن بين الأسباب أيضا، أن طريق البحر الأحمر، كان يوفر لولايات الدولة العثمانية البضائع الشرقية بشكل متزايد. وأدى ضم مصر إلى الدولة

[110] Frederic C. Lane, "The Mediterranean Spice Trade, Further Evidence for its Revival in the Sixteenth Century," American Historical Review, XLV/3 April 1940, P.580-590;Fernand Braudel, The Mediterranean and the Mediterranean World in the age of Philip II, transl. Sian Reynolds, New York, 1972, P.549-554.

العثمانية إلى فتح أسواق جديدة داخل الدولة نفسها، والبلاد التى تاجرت معها، بما ترتب على ذلك من زيادة الطلب على السلع المجلوبة عن طريق البحر الأحمر عبر مصر . أضف إلى ذلك أن زيادة السكان فى المراكز الحضرية العثمانية وفى أوربا، وفى القرن السادس عشر، كانت مسئولة جزئيا عن زيادة الطلب على تلك السلع. ولذلك كانت الأرباح التى حققها التجار، خلال النصف الثانى من القرن السادس عشر، بالغة الإرتفاع، وإستطاع التجار أن يجمعوا –فى العقدين الأخيرين من القرن– أموالا طائلة من إشتغالهم بتجارة البحر الأحمر، كانت –بلا شك– تفوق كثيرا ما حققه التجار من ربح منذ بداية الحكم العثمانى.

وإستفادت المراكز التجارية –كالقاهرة والإسكندرية– من إحياء تجارة التوابل بالبحر الأحمر، إستفادة كبيرة، وكذلك كانت الحال بالنسبة للبنادقة الذين جاءوا فى مقدمة المنتفعين بتلك التجارة، فقد ساعدهم ذلك على الإحتفاظ بموقعهم كموزعين للبضائع الشرقية فى أوربا. ولم يكن تجار القاهرة المشتغلين بتجارة البحر الأحمر يقلون عن غيرهم إنتفاعا بها، فساعدهم معدل التعامل التجارى على توسيع نطاق نشاطهم. والواقع أن دراسة جيل التجار الذى عاش فى العقود الأخيرة من القرن السادس عشر، يدل على أن إختفاء الكارمية من الساحة بمصر كان مؤقتا، فقد ظهر جيل جديد من التجار –فى منتصف القرن السادس عشر– كانت لهم بعض ملامح الكارمية، وإن كانوا لا ينتمون إليهم. وبذلك يمكن أن نرى إختفاء الكارمية –الذى كثيرا ما ينسب إلى الإضمحلال العام للتجارة بالمنطقة– على ضوء التطورات الأخيرة التى تلت تلك الحقبة.

وقد تزامنت المرحلة الثانية مع حياة إسماعيل أبو طاقية، وكانت التغيرات التى صاحبتها لا تقل أهمية عن تلك التى وقعت خلال المرحلة الأولى. فقد قام أبناء جيله من التجار بإدخال تعديلات هيكلية على أنماط نشاطهم التجارى. ولا شك أن الأموال التى تراكمت فى أيديهم من الأرباح الطائلة التى حققوها قد ساعدتهم على ذلك. وتناولت التغييرات التى أدخلوها على أسلوب ممارستهم للنشاط التجارى ظهور أنواع مختلفة من الإستثمار أتاحت لهم فرصة التحكم فى السلع التى زاد الطلب عليها. ويلقى التحليل الدقيق، للأسلوب الذى إتبعه أبو طاقية –وأبناء جيله من التجار– فى ممارسة عملهم اليومى، الضوء على أبعاد

النشاط التجارى فى تلك الحقبة. فقد ساعدهم الإستثمار فى زراعة المحاصيل النقدية وفى الأنشطة الإنتاجية الأخرى، على ربط مصادر الإنتاج فى مصر بالطلب على السلع فى السوق الخارجية.

وبعبارة أخرى، كانت التعديلات التى أدخلها أبو طاقية- وجيله من التجار- على أنماط العمل التجارى نابعة من مبادرتهم الذاتية، ولم تكن من وحى السلطة السياسية، أو إستجابة لتغلغل التجارة الأوربية فى المنطقة. وهى ذات التغيرات التى يربط المؤرخون عادة بينها وبين إدماج بلاد الدولة العثمانية فى الاقتصاد الرأسمالى الأوربى، بما ترتب عليه من تهميش الاقتصاد العثمانى. ولكن فى هذه الحالة، كانت التعديلات التى أدخلت فى نصف القرن الذى يقع بين نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، تتم فى إطار السوق العثمانية، بمعزل تماما عن عملية التهميش سالفة الذكر، كما لم تكن جزء من عملية تكوين اقتصاد تابع، أو خطوة فى الطريق إليه. غير أننا نستطيع ملاحظة حدوث نفس الظاهرة مع بداية التغلغل التجارى الأوربى فى المنطقة: تتجير الزراعة، وربط الزراعة والإنتاج بالطلب على السلع فى السوق. ولكن التغيرات التى حدثت فى الحقبة موضوع الدراسة كانت مستقلة عن الرأسمالية الأوربية، وسبقت عملية التهميش التى لحقت بالاقتصاد العثمانى بقرنين من الزمان.

ونستطيع أن نتبين بعض الأسباب المباشرة لتلك التغيرات، فالتاجر الذى يستثمر أمواله فى الزراعة أو الإنتاج السلعى، يحتاج إلى قدر معين من الضمانات، ليطمئن -مثلا- إلى أن أمواله ليست عرضة للمصادرة. وعلى الرغم من الإضطرابات السياسية التى نعرفها، لنا أن نفترض أن التجار أحسوا بالإطمئنان على ثرواتهم، وإلا كانوا قد أحجموا عن التورط فى تلك الإستثمارات الكبيرة. وأيضا، لنا أن نفترض أنهم كانوا قادرين على تحقيق ثروات طائلة- إعتمادا على ما لدينا من معلومات عن حالة أبو طاقية -مكنتهم من تحريك جانب من رءوس أموالهم من ميدان التجارة مؤقتا، لإستثمارها فى مجالات تحتاج إلى وقت أطول لتحقيق العائد.

ومن ناحية أخرى، أثرت التغيرات التى لحقت بالأسواق العالمية على أسلوب ممارسة النشاط التجارى. وربما يكون تجار القاهرة قد أدخلوا تلك التعديلات على أنماط العمل

التجارى لمواجهة النقص فى نشاطهم بالسوق الأسيوية. فقد كان قيام شركة الهند الشرقية الهولندية عام 1600، وإندماجها مع شركات أخرى عام 1602، علامة على بداية مرحلة جديدة من تاريخ التغلغل الأوربى فى الأسواق الأسيوية، وبناء إمبراطورية تجارية هولندية فى آسيا. وكانت السياسة الواضحة التى إتبعتها تلك الشركة، وإلتزامها مبدأ حماية تجارتها بالقوة المسلحة، قد جعلها تتحكم فى مصادر تجارة التوابل بصورة أكبر مما فعله البرتغاليون من قبل. وإستغرقت عملية إزاحة البرتغاليين من الميدان بعض الوقت حتى تمت فى منتصف القرن السابع عشر.[111] وإن كان بعض المؤرخين يذهبون إلى أن الهولنديين لم يتحكموا فى تجارة التوابل تحكما كاملا، وإن اقتصاديات آسيا ظلت تتسم بالحيوية.[112] ولاشك، أن التغلغل الهولندى فى أسواق التوابل الأسيوية لم يضع حدا لتجارة التوابل بالبحر الأحمر، غير أنه يحدد بداية أوضاع جديدة تحمل فى طياتها إحتمالات ضياع وإنكماش تلك السوق بالنسبة لتجار القاهرة، لأن الهولنديين بدءوا يسيطرون على أسواق التوابل الأوربية التى كانت –حتى ذلك الوقت– تحصل على التوابل من التجار البنادقة الذين كانوا –بدورهم– يشترونها من الإسكندرية وموانى الشام. ويحدد برودل Braudel عام 1630 بإعتباره التاريخ الذى تحولت عنده تماما تجارة التوابل والفلفل المتجهة إلى أوربا (أو غرب أوربا على وجه التحديد) إلى طريق الأطلنطى.[113]

أضف إلى ذلك، أن الرخاء المتنامى الذى شهدته أوربا، نتيجة التوسع الخارجى، أدى إلى زيادة فى الطلب على سلع معينة. ويعد القرن السادس عشر معلما للتوسع فى جميع قطاعات التجارة، ومن مظاهر ذلك التوسع، التنافس المتزايد على أسواق البحر المتوسط بين الدول الأوربية المعنية بالتجارة. وشارك فى ذلك الإنجليز والهولنديون، والفرنسيون الذين نافسوا البنادقة فى ذلك الإقليم. فكانت تلك الظروف دافعا للتجار الوطنيين للبحث عن مجالات جديدة للنشاط التجارى. ومن ثم يمكننا أن نضع التطورات التى لحقت بالتجارة فى القاهرة فى سياق ظاهرة التركز التى غلبت على التجارة العالمية عندئذ.

---

[111] Braudel, Civilization and Capitalism III, P.211-216.

[112] Jack Goldstone, "Trends or Cycles The Economic History of East West Contact in the Early Modern Period, "JESHO, vol.36, part 2, May 1993, p. 104-119.

[113] Braudel,II,p.468.

وقد أحس تجار القاهرة بتبعات تلك التغيرات من نواحى مختلفة، يتضح ذلك من مقارنة المجال الجغرافى لتجار الكارمية فى العصر المملوكى بنظيره الخاص بالتجار العثمانيين المعاصرين لأبى طاقية. فقد إمتد نشاط الكارمية –الذين تحكموا فى تجارة طريق البحر الأحمر لأكثر من قرنين من الزمان– إلى الصين وسمرقند وهيرات. وكانت أبعد نقطة وصل إليها نشاط أبو طاقية أو الرويعى عند نهاية القرن السادس عشر، الديبل وجوا على الشاطئ الغربى للهند. وبعد ذلك بقليل، أصبح بلوغ تلك المنطقة عسيرا، حتى إذا جاء القرن الثامن عشر، أصبح التجار القاهريون لا يتعاملون مع أى بلاد تقع إلى الشرق فيما وراء جدة ومكة.

ويبدو أن التجار قد واجهوا صعوبة فى الحصول على الكميات المطلوبة من السلع التى إلتمسوها فى أسواق جدة أو جوا. وربما كان شراء الأوربيين البضائع مباشرة من أسواق آسيا قد أدى إلى إرتفاع أسعارها، مما أدى إلى حدوث مشاكل بتلك الأسواق. وينقل برودل عن بيرار دى لافال Pyrard de Laval قوله (عام1610) أن التوابل التى إشتراها البرتغاليون قبل ذلك ببضع سنوات مقابل سو واحد، كان الهولنديون يدفعون أربعة أو خمسة ثمنا لها .[114] وإضافة إلى ذلك، أصبح البنادقة –العملاء التقليديون لأسواق القاهرة والإسكندرية– يشترون كميات أقل من ذى قبل، فتوفر عند تاجر كأبى طاقية جانبا من البضائع لم يستطع بيعه بالسعر الذى كان يتطلع إليه، ربما إضطر إلى تخزينها بحواصل وكالته، أو التخلص منها بسعر زهيد يزيد من حجم النقود عنده. ونظرا للتضخم الذى شهدته السنوات الأولى من القرن السابع عشر، كان الإسراع فى إنفاق النقود على شراء البضائع أفضل من الإحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة. كل ذلك كان يمثل مشكلة بالنسبة للتجار من أمثال أبو طاقية، ورغم أن التجارة مع أوربا كانت تمثل جزء من نشاطه التجارى الدولى، فقد كان عليه أن يغير من إطار إمبراطوريته التجارية للتوافق مع الأحوال التى تفرضها الظروف عليه.

وكان التغير فى الأذواق، وتزايد الطلب على سلع معينة، وراء التعديلات التى أدخلها التجار من أمثال أبو طاقية على تجارتهم. فالتاجر الماهر يشعر بنبض السوق، ويتجاوب

[114] .Braudel,III,p.220

معه، وهو أمر كان ميسورا عندئذ من خلال الشبكات التجارية التى كانت موجودة فى القاهرة والمراكز الحضرية الأخرى التى تعامل التجار معها. وكان أبو طاقية واحدا من بين التجار القلائل الذين تتوفر لديهم إمكانيات تغيير نمط التعامل التجارى، من حيث وفرة رأس المال، وأدوات العمل التجارى، والهيكل التنظيمى، ثم بعد النظر والحنكة. فقد كان موقعه بالنسبة للمراكز التى تعامل معها، وكان له فيها شركاء ووكلاء، كإستانبول ، ومكة، وجدة، يعطيه ميزة الإحساس بالتغير فى نسق الطلب، أو فى معدلات الأسعار، ويتيح له فرصة إعادة تقويم أسلوب الأداء التجارى. وكان بإستطاعته أن يتمهل فى إجتناء الربح حتى يستقر نمط جديد من أنماط الإستثمار الذى إرتاده، ويأتى أكله بعد حين. ولابد أن تكون الوكالات التى قضى بها معظم وقته، والتى يؤمها التجار من أصقاع بعيدة، قد زودته بقدرة على تحديد الاتجاه فيما يتعلق بالتغيرات التى تطرأ على السوق، فإستفاد أبو طاقية من إقامته الدائمة بالقاهرة، فى التنسيق مع التجار الذين يمارسون نشاطهم بالوكالات، والوقوف على المعلومات الخاصة بالعرض والطلب فى مختلف المراكز التجارية التى تعامل معها، من خلال شركائه ووكلائه العديدين، الذين يفدون إلى القاهرة من مختلف الأنحاء.

اتجاهات تجارية جديدة

لعل من أنسب سبل الاتجاهات التجارية الجديدة رصد نشاط بعض التجار البارزين، أولئك الذين كان بمقدورهم إستثمار مبالغ مالية كبيرة فى مشروعات ذات حجم كبير. والذين بإستطاعتهم أن يحددوا اتجاه التغيير فى أسلوب العمل التجارى إلى حد ما. والطريقة التى تصرف بها كبار التجار حيال التغير فى أنماط التجارة الدولية، تدل دلالة واضحة على بروز اتجاهات جديدة، وخاصة عند التجار من أمثال أبو طاقية وعلى الرويعى وجمال الدين الذهبى ممن وصلوا إلى مرتبة شاهبندر التجار.

وإتخذ التغير فى اتجاهات التجارة عند هؤلاء طابعين: أولهما التجارة فى البن اليمنى الذى أصبح الإقبال عليه كبيرا فى مصر وولايات الدولة العثمانية بعد شيوع شرب القهوة، وثانيهما تجارة السكر، وهما سلعتان زاد الطلب عليهما بإطراد. وكان البن هو السلعة الرئيسية التى نجح التجار المصريون فى إحتكار الإتجار بها على مدى القرنين التاليين ،

فكان معظم إنتاج اليمن من البن يتم تصريفه عن طريقهم، حيث يتم شحنه إلى مصر مباشرة، ثم يعاد تصديره إلى ولايات الدولة العثمانية وغيرها من البلاد. أما السكر، فقد لعب دورا هاما فى التجارة المصرية لقرن آخر من الزمان. وكان على تجار القاهرة أن يقدموا أسعارا مغرية لتلك السلعة لأن زراعة قصب السكر وصناعة السكر كانت آخذة فى الإتساع فى أمريكا وأوربا.[115] وإرتبط بتجارة السكر إدخال تغييرات أساسية على نمط الإستثمار والتجارة عند أبو طاقية وغيره من التجار المهتمين بتلك السلعة، فإستثمروا جانبا من أموالهم فى زراعة القصب وصناعة السكر. ولم يحاول تجار القاهرة، الذين إحتكروا تجارة البن أن يتحكموا فى إنتاجه عن طريق الإستثمار فى زراعة البن باليمن، لوضع مصدر هذه السلعة الهامة تحت سيطرتهم. وربما يفسر ذلك ببعد الشقة بين اليمن ومصر، ولكن كبار التجار كانوا يستخدمون وكلاء يسافرون إلى هناك لتصريف أعمالهم، ولعل هناك عوامل أخرى تتصل بأحوال اليمن كانت وراء تقاعس تجار القاهرة عن محاولة التحكم فى إنتاج البن. ولكن الأمر كان مختلفا بالنسبة للسكر، إذ إهتم التجار بتنمية مصادر هذه السلعة.

تجارة البن

لقد أصبح تاريخ البن معروفا بعدما كتب فيه الكثير من الباحثين.[116] فأشاروا إلى أصوله الحبشية الأولى، وزراعته باليمن، وإنتشار استخدامه فى القرن السادس عشر بالحجاز ومصر، خلال المتصوفة الذين شربوا القهوة عند قيامهم بالذكر. وما لبث شرب القهوة أن إنتشر من مصر إلى غيرها من بلاد الدولة العثمانية، فإنتقلت هذه العادة من مصر إلى الشام ثم الأناضول. وإفتتح أول محلين لتقديم القهوة بإستانبول عام 1554، وكان صاحباهما من الشام، حيث جاء الأول من حلب والآخر من دمشق. وعند نهاية القرن، كانت القاهرة تعج بالمقاهى. وقد لاحظ أحد الرحالة الأوربيين –ويدعى هنرى كاستيلا Henry Castela– زار القاهرة عام 1600-1601 "وجود العديد من الحانات التى يشرب فيها الناس طوال النهار ماء ساخنا أسود اللون'، مما يدل على أنه لم ير القهوة من

---

[115] Braudel,II,P.190-194.

[116] Andre Raymond, Artisans et Commercants; Ralph Hattox, Coffee and Coffeehouses, The Origins of Social Beverage in the Medieval Near East, Seattle, 1985, p.3-28.

قبل.[117] ولاحظ يوهان فيلد Johann Wild –الذى زار مصر فى 1606-1610، أثناء وجوده فى دمياط وجود ما أسماه "قهوة خانات" أى مقاهى، حيث كان الناس يترددون عليها –على حد قوله– "ليشربوا ماء مغليا أسود اللون".[118] مما يعنى أن إستهلاك القهوة إمتد من القاهرة إلى مدن الأقاليم، ويشير إلى أن المشروب أصبح شعبيا.

وقد جاء إشتغال إسماعيل أبو طاقية بتجارة البن متأخرا، فيرجع تاريخ أول صفقة موثقة قام بها إلى عام 1012هـ/ 1603م،[119] بعد دخول تلك السلعة أسواق القاهرة بسنوات.[120] وكان الناس عندئذ قد تعودوا على شرب القهوة منذ عدة عقود من السنين، وإمتدت العادة من المتصوفة إلى غيرهم من الناس. ولم يكن التحول إلى تجارة البن يحتاج إلى إدخال تغيير كبير على النمط التجارى السائد، إذ كان يمكن شراءه من جدة–الميناء الرئيسى بالبحر الأحمر– حيث كانت تباع التوابل. وعلى كل ، قام ‘إسماعيل أبو طاقية وشريكه عبد القادر الدميرى ومصطفى الصفدى بتكوين شركة –فى وقت لاحق– جعلت الصفدى يسافر إلى مخا، السوق الرئيسية للبن. ويبدو أن تلك الميناء كانت تجتذب التجار، لأن العوائد الجمركية التى كان يتم تحصيلها هناك، كانت أقل كثيرا من تلك التى يتم تحصيلها فى جدة، وذلك وفقا لما جاء بسجلات شركة الهند الشرقية.[121] واستخدم أبو طاقية فى تلك التجارة نفس الوكلاء والأدوات القانونية، بما فى ذلك صيغة عقد الشركة، ولكنه خاطر بالإقدام على إستثمار ماله فى الإتجار بسلعة كانت لا تزال جديدة، على أمل العثور على سوق متسعة لإستيعابها، مما يجعل الإستثمار فيها مجزيا. ويهمنا أن نعرف كيف تطورت نسبة تجارة البن إلى تجارة التوابل، من حيث الكميات والأسعار. والأمثلة القليلة المتاحة لا توضح الصورة وضوحا تاما، فلدينا عقد بتاريخ 1014هـ/1605م عن بيع بالأجل لصفقة

[117] Gallipoli, Rocchetta and Castella, Voyages en Egypte des annees 1597-1601, Cairo, 1974,p.148.

[118] Voyages en Egypte, p. 82، وقد أدخلت القهوة إلى أوربا فى وقت متأخر، وكانت تعد غريبة بالنسبة للناس. وإفتتح أول مقهى فى لندن عام 1652، وفى مرسيليا عام 1671، وفى باريس 1672، إنظر Artisans, I, P. 132.

[119] الباب العالى 7621.82 بتاريخ 1013/1604، ص260.

[120] من الطريف أن نعلم أن نفس التغيرات الهيكلية أدخلت على زراعة البن فى اليمن لتلبية الطلب عليه فى الأسواق العالمية.

[121] C.G. Brouwer and A. Kaplanian, Early Seventeenth-Century Yemen., Dutch documents relating to the economic history of Southern Arabia (1614-1630), Leiden, 1988, P. 108.

تضمنت فلفلا بسعر عشرين دينارا للقنطار، وبنا بسعر عشرة دنانير للقنطار،[122] ولا تتوفر لدينا مادة نستطيع عن طريقها معرفة أى السلعتين كانت أكثر جلبا للربح.

وربما كانت الزيادة فى الطلب على البن –زمن حياة أبو طاقية– قاصرة على القاهرة وبعض البلاد العثمانية الأخرى، فكانت صادرات البن تتجه إلى الأناضول إما من خلال تجار القاهرة، أو من خلال وكلاء أبو طاقية فى بلاد الروم.[123] ورغم وجود بعض كميات من البن ضمن صادرات أبو طاقية إلى البندقية، إلا أن عادة شرب القهوة لم تنتشر فى أوروبا إلا فى أواخر القرن السابع عشر. وقام التجار من أبناء جيل أبو طاقية بتشجيع الإستهلاك المحلى للبن عن طريق بناء المقاهى، التى أصبحت –فيما بعد– من معالم القاهرة ومدن الأقاليم، والتى لعبت دورا حيويا فى الحياة الاجتماعية والثقافية للمدينة. وقد أقام أبو طاقية مقهى فى وسط المدينة عندما قام بالإشتراك مع الدميرى ببناء الوكالتين الخاصتين بهما. كما أنشأ أحمد الرويعى مقهى بالأزبكية، وهى منطقة شهدت توسعا عمرانيا عندئذ. ولاشك أن التجار الآخرين وجدوا فى إنشاء المقاهى سبيلا لترويج تجارة البن التى درت عليهم ربحا مجزيا. ولعل أبو طاقية كان يسعى لإيجاد سوق محلية فى مدن الأقاليم المصرية، فقد كان له وكيل بدمياط، ربما كان يسعى للتعامل مع التجار الذين يفدون إليها من الشام والأناضول طلبا للبن.[124] وما لبثت المقاهى أن إنتشرت بسرعة، وأصبحت من معالم المدن، وكذلك تميزت بها بعض الأحياء فى هذه المدن.

إنتاج السكر

غير أن أهم مشاط يتصل بالتوافق مع ما طرأ على السوق من تغيرات، يتمثل فى دخول أبو طاقية ميدان زراعة القصب وصناعة السكر. فنرى من خلال تتبع نشاطه والتجار من أمثاله إرتباطهم بزراعة القصب وصناعة السكر ثم تصديره إلى السوق الخارجية . كما تقودنا الدراسة الدقيقة للمعلومات الخاصة بهذا النشاط إلى إلقاء الضوء على المظاهر الخاصة بعلاقة الدولة والطوائف بالإنتاج.

---

[122] الباب العالى 221.85 و1122 بتاريخ 1014/1605، ص 239و 392.

[123] الباب العالى 6053.89 بتاريخ 1025/1616، ص 472.

[124] دار الوثائق، محكمة دمياط، 307.86 بتاريخ 3301/3261،ص 331؛الباب العالى 1548.90 بتاريخ 1017/1608، ص 303.

لقد كان السكر من أهم الأنشطة الاقتصادية فى الفترات السابقة على الحقبة موضوع الدراسة، أى قبل الفتح العثمانى لمصر. إذ كان القصب يزرع فى الصعيد والدلتا، وقام العديد من معامل تكرير السكر بالفسطاط ثم بالقاهرة (فيما بعد)، وببولاق. وكان السكر الذى ينتج فى مصر بمختلف أنواعه يحظى بشهرة كبيرة فى الأسواق العالمية، ويزيد الطلب عليه فى أوربا. ويقال إن صناعة السكر قد أصابها بعض الكساد فى القرن الخامس عشر، فإنخفضت معدلات الإنتاج، وتم إستيراد كميات معينة من الخارج،[125] وأن عدد معامل التكرير قد تناقص تناقصا شديدا فى مصر.[126] ولكن مع حلول القرن السابع عشر عاد السكر ليحتل –مرة أخرى– مكان الصدارة فى النشاط الاقتصادى بالقاهرة، تعويضا لما أصابه من تدهور فى أواخر العصر المملوكى. وتشير دراسة أندريه ريمون إلى أن السكر إستمر يحتفظ بمكان الصدارة فى الاقتصاد المصرى طوال القرن السابع عشر.[127]

ولابد أن يكون أبو طاقية ومعاصريه قد أدركوا تلك الأهمية الاقتصادية للسكر قبل زمانهم بقرن ونصف القرن، رغم أن العديد من معامل التكرير، مثل تلك التى كان يملكها السلطان الغورى فى باب زويلة وبولاق وغيرها من المعامل كان بعضها منتجا، والبعض الآخر متوقفا عن النشاط، إلا أنها كانت جميعا ماثلة للناظرين. فإتجه كبار التجار من أمثال أبو طاقية إلى عادة تشغيل تلك الطاقة الإنتاجية المعطلة.

ولم يكن ذاك التغير عند أبو طاقية يعنى زيادة صادراته من السكر، بقدر ما كان يعنى أن تحولا هيكليا قد حدث بالنسبة لشبكته التجارية، التى إمتدت إلى المراكز التجارية الرئيسية كإستانبول، ودمشق، ومكة، وجدة، وتضمنت التجار والعاملين الذين يقدمون له ما يحتاج إليه من الخدمات. وكان أبو طاقية على يقين أنه كلما إمتدت شبكته التجارية تكاثرت أرباحه، ومع دخوله مجال تجارة السكر فى مطلع القرن السابع عشر، كان عليه أن يعدل من أسلوب عمله. فقد أقام شبكات جديدة فى الريف، وخاصة منطقة الدلتا،

---

[125] Andre Raymond, "La fabrication et le commerce du sucre au Caire au XVIIIe siecle, l'effondrement d'une "industrie" traditionelle," in Sucre, sucries et douceurs en Mediterranee, Paris 1991,p. 213-215.

[126] Nelly Hanna, Bulaq, p.24-25.

[127] Raymond, "Lafabrication et le commerce du sucre".

تعاملت مع مجموعات جديدة من الناس مثل شيوخ القرى والملتزمين، كما شغلته مشاكل النقل والتخزين التى إحتاجها ذلك المشروع الإستثمارى، الذى جره إلى الزراعة والإنتاج الصناعى، مما يعد تحولا كبيرا فى مجرى نشاطه. لأن تجارة السكر جعلته يهتم بزراعة القصب، وصناعة السكر، وأسواق التصدير، إهتماما تداخلت فيه تلك المراحل مع بعضها البعض، مما يعنى تدفق رأسماله على تلك المجالات الثلاثة، وإرتباطه بالاقتصاد المصرى بشتى قطاعاته، ومختلف مظاهره.

ولابد أن إقامة أبو طاقية لمثل هذا المشروع كان يحدوها الأمل فى تحقيق أرباح وفيرة، وخاصة أن الطلب على السكر أخذ فى التزايد سواء داخل الدولة العثمانية أو فى أسواق أوربا، وكانت هناك إمكانيات لتصدير السلعة عن طريق البحر الأحمر إلى جدة ومكة ومخا. فقد كانت مصر أهم مصدر للسكر فى الدولة العثمانية، وكانت صادرات السكر تتم بكميات كبيرة. ونظرا لزيادة السكان فى الأناضول فى القرن السادس عشر، لابد أن يكون الطلب على السكر قد تزايد فى أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. ولم تنفرد مصر وحدها بإنتاج السكر فى الدولة العثمانية، فقد كانت قبرص تساهم فى الإنتاج، غير أن إنتاجها كان مخصصا لتزويد المطابخ السلطانية فى إستانبول، على نحو ما تذهب إليه الدراسات الحديثة.[128] ولعل الكميات التى أنتجتها معامل السكر بقبرص كانت غير كافية لتلبية الطلب على السلعة مما جعل السكر المصرى يشق طريقه إلى العديد من الأسواق.

كما أن السكر ظل يعد من السلع الكمالية فى أوربا حتى مطلع القرن السادس عشر، على نحو ما يذهب إليه برودل، وإقتصر بيعه على الصيدليات لمداواة المرضى، وعد من الهدايا القيمة التى تقدم للأمراء وعلية القوم. ثم أخذ إستهلاك السكر فى الإنتشار حتى أصبح متوفرا على جميع الموائد فى بلاد أوربا. وحدث ذلك عندما كان سكان أوربا يتزايدون، فقيل أن عدد السكان قد تضاعف عند نهاية القرن. وبعبارة أخرى، كانت هناك زيادة فى الطلب على السكر فى مختلف الأسواق، ولابد أن يكون أبو طاقية قد علم بذلك من وكلائه فى إستانبول، ومن التجار الأوربيين الذين يفدون إلى القاهرة، ومن اليهود

[128] S. Faroqhi, Towns and Townsmen, p. 86-87.

ملتزمى الجمارك الذين كانوا على صلة وثيقة بالتجار الأوربيين وخاصة البنادقة، والذين كان لهم وكلاء يترددون على البندقية. فرغم إستمرار الحاجة إلى السكر فى الأسواق الخارجية، يبدو أن تلك الفترة شهدت قفزة فى الطلب العالمى على السلعة.

وأصبح تجار القاهرة طرفا فى مختلف مراحل تجارة السكر، فقام أبو طاقية من خلال وكلائه فى الريف بالتعاقد مع زراع القصب بوثيقة مكتوبة تسمى (سلم شرعى) يتم بموجبها دفع مقدم للمنتج، وينص فيها على موعد تسليم القصب الذى يتم تصنيع السكر منه مباشرة. وكانت زراعة السكر التى تبدأ فى يناير وفبراير، ويحصد المحصول فى أكتوبر ونوفمبر، تتطلب إستثمارات مالية كبيرة، وخاصة عند بداية الموسم الزراعى، ومن ثم كانت المقدمات التى دفعها أبو طاقية للزراع موضع ترحيب من جانبهم، كما كانت تضمن له الحصول على حاجته من المحصول فى موسم الحصاد. ولدينا نماذج قليلة من الأسعار التى تعامل بها أبو طاقية، فكان يدفع ما بين خمسة وعشرة قروش ثمنا لقنطار السكر عند تعاقده على الشراء. وبالطبع كان يبيع السلعة بسعر أعلى. أى أن "السلم الشرعى" كان شراء مقدما لسلعة يتسلمها التاجر مستقبلا، فكان يتم الشراء عند بداية الموسم الزراعى، ويتم تسليم السلعة بعد الحصاد. فدفع أبو طاقية –على سبيل المثال– 450 دينارا فى المحرم عام 1013هـ/1604م، قيمة 115 قنطارا من السكر يتسلمها فى شوال من نفس العام.[129] وكذلك دفع فى صفر من نفس العام 1624 دينارا قيمة سكر خام ليتسلمه فى رمضان.[130] وكانت تلك الإتفاقات تدون بسجلات المحكمة، وأحيانا كان أبو طاقية يحصل على رهن لأحد الممتلكات العقارية (بيت مثلا) كضمان يغطى قيمة ما دفع مقدما فى حالة عجز الطرف الآخر عن الوفاء بإلتزامه.[131]

وإلى جانب "السلم الشرعى"، تضمنت سجلات المحكمة الشرعية تسجيلا لقروض دفعها أبو طاقية لبعض زراع القصب، كان بعضها كبيرا، كالقرض الذى دفعه –مثلا– لملتزم المنوفية، الذى كان يزرع قصبا، وبلغت قيمة القرض 148 ألف نصف.[132] كما إقترض

---

[129] الباب العالى 1264.82 بتاريخ 1013/1604، ص 260.
[130] الباب العالى 1650.82 بتاريخ 1013/1604، ص 344.
[131] الباب العالى 599.102 بتاريخ 1028/1618، ص 138.
[132] الباب العالى 1045.201 بتاريخ 1028/1618، ص 243.

3500 قرشا (105 ألف نصف) للشيخ محمد الشنوانى.[133] وقد قدم أبو طاقية تلك القروض لأولئك الزراع الكبار حتى يشجعهم على توفير حاجته من السلعة. وربما استخدم المدينون تلك القروض فى توسيع إنتاجهم الزراعى أو شراء إلتزامات أخرى مثلا، أو للغرضين معا.

وإهتمام أبو طاقية –والتجار من أبناء جيله– بزراعة القصب له مغزى كبير. فقد أتاح لهم الحصول على القصب بكميات كبيرة قبل ظهور الملكيات الزراعية الكبيرة فى القرن التاسع عشر. إذ ربط المؤرخون بين حيازة الأرض والتوسع فى إنتاج المحاصيل النقدية، وذهبوا إلى أن نظام الحيازة فى العصر العثمانى جعل الفلاحين ينتجون ما يكفى بالكاد لحاجتهم ولسداد الضرائب، وأن تتجير الزراعة قد تم على نطاق واسع عند تغيير نظام حيازة الأراضى الزراعية فى القرن التاسع عشر.[134] ولا تستطيع تلك الآراء أن تصمد فى مواجهة الأدلة الوثائقية، فإنتاج المحاصيل النقدية لم يقتصر –فى الفترة موضوع الدراسة– على قصب السكر وحده، إذ كانت مصر تصدر كميات كبيرة من الأرز إلى الولايات العثمانية الأخرى، والأرقام المبالغ فيها لصادرات تلك السلعة –التى أوردها فانسلب Vansleb عام 1672/1673– تشير إلى أن عدد السفن المحملة بالأرز، والتى إتجهت إلى تركيا قد بلغ خمسمائة سفينة سنويا. ويمكن أن يقال نفس الشيء عن الكتان الذى كان يزرع بكميات كبيرة ويصدر فى صورة منسوجات كتانية. فقد قدر يوهان فيلد –الذى زار مصر بين 1606 و 1610– أن عدد السفن التى كانت تقصد إستانبول محملة بالمنسوجات الكتانية المصرية تراوح بين 18-15 سفينة سنويا.[135] وذهب كينيث كونو Kenneth Cuno إلى أن بعض الحيازات الزراعية الكبيرة نسبيا كانت موجودة بالفعل فى أواخر القرن الثامن عشر.[136] ويرى أن الظاهرة ترتبط بالفترة التى درسها، ولكن القرائن هنا تشير إلى أن تلك الظاهرة كانت إمتدادا لما كان موجودا فى فترات سابقة. ورغم عدم وجود دراسات –حتى الآن– عن حيازة الأرض الزراعية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، تشير المصادر التى استخدمناها –إشارة واضحة– إلى أن التجار كثيرا ما

---

[133] الباب العالى 1460.100 بتاريخ 1026/1616، ص 221-220.

[134] Kenneth Cuno, The Pasha’s Peasants,p.2-5

[135] Vansleb, The present State of Egypt, p. 67;Wild, Voyage en Egypte, p.94.

[136] Cuno, p.67.

تعاملوا مع مزارعين كانت حيازتهم الزراعية كبيرة نسبيا، بما يتجاوز ما يحتاجون إليه لسد حاجات عائلاتهم. ولعل الدراسات التى يتم القيام بها مستقبلا تحدد لنا مدى إنتشار تلك الظاهرة.

غير أنه بإستطاعتنا أن نناقش هذه المسألة من منظور آخر، فإستنادا إلى الأدلة التى تشير إلى تتجير عدد من المحاصيل بدرجة كبيرة خلال فترة الدراسة، كان الإنتاج الزراعى العالمى عندئذ يتجاوز حد سد الحاجة، وذلك بغض النظر عن نظام حيازة الأراضى الزراعية الذى كان سائدا. ومن ثم نفترض أن حائزى الأراضى الزراعية تأثروا بالعرض والطلب، أى بقوى السوق، وأنهم إستطاعوا فى الأوقات التى إتسمت بالرخاء النسبى، أن يحولوا جانبا من زراعتهم فى اتجاه إنتاج المحاصيل النقدية. ويذكر ستانفورد شو Shaw أن أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر شهدت زيادة فى الرقعة الزراعية نتيجة التوسع فى نظام الرى.[137] كما أن الزيادة الكبيرة فى إنتاج السكر فى تلك الفترة ترتبط –بالضرورة– بالتوسع فى زراعة القصب. ولا شك أن قيام التجار من أمثال أبو طاقية والرويعى بالإستثمار فى هذا المجال، كان حافزا لتحويل مساحات أكبر من الأرض الزراعية لإنتاج القصب، وجاء ذلك التطور إستجابة لزيادة الطلب على السكر فى الأسواق العالمية. وبعبارة أخرى، لم يكن نظام حيازة الأرض الزراعية يقف حائلا دون تأثر الزراعة بقوى السوق.

وقد تنوعت الآليات التى حدث عن طريقها هذا التحول، ففى كثير من الأحوال تعامل التجار مع الملتزمين. وكان الملتزمون يتولون جباية الضرائب من الفلاحين دون التدخل فى تحديد نوع المحاصيل التى يزرعها هؤلاء. ولكن نظرا لأن الملتزم كان يقوم أحيانا بإقراض الفلاح مالا ليشترى البذور والأدوات اللازمة للزراعة، وإصلاح القنوات، فمن المحتمل أن يكون قادرا على "إقناع" بعض الفلاحين بتغيير نوع المحاصيل التى يزرعونها. أضف إلى ذلك وجود مزارع خاصة بالملتزمين عرفت بالوسية، كان بإستطاعتهم زراعتها وفق هواهم.[138] ومن ثم كان هناك مجال لتنويع المحاصيل الزراعية، وأحيانا كان التجار يتعاملون مع حائزى الأراضى الزراعية من الفلاحين

[137] Shaw, p. 19 and p.688.
[138] Shaw, p. 22 and p. 56-57.

تعاملا مباشرا، مثلما حدث مع الشيخ محمد الشنوانى الذى كان يزرع ستين فدانا من القصب بالمنوفية.[139] وربما كانت هناك آليات أخرى استخدمت لتحقيق التحول فى الإنتاج تلبية للطلب على السكر، لا تتوفر لدينا معلومات كافية عنها.

وكان إهتمام التجار بالإستثمار فى الزراعة يعنى أن تجارتهم تداخلت مع الإنتاج، وأنهم كانوا يستثمرون أموالهم فى إنتاج محصول يعلمون أن الطلب عليه يتزايد فى الأسواق العالمية، وهى ظاهرة يزعم بعض المؤرخين أنها لم تحدث فى مصر إلا على يد محمد على باشا نتيجة الإتصال بالغرب، وجاءت المبادرة فى هذا الاتجاه من جانب الدولة.[140] ومن الواضح أن النظام قد أدخل فى وقت مبكر ببعض قطاعات الإنتاج الزراعى، ثم إتسع نطاقه فى القرن التاسع عشر ليشمل قطاعات أخرى. وأن المبادرة فى هذا الاتجاه لم تأت من جانب الدولة، كما حدث بعد ذلك عندما تحكم محمد على فى الإنتاج الزراعى ، وأصبح بإستطاعته تحديد أنواع المحاصيل التى تتم زراعتها.

وقد أعطى هذا النظام لأبى طاقية وغيره من التجار الوسائل التى تمكنهم من ضمان الكميات التى إحتاجوا أليها من السكر، ومواعيد إستلامها للإتجار بها. فكان بإستطاعة التاجر أن يحصل على أكبر كمية من الإنتاج إذا زاد من إستثماراته فى هذا المجال . ورغم أن بعض إتفاقات "السلم الشرعى" التى أبرمها أبو طاقية كانت تتناول كميات محددة من السكر بلغت 110 أو 115 أو 250 أو 336 قنطارا[141]، فإن بعضها الآخر كان يتناول كميات أكبر كثيرا مثل 820 أو 952 أو 1050 قنطارا.[142] فبدلا من أن يقيم أبو طاقية حساباته على المجهول، إستطاع أن يضمن كميات كبيرة من السلعة بأسعار حددت مقدما، وبذلك كان فى موقف يسمح له بحساب عائد إستثماره حسابا دقيقا. وكان ذلك يعنى، على صعيد آخر، ربط العرض بالطلب، أو العرض فى السوق الخارجية بالطلب على مصدر

---

[139] الباب العالى 1460.100 بتاريخ 1026/1616، ص 220-221.

[140] Charles Issawi, "The Economic Development of Egypt 1800-1914" in The Economic History of the Middle East 1800-1914, Chicago 1975,p.360-4.

[141] الباب العالى 651.90 بتاريخ 1017/1608، ص 140؛ نفسه، 1264.82 بتاريخ 1012/ 1604، و2008 بتاريخ 1013/ 1604، ص 402؛ نفسه، 839.95 بتاريخ 1022/1612، ص 163.

[142] الباب العالى 1761.82 و2008 بتاريخ 10113/ 1604، ص 360 و400؛ نفسه، 2446.105 بتاريخ 1033/1623، ص 669-670.

الإنتاج. وكان بإستطاعته أن يحدد ما يستثمر من أموال فى المقدمات والقروض التى يقدمها للمنتجين، وهو مطمئن ألى سلامة ودقة توقعاته.

وكانت القروض وصكوك "السلم الشرعى" تعنى أن التجار من أمثال أبو طاقية والرويعى وجمال الدين الذهبى، إستطاعوا –إلى حد كبير– السيطرة على سوق السكر بالقاهرة، وكان "السكرية" الذين يشتغلون بتجارة السكر يعملون من خلالهم، وتبين دراسة أندريه ريمون عن "السكرية" أنهم أصبحوا بدورهم من أثرياء القاهرة مع مطلع القرن السابع عشر.[143] ولعلهم كانوا يقومون ببعض عمليات الإستثمار فى الإنتاج على نحو ما فعل غيرهم من التجار. وبفضل وضعه المتميز، كان أبو طاقية –فى واقع الأمر– يبيع السكر جملة للسكرية من إنتاج معاملة الخاصة. مما يشير إلى صلته الوثيقة بإنتاج السلعة إضافة إلى دوره فى تجارتها. كما أن التجار المشتغلين بتصدير السكر إلى الأسواق الخارجية كانوا يحرصون على تخفيض أسعاره حتى تتسع دائرة الأسواق التى يتعاملون معها.

ومن الأهمية بمكان، أن تلك الظروف أدت إلى إنتشار إنتاج السكر بالمناطق الريفية، إلى جانب ما كانت تنتجه معامل القاهرة، لمواجهة الطلب المتزايد فى الأسواق العالمية. مما يجعلنا نفترض أن ذلك التوسع فى الإنتاج إرتبط بنقل الخبرة الفنية الخاصة بتلك الصناعة من المدينة إلى الريف، إذ يذكر أشتور Ashtor أن معامل السكر كانت تقع دائما بجوار مناطق زراعة القصب[144] فى عصور سالفة ، فإذا لم تكن الخبرة قد إنتقلت إلى الريف ، تعد إقامة المعامل هناك غير ذات جدوى. ولعل تجار القاهرة كانوا وراء توسيع نطاق مشاركة الريف فى العملية الإنتاجية.

فقد شارك أبو طاقية والرويعى بصورة غير مباشرة فى عملية إنتاج السكر التى كانت تتم بالريف بجوار مناطق زراعة القصب. ويبدو أن زراع القصب كانوا يقومون ببعض المراحل الأولية فى إنتاج السكر، ثم يتم التكرير وصناعة المنتج النهائى بالقاهرة، ولعب أبو طاقية دورا فى التشجيع على إتمام الخطوات النهائية للإنتاج بالريف، فقام بإرسال معدات التكرير إلى مناطق زراعة القصب بالغربية والمنوفية لخدمة هذا الغرض، فنجده

---

143 حديث أندريه ريمون عن السكريين.

144 E. Ashtor "Levantine Suger Industry in the Late Middle Ages, A Case of Technological Decline," p. 94.

يؤجر تلك المعدات لبعض المنتجين عام 1033/1623 وكان إسمه منقوشا عليها.[145] وعندما مات الرويعى تضمنت تركته معدات إنتاج السكر فى إقليم المنوفية بالدلتا.[146] وكان ما ينتج بالريف يعرف بالسكر الخام، وهو نوع يستهلك محليا ويصدر بعضه للخارج. ولكن السكر المكرر كان أجود نوعا وأغلى ثمنا، ولا ينتج إلا بالقاهرة، ولعله كان النوع المستخدم بالقصور السلطانية فى إستانبول.

وقد إستفاد أبو طاقية من إنتاج السكر بالريف إستفادة واضحة، فقد سهل نقل الإنتاج ، ووفر من كلفة النقل، وربما كانت أجور العمال بالريف تقل عنها بالقاهرة، وحتى لو كان الفرق فى الأجور ضئيلا بين القاهرة والريف، فإن حاجة إنتاج السكر إلى المزيد من الأيدى العاملة يبرر خفض التكاليف. وكان ما يهم التاجر الذى يتعامل بكميات كبيرة من السلعة، أن يكون ما يحتاجه منها جاهزا عند الحاجة لتصدير الشحنات عبر البحر المتوسط أو البحر الأحمر. ومن ثم كانت الإتفاقات التى يبرمها مع زراع القصب وصناع السكر تعطيه الأفضلية فى التعامل.

ولا نعرف على وجه التحديد الكميات التى كان يتم إنتاجها بالريف، وتلك التى كانت تكرر بالقاهرة. وعلى كل، كان إسماعيل أبو طاقية يمتلك معمل تكرير (مطبخ سكر) بخط الأمشاطيين وسط القاهرة بالقرب من منزله،[147] كان يعرف "بمطبخ القواص"، ويشير الموقع إلى أن إنتاج السكر كان يتم وسط المدينة. يبين وصف ذلك المعمل فى حجة الوقف أن الإنتاج كان يمر بعدة مراحل، فكان "مطبخ القواص" ينتج العسل الأسود، والسكر الخام، والسكر المكرر بمختلف أنواعه وفق الطريقة المستخدمة فى التكرير . وتولى إدارة المطبخ لحساب أبو طاقية واحد من السكرية، ولابد أن ثمة إتفاقية أبرمت بينهما أعطت للسكرى حق بيع جانب من الإنتاج مقابل قيام أبو طاقية بتصريف باقى ما ينتج من السكر.[148]

---

[145] الباب العالى 2446.105 بتاريخ 1033/1623، ص 669-670.
[146] القسمة العسكرية 106.38 بتاريخ 1034/1624، ص74
[147] الباب العالى 795.82 بتاريخ 1012/1603، ص 160-161.
[148] الباب العالى 3156.98 بتاريخ 1025/1616، ص 415.

وتعد دراسة إرتباط التجار بالإنتاج فتحا جديدا، لما تلقيه من أضواء على ميدان لم نعرف عنه من قبل إلا القليل، وخاصة طريقة تنظيم الإنتاج وعلاقة ذلك بطوائف الحرف . ويذهب الكثير من المؤرخين إلى أن الإنتاج لم يتطور تطورا ملموسا فى ذلك العصر بسبب الضوابط الصارمة التى فرضتها الدولة عليه، وكذلك الطوائف ويبدو أن البنية الهيكلية للطائفة قد قويت عشية الفتح العثمانى لمصر، وأن الطوائف مارست بعض الإختصاصات التى كانت للمحتسب من قبل مثل الرقابة على جودة المنتج.[149] ولكن معرفة ما إذا كان ذلك قد أدى إلى تقوية قبضة الدولة على الطوائف، أو كان على عكس ذلك يعد مسألة أخرى. ويعتبر الباحثون الذين ينتمون إلى المدرسة القديمة مثل جابرييل بير Gabriel Baer، أن الطوائف كانت –إلى حد بعيد– خاضعة لسيطرة الدولة فى العصر العثمانى. ولكن بعض الباحثين الشباب من أمثال بسكال غزالة يعارضون تلك المقولة إستنادا إلى مصادر وثائقية، ويعتبرون أن سيطرة الدولة كانت قائمة فعلا، ولكنها لم تكن شاملة.[150]

ولا زال الغموض يحيط بالضوابط التى فرضتها الطائفة على أعضائها، إذ يشاع أن الطوائف أعاقت أى محاولة للإبتكار، وقصرت مزاولة الحرفة على أعضائها، وحرمت الإشتغال بها على أولئك الذين لا ينتمون إليها. كما يقال أيضا أن الطائفة تحكمت فى المواد الخام اللازمة للإنتاج، فكان شيوخ الطوائف يقومون بتوزيعها بأنفسهم على الأعضاء. وتؤكد سجلات المحكمة الشرعية فى القرن السابع عشر حقيقة وجود نظم وضعتها الطوائف لحماية مصالح أعضائها أو حماية المستهلك، وكان على أفراد الطائفة أن يلتزموا بها. وعلى سبيل المثال، كان تجار المنسوجات بوكالة المرأة عند باب النصر، مطالبون بالإلتزام بقواعد الجودة وقياس عرض القماش، فإذا لم يلتزم البعض بذلك كان عرضة للعقاب.[151] وهناك حالة أخرى يرجع تاريخها إلى عام 1025/1614 تتعلق بمسألة عضوية الطائفة، إتصلت بطواقجى (صانع قلنسوات) منعه شيخ تلك الطائفة من ممارسة الحرفة. فإذا قل الطلب على سلعة معينة، كانت القيود تفرض –غالبا– على عضوية

[149] Nelly Hana, Construction Work in Ottoman Cairo, Cairo 1984, p. 7-10.

[150] Gabriel Baer, Fellah and Townsmen in the Middle East, London, 1982; Pascale Ghazaleh, "The Guilds: Between Tradition and Modernity" in Nelly Hanna, ed., The State and its Servants, Cairo, 1995, p. 60-74.

[151] الباب العالى 1843.98 بتاريخ 1025/1614، ص 230.

الحرفة، وتقوم محاولات لمنع غير المنتمين إلى الحرفة من مزاولة الإنتاج. أما إذا زاد الطلب أو كان يتزايد بإطراد، فإن الإلتزام بتلك القاعدة لم يكن –على ما يبدو– واردا . ولم تكن القواعد الخاصة بحرمان غير الأعضاء من الإشتغال بالحرفة تطبق –بطريقة أو أخرى– عندما يتعلق الأمر بأفراد من أصحاب الجاه مثل أساطين التجار كأبى طاقية والرويعى والذهبى. ولا يبدو أن أبو طاقية والرويعى كانوا أعضاء بطائفة "السكرية"، كما أن تجار الصابون بالقدس الذين إمتلكوا ورشا لإنتاج الصابون، لم يكونوا من بين أعضاء طائفة "الصبانين".[152]

ومن المظاهر الهامة المتصلة بتلك المسألة، الحصول على المواد الخام، الذى كان أمرا حيويا بالنسبة لبعض الطوائف، فكان يتم تنظيمه للتأكد من حصول كل عضو على نصيبه من الخامات. غير أنه لا يبدو أن تلك القاعدة طبقت عند كل الطوائف فى حالة وفرة المواد الخام اللازمة للإنتاج. فلا نجد فى وثائق تلك الفترة أى إشارة إلى قيام الطوائف بفرض قيود على ملاك معامل تكرير السكر بالقاهرة، أو معامل الصابون بالقدس ، لتحديد كميات قصب السكر فى الحالة الأولى، أو زيت الزيتون فى الحالة الثانية، التى يحصل عليها هؤلاء من الزراع. ومن ثم نستطيع القول أن تنظيم الطوائف لم يكن ثابتا صارما، وإنما استجاب للأحوال المتغيرة كوفرة العرض أو تزايد الطلب فى الأسواق العالمية على إنتاج معين.

وكان إنتاج معمل تكرير السكر الذى إمتلكه أبو طاقية، إضافة إلى ما كان يحصل عليه مباشرة من الأقاليم الريفية، يوفر له كميات كبيرة من السلعة لتصديرها إلى الخارج . وليس لدينا سبيل لمعرفة حجم الكميات التى كانت تصدر إلى الخارج وتلك التى تستهلك فى السوق المحلية. ولكننا نعلم تماما أن صادرات السكر إتجهت إلى مختلف الأسواق والبلاد، إلى جدة,[153] ومخا،[154] ودمشق،[155] والبلاد الرومية (الأناضول)[156] والبندقية.[157]

---

[152] Amnon Cohen, Economic Life in Ottoman Jerusalem, Cambridge, 1989, p. 84-85.

[153] الباب العالى 896.94 بتاريخ 1021/1612، ص 195.

[154] الباب العالى 896.94 بتاريخ 1034/1624، ص 172-171؛ نفسه 2162.89 بتاريخ 1025/1616، ص 275؛ نفسه، 412.103 بتاريخ1031/1621، ص 134.

[155] الباب العالى 836.100 بتاريخ 1026/1617، ص 117؛ نفسه 452.90 بتاريخ 1017/1608، ص 102.

[156] الباب العالى 3506.98 بتاريخ 1025/1616، ص 472؛ نفسه 494.101 بتاريخ 1028/1618، ص 77.

[157] الباب العالى 1871.96 بتاريخ 1023/1613، ص 289؛ نفسه 2824.97 بتاريخ 1024/1614، ص 380؛ نفسه 3506.98 بتاريخ 1025/1616، ص 472.

والواقع أن فانسلب Vanseleb –الذى زار مصر بعد مرور نصف قرن على وفاة أبو طاقية– عند رصده للبضائع التى صدرت من الإسكندرية إلى أوربا، أورد قائمة تضمنت أنواعا مختلفة من السكر: أقماع كبيرة، وأقماع صغيرة، وملبس مصنوع من السكر، وسكر سلطانى، وشربات.[158] كما بيعت كميات كبيرة من السكر بالسوق المحلى، ذهب بعضها إلى تجار كانوا يصدرونها –غالبا– إلى الخارج.[159] ويوضح ذلك لنا، أن أبو طاقية إستفاد من شبكاته التجارية، التى أقامها فى المرحلة الأولى من حياته العملية، فى تصدير السكر.

ولعل قيام تجار كبار من أمثال أبو طاقية والرويعى وجمال الدين الذهبى بالإستثمار فى زراعة القصب وصناعة السكر، أدى إلى تحقيق عدد من النتائج. فلابد أن تكون الأموال التى إستثمرت فى هذا المجال قد شجعت على التوسع فى إنتاج السكر بالدلتا، وساعدت هذه الصناعة على الإنتعاش بعدما أصابها من الركود خلال القرن الخامس عشر، الذى كتب عنه الكثير،[160] وربما أدى ذلك أيضا إلى توفير السلعة بسعر مناسب، لأن قيام أبو طاقية ببيع السكر للتجار البنادقة يعنى أن الأسعار التى عرضها كانت مغرية، بالنسبة لأسعار السكر الذى أنتج فى أماكن أكثر قربا إلى البندقية مثل صقلية –مثلا– أو قبرص.[161]

ويبدو أن دخول التجار مجال الإنتاج قد إستمر حتى القرن الثامن عشر، فى صناعة المنسوجات، وربما إمتد إلى غيرها من الصناعات. إذ يذكر على الجريتلى أن التجار كانوا –حتى مطلع القرن التاسع عشر– يستوردون القطن من الشام، ويستخدمون النساء فى غزله، ثم يقدمون الغزل للنساجين ليصنعوا منه قماشا، وتولوا الإشراف على مراحل الإنتاج.[162] ويشابه ذلك نظام الإنتاج الذى كان سائدا فى مختلف أنحاء أوربا عندئذ، وخاصة فى قطاع المنسوجات. ورغم أنه لا تتوافر لدينا معلومات كافية عن مدى إتساع حجم هذا النشاط فى مصر، يدعونا وجود هذا النمط الإنتاجى، وما له من مغزى، إلى أن

---

[158] F. Vansleb, The Present State of Egypt, London 1678, p. 118-119.

[159] الباب العالى 390.102 بتاريخ 1028/1618، ص 90.

[160] Ashtor "Levantine Suger in the late Middle Ages: a case of technological decline", in Udovitch ed. p91-132.

[161] على الجريتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، 1952،ص 21-20.

[162] Braudel, III, p. 142.

نعيد النظر فى قضية التصنيع فى عصر محمد على باشا، لنرى ما إذا كانت إنقلابا أو تطورا، فقد بدا جانب من تلك العملية فى وقت مبكر، ولولاه لما إستطاع الباشا أن ينفذ سياساته الجديدة. ولم يكن ذلك النوع من التوافق مع المتغيرات فى عالم التجارة الذى شهدناه يتم على يد أبو طاقية وأبناء جيله من التجار، فريدا فى نوعه بأى حال من الأحوال، فقد شهدت بعض الولايات العثمانية الأخرى نفس الظاهرة. وتذكر ثريا فاروقى أن تجار الأناضول كانوا يستثمرون أموالا فى الريف –فى القرن السادس عشر– للحصول على المنتجات اللازمة لتجارتهم، أو يستثمرون فى إنتاج المنسوجات التى يتجرون بها. وعلى سبيل المثال، كان النسوة بالأناضول يقمن –فى منتصف القرن السادس عشر– بإنتاج الصوف الموهير لحساب تجار أنقرة، وكان صناع الحملة (منسوجات وبر الإبل) فى قرى إقليم أنقرة يعتمدون فى كسب عيشهم على تجار أنقره الذين كانوا يبيعون السلعة فى البندقية. كما أن صناع الحرير فى بورصة –موضوع دراسة حاييم جربر Haim Gerber– الذين صدروا المنسوجات الحريرية إلى مختلف البلاد، كانوا يزودون النساجين بالحرير الخام.[163]

وقد شهدت مصر ظاهرة مماثلة فى حقبة زمنية تالية، عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر تحت حكم محمد على. فقد سعى المماليك –فى القرن الثامن عشر– إلى زيادة أرباحهم التجارية، وإستثمروا أموالا فى الزراعة لتوفير الغلال اللازمة للتصدير إلى فرنسا. وبمقارنة ذلك النشاط، بالنشاط الذى مارسه أبو طاقية، يتضح الإختلاف بينهما من عدة جوانب أساسية. ففى نهاية القرن الثامن عشر، حدث تعارض بين مصالح التجار واقتصاد العالم الرأسمالى الذى كان آخذا فى الإتساع، مما جعل مصر والبلاد المناظرة لها تتجه إلى تصدير المحاصيل الزراعية والمواد الخام إلى العالم الرأسمالى. كما أن التغيرات التى أدخلها محمد على على الاقتصاد بربط عرض المحاصيل الزراعية بالطلب فى السوق الأوربية، أدت إلى إيجاد رابطة أوثق مع اقتصاد أوربا على حساب العلاقات التجارية مع اقتصاد العالم العثمانى، وقد أدت هذه العملية إلى خلق اقتصاد هامشى فى مصر –بعد منتصف القرن التاسع عشر– سيطرت عليه المصالح

[163] S. Faroqhi, "Merchant Networks and Ottoman Craft production (16-17th Centuries)," Urbanism in Islam, Proceedings of the Intenational conference on Urbanism, vol I, Tokyo, 1989, p. 114-8.

الرأسمالية الأوربية المتنامية. غير أن مشروعات أبو طاقية –التى قامت قبل ذلك بقرنين من الزمان– كانت مختلفة تماما، إذ قامت على التوسع فى إنتاج السكر وتصديره إلى الأسواق الخارجية، أى كان يصدر إنتاجا صنع محليا، ولم يكن يصدر محاصيل زراعية أو خامات. وبذلك لا يكون التدهور قد حدث بمجرد غياب السيطرة على التجارة والصناعة، على نحو ما يذهب إليه بعض المؤرخين، كما أنه ليس من الضرورى أن يؤدى تنشيط التجارة مع أوربا إلى إضعاف الهياكل التنظيمية المحلية. فعندما إضمحل دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، حلت محلها جماعات أخرى، أتاح لها هذا التغير فرصة الظهور.

ورغم أن تجارة مصر –خلال تلك الفترة– كانت تصب فى إطار اقتصاد العالم العثمانى ، لا زال بإستطاعتنا أن نجد الدليل على وجود تطور ملحوظ فى التجارة مع أوربا، التى نلمح بعض مظاهرها فى العلاقات التجارية مع البندقية. فقد أتاحت ظروف الفترة لأبى طاقية أن يوسع علاقاته المباشرة مع البندقية، ففتح بذلك مجالا للتجارة المصرية فى مناطق لم تتح للتجار المصريين فرصة إرتيادها. لقد كانت العلاقات التجارية مع البندقية والتجار البنادقة علاقات بالغة القدم، فكان البنادقة –فيما نعلم– يفدون دائما إلى القاهرة أو الإسكندرية لإبتياع ما يحتاجونه من السلع، ولم يكن تجار مصر أو وكلاءهم يقصدون البندقية لتسويق بضائعهم. وقبل الفتح العثمانى، لعب البنادقة دور موزع السلع الشرقية عامة والتوابل خاصة فى الأسواق الأوربية. وبعد الفتح العثمانى بقليل، حصل البنادقة على تصديق من جانب الدولة العثمانية أصبح للتجار البنادقة بموجبه حق الإحتفاظ بكل المزايا والتسهيلات التى كانت لهم فى عصر سلاطين المماليك. وبذلك إستمرت علاقاتهم التجارية بالمنطقة نشطة طوال القرن السادس عشر، فكانوا يجلبون إلى مصر مختلف السلع الأوربية ليتم تسويق بعضها محليا، ويصدر بعضها الآخر إلى جهات مختلفة خارج مصر عن طريق جدة ومكة على وجه الخصوص، ولذلك تأثر البنادقة كثيرا ببروز الهولنديين كموزعين للتوابل فى أسواق أوربا، فإهتزت مكانتهم إهتزازا شديدا. وإذا كان البنادقة قد فقدوا السيطرة على سوق التوابل فى أوربا، فقد جربوا حظهم فى تجارة السكر لتلبية الطلب المتزايد عليه فى الأسواق الأوربية. ونجد من حين لآخر إشارات بالمصادر

إلى تجار بنادقة مارسوا نشاطهم بالقاهرة، وعملوا كوسطاء بين تجار بلادهم وبعض تجار القاهرة الذين كانوا يرغبون فى تصدير البضائع إلى البندقية أو يستوردون سلعا منها.

وشهد مطلع القرن السابع عشر منافسة حامية الوطيس بين الدول الأوربية التجارية للسيطرة على تجارة البحر المتوسط، فبدأ البنادقة يفقدون سيطرتهم –تدريجيا– على تلك التجارة التى كانت من قبل وقفا عليهم، فى حين شق منافسوهم الهولنديون والفرنسيون طريقهم إلى أسواق مصر والشام. وإتخذت تلك المنافسة عدة مستويات: فعلى مستوى الدولة، دارت إتصالات بين تلك الدول والسلطات العثمانية فى إستانبول، للحصول على إمتيازات من السلطان للتجار التابعين لبلادهم، كتخفيض العوائد الجمركية، وتأمين التجار على أرواحهم وأموالهم، والموافقة على إقامة قنصليات لرعايتهم. وعلى مستوى الميدان التجارى دارت منافسة من نوع آخر بين التجار وبعضهم البعض، إستعرضوا فيها قدراتهم على المناورة فى السوق، وهو وضع أتاح للتجار المحليين فرصة تحقيق بعض المكاسب بحكم خبرتهم بأوضاع بلادهم.

غير أنه عندما قام أبو طاقية بمد نشاطه التجارى إلى البندقية، لم يسع لإتخاذ وسطاء من التجار البنادقة، ولكنه إتخذ لنفسه وكلاء ومعاونيين من اليهود الذين كانوا يعملون ملتزمين للجمرك، أخذوا بضاعة أبو طاقية معهم وسافروا إلى البندقية فباعوها لحسابه هناك، وعادوا يحملون بضائع أخرى طلب منهم شراءها لحسابه من البندقية، ثم قدموا له عند وصولهم القاهرة بيانا بحساب تلك العمليات التى قاموا بها هناك نيابة عنه. ويعنى ذلك أن أبو طاقية قام بمد شبكته التجارية إلى البندقية. غير أن الغموض لازال يلف بتاريخ التجار العثمانيين عامة والمصريين خاصة الذين تعاملوا مع الأسواق الأوربية، ولا تزال بحاجة إلى دراسة نوع العلاقات المباشرة التى أقاموها، والسبل التى إتبعوها لتوسيع نطاق شبكاتهم التجارية. ومن الجدير بالإلتفات أن أبو طاقية والتجار من أبناء جيله قاموا بمد شبكاتهم التجارية إلى البندقية فى وقت غلب فيه الظن أن نشاط مثل هؤلاء وغيرهم من تجار الشرق الأوسط قد تقلص بسبب إتساع التجارة الأوربية، كما تشير إلى أن تجارتهم إتسمت بقدر كبير من الحيوية التى تحتاج إلى إلقاء المزيد من الضوء عليها. فقد

ساعدهم هذا النشاط الاقتصادى على تعويض ما فاتهم من تجارة التوابل بالإشتغال بتجارة السكر. وقد قام أبو طاقية بتغيير وجهة نشاطه حوالى العقد الأخير من حياته فى مجال إستثمار رأس المال، والمشروعات والمعاملات المتصلة بإنتاج وتجارة السكر. ولم تكن نتائج إعادة هيكلة النظام التجارى اقتصادية فحسب، بل كانت اجتماعية أيضا. فبمجرد قيام النظام الجديد، وما إرتبط به من شبكة العلاقات التى تكونت فى القاهرة والريف ، والسيطرة التى حققها التجار على تجارة السكر فى السوق المحلية والأسواق الخارجية، تعرض عدد كبير من المشروعات الصغيرة للخطر، أو لم تتمكن من تدبير رأس المال لإستثماره على نحو ما فعل الرويعى وأبو طاقية، ومن ثم كان التطور الجديد فى غير صالحهم. وكان عدد التجار القادرين على التحكم فى سلعة هامة مثل السكر، محدودا للغاية، ورفع ذلك التحكم فى السلعة من قدرهم بين التجار. وبذلك أدى ذلك التغير الهيكلى إلى دعم مركز حفنة من التجار الأقوياء إحتلوا قمة الهرم الاجتماعى للحرفة، وحققوا مغانم أكثر من غيرهم من التجار. وهكذا إرتبط عدد من أساطين التجارة مثل على الرويعى وإسماعيل أبو طاقية وجمال الدين الدهبى بالشاهبندرية، فقد ساعدهم نجاح مشاريعهم التجارية على الوصول إلى مرتبة الشاهبندر فى تلك الفترة.

وكان التجار الأقل حجما ومقدرة على تتبع أحوال العرض والطلب فى الأسواق الخارجية، يستثمرون أموالا أقل حجما فى المجالات الجديدة. ولذلك كانوا أقل إنتفاعا بالتغيير من كبار التجار، ومن ثم أقل مقدرة على تغيير نظام تجارتهم. وبعبارة أخرى، كان التجار من أمثال أبو طاقية فى قمة الهرم الاجتماعى، أقدر من غيرهم من التجار على مواجهة ما قد يحدث لتجارتهم من أزمات، فقد أدت الأوضاع الجديدة إلى حدوث إستقطاب داخل جماعة التجار، حقق فيه من إستطاعوا توفيق أوضاعهم مع التغيرات الجديدة مكاسب طائلة، بينما عجز غيرهم عن ذلك ووجدوا أنفسهم فى وضع أقل مما كانوا عليه من قبل. ولعل هناك عدد أكبر من التجار قد تأثروا بشكل غير مباشر، كالمشتغلين بتصدير الأرز أو الكتان، أو أولئك الذين قصروا تجارتهم على التبادل التجارى بين مصر والشام، أى أن آثار ذلك التغير الهيكلى لم يشمل التجار بنفس الدرجة.

كما أن الروابط التى أقامها التجار مع المشتغلين بإنتاج السكر والأموال التى إستثمروها فى زراعة القصب، أضرت بصغار منتجى السكر بالقاهرة من أصحاب المعامل. فرغم إزدهار الإنتاج، لم تتوفر لهم الأموال التى تمكنهم من الحصول على الخامات بسعر مناسب، ولعلهم كانوا يدفعون ثمنا أكبر لشرائها، مما زاد من تكلفة إنتاج السكر عندهم عنه عند كبار التجار من أمثال أبو طاقية. ومن ثم حدث تمييز بين منتجى االسكر، إرتبط بدرجة القدرة على توفير الخامات بسعر معقول.

والواقع أن ما فعله أبو طاقية والرويعى والذهبى وأمثالهم من التجار عندما ربطوا نشاطهم بالزراعة والإنتاج، لم يكن جديدا، فقد حدثت مبادرات مماثلة قبل ذلك بقرن ونصف القرن أو قرنين من الزمان على يد بعض سلاطين المماليك والأمراء الأقوياء مثل قوصون وإبن زنبر.[164] وإهتم السلطان برسباى بالسكر –على وجه الخصوص– فإحتكر زراعة القصب وإنتاج السكر (كما رأينا). وشاع إمتلاك السلاطين لمعامل تكرير السكر، فكان الغورى يمتلك عددا كبيرا منها، وكذلك فعل الأمراء الذين إشتغلوا بإنتاج السكر وتجارته، فكانوا يستثمرون فى مجال أرباحه مضمونة وكبيرة. وعندما إختفى أولئك الحكام من المسرح السياسى، وحل محلهم العثمانيون، لم يهتموا بالإستثمار فى ذلك المجال. والجديد فيما حدث فى القرن السابع عشر يتمثل فى الدور الحيوى الذى لعبه التجار فى عملية الإنتاج، فقد قام ذلك النشاط الهام على أكتاف جماعة من التجار المحليين، ولم يقم به الحكام.

ويمكن أن يصور لنا إنتاج السكر وتجارته جانبا من السبل التى أتاحت تدخل الدولة فى مثل ذلك النشاط الاقتصادى الرئيسى، وتلك التى هيأت الفرصة أمام القوى الاقتصادية لتلعب دورا فى دفع عجلة هذا النشاط. فقد رأينا كيف كان الطلب كبيرا على السكر محليا، وفى أسواق الدولة العثمانية وأوربا، وكيف قامت تجارة خاصة نشطة فى السكر بين مصر والأناضول، إضافة إلى ما كانت تطلبه الحكومة فى إستانبول من كميات محددة من السكر كل عام لسد حاجة المطابخ السلطانية، ويقدم ستانفورد شو Shaw أرقام شحنات السكر التى إتجهت إلى إستانبول تلبية لطلب المطابخ السلطانية باستانبول، إذ كان

[164] Ashtor, p. 99.

يصدر 800 قنطارا من السكر سنويا فيما بين 1572-1586، ثم تضاعفت الكمية فى 1586 لتصبح 1400 قنطارا.[165] وكان شيخ الطائفة يتولى تدبير الكميات التى تطلب الدولة شراءها، ويتابع إلتزام أعضاء الطائفة بالتوريد، الذى كان يتم بنفس أسعار السوق، على نحو ما تبينه معاملات أبو طاقية مع الموظفين العثمانيين الذين كلفوا بالشراء. ففى عام 1029/1619 باع أبو طاقية 120 قنطارا لأمين السكر ليصدر ضمن إرسالية إستانبول بسعر 20 و 30 قرشا للقنطار،[166] وهو ما كان يطابق سعر السوق، وبمجرد حصول الحكومة على حاجتها من السلعة كانت لا تهتم بفرض ضوابط على الصفقات الخاصة أو على الإنتاج، سواء فى السوق المحلية، أو فيما يتعلق بصادرات السكر إلى الأسواق الخارجية.

ولعل موقف الدولة فى هذا الصدد يعود إلى أن إنتاج السكر قد فاق حاجتها إليه. وربما كانت كمية الثمانمائة قنطار التى صدرت سنويا لإستانبول، والتى زادت إلى 1400 قنطارا عام 1586 تمثل قدرا متواضعا من إنتاج السكر، فقد كان ما يشتريه أبو طاقية من السكر الخام من منطقة ريفية واحدة يقرب من الألف قنطار، وإن كان ما يتم إرساله إلى إستانبول من السكر المكرر، وربما كان التجار الآخرون يتعاملون فى كميات مماثلة أو أكبر حجما، ومن ثم كان الوضع مختلفا تماما عما ذكره بعض المؤرخين فيما يتصل بإنتاج سلع معينة فى إستانبول أو الأناضول،[167] حيث كانت الدولة تهتم بالحصول على كميات معينة من المنسوجات والقنب لتلبية حاجات الترسانة أو صناعة ملابس جنود الإنكشارية.[168] ولكن علاقة الدولة بالتجارة والصناعة فى مصر كانت أكثر مرونة لبعد الشقة وإختلاف الأحوال عما كانت عليه بالأناضول.

وكما حدث بالنسبة لتجارة التوابل التى إحتكرها سلاطين المماليك، أدى سقوط الدولة المملوكية إلى بروز دور التجار وممارستهم للنشاط بحرية أكبر من ذى قبل.

---

165 Shaw, The Financial and Administrative Organization of Ottoman Egypt, Princeton, 1962, p.272.

166 الباب العالى، 102، 1777 بتاريخ 1029/1619، ص 429.

167 Islamoglu and Faroqhi, "Crop Patterns and Agricultural Production Trends in Sixteenth Century Anatolia" Review, 11,3, 1979, 401-36; Islamoglu and Keyder, "Agenda for Ottoman History" Review I,1, 1977, p.31-55.

168 Faroqhi, Towns and Townsmen, p. 126-137.

فالإستثمارات الكبيرة التى وجهها السلاطين المماليك إلى صناعة السكر، أصبحت بعد قرن تقريبا، تقدم من جانب التجار، والدليل على نجاح تلك الإستثمارات يتمثل فى صادرات السكر إلى موانى البحر المتوسط والبحر الأحمر. وبعبارة أخرى، لم يكن التوسع التجارى فى فترة الدراسة مطابقا لنموذج الإندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، حيث كانت المواد الخام تمثل إجمالى الصادرات بينما كانت المنتجات الصناعية تمثل غالبية الواردات. فقد لعبت صناعة السكر –التى دعمتها تلك الإستثمارات– دورا فى الحفاظ على التوازن على النحو المشار إليه.

خلاصة

وتلقى تجربة أبو طاقية وأبناء جيله من التجار الضوء على عدة أمور. فنظرا لكون الكثير من تجارة مصر الخارجية كان يقوم على تجارة العبور، أى التجارة فى سلع متجهة إلى بلاد أخرى، عبر مصر، مثل التوابل والبن المتجهة إلى الدولة العثمانية وأوربا، والمعادن الأوربية المتجهة إلى أسواق الشرق، فأن علاقة تلك التجارة بالاقتصاد المصرى كانت دائما محل تساؤل من جانب المؤرخين. فقد رأى بعض المؤرخين أن تلك التجارة عادت بالفائدة على التجار وحدهم، وإرتبطت بنوع معين من التجارة، ومن ثم لم تؤثر تأثيرا فعالا على المجرى العام للنشاط الاقتصادى فى مصر. ولكن نتائج هذه الدراسة ترسم صورة مختلفة عن ذلك تمام الإختلاف، فتوضح الدور الذى لعبه التجار فى تغيير الأنشطة الاقتصادية من ناحية، وأن منطقة البحر المتوسط قد ظلت مركزا نشطا للتجارة الدولية من ناحية أخرى. والدليل على ذلك إحتدام الصراع بين الدول الأوربية التجارية، للتغلغل فى سوق البحر المتوسط والسيطرة عليه. وكانت التغيرات التى أدخلها إسماعيل أبو طاقية وغيره من أساطين التجار، تغييرات جاءت من داخل النظام وليس من خارجه، فلم تأت نتيجة لتأثير أوربى أو تنفيذا لأوامر الدولة العثمانية. وعندما قام أبو طاقية بتحويل الإنتاج الزراعى والصناعى، كان يفعل مثلما فعل غيره فى فترات تاريخية سابقة، أى أن السبل التى إتبعها كانت معروفة، وأنه لم يخترع أشكالا جديدة للعمل التجارى وإنما استخدم ما كان موجودا منها لمصلحته. ورغم الصعوبات التى تقترن بالفترات التى تشهد تغيرات كثيرة على مدى قصير نسبيا، لابد أن يكون أبو طاقية قد

حقق أرباحا كبيرة عوضته عن التعديلات التى أدخلها على أسلوب العمل التجارى. ويدلنا ذلك كله على الإطار الذى كان أبو طاقية يعمل من خلاله، فلابد أن يكون النظام حيويا حتى يستطيع إستيعاب التغيرات والتوافق مع الأوضاع الجديدة. وقد ساهمت جهود نخبة تجار القاهرة فى جعل إنتاج السكر المصرى يغطى حاجة الأسواق العالمية طوال القرن التالى تقريبا. لقد تجاوزت الاتجاهات التى لمسناها، نتيجة إرتباط أبو طاقية وأبناء جيله من التجار بإنتاج السكر، حدود تلك السلعة إلى غيرها من السلع. فنلاحظ إمتداد تلك الظاهرة إلى القطن والكتان اللذان كانا يزرعان بكميات كبيرة لسد حاجة صناعة المنسوجات، التى بلغت درجة كبيرة من التطور، وكما رأينا كانت المنسوجات المصرية تصدر بكميات كبيرة إلى الأناضول وأوربا. وحتى منتصف القرن الثامن عشر، كانت مصر تصدر كميات كبيرة من التيل إلى فرنسا حيث كانت توزع من هناك فى البلاد الأوربية الأخرى.[169] كما أن صناعة السكر وصناعة المنسوجات إستمرتا فى الإزدهار بعد ذلك لفترة طويلة. وتوضح دراسة أندريه ريمون عن تجار السكر –مثلا– أنهم كانوا يتمتعون بقدر كبير من الثراء طوال القرن السابع عشر وحتى بدايات القرن الثامن عشر، كما تكشف عن ذلك التركات التى تضمها سجلات المحكمة الشرعية. ويعنى ذلك أن الأهمية التى كانت لتلك السلعة والأرباح الكبيرة التى إرتبطت بالإتجار بها إستمرت تمثل ظاهرة هامة لوقت طويل، فتشير الأرقام التى أوردها ريمون إلى أن تجارة السكر إستمرت حتى نهاية القرن تحتل مكانا بارزا بين أهم الأنشطة التجارية فى القاهرة.[170] كذلك إستمر إنتاج المنسوجات لفترة طويلة من القرن الثامن عشر –من الصناعات التى إشتغل بها العديد من الحرفيين، وكان النساجون من أغنى الحرفيين بالقاهرة.[171] وظل السكر والمنسوجات يمثلان معظم الصادرات إلى الولايات العثمانية وغيرها من البلاد. وكان الكثير من المنسوجات المصرية التى تنتج للتصدير، يتجه إلى فرنسا، حيث كان التجار الفرنسيون يصرفونها فى بلاد أوربا. وإحتلت صادرات التيل المصرى إلى فرنسا

---

169 Andre Reymond, Artisans et Commercants au Caire au XVIIIe siecle, Damascus, 1973, p. 180-181 and p. 186-7.

170 Raymond, "La fabrication et le commerce du sucre," Sucre, sucreies et douceurs en Mediterranee, Paris, 1991, p. 213-225.

171 Artisans, p. 229 ff.

المرتبة الثالثة بين مجمل الصادرات المصرية إلى فرنسا فى الثلاثينات من القرن الثامن عشر.[172]

وتبقى الحاجة ماسة إلى دراسات تغطى الفترة التى تلت وفاة أبو طاقية، وإن كانت الأدلة المتاحة الآن تشير إلى إستمرار الملامح التى ميزت النشاط التجارى فى الفترة موضوع الدراسة على مدى قرن ونصف القرن، عندما حان الوقت لإدخال تغييرات هيكلية من نوع جديد.

[172] Artisans,p.181.

الفصل الخامس
التركيب الاجتماعى

التغيرات الأساسية والهامشية

كان للمركز المالى الذى بلغه أبو طاقية نتيجة إرتباطه بتجارة البحر الأحمر، وما إتصل به من الإشتغال بصناعة السكر، إنعكاساته على الصعيد الاجتماعى، إذ أخذ وضعه الاجتماعى يتدعم تدريجيا حوالى العقد الثانى من القرن السابع عشر، متخذا شكل روابط أقامها مع أناس كانوا يشكلون جانبا من بنية السلطة. ونتيجة لتلك الروابط وجد أبو طاقية نفسه طرفا فى التغيرات التى لحقت بالتوازن السياسى، شأنه فى ذلك شأن غيره من أساطين التجار، وهو تغير لم يدر يوما بخلدهم.

وقد صاحب التحولات التى أثرت على الأحوال الاقتصادية للنخبة التجارية عند نهاية القرن السادس عشر، تغيرات فى هيكل السلطة بالإدارة العثمانية فى مركز الدولة والولايات التابعة لها على حد سواء. وبعبارة أخرى، لم يشهد آل أبو طاقية تطور جماعة التجار بالقاهرة فحسب، بل شهدوا –كذلك– التغيرات التى أصابت العلاقة بين القاهرة وإستانبول، التى تركت أثرا واضحا على وضع التجار، بقدر ما كان لها أثرها على القوى الاجتماعية الأخرى. إذ كانت السنين التى عاشها إسماعيل أبو طاقية (المتوفى عام 1624) ووالده أحمد أبو طاقية (المتوفى عام 1596)، وإبنه زكريا (المتوفى حوالى 1666)، حافلة بالإضطرابات التى شهدتها الهياكل الاجتماعية والسياسية، فعاصر والده حكم السلطان سليمان القانونى (المتوفى عام 1566)، الذى ربما كان أكثر السلاطين سيطرة على هيكل السلطة بالدولة، والذى ساعدت إنتصاراته العسكرية على مد رقعة الدولة. وعندما مات زكريا بن إسماعيل بعد ذلك بنحو القرن من الزمان، لم يكن السلطان يتمتع بنفس القدرات والسلطات، إذ أصبح رجال الإدارة أصحاب اليد العليا فى إدارة أمور الدولة، وتراجعت سلطة السلطان عما كانت عليه من قبل. وتوازى ذلك مع عملية إعادة ترتيب العلاقة بين مركز الدولة والولايات التابعة لها. وفى مصر، كان أحمد أبو طاقية وولده إسماعيل معاصرين لأبرز الباشاوات الذين حكموا مصر، مثل سنان باشا (حكم 1567-1568، و

1571-1572) الذى ما لبث أن قاد حملة عسكرية على اليمن، وتولى فيما بعد منصب الصدر الأعظم؛ وعلى باشا (1601-1604) الذى عين أيضا صدرا أعظم عندما ترك منصبه فى مصر وعاد إلى إستانبول. وعندما حل منتصف القرن السابع عشر، أصبحت سلطة الباشا خاضعة للجماعات العسكرية المحلية الصاعدة الذين شكلوا مع الباشا هيكلا جديدا للسلطة، ضم كبار ضباط الأوجاقات وأمراء المماليك. وترتب على ذلك ضعف الروابط –إلى حد ما– بين عاصمة الدولة والولايات، نتيجة الصراع بين السلطات العثمانية والجماعات العسكرية العثمانية، لا فى مصر وحدها، ولكن فى سائر ولايات الدولة العثمانية. فكانت تلك الحقبة حافلة بالإضطرابات الاجتماعية والسياسية فى مصر وغيرها من بلاد الدولة العثمانية. ولا نعرف إلا القليل عن التركيب الاجتماعى لمصر فى العقود التى تلت ضم البلاد إلى الدولة العثمانية. ولم تكن بقايا النخبة العسكرية المملوكية قد برزت بعد كقوة رئيسية على المسرح السياسى، وكانت مدة خدمة معظم رجال الإدارة العثمانية قصيرة، فلم تتح لهم الفرصة لإقامة قواعد لهم بالقاهرة. ولا نكاد نعرف شيئا عن التجار قبل ظهور جيل أبو طاقية، ولاشك أن ذلك يعود إلى قلة عدد البارزين من التجار خلال تلك العقود، فلم يتركوا لنا –مثلا– منشآت عامة إرتبطت بأسمائهم على نحو ما فعل غيرهم من التجار فى الحقب الزمنية الأخرى السابقة واللاحقة على تلك الفترة. ولكن الأوضاع تغيرت مع نهاية القرن السادس عشر مع بداية ظهور النخب الاجتماعية المحلية، وهى ظاهرة تكررت فى الكثير من بلاد الدولة العثمانية، يمكن أن نرجعها إلى تغير التوازن فى هيكل السلطة بإستانبول، عاصمة الدولة.

ويشير الكتاب القديم الذى ألفه ستانفورد شو Shaw عن الإدارة العثمانية فى مصر، إلى أن الجماعات العسكرية المختلفة قامت بتقوية سلطتها عن طريق السيطرة على المصادر الرئيسية للثروة بالحصول على الإلتزامات الحضرية والريفية، وهى عملية تدريجية كانت بدايتها حول تلك الفترة، وبلغت ذروتها فى القرن الثامن عشر.[173] وتظل هناك تساؤلات كثيرة حول طريقة نشوء تلك العملية، والعناصر التى لعبت دورا فى قيامها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فلازالت البواعث الذاتية التى ساعدت على تحديد ملامح تلك

---

[173] Stanford Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, Princeton, 1962.

الهياكل التى برزت على الساحة، والقوى الاجتماعية التى شاركت فيها بصورة أو بأخرى، تحتاج إلى المزيد من الإيضاح، سواء بالنسبة لمصر أو لغيرها من بلاد الدولة العثمانية. وتنصرف الأنظار –غالبا– إلى ملاحظة مدى تأثر الشرائح العليا بها، وإن كان ظهور مثل تلك التغيرات الهامة يترك أثره على الكثير من القوى الاجتماعية الأخرى.

دور التجار

تتفق جمهرة المؤرخين على الوجهة التى إتخذتها تلك التغيرات، ولكنهم –حتى الآن– لم يلقوا بالا إلى دور التجار فى تلك العملية وموقفهم منها، فلا تذكر المؤلفات الرئيسية عن الفترة التى كتبها شو Shaw، أو هولت Holt، أو ونتر Winter أى دور التجار فى صراع السلطة الذى جرى خلال تلك العقود. ولعل هذا الإغفال لدور التجار يعنى أحد أمرين: فإما أن يكون مرد ذلك إلى أن ما كان معروفا عن التجار والفترة الزمنية عامة، كان قليلا بالدرجة التى لم تتح للمؤرخين فرصة تقديم إفتراضات حول ذلك الدور، وإما أن يكون المؤرخون قد قدروا عدم أهمية الدور الذى لعبه التجار فى ذلك المجال. غير أن تقديم تقييم واقعى لدور التجار فى الحياة العامة وصراع السلطة أصبح ممكنا على ضوء المادة التى توصلنا إليها من سجلات المحكمة الشرعية، وهو فى واقع الأمر دور على درجة عالية من الحيوية، لأنه يساعدنا على فهم الكيفية التى دارت بها عجلة المجتمع عندما حدثت تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

لقد كانت أحوال التجار تتغير للأسباب المختلفة سالفة الذكر، وواكب بروزهم كقوة اقتصادية، بزوغ نجمهم فى المجتمع. كما أنه فى أوقات الإضطراب الاجتماعى تزداد فرص الحراك الاجتماعى، سواء بالنسبة للجماعات أو للأفراد الذين ينتمون إليها. ولذلك يساعدنا تحليل علاقاتهم بهيكل السلطة على تحديد ملامح التغيير الذى أصاب وضعهم الاجتماعى من ناحية، كما يساعدنا على ملاحظة دورهم فى إعادة بناء علاقات القوى عندئذ، من ناحية أخرى. أى أن بإمكاننا تحليل دور التجار كجماعة تأثرت بتلك التغيرات، وكمشاركين فى عملية التغيير بالغة التعقيد، إستنادا إلى أحوالهم الاقتصادية التى كانت حديثة العهد بالإزدهار، وسعيهم للإستفادة من الأوضاع الجديدة.

وعند إقدامنا على تحليل دور التجار، نستطيع إختيار عدد من النماذج المختلفة، التى صاغها المؤرخون، فيما يتعلق بموقع التجار من التركيب الاجتماعى وعلاقاتهم بهيكل السلطة فى المجتمعات الحضرية بالشرق الأوسط فيما قبل الحداثة. ويرى أحد تلك النماذج فى التجار مصدرا دائما من مصادر إيرادات الدولة، أو الحكام، إما عن طريق حرمانهم من المال ومختلف أشكال الثروة التى كان بإستطاعة الدولة مصادرتها عندما تمر بضائقة مالية، وإما عن طريق قيام رجال الخزانة الجشعين بفرض الضرائب الباهظة عليهم، فلا يبقون للتجار إلا قدرا قليلا من الثروة. وهو نموذج التاجر –الذى صاغته بعض الدراسات– والذى تحركه القوى السياسية أكثر مما تحركه القوى الاقتصادية، والذى يعد أداة فى يد الدولة أو الحاكم، فهو شريك سلبى يخضع لإستنزاف مالى ظالم بشكل أو بآخر، وصلت ثروته إلى الآخرين كما وصلت إليه. فالتاجر –عندهم– يتخذ دائما موقف الدفاع، يحمى دائما نفسه من الحكام وموظفى الخزانة الجشعين الذين يسعون للحصول على ما يستطيعون الحصول عليه مما يحققه التاجر من الأرباح.[174]

ولكن هذه الصورة لا تدعمها المادة الوثائقية لتلك الفترة.[175] فلا تقدم لنا الأدلة الوثائقية المتعلقة بأبى طاقية ومعاصريه من أساطين التجار صورة التجار الذين يستبد بهم الخوف مما قد يلحق بثرواتهم، بل يبدون –على نقيض ذلك– فى غاية الراحة، يعرضون على الملأ نتائج نجاحهم فى أعمالهم، ويجهرون بما ينفقون من أموال، ويستثمرون أموالهم فى مختلف مجالات العمل، إذ توضح الدراسة الدقيقة لمادة سجلات المحكمة الشرعية أن مثل هذا التعميم الذى قد ينسحب على حقب زمنية معينة، لا ينطبق بالضرورة –على الحقب الزمنية الأخرى.

وثمة نموذج آخر يشير إلى أن التجار كانوا على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للطبقات الحاكمة، جعلتهم بمنأى عن التهميش. إذ كان التجار يمدون الحكام بالسلع الثمينة المستوردة من أقطار بعيدة، ويجلبون لهم العبيد، ويقدمون لهم ما يلزمهم من سلاح

---

174 Huri Islamoglu and Caglar Keyder," Agenda for Ottoman History" Review, I/I, 1977," p.31-55; Peter Gran "Late 18th Early 19th Century Egypt: Merchant Capitalism or Modern Capitalism", L'Egypte au XIXe siecle, p. 267-281.

175 K.N. Chaudhuri discusses some of the views on this matter in his article, "Reflections on the organizing principle of premodern trade," James Tracy, ed., The Political Economy of Merchant Empires, Cambridge, 1991,p.424-6.

وعتاد، فكانوا بذلك يسدون لهم خدمات لا غنى عنها. ولا يقدم أى من النموذجين سالفى الذكر إلا دورا سلبيا للتجار، فهم دائما فى خدمة جماعات الحكام، ولا يلعبون دورا فى تحريك السياسات، بأى سبيل من السبل. وتتضح سلبيتهم وعدم قدرتهم على الدفاع عن مصالحهم فى غياب الطوائف القوية التى تمثل مصالح التجار، على نحو ما عرفته المدن الأوربية.

وتبحث دراسة أبو طاقية وجيله من التجار فى مدى إنطباق تلك النماذج على حالتهم، من خلال تحليل العلاقة بينهم وبين هياكل السلطة القائمة، ودورهم فى التحولات التى حدثت فى تلك الحقبة، والتساؤل حول مدى إنخراط التجار المعاصرين لتلك التحولات فى الأحداث التى قادت إليها، وما إذا كانوا قد ساعدوا على وقوعها أو لعبوا دورا فى توجيهها. أى أننا سنتتبع آل أبو طاقية لنرى ما إذا كان التجار مجرد مراقبين سلبيين للصراع الاجتماعى الذى نجمت عنه تلك التغيرات، أم أن صدامهم بالباشاوات أو الملتزمين أو المماليك قد وجه رياح التغيير وجهة معينة.

وسينوه التحليل أيضا بمسألة أخرى كانت موضع جدل بين المؤرخين لوقت طويل، إذ يلاحظ أن ثمة سؤال يطرح دائما حول أسباب عدم قيام تجار الدولة العثمانية بتكوين طائفة ذات شخصية مستقلة تلعب دور جماعة الضغط التى تدفع السلطات لإجابة مطالبهم، مثلما فعل تجار أوربا. وترجع إشكالية طرح مثل هذا السؤال –بصفة جزئية – إلى أن من يفعلون ذلك يضعون فى إعتبارهم نماذج وأشكال من المؤسسات ظهرت فى أوربا وحدها نتيجة تطور تاريخى معين، نادرا ما تتكرر ظروفه فى موقع آخر. ولكن دراسة حالة أبو طاقية دراسة دقيقة، تبين لنا ما كان يتمتع به التجار من قدرة على المساومة، والطرق التى إتبعوها لتحقيق أهدافهم، إلى غير ذلك من أمور، فى إطار التركيب الاجتماعى الذى كانوا أحد مكوناته.

التجار وهيكل السلطة

ورغم أن التجار لم يلعبوا دورا نشطا فى الصراع على السلطة الذى دارت رحاه بين السلطات العثمانية والجماعات العسكرية المحلية، فلم يسعون للحصول على الإلتزامات التى تصارعت عليها الجماعات العسكرية، كما لم يكونوا طرفا فى أعمال العنف التى

وقعت بين الأطراف المتصارعة، إلا أنهم لم يكونوا مجرد مراقبين سلبيين للأحداث التى تبلورت صورتها فى تلك الأيام. وعلى النقيض تماما، يمكن القول أن تأييد التجار لطرف أو آخر كان يقلب توازن القوى لصالحه، مما جعل الأطراف المتصارعة تأخذ فى إعتبارها الوزن السياسى والاجتماعى للتجار. وكان للتجار صلات وروابط لا حصر لها بجماعات السلطة بصورة دائمة منذ زمن بعيد، فعلى سبيل المثال، كان تجار الكارمية –فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر– على صلة وثيقة بالطبقة الحاكمة. وكان السلاطين يطالبون حكام البلاد التى كان الكارمية يتاجرون معها بالعمل على حماية مصالح أولئك التجار. وفى المقابل، كان السلاطين يلجأون إلى التجار لتمويل حملاتهم العسكرية.[176] وفى القرن الخامس عشر طرأ تغير هام فى وضع التجار الكارمية عندما أقدم السلطان برسباى على إحتكار تجارة الفلفل، فتحول الكثير منهم إلى مجرد وكلاء تجاريين للسلاطين المماليك، وبذلك غلت أيديهم عن ذى قبل عن طريق الأوامر والسياسات التى نظمت مجال عملهم التجارى، وقلصته إلى حد كبير.

ويهمنا هنا فيما يتعلق بالتجار من أبناء جيل أبو طاقية أن نحدد شكل العلاقة بينهم وبين السلطة، أو أن نصف العلاقة بين المجموعة التى كانت بعيدة عن السلطة والحكام: الباشاوات العثمانيون، ورجال الإدارة، والأوجاقات العسكرية، وملتزمى الجمارك، وغيرهم. فقد إستطاعت عائلات النخبة التجارية من أمثال أبو طاقية والرويعى، والدميرى، ويغمور، والشجاعى، والعاصى أن تكون ثروات طائلة من نشاطها التجارى، جعلت منها قوة اقتصادية. ودخل التجار فى علاقات مختلفة مع جماعات السلطة من خلال معاملاتهم التجارية وغير التجارية، فأدخلوهم شركاء فى بعض أعمالهم، وأقرضوهم المال، وتنافسوا معهم فى بعض المشروعات التجارية الأخرى. فنجدهم يتعاونون معا أحيانا فى مسألة تتصل بالمصالح المشتركة، وأحيانا أخرى نجدهم على طرفى نقيض. وبعبارة أخرى، لم يقتصر دور التجار على تلبية حاجات الحكام، بل تعاملوا معهم كجماعة لها شخصيتها المستقلة.

---

[176] Subhi Labib, "Capitalism in Medieval Islam," Journal of Economic History, 39/1, March 1969, p.81.

كان وضع التجار بالنسبة للسلطة زمن أبو طاقية يمتاز بوجود تبادل للمصالح لم يحظ به التجار قبل ذلك بقرن من الزمان، وحتى لو كانت العلاقة غير ندية، فقد تمتع التجار بقدرة على المساومة وفرتها لهم ثرواتهم المادية التى استخدموها كسلاح للمساومة حول التوصل لإتفاقات مع الحكام، فيوفقون أحيانا إلى ما فيه مصلحتهم، ويخفقون أحيانا أخرى، ولكنهم فى كلا الحالين لم يلعبوا دور التابع للسلطة السياسية.

لقد كان من مصلحة التجار أن يتبادلوا المصالح مع الحكام، عن طريق توكيد الجوانب المشتركة فى العلاقة بين الطرفين. ويذهب بعض المؤرخين إلى أن التجار الأثرياء كانوا يتجهون إلى إخفاء مظاهر الثراء حتى لا يلفتوا أنظار الحكام إليهم ويتعرضوا للمصادرة، ولكن لا يبدو ذلك صحيحا بالنسبة لنخبة التجار فى تلك الحقبة، فقد قام التجار من أمثال أبو طاقية بصياغة نظام حياتهم بصورة مشابهة لأسلوب حياة الطبقة الحاكمة، وبذلك كانوا أندادا للحكام من الناحية الاجتماعية، مما مكنهم من إقامة علاقات ندية مع أفراد الطبقة العسكرية الحاكمة.

ولا عجب أن نجد إسماعيل أبو طاقية – فى العقدين الأخيرين من حياته– وقد أحاط نفسه بمظاهر الحياة (الأرستقراطية) القاهرية، وكان قد أصبح شاهبندر التجار، مما إرتقى بمكانته الاجتماعية. فأقام فى بيت كبير ملئ بالأتباع والعبيد والخدم والحشم، واستخدم "مباشرا" لتولى مهمة ضبط حساباته. وكانت عائلته الكبيرة؛ بزوجاته وجواريه وأبنائه ، تكمل مظاهر الأبهة الاجتماعية، وبيته الكبير كانت تتوفر فيه وسائل الراحة والخدمة، ويؤمه الزوار من علية القوم، الذين يستقبلون فى بهو كبير تزينه أعمدة من الرخام الملون، يضاء مساء بشمعدان فضى، ويقدم لهم الطعام فى أطباق من خزف أزنيك (ورد ذكرها فى وثيقة التركة عند وفاته)،[177] ويقف على خدمتهم عدد كبير من الخدم والعبيد . وبذلك بدا التجار أندادا للحكام، وإن لم تتوفر لهم السلطة السياسية أو القوة العسكرية، إذ كانت العلاقات الاجتماعية سبيلا للإتصال بذوى السلطة، يعود نفعها على التجار أحيانا.

ويمكننا أن نرى منظورا ثقافيا مختلفا لمسألة المظاهر الاجتماعية والأموال التى تتكلفها، مقارنة بالمنظور البروتستانتى أو الكالفنى الذى يدعو إلى التقتير فى الإنفاق، حتى عندما

---

[177] القسمة العسكرية 184.38 بتاريخ 1034/1624، ص 155-154.

تتوفر أسباب الثروة. فالثقافة التى إنتسب إليها أبو طاقية تسمح بالتباهى بالثروة لمن كانوا فى مثل وضعه الاجتماعى، (من باب التحدث بنعمة الله)، ويوضح ذلك العلاقة الوثيقة بين الثقافة والطبيعة الاقتصادية، فالعوامل الثقافية قد تلعب دورا حيويا حتى فى المواقف المتصلة بالمصالح المادية. وبنفس القدر لعبت "المثل البروتستانية" كعامل ثقافى، دورا فى تطور الرأسمالية فى أوربا، مما يجعلنا نرى بعدا ثقافيا يضفى على التوجه الاقتصادى للتجار.

وكانت جماعات السلطة الرئيسية التى إرتبط بها أبو طاقية، ورفاقه التجار هى: كبار رجال الإدارة العثمانيين، كالباشا وقاضى القضاة. ولعل الباشاوات العثمانيين فى النصف الثانى من القرن السادس عشر كانوا ينافسون أبو طاقية فى تجارته؛ فقد كان الواحد منهم يشغل المنصب لمدة عام أو عامين فى أغلب الأحوال، ولكن الغريب أنهم كانوا مهتمون بالحياة الاقتصادية للبلاد، ويتجهون إلى الإستثمار فى التجارة ذات الأرباح المجزية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولكننا لا نعرف على وجه التحديد أبعاد نشاطهم التجارى، ولعل ذلك يرجع إلى أنهم لم يستخدموا سجلات المحكمة الشرعية فى نشاطهم على نحو ما كان يفعل التجار، ونجد –أحيانا– نصوصا تاريخية تشير إلى ذلك النشاط، مثل حالة بيرم باشا (1035-38/1626/28)، فيذكر المؤرخ أحمد شلبى أنه كان "له ميل إلى التجارة".[178] كما نعلم علم اليقين أن بعض الباشاوات مثل إسكندر باشا، وسنان باشا –مثلا– كانوا يمتلكون سفنا بالبحر الأحمر،[179] وإستثمروا أموالا كثيرة فى بناء الوكالات بالمدن الرئيسية المشتغلة بالتجارة الدولية كبولاق ورشيد والإسكندرية والسويس.[180] وكان وكلاؤهم يرعون مصالحهم التجارية فى مصر بعد تركهم لمناصبهم، بوقت طويل.

كذلك كان الباشاوات العثمانيين ولاة اليمن يمارسون نشاطا فى التجارة الدولية باليمن ، والحبشة (بدرجة أقل)، وأحيانا كان باشاوات الولايات المختلفة يتعاونون معا فى نشاطهم التجارى، كما كانوا يتعاونون –غالبا– مع تجار القاهرة. وتشير إحدى القضايا التى نظرتها المحكمة الشرعية أن أحمد باشا والى الحبش كان مدينا بمبلغ من المال للخواجة

178 أحمد شلبى، أوضح الإشارات، ص 141.
179 الباب العالى 1266.18 بتاريخ 967/1559، ص 254؛ الباب العالى 298.13 بتاريخ 967/1568، ص 57؛ الباب العالى 1027.59 و 1028 بتاريخ 1001/1592، ص 268.
180 الباب العالى 62.35 بتاريخ 982/1574، ص 287؛Hanna, Bulaq.

كريم الدين البردينى وثلاثة غيره من تجار القاهرة، وضمنه إبراهيم باشا والى مصر، الذى إستطاع أن يرد للتجار أموالهم عام 1023/1622.[181] وهكذا لم يكن الباشاوات يتنافسون مباشرة مع التجار من أمثال أبو طاقية، والرويعى، والذهبى فحسب، بل كانوا منافسين أقوياء بفضل ما توفر لهم من مال وجاه لم يتح للتجار. وهناك بعض الأمثلة التى تشير إلى مقدار ثروة الباشاوات العثمانيين، فعندما فتحت الحواصل التى خزنت بها بضائع محمود باشا والى الحبش، بعد وفاته، قدرت قيمة التوابل المودعة بها بنحو نصف المليون نصفا.[182] وباع وكيل حسن باشا والى اليمن المقيم بالقاهرة إلى القنصل الفرنسى بالقاهرة توابل بلغت قيمتها عشرة آلاف دينار، أى ما يقرب من نصف المليون نصفا.[183] وإلى جانب منافسة الباشاوات للتجار، كانوا يقومون أحيانا باستخدام صلاحياتهم لدعم المشروعات التجارية الناجحة الخاصة بهم، ونظرا لصعوبة الإختصام معهم أيام المحكمة، فإن مركز التجار كان أضعف منهم، فى حالة وقوع نزاع يتطلب اللجوء إلى القضاء.

وكان الباشاوات يمارسون التجارة –أحيانا– من خلال الوكلاء، ولجأوا –أحيانا أخرى– إلى التجار ذوى الخبرة والشبكات التجارية الممتدة إلى المراكز التجارية الرئيسية، لتصريف أمورهم التجارية. وقد تأخذ العلاقة التجارية بين الباشاوات والتجار أحد أمرين، فيلعب التاجر دور الوكيل، أو دور الشريك، وفى كلا الحالين يضمن التاجر لنفسه هامشا من الربح، ولكن هذه العلاقة لم تتسم بالندية، كما كانت الحال فى صيغة عقد الشركة. ويبدو أن التاجر كان عرضة لتحقيق أرباح أقل عند مشاركته لأحد كبار رجال السلطة فى التجارة.

ومن الصعوبة بمكان معرفة ما إذا كان للتاجر حرية الإختيار للدخول فى علاقة تجارية مع الباشا إذا ما طلب منه ذلك. وربما كان التاجر لا يعدم مخرجا إذا لم يكن يرغب فى التعاون مع الباشا، كما أن التاجر الذى يدخل فى علاقة عمل مع الباشا يسعى لتجنب الوقوع تحت سيطرته، ويحاول أن يحقق لنفسه قدرا من الفائدة، فالعلاقة الوثيقة بالسلطة

---

[181] الباب العالى 1478.104 بتاريخ 1032/1622، ص 445.
[182] القسمة العسكرية 569.33 بتاريخ 1027/1617، ص 384.
[183] الصالحية النجمية 330.475 بتاريخ 1005/1596، ص 92.

قد ترقى بمكانته وتدعم مركزه، بإعتباره شريكا تجاريا للباشا، كذلك توفر مثل هذه العلاقة الحماية للتاجر من المصادرة إذا أحسن تدبير أمره مع الباشا.

وعندما دخل أبو طاقية دائرة الإتصال بالحكام العثمانيين، أصبح منغمسا فى سلسلة من المجاملات والخدمات المشتركة، كانت فى الأغلب لا صلة لها بالتجارة، أو بأى فائدة مادية مباشرة. فقد طلب منه قاضى القضاة ذات مرة أن يحول له مبلغا من المال إلى أحد أقاربه بإستانبول من خلال وكيل أبو طاقية هناك. واختاره محمد أفندى (قاضى قضاة آخر) ليكون وكيلا عنه فى إدارة غيط الجعبرى، وهو مزرعة كانت للقاضى بالقرب من القاهرة، وذلك بعد أن نقل من منصبه، وقد شغل فيما بعد أرفع مناصب القضاء فى الدولة وهو منصف قاضى عسكر الرومللى.[184] ولا شك أن الخدمات التى كان بإستطاعة قاضى القضاة أن يقدمها لأبى طاقية تفوق الحصر، إذا وضعنا فى إعتبارنا إتصاله المباشر بالمحكمة وخاصة محكمة الباب العالى.

وتصور علاقة إسماعيل أبو طاقية بأحد الباشوات هذا النوع من تبادل المنافع. فقد إرتبط أبو طاقية –فى السنوات الأخيرة من عمره– بعلاقة وثيقة مع فضلى باشا (ويسمى أيضا فضل الله باشا) والى اليمن، كما إرتبط بعلاقة أقل متانة مع أحمد باشا والى الحبش.[185] ولعل إسماعيل أبو طاقية لم يلتق أبدا بفضلى باشا، ورغم ذلك بلغت تجارته معه حجما كبيرا، ويبدو أن فضلى باشا كان مهتما بالحصول على البضائع المصرية. وتشير سجلات شركة الهند الشرقية الهولندية أن ميناء مخا –المركز الهام فى تجارة العبور– كانت تستقل سنويا سفينة واحدة قادمة من السويس تحمل بضائع ينتظرها الناس بفارغ الصبر.[186] وعرف فضلى باشا بإتساع دائرة نشاطه التجارى، فقد لاحظ بعض التجار الهولنديين الذين وصلوا إلى مخا بسفينتهم أن الباشا يتعامل فى كميات كبيرة من البضائع، وعلى حد تعبير أولئك التجار فى تقرير رفعوه إلى شركة الهند الشرقية الهولندية "جاء الباشا إلى اليمن فقيرا، وغادرها ثريا".[187] وعند وفاة أبو طاقية، كان فضلى باشا من بين

---

[184] القسمة العسكرية 491.38 بتاريخ 1034/1624، ص 164.

[185] الباب العالى 413.103 بتاريخ 1031/1621، ص 134.

[186] يذكر بروور وكابلانيان Brou wer & Kaplanian الخسائر التى كانت تقع نتيجة تأخر وصول السفينة السنوية من السويس (أغسطس 1621)، ص 138-137.

[187] نفس المصدر، ص 223.166.237.

المدينين له بالمال. ولا نعرف تفاصيل العلاقة التجارية بين أبو طاقية وفضلى باشا، ولكن نظرا لأهمية مخا التجارية، ربما كان أبو طاقية يمد الباشا بالبضائع المصرية التى يزيد الطلب عليها فى الأسواق الشرقية، أو ربما كان يعاونه على تصريف البن والتوابل فى المراكز التجارية التى كان له فيها وكلاء وموظفين يرعون تجارته.[188]

والجماعة الأخرى التى إرتبط بها التجار إرتباطا وثيقا هم ملتزمو الجمارك، الذين كان معظمهم من اليهود فى تلك الحقبة. وهنا أيضا كان تبادل المنافع هاما فى تلك العلاقة. وكان ابتزاز ملتزمى الجمارك للتجار أمرا تؤكده المصادر، فيعطينا يوهان فيلد Johann Wild (الذى زار مصر فى 1606-1610) صورة واضحة عن الطريقة التى قد يعامل بها التجار بالجمارك عندما يصلون ببضائعهم، فيذكر أن ملتزم الجمرك سأل التاجر الفارسى (الذى كان فيلد بصحبته) عن محتويات شحنته، ولم يقتنع برد التاجر الذى أقر أن بضاعته من الفلفل. وإتهمه بأنه يخفى فى الزكائب الأحجار الكريمة واللؤلؤ. وقام بفتح الزكائب رغم إعتراض التاجر، وسكب محتوياتها من الفلفل لكنه لم يعثر داخلها على أحجار كريمة أو لؤلؤ.[189] غير أن هذه المضايقات لم تذهب سدى، فقد لجأ التاجر إلى المحكمة مدعيا أن بضاعته قد أصابها التلف نتيجة تصرف ملتزم الجمرك، فتم إلزام الملتزم بتعبئة الفلفل ودفع غرامة جزاء ما فعل. والحادثة التى رواها فيلد بالغة الأهمية لأنها تشير إلى حدود سلطات ملتزم الجمرك، كما تبين –مرة أخرى– دور المحاكم فى مثل تلك القضايا.

وتميل النظريات التى صيغت حول إبتزاز ملتزمى الجمارك للتجار إلى تقديم صورة الملتزم كمستبد، والتاجر كضحية للإستبداد، ولا وسط بينهما. ولاشك أن الصورة تضمنت بعض الحقيقة، وخاصة بالنسبة للتجار المتوسطين والصغار الذين لا تتوافر لهم القوة التى تتيح له مخرجا من ذلك العسف غير أن التجار الذين كان لهم وزن اجتماعى واقتصادى كبير دخلوا فى علاقات حيوية مع ملتزمى الجمارك لمصلحة هذا الطرف أو ذاك. ومقابل عدم التعرض للمضايقات والإبتزاز، شارك أبو طاقية بعض ملتزمى الجمارك فى تجارته، ففى كثير من الحالات باع إليهم بعض البضائع التى إستوردها عبر البحر الأحمر والسويس فور وصولها، ربما بسعر أقل من أسعار الجملة بأسواق القاهرة. كما

[188] الباب العالى 413.103 بتاريخ 1031/1621، ص 134؛ القسمة العسكرية 115.38 بتاريخ 1034/1624،ص 134.
[189] Voyage en Egypte, Cairo 1973,pp. 31-34.

كان أولئك الملتزمين يشترون بعض البضائع التى يصدرها التجار إلى أوربا، وبذلك يشاركون التجار بعض الربح الذين يسعون إلى تحقيقه. وتشير سجلات المحكمة الشرعية إلى أن إسماعيل أبو طاقية أقرض ملتزمى الجمارك مبالغ كبيرة من المال. وعلى سبيل المثال، أقرض عام 1013/1604 مبلغ 2720 دينارا لإثنين من ملتزمى جمرك التوابل على أن يتم إستيفاء القرض من الجمارك التى تستحق عليه مستقبلا لمدة زمنية معينة، وتغطية ثمن بعض التوابل التى إشتروها لحسابه.[190] وقد جاء تسجيل تلك المعاملات بالمحكمة ليعطيها بعدا قانونيا يوفر الضمان للتاجر. ولكن ملتزمى الجمارك لم يعدموا السبيل للضغط على التجار من أجل الحصول على مكاسب أكثر خارج الإطار القانونى، فنجد إثنين من ملتزمى جمرك السويس هما بايزيد بك مير لوا، والمعلم موسى بن خلفا يقنعان إسماعيل أبو طاقية –التاجر الكبير مستورد التوابل –بأن يشترى منهما 106 قناطير من الفلفل بسعر يقترب من سعر السوق هو 15 دينارا للقنطار الواحد.[191]

وهناك نموذج آخر لتعامل أبو طاقية مع جمرك الإسكندرية حيث كان يعيد تصدير السلع التى جلبها عبر البحر الأحمر وبعض المنتجات المحلية كالسكر. فنجد أبو طاقية يقرض ملتزمى الجمرك مبلغا من المال ليستغلوه فى التجارة، فأقرض المعلم شالوم بن موردخاى 1700 قرشا على أن يتم إستيفاء القرض من العوائد الجمركية المستحقة على ما يصدره إسماعيل أبو طاقية إلى البندقية من بلاد الروم وما يستورده منها.[192] كذلك كان ملتزمو الجمرك يشتغلون بالوساطة التجارية فى إستيراد البضائع الأوربية وبيعها إلى التجار فى القاهرة مثل المعادن والنحاس، وقماش المخمل.[193] وعندما حدث ذلك، لحقت الخسارة بالتجار الأوربيين الذين رأوا فى ملتزمى الجمارك منافسا خطيرا يصعب الصمود أمامه.

ومن بين الأبعاد الحيوية لعلاقة التجار بملتزمى الجمارك، توسيع الشبكات التجارية، وهو من الأبعاد التى خدمت مصالح الطرفين فى مختلف الاتجاهات. وجاء –مرة أخرى– على أساس تبادلى. وتحتوى الوثائق التاريخية –وخاصة ما إتصل منها بالقرن السادس عشر – على عدد من الحالات التى لجأ فيها ملتزمى الجمارك اليهود إلى التجار ليلعبوا دور

---

[190] الباب العالى 1267-1266.82 بتاريخ 1013/1604،ص 260.
[191] الباب العالى 923.85 بتاريخ 1014/1605، ص 179.
[192] الباب العالى 3506.96 بتاريخ 1025/1616، ص 475.
[193] الباب العالى 1755.42 بتاريخ 986/1578، ص 299.

الوكلاء عنهم فى تصدير بضائعهم إلى مكة وتصريفها هناك، ثم يشترون التوابل لحسابهم ويصدرونها إلى القاهرة.[194] وبذلك إستطاع اليهود أن يمدوا شبكتهم التجارية إلى مكة وغيرها من بلاد الحجاز التى لا يسمح لغير المسلمين بدخولها. وحدث ما يماثل ذلك فى الاتجاه الآخر، اتجاه البندقية عبر البحر المتوسط، إذ إستفاد أبو طاقية –وغيره من كبار التجار– من صلات ملتزمى الجمارك اليهود بالمراكز التجارية الأوربية وخاصة البندقية، فإستطاع أبو طاقية أن يصل بتجارته إلى البندقية من خلال الوكلاء اليهود لملتزمى الجمارك فتعامل من خلالهم مع الأسواق الأوربية، إذ لعب اليهود دورا بارزا فى التجارة بين الدولة العثمانية والموانى الإيطالية عامة، والبندقية خاصة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.[195] ويبدو أنه لم يكن هناك شريك أو وكيل لأبى طاقية يقيم بالبندقية، فكان يتوجه بمطالبه التجارية إلى هارون أو أحد أخويه نهارون وشوعا، الذين كانوا –على ما يبدو– يرتبطون بشبكة تجارية يهودية ينتمى إليها ملتزمو الجمارك فى مصر، فكانوا يسافرون ببضاعة أبى طاقية إلى البندقية، يصرفونها هناك، ثم يشترون لحسابه بضائع أخرى من أسواق البندقية ويصدرونها إلى الإسكندرية.[196] ولابد أن يكون ما عاد عليه من نفع من وراء مد شبكته التجارية إلى البندقية أمرا ذا بال، وخاصة أن قطاعات التجارة الدولية الأخرى كانت تعانى أزمة من جراء دخول التجار الهولنديين أسواق التوابل الأسيوية، ومحاولتهم السيطرة على التجارة مع شمال أوربا.

وهناك مجال آخر لإنتفاع التجار من علاقتهم بملتزمى الجمارك تمثل فى الإمتيازات الأجنبية التى منحتها الدولة العثمانية للدول الأوربية وتمتع بمقتضاها التجار من رعايا تلك الدول بتسهيلات جمركية فى الموانى العثمانية. وكانت الإمتيازات التى حصلت عليها الدول الأوربية فى القرن السادس عشر والعقود الأولى من القرن السابع عشر، تعطى تجار تلك الدول –كالفرنسيين والإنجليز مثلا– حق سداد عوائد جمركية أقل قيمة من تلك التى كان يدفعها التجار الوطنيون.[197] وكان مقدار العوائد التى يدفعها التجار الأوربيون يعتمد –إلى حد ما–على تقدير ملتزمى الجمارك المحليين. ومن ثم كان على الملتزم أن

[194] الصالحية النجمية، 456، 1145 بتاريخ 979/1571، ص 279.

[195] Aryeh Shmuelevitz, The Jews of the Ottoman Empire in the late Fifteenth and Sixteenth Centuries, Leiden, 1984,p.128-132.

[196] الباب العالى 1870.96 بتاريخ 1023/1614، ص 289؛ الباب العالى 2824.97 بتاريخ 1024/1615، ص 380.

[197] Halil Inalcik, "Imtiyazat," Encyclopaedia of Islam, 2nd edition.

يوازن بين عدة إعتبارات؛ كأن يحاول التهرب من تطبيق المزايا الجمركية التى منحتها إستانبول للتجار الأجانب، ويقوم بتحصيل عوائد أعلى قيمة مما نصت عليه الإمتيازات الأجنبية، وهو أمر كان ميسورا فى حالة ضعف السلطة المركزية؛ أو أن يحاول أن يعوض النقص فى العوائد الجمركية ذات الفئات المخفضة التى يدفعها التجار الفرنسيون ، عن طريق زيادة العوائد على غيرهم من التجار، أو أن يقدر ما يعود عليه من منافع من علاقته بالتجار المحليين فيتجه إلى معاملتهم من حيث العوائد الجمركية بصورة أقل أضرارا بمصالحهم. لذلك كان على التجار أن يقيموا علاقة متوازنة مع السلطات، قد تتسم أحيانا بالتعادل، فيعوض التجار عن بعض ما يخسرونه بالحصول على مكاسب بديلة، اجتماعية أو اقتصادية، أو مزيج منهما معا.

ولم يكن أبو طاقية وكبار التجار عامة، يتورطون بصورة مباشرة فى الصراع الذى دار بين السلطات العثمانية والقوات العسكرية الذى إتسم بالعنف فى الثمانينات من القرن السادس عشر، وإن كانت الظروف قد جذبتهم إلى هذا الصراع على السلطة بطريقة غير مباشرة، فورطتهم فى العملية التى ربما كانوا –أو لم يكونوا– يريدون التورط فيها. ولعل تورطهم فى الصراع على السلطة ساعد على إختلال التوازن بين الأطراف المتصارعة لصالح طرف على حساب غيره من الأطراف الأخرى.

وساعدت ظروف عدة على قيام صلات مباشرة بين أبو طاقية والمماليك والعسكر من رجال الأوجاقات ممن كانوا من ملتزمى الأراضى الزراعية، الذين كان بإستطاعتهم أن يمدوا التاجر بما يحتاجونه من المحاصيل الزراعية كالأرز وقصب السكر. وكان بعض أولئك المماليك والعسكر قد شقوا طريقهم فى ميدان الإلتزامات الحضرية منذ مطلع القرن السابع عشر، بما فى ذلك إلتزام جمرك السويس الذى عرف "بمقاطعة التوابل". ففى 1014/1605 –على سبيل المثال– حصل بايزيد بك على هذا الإلتزام مشاركة مع موسى بن خلفا الملتزم اليهودى.[198] فكان من مصلحة أبو طاقية أن يكون على علاقة طيبة به . ومن ناحية أخرى، كان للعسكر دور فى الإشراف على الجمارك، فيذكر شو Shaw أن الباشا أرسل بعض رجال أوجاق المتفرقة للإشراف على عمل الجمرك ومراقبة تصرفات

[198] الباب العالى 938.82 بتاريخ 1014/1605، ص 180.

الملتزمين.[199] وربما لم يكن للتجار تعامل مباشر مع العسكر، غير أنه كان من مصلحتهم الحفاظ على إتصال حبل المودة معهم.

وكان من بين مظاهر الصراع الذى دار بين العسكر والوالى العثمانى، الصراع على التحكم فى الموارد المالية للولاية، وخاصة الإلتزام. وكان على الملتزم أن يدفع سنويا مبلغا من المال لبيت المال حتى يحصل على إلتزام مقاطعة بعينها. وشهد أوائل القرن السابع عشر تغيرات ملحوظة فى هذا النظام، إذ دخله المماليك والعسكر، فقد كانت الجماعات العسكرية تسعى فى تلك السنوات إلى السيطرة على الإلتزامات. ففى العقد الأول من ذلك القرن دخلوا ميدان الإلتزامات الحضرية فى مجالات الضرائب والعوائد المفروضة على الإنتاج والخدمات والنقل، فيما عدا الجمارك التى بقيت تحت سيطرة اليهود. كذلك جلب القرن السابع عشر معه تغيرات هامة أصابت الفئات العسكرية.[200]

فقد كان بعض المماليك ورجال الأوجاقات، الذين تطلعوا إلى إغتنام المكاسب الكبيرة من وراء الإلتزامات، لا يملكون المال الكافى لدفع قيمتها –التى كانت تمثل مبالغ طائلة– لبيت المال، أو كانوا يفضلون إقتراض الأموال اللازمة للحصول على الإلتزام من التجار أمثال أبو طاقية، بدلا من أن يدفعوا قيمتها من مالهم.

وشهد العقدين الأولين من القرن السابع عشر، إعتماد المماليك ورجال الأوجاقات –بدرجة ما– على التجار كمصدر لإقتراض الأموال. ولم تقتصر القروض التى قدمها التجار على ملتزمى الجمارك الذين تعاملوا معهم وحدهم، بل قدموا القروض للمماليك والعسكر أيضا. وبذلك وجد أبو طاقية وغيره من كبار التجار أنفسهم حلفاء للمماليك والعسكر من رجال الأوجاقات، على أمل تحقيق المنافع من وراء تلك العلاقات. وفى المقام الأول، ربطت تجارة السكر أبو طاقية وغيره من كبار التجار بروابط وثيقة مع الملتزمين فى الريف، فنجد أبو طاقية يتعامل معهم للحصول على القصب، ويقدم لهم قروضا كبيرة فى مناسبات مختلفة، ربما لتشجيعهم على توفير حاجته من القصب فى الوقت المناسب. وإلى جانب ذلك العامل المباشر، ربما كان أبو طاقية مدفوعا إلى معاونة الفئات العسكرية فى

[199] Shaw, p. 193.

[200] Mohsen Shuman "The Urban Iltizams" in Nelly Hanna, ed. The state and its Servants, Cairo, 1995.

صراعها مع الباشا العثمانى بعدم الإرتياح لمنافسة الباشاوات التجار فى مجال التجارة الدولية، وهى منافسة لم تكن تتصف بالعدل فى أغلب الأحوال.

وتعددت معاملات أبو طاقية مع أمراء المماليك، فنجده يتعامل مع الأمير نصوح بن عبد الله المتفرقة –كاشف الغربية والمنوفية– تعاملا مستمرا طوال العقد الأول من القرن السابع عشر، إذ كان الأمير ينتج المحاصيل التى يحتاج إليها التجار، ويدفعون ثمنها مقدما، كما يقرضونه الأموال التى يحتاج إليها،[201] وكانت مبالغ طائلة. ففى 1029/1619 أقرض أبو طاقية الأمير يوسف بن حسين جاويش –أحد ملتزمى المنوفية– 148 ألف نصف.[202] وكثيرا ما كانت تلك المبالغ الطائلة تقدم من التجار أمثال أبو طاقية والرويعى قروضا للأمراء المماليك وكبار رجال الأوجاقات.

وعندما بدأ أمراء المماليك ورجال الأوجاقات سعيهم إلى حيازة القسط الأكبر من الإلتزامات الحضرية، التى كانت بأيدى ملتزمين مدنيين من قبل، حصلوا من التجار على قروض كبيرة أعانتهم على المضى قدما فى الإستحواز على تلك الإلتزامات الحضرية، ولعل دعم التجار لهم، كان وراء سيطرتهم على المزيد من الإلتزامات التى كانت من الموارد المالية الأساسية، وما لبثت الإلتزامات الحضرية أن وقعت تماما فى أيديهم.

وخلال بضعة عقود من السنين، أصبحوا يسيطرون على الكثير من الموارد المالية، ولابد أن تكون بوادر هذا التطور سابقة على ذلك. وأدى بروز أهمية الفئات العسكرية –بمساعدة أثرياء التجار أحيانا– إلى إختلال توازن القوى بين الباشا العثمانى والعسكر بعد أن كان مستقرا معظم عقود القرن السادس عشر، فبدأت سلطة الباشا تضعف لصالح القوى العسكرية الصاعدة. ومال التوازن بين الولاية ومركز السلطة فى الدولة، أو بين الأطراف والمركز، بعض الشيء تجاه الأقاليم الخارجية.

ولا عجب أن يؤدى ذلك إلى إثارة حنق الباشا على التجار الذين كان لهم معهم علاقة نشاط مشترك، ويفسر ذلك سخط مصطفى باشا (1028-29/1619-1620)– قبل وفاة أبو

---

[201] الباب العالى 2008.82 بتاريخ 1013/1604، ص 402.

[202] الباب العالى 1045.102 بتاريخ 1029/1619، ص 243. وبالنسبة للأمثلة الأخرى للمبالغ الكبيرة التى أقرضها أبو طاقية لأمراء العسكر وبكوات المماليك، إنظر الباب العالى 220.85 بتاريخ 1014/1605، ص 239؛ الباب العالى 1142.100 بتاريخ 1026/1617، ص 168.

طاقية ببضع سنوات– على التجار الذين قدموا الدعم المالى للفئات العسكرية التى تحدت السلطة العثمانية، وهو ما كان ظاهرا للعيان، وعد الباشا ذلك نوعا من الخيانة، ووعد مصطفى باشا عسكر الأوجاقات بزيادة رواتبهم حتى يحقق بعض التوازن، وقرر مصادرة بعض الأموال الطائلة من تجار القاهرة.[203] ويشير المؤرخ أبى السرور البكرى إلى أن الباشا صادر مبلغ 33 ألف قرش من أموال التجار، دون أن يذكر أسماء من تعرضت أموالهم للمصادرة، وإن كان واضحا أنها تبدأ بالأثرياء من التجار أمثال أبو طاقية والرويعى والذهبى. ورد التجار على ذلك بتوثيق الحجج لإثبات ما حدث وإرسالها مرفقة بالإلتماسات إلى السلطان فى إستانبول. وكانت النتيجة مشجعة، فقد تم إستدعاء مصطفى باشا إلى إستانبول، ولعل ذلك كان موضع سرور العسكر، لأن الباشا كان لا يدفع لهم رواتبهم بإنتظام. ولا شك أن إلتماس التجار قد قبل من جانب السلطان بفضل تأييد العسكر لهم، ولعلهم يكونوا قد تلقوا دعما أيضا من بعض الشخصيات المتنفذة بإستانبول الذين كانوا على صلة بهم، كما كانت الحال بالنسبة لأبى طاقية.[204] وتبين تلك الحادثة، كيف إستطاع التجار استخدام قوى السلطة ضد بعضها البعض.

وبعد تلك الحادثة بوقت قصير، برزت قوة البكوات المماليك على زمن زكريا بن إسماعيل أبو طاقية. ففى 1631–بعد وفاة إسماعيل أبو طاقية بست سنوات– قام موسى باشا بإغتيال قيطاس بك أحد أمراء المماليك. وتعكس النتائج التى ترتبت على هذا الحادث التوازن الجديد للقوى الذى تحقق خلال أربعة عقود من السنين. إذ هب البكوات المماليك على الفور مطالبين بمعاقبة موسى باشا على ما إقترف من جرم، وحاول بعضهم قتله ، غير أنهم أقالوه من منصبه فى نهاية الأمر. وإنتقل زمام السلطة إلى أيديهم خلال العقدين التاليين فى شخص رضوان بك، على حساب سلطة الباشا العثمانى.[205] ويمكن أن نستنتج من ذلك أن قصة بروز قوة المماليك التى ترددت على الأسماع كثيرا، كان لها أبعاد أخرى، فلم يكن الصراع على السلطة قاصرا على الباشا العثمانى فى جانب، والفئات العسكرية فى الجانب الآخر. وكانت هناك –فى الوقت نفسه– نتائج أخرى للصلات التى أقامها زكريا أبو طاقية، ولعل صلاته بأوجاق المتفرقة كانت وراء حصوله على لقب

[203] أحمد شلبى، أوضح الإشارات،ص 138-137.
[204] البكرى، الكواكب، ورقة 42ب.
[205] Holt, Egypt and the Fertile Crescent, Ithica1966, p. 79-80.

"أمير" بالأوجاق الذى أصبح واحدا من رجاله.[206] ولا نعرف مدى إستحقاقه لهذا اللقب ، الذى يبدو أنه قد إشتراه بماله. ولكن من الملفت للنظر أيضا، أن السنوات التى تلت وفاة إسماعيل أبو طاقية، أدت علاقات المصاهرة بين عائلة أبو طاقية ورجال أوجاق المتفرقة إلى قيام نوع من التحالف بينهما كان بمثابة تطوير للروابط التى كان إسماعيل أول من أقامها. فقد تزوجت ستيتة بنت أبو طاقية (الشهيرة بفاطمة) مرتين من بين رجال أوجاق المتفرقة.[207] إذ كانت ثروة أبو طاقية تتوازى –من بعض النواحى– مع الجاه الذى كان للنخبة العسكرية. وإذا كان زكريا أقل نجاحا من والده إسماعيل فى مجال التجارة، فقد إستطاع أن يخطو بعائلته خطوة واسعة تجاه النخبة العسكرية بلغت حد الإندماج معها، وبذلك لم يكن الحراك الاجتماعى من فئة لأخرى أمرا عسيرا، وكان أكثر حدوثا فى الحقب التى شهدت تحولات اجتماعية كبيرة كتلك الحقبة.

فقد تم الوصول إلى مرحلة جديدة فى العلاقة بين السلطات العثمانية والقوى المحلية فى مصر، ثم تحقيقها –إلى حد ما– نتيجة بروز التجار كفئة اجتماعية. كما شاركت فى تحقيقها عوامل أخرى أوسع مدى، من أهمها تغير العلاقة بين المركز والأطراف فى الدولة العثمانية، وضعف السلطة المركزية فى إستانبول لصالح إبراز هوية الولايات . ولاشك أن العوامل المحلية التى كانت وراء تلك التحولات إختلفت من ولاية إلى أخرى داخل الدولة العثمانية، ولازلنا فى حاجة إلى دراسة التكوين المعقد لتلك العوامل، فإذا تم التوصل إلى أن التجار لعبوا دورا فى الولايات العثمانية الأخرى يماثل ما قاموا به فى مصر، كان ذلك أمرا له مغزاه، ويتطلب ذلك أيضا معرفة القوى الاجتماعية الأخرى التى ساهمت فى التحول.

خلاصة

ويمكننا أن نخرج بعدة إستنتاجات حول دور التجار فى المجتمع فى تلك الحقبة. فقد ساعدت الأحوال المعقدة لتلك الحقبة –بالدرجة الأولى– على تغيير وإبراز أوضاع

---

[206] الباب العالى 423.126 بتاريخ 1058/1648، ص 99.
[207] ستيتة (الشهيرة بفاطمة) تزوجت من محمد بن الأمير أحمد المتفرقة فى 1025/1625، وطلقت فى 1042/1632 (الباب العالى 723.107 بتاريخ 1035/1625؛ الباب العالى 989.115 بتاريخ 1042/1632) وتزوجت من الأمير محمد بن كيوان (الباب العالى 131.125 بتاريخ 1057/1647)، وبعد ذلك ببضع سنوات ترملت، ثم نجدها تتزوج من الأمير بشير أغا المتفرقة (الباب العالى 719.135 بتاريخ 1068/1657). أى أن أزواجها الثلاثة كانوا من الأمراء، وإنتمى إثنين منهما إلى أوجاق المتفرقة.

التجار. وتميزت تلك الأوضاع بالإستقلال هيكليا عن السلطة الحاكمة كقوة اقتصادية واجتماعية معا، فلم يكونوا أدوات فى يد السلطة تحركهم وفق هواها. وكونوا فئة أصبحت قوة اجتماعية اقتصادية يعتد بها ويحسب حسابها، فلعبوا دورهم على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى.

وكانت مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية ركيزة المساومات التى دارت بينهم وبين مختلف قوى السلطة لتحقيق أهدافهم. وبينما كانت الطوائف فى أوربا وراء المغانم التى حققها التجار فى صراع السلطة، لا تتضمن المصادر الوثائقية إشارة إلى دور لعبته طوائف القاهرة فى هذا المجال. وكل ما نستطيع الخروج من القرائن التاريخية المتاحة لنا؛ أن قوة التجار كانت ترتكز على أساس فردى إلى حد كبير، وأنهم حققوا الكثير من أهدافهم بجهد فردى وليس من خلال الطوائف، ولعل المزيد من الدراسة يلقى الضوء على تلك القضية.

ولعل المكانة المرموقة التى إحتلها الشاهبندر تعود إلى تلك الحقبة، فقد كان هناك دائما تنظيم هرمى يجمع التجار ويرأسه عضو بارز من أعضائه، نعلم بوجوده منذ عصر سلاطين المماليك. ولكن أهمية المنصب برزت فى العصر العثمانى عندما تجاوز نفوذ الشاهبندر دائرة التجار والمشتغلين بالتجارة ليشمل نطاقا أوسع. ورغم أننا لا نعرف الكثير عن العقود التى تلت الفتح العثمانى فى 1517، يغلب الظن أن قوام تلك المكانة قد تكون مع التغيرات الهامة الاجتماعية الاقتصادية التى أصابت التجار خلال نصف القرن الذى تغطيه هذه الدراسة.

لقد أثرت التغيرات التى لحقت بالتجار والتحالفات التى أقاموها مع النخبة العسكرية على هيكل السلطة فى مصر. فقد ساعد التجار - بطريقتهم الخاصة- على تشكيل الأحداث التى وقعت، وعملية إعادة الهيكلة التى أعقبتها. وحققوا ذلك نتيجة تأثيرهم على تصرفات قوى السلطة، ومن ثم ساهموا فى توجيه التحولات الوجهة التى إتخذتها. وتتساوى مع هذا الدور فى درجة الأهمية، معرفتنا للكيفية التى دارت بها عجلة المجتمع فى تلك الحقبة، والقوى الاجتماعية المختلفة التى إرتبطت ببعضها البعض برابطة المصالح المشتركة، تلك المعرفة التى تعد محدودة. وبعبارة أخرى، لم تقم السلطات العثمانية ورجالها أو

القوى العسكرية المحلية التى تناطحت معها، وحدها بتشكيل تاريخ تلك الحقبة، ولكن التجار أيضا لعبوا دورا فى صياغة ذلك التاريخ. ولاشك أن إعادة تقييم دور التجار فى مجتمع ما قبل الحداثة بالشرق الوسط يلقى الأضواء على أبعاد جديدة لا تخلو من أهمية.

ويمكن أن نضع دراسة التغير فى أوضاع التجار فى سياق التغيرات الاجتماعية الأخرى فى الولايات العثمانية. إذ يذهب رفعت أبو الحاج –مثلا– إلى أن الحقبة ذاتها شهدت تغيرات موازية عند القوى الاجتماعية الأخرى، فظهرت طبقة من ملاك الأراضى الزراعية عندما تحولت أراضى المشاع إلى ملكية عامة.[208] ويتشابه ذلك –بدرجة ما – مع الظاهرة التى عرفتها القاهرة فى الدلالة على حدوث الحراك الاجتماعى فى الأوقات التى تشهد تغيرا فى هيكل السلطة، كما تدل على تحرر النشاط الاقتصادى الذى خضع من قبل لسيطرة الإدارة العثمانية، ولعل ما حدث لتجار القاهرة كان يمثل بعدا واحدا فى صورة أرحب للتغير الاجتماعى فى الدولة العثمانية وقع نحو تلك الحقبة. ويحتاج الأمر إلى دراسات أكثر قبل أن تتضح لنا صورة التغيرات التى لحقت بمختلف القوى الاجتماعية فى سائر أنحاء الدولة العثمانية خلال تلك الحقبة.

تدفعنا هذه الإستنتاجات إلى ضرورة إعادة النظر فى بعض الآراء التى أثيرت حول مجتمع تلك الحقبة بإعتباره مجتمعا ينقسم إلى مجموعتين: الحكام، والرعية، ويعنى ذلك أن العلاقة بينهما كانت تسير فى اتجاه واحد، فيقدم الرعية فائض الإنتاج نقدا أو عينا للحكام الذين يعولونهم. ومثل تلك الآراء تتجاهل بعض المظاهر الفعالة للعلاقة بين الطرفين، كروابط المصالح، والنزاعات، والمنافسات، والتأثيرات، والمنافع المتبادلة، التى ربطت بين رجال السلطة الحاكمة والتجار.

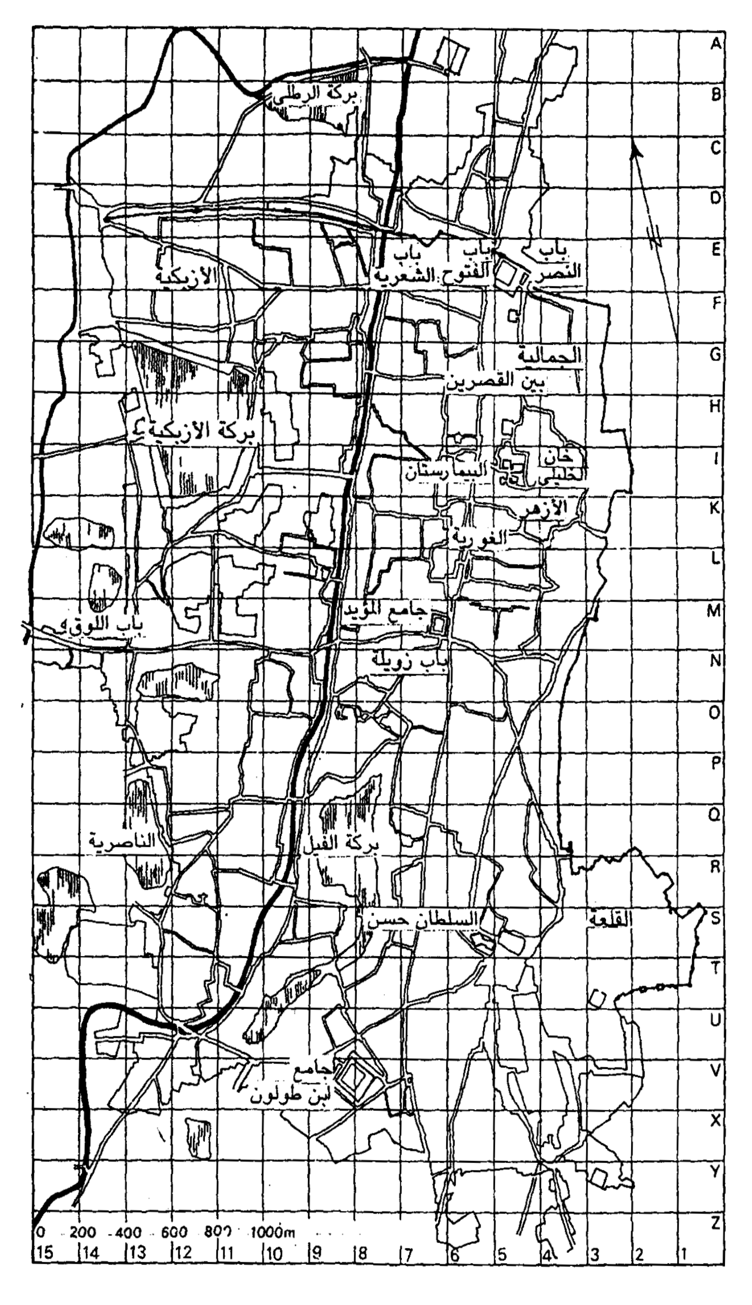
---

[208] Formation of the Modern State, p. 48.

الفصل السادس
تشكيل المعالـم الحضرية للقاهرة

القاهرة عام 1600

كانت القاهرة زمن أبو طاقية مدينة متعددة المستويات، فهى أكبر مدن الدولة العثمانية بعد إستانبول، يعيش فيها مجموعة متنوعة من الناس بمختلف شرائحهم الاجتماعية، جاءوا من الولايات العثمانية المجاورة كالشام، أو من بلاد أفريقية بعيدة، عاشوا فيها أو مروا بها. ولما كان أبو طاقية تاجرا، فقد تعامل – بالضرورة–مع الكثيرين منهم، وكانت له علاقة واضحة بتراثها المعمارى الذى تميز بالثراء، فقد عاش أبو طاقية وعمل فى جانب من المدينة تركزت فيه معظم الآثار المعمارية الكبرى. كذلك كان أبو طاقية بإعتباره تاجرا، يعيش فى أحد المراكز التجارية الكبرى فى زمانه، حيث كانت القاهرة مركز نشاطه التجارى لأنها تقع عند نقطة إلتقاء عدد من الطرق التجارية الرئيسية، وكانت مركزا هاما للتبادل التجارى،



خريطة القاهرة

سعى إليها التجار القادمين من البحر الأحمر وأفريقيا وبلاد الشام والبندقية والأناضول ، حاملين معهم بضائعهم لبيعها فى أسواقها، أو مبادلتها بغيرها من السلع، أو نقلها إلى وجهة أخرى. وكان الشارع الذى يصل الأبواب الشمالية للقاهرة –باب الفتوح وباب النصر– بالباب الجنوبى، باب زويلة، من أكثر شوارع المدينة نشاطا وإزدحاما بالحركة، تمر به الدواب المحملة بالبضائع الواردة إلى الوكالات التجارية أو المتجهة إلى خارج المدينة فى بداية رحلة طويلة إلى وجهات أخرى.

وعلى طول ذلك الطريق، والشوارع المجاورة له، وقعت أكبر الوكالات التجارية والحانات التى مارس فيها كبار التجار نشاطهم. وكان الكثير منها يعود إلى أيام سلاطين المماليك: قايتباى، والغورى، وبرسباى، والأمراء مثل الأمير قوصون، ويمثل وكالات كبيرة إستأجر التجار مساحات منها لمزاولة عملهم.[209] وبرزت بين غيرها من المنشآت المعمارية بزخرفتها بالرخام الملون والأحجار التى تحمل نقوشا غائرة، ومداخلها التى نقشت عليها أسماء من شيدها من السلاطين وكانت عينا أبو طاقية تقع على تلك المنشآت المعمارية فى رحلته اليومية من بيته إلى حانوتيه اللذين شاركه ففيهما الدميرى بسوق الحرير، أو حانوته الثالث بخط الغورية.

وكانت القاهرة أيضا مركزا دينيا كبيرا، رغم تأثر وضعها كمركز هام للدراسات الإسلامية بعد ضم مصر إلى الدولة العثمانية، فقد حلت إستانبول محلها فى هذا المجال بمعاهدها العلمية التى إجتذبت أفضل العلماء والطلاب. ولا نعرف إلا القليل عن صلات التجار عامة وأبو طاقية خاصة بالحياة الدينية فى القاهرة. وإن كانت معظم المنشآت المعمارية الدينية الكبرى تقع فى المنطقة التى زاولوا فيها نشاطهم بما فى ذلك الأزهر، الجامع والمركز العلمى الكبير الذى إرتبط به الكثير من علماء ذلك الزمان، وكذلك بعض الزوايا الصوفية. فكان يقع بالقرب من بيت أبو طاقية بدرب طاحون شمال المدينة عدد من الزوايا التى أقامها شيوخ الطرق الصوفية، كان يؤمها المريدون، إذ وقعت زاوية عبد الوهاب الشعرانى التى أقامها الغمرى على مقربة من بيته، ولكن المنشآت الدينية

[209] Andre Raymond, Les Marches du Caire, maps1-6.

التى أقامها أبو طاقية تشير إلى إنتمائه إلى طريقة صوفية أخرى هى السادات الوفائية التى كانت–إلى جانب البكرية– من أرفع الطرق الصوفية. [210]

لذلك كله، كان أبو طاقية قاهرى الإنتماء، لأن القاهرة ظلت مركز نشاطه وموطن مصالحه طوال سنوات عمره. وقد إتخذت علاقته بالقاهرة بعدا جديدا فى العقد الأخير من عمره، عندما بلغت مكانته فى عالم التجارة شأوا كبيرا، فساهم فى تشكيل معالمها الحضرية، وترك بها أثرا معماريا حمل إسمه على مر الأجيال.

دور التجار فى التنمية الحضرية

ونستطيع أن نضع تلك المساهمة فى سياق أوسع مدى، فتحليل العلاقة بين التجار من جيل أبو طاقية والتطور العمرانى للمدينة، يقودنا –من ناحية أخرى– إلى التغير فى العلاقة بين الدولة والمجتمع، عندما نرى التجار يقومون ببعض الأعمال التى كانت وقفا على الحكام. والواقع أن ذلك جاء نتيجة للتطور الاجتماعى الاقتصادى الذى شهده نصف القرن الذى يقع بين أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. فلم يؤثر التطور الذى لحق بالتجار على أوضاعهم الاقتصادية فحسب، بل إمتد تأثيره إلى الكثير من مظاهر حياتهم، وكانت التنمية العمرانية للمدينة إحداها. وكان أبو طاقية ممثلا لتيار سرى بين التجار من أبناء جيله، رمى إلى ترك أثر بارز على التطور الحضرى للقاهرة. كما وقع على عاتق التجار –من ناحية أخرى– تطوير البنية الأساسية اللازمة لإستيعاب التجارة المتزايدة فى الحجم، مما كان يعنى تحملهم نفقات مالية كبيرة. ويمكننا أن نتصور الطريقة التى لجأ إليها التاجر لموازنة الإعتبارات المتناقضة –أحيانا– عند إتخاذ قرار من هذا النوع، للإستثمار فى بناء خان أو وكالة، بدلا من استخدام المال فى توسيع تجارته.

ويتناقض بروز دور التجار فى المدينة مع صمت الحوليات التاريخية العربية المعاصرة عن الحديث عن ذلك الدور، فلا نجد إشارة إلى أبو طاقية أو الدميرى أو الرويعى أو غيرهم من التجار العديدين الذين تظهر أسماؤهم من حين لآخر فى السجلات الوثائقية، ويبدو أن دورهم فى الأحداث التى شهدتها الحقبة لم يكن على تلك الدرجة من الأهمية التى تبرر ذكرهم فى تلك الحوليات. غير أن جيل أبو طاقية ترك بصماته على المدينة

---

[210] محمد صبرى يوسف، دور المتصوفة فى تاريخ مصر فى العصر العثمانى،القاهرة 1994، ص ص 40-34.

من خلال تشييد المنشآت العامة كالمساجد، مثل مسجد الخواجة كريم الدين البردينى (وهو صغير المساحة، لا يزال قائما بحى الداوودية)، أو المسجد والكتاب والسبيل الذى شيده الخواجة إبراهيم المنصورى بمصر القديمة، كذلك خلد التجار أسماءهم من خلال الشوارع التى لا تزال تحمل تلك الأسماء مثل شارع أبو طاقية، أو الأحياء مثل حى الرويعى الذى يعد اليوم من المناطق التجارية الكثيفة النشاط التى تباع فيها الأدوات والمنتجات المصنوعة من الألمونيوم.

وهناك تجار آخرون من جيل الرويعى وأبو طاقية لعبوا دورهم فى تنمية المدينة وبنيتها الأساسية، من بينهم ياسين شقيق إسماعيل أبو طاقية، والخواجة جمال الدين الذهبى الذين أصبح بيته ووكالته مسجلان ضمن قائمة الآثار القومية فى مصر.[211] ومن الملاحظ أن هؤلاء جميعا كانوا من التجار البارزين، فقد تولى أبو طاقية والعاصى والذهبى الشاهبندرية، وكان أحمد الرويعى عم على الرويعى سلف أبو طاقية فى تولى منصب الشاهبندر. وبذلك كانوا جميعا يمثلون نخبة فئة التجار، ولا تعد أعمالهم معبرة عن التجار ككل. غير أنه نظرا لثرائهم الواسع، يعد اتجاههم فى هذا السبيل له مغزى خاص فى السياق التاريخى لتلك الحقبة. وفى إطار ذلك السياق الذى أتاح بروز دور التجار، يمكننا أن ننظر إلى مساهمة أبو طاقية ورفاقه من أساطين التجار فى التنمية العمرانية للقاهرة.

ولم يكن التجار وحدهم الذين برزوا فى مجتمع المدينة فى تلك الحقبة فى مجال تنمية المعالم الحضرية للقاهرة، فكان هناك العلماء الذين ساهموا فى العمران فأقاموا المبانى العامة، وأسسوا بعض الأحياء، مثل الشيخ بدر القرافى، وكان قاضيا، توفى عام 1008/1599 وترك أثرا صغيرا بشارع الخرنفش[212] المتفرع من الشارع الرئيسى للمدينة، وكذلك القاضى أحمد النوبى الذى لازال يذكر له إنشاء درب النوبى بالأزبكية.[213] وبذلك كان دور التجار فى هذا المجال جزء من اتجاه عام يعكس بعض التحولات الاجتماعية التى حدثت فى تلك الحقبة.

---

[211] أنظر: Index of Mohammedan Monuments

[212] المحبى، خلاصة الأثر، جـ 4، ص 263-262.

[213] Habiter au Caire, p. 177-78.

وقد تنوعت وتشابكت عوامل ظهورهم فى مجال العمران الحضرى فى تلك الحقبة، فمن ناحية، كانت المدينة تشهد عندئذ توسعا عمرانيا، ومن ناحية أخرى، إختفى مؤقتا دور الفئات التى إرتبطت تقليديا بالمشروعات العمرانية والمنشآت العامة. ويمكن طرح عدة إفتراضات لتفسير ظاهرة النمو العمرانى للقاهرة فى حقبة كان كل شيء فيها يسير إلى إضمحلال، كالاقتصاد، والإدارة، والقانون والنظام. ويذهب بعض المؤرخين إلى أن النمو السكانى كان ظاهرة إقليمية عامة، يمكن ملاحظتها فى عدد من مدن الدولة العثمانية خاصة والبحر المتوسط عامة.[214] ويتضح الدليل على نمو القاهرة وحلب وتونس نحو نهاية القرن السادس عشر –مثلا– من نقل المدابغ بتلك المدن من المناطق السكانية إلى أطراف المدن، ربما بناء على أوامر صادرة من السلطان. ويرجع ذلك إلى إمتداد العمران إلى المناطق التى كانت تقع بها المدابغ، وكان الأمر يتطلب نقلها خارج إطار العمران الحضرى حفاظا على الصحة العامة للسكان.[215] وثمة تفسير آخر يتمثل فى أن مدن الشرق الأوسط كانت مقصد النازحين من سكان الريف عندما تضيق بهم سبل العيش.[216] كما أن الحصول على الغذاء عند وقوع المجاعات كان أيسر بالمدن، حيث تهتم الإدارة بالإحتفاظ بمخزون من المواد الغذائية.[217] وكانت المجاعات كثيرة الحدوث لإعتماد البلاد على فيضان النيل، فإذا ضن النيل بمائه وقعت المجاعة.

لقد حدثت تطورات عمرانية ملحوظة زمن أبو طاقية، ونظرا لأن معظم تلك التطورات حدثت على يد التجار، وكان الكثير من المنشآت المعمارية الهامة يقع فى المنطقة التجارية بالمدينة، نستطيع أن نربط بين النمو العمرانى للقاهرة وتوسع تجارتها، على نحو ما حدث من ربط بين التوسع العمرانى والتجارة فى المدن التجارية الأوربية. فإزدهار التجارة الدولية مع التحول إلى تجارة البن والتوسع فى صناعة السكر، كان من القوى

[214] Braudel, The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II, Sian Reynolds, New York, 1976,I,326-7;Suraiya Faroqhi, Towns and townsmen of Ottoman Anatolia, Cambridge, 1984 p.1-3.

[215] Andre Raymond, "Le deplacement des tanneries a l'epoque Ottomane," Villes du Levant, Revue du Monde Musulman et de la Mediterranee, vol,55-56, 1990,p.34-43; Masters,p.38-40.

[216] Charles Issawi, "Economic Change and Urbanization in the Middle East" in I. Lapidus, Middle Eastern Cities, Berkeley, 1969, p. 102-108.

[217] Roger Owen, The Middle East in the World Economy 1800-1914.London 1987, p.24-25.

الدافعة للتوسع العمرانى فى القاهرة بتلك الحقبة، كما حدثت نفس الظاهرة فى المدن الأخرى التى جلب فيها الإزدهار التجارى توسعا عمرانيا. ويمكن ملاحظة نفس الظاهرة فى البندقية فى القرن الخامس عشر، عندما أدى إزدهار التجارة إلى التوسع فى حركة البناء التى أنفقت فيها أموال طائلة، وكذلك فى أنتورب Antwerp فى النصف الثانى من القرن السادس عشر، وهى حقبة شهدت رخاء تجاريا، تضاعف خلالها عدد سكان المدينة كما تضاعف عدد منازلها، وأقيمت شوارع وميادين جديدة.[218] ويدحض النمو العمرانى للقاهرة فى تلك الحقبة الفكرة القائلة بأن المنطقة شهدت إضمحلالا بعد وفاة السلطان سليمان عام 1566. ويعنى ذلك أن تاريخ الإستغلال العسكرى لا يواكب –بالضرورة– التاريخ الاقتصادى أو التجارى.

وتؤكد الإنطباعات التى نخرج بها من كتابات الرحالة الأوربيين الذين زاروا مصر خلال نصف القرن أن التجارة كانت نشطة ومزدهرة. ويذكر مايكل هيببرر فون بريتن Michael Heberer Von Bretten –الذى أسره العثمانيون بمالطا وجاءوا به إلى القاهرة فى 1585-1586– أن المدينة كانت كبيرة ومزدحمة بالناس، وأنه لم يخامره الشك فى أنها تفوق حجما كل من باريس وروما وإستانبول.[219] ولاشك أن إنطباعاته جاءت على وسط المدينة الذى كان أكثر أنحاء القاهرة إزدحاما. وبعد ذلك ببضع سنوات، يذكر الرحالة الألمانى يوهان فيلد –الذى أقام بالمدينة فيما بين 1606-1610– أن التجارة كانت بالغة الإزدهار، ,انه إنبهر بالحوانيت المليئة بالتوابل، والأحجار الكريمة، والأخشاب الثمينة ذات الروائح الذكية، والقلانس الجميلة، والمنسوجات القطنية الرفيعة التى جاءت من الشرق. كما شاهد المرجان والمنسوجات الصوفية التى جلبها البنادقة، ولاحظ أن التجار القادمين من إستانبول كانوا يحملون معهم القليل من البضائع، وأنهم كانوا يشترون الكثير من البضائع المصرية ليأخذوها معهم عند عودتهم إلى بلادهم.[220]

ومن بين العوامل المباشرة لبروز دور التجار فى مجال العمران الحضرى فى تلك الحقبة بالذات، وجود فراغ نشأ عن غياب دور سلاطين المماليك والباشوات العثمانيين الذين

---

[218] Braudel, Capitalism, III, P. 123, 151-152.
[219] Voyages en Egypte de Michael Hebrer von Bretten 1585-1586. Cairo, 1976,P.68.
[220] Voyages en Egypte de Johann Wild, 91-4.

كانوا يساهمون فى هذا المجال من قبل. وكان الماضى العريق للقاهرة كحاضرة لدولة سلاطين المماليك ماثلا للعيان من سكان القاهرة وخاصة فى وسط المدينة. فكان أبو طاقية يشاهد فى رحلته اليومية من بيته القريب من الشارع التجارى فى خط الأمشاطيين بدرب الشبراوى إلى سوق الوراقين أو خان الحمزاوى، نماذج عديدة من العمائر التى بناها الخلفاء الفاطميين وسلاطين المماليك، فعندما يغادر بيته بدرب الشبراوى (وكان دربا مسدودا) تقع عيناه على الواجهة المنقوشة لجامع الأقمر، المسجد الفاطمى القديم، وما يكاد يصل إلى بين القصرين بعد دقائق حتى يرى ضريح السلطان برقوق بقبته المميزة، وبعده ببضعة أمتار، تقع مدرسة وضريح السلطان الناصر محمد بن قلاوون بمئذنتها الرفيعة السامقة، ثم بعد ذلك بخطوات أخرى يمر أبو طاقية أمام واجهة عمائر السلطان قلاوون التى تضم ضريحه، ومدرسته ومستشفاه (المارستان)، فإذا نظر إلى أعلى شاهد النقش المنحوت على الحجر يمتد بطول المبنى حاملا ألقاب السلطان، فيصفه بأنه" سلطان العراقين والمصرين، ملك البرين والبحرين، صاحب القبلتين، خادم الحرمين الشريفين".[221]

وبعد إختفاء دولة المماليك، أخذ ولاة مصر من الباشاوات العثمانيين على عاتقهم مهمة إقامة العمائر، ولكن جهودهم إنصرفت إلى الموانى مثل بولاق ورشيد والإسكندرية.[222] وبعد بضعة عقود من الفتح العثمانى لمصر، ساعدت الإنشاءات التى تمت ببولاق، مثل الحواصل والحوانيت والحمامات والكتاتيب والمساجد على مضاعفة الخدمات بذلك المرفأ. ومثلت المساجد، مثل مسجد سنان باشا الذى أقيم بذلك المرفأ النهرى، طرازا معماريا مختلفا يعكس التأثر بالأناضول. ولكن تلك كانت مرحلة محدودة زمنا ونطاقا شهدتها الموانى الرئيسية. وأصبح الباشاوات العثمانيين –بعد منتصف الثمانينات من القرن السادس عشر– أقل إهتماما بالأعمال العمرانية، وأكثر إنشغالا بالصراع مع القوى العسكرية، ذلك الصراع الذى إستنفذ معظم طاقتهم، والذى إتخذ طابع العنف، وكلف أحد الباشاوات حياته، وهو الذى عرف بإبراهيم باشا المقتول.

[221] Van Berchem, Materiaux pour un Corpus Inscriptionum Arabicarum, Cairo, 1903, vol. I, p. 126-127.
[222] Nelly Hanna, An Urban History of Bulaq.

وثمة عامل آخر، سمح للتجار من جيل أبو طاقية أن يستثمروا بعض أموالهم فى العمران الحضرى، هو أنهم لم يتورطوا تورطا مباشرا فى صراع السلطة بين الفئات العسكرية وعناصر الإدارة العثمانية، ولم يؤيدوا علنا طرفا من أطراف الصراع ضد غيره. كما كانت لديهم أسباب أخرى للإستثمار فى العمران، فإمتلاك وكالة أو مصنع أو ربع يدر على التاجر دخلا منتظما مما يقوم بتحصيله من إيجار تلك المنشآت، وكان ذلك النوع من الإستثمار مطلوبا بصفة خاصة فى الأوقات التى تتذبذب فيها قيمة العملة. والواقع أن زمن أبو طاقية شهد تحولات نقدية هامة، ففى بداية حياته العملية كانت العملة الشائعة الاستخدام هى الدينار الذهبى المعروف بالشريفى (يساوى 40 نصفا) وإلى جانبه عملة فضية محلية هى النصف، وعند وفاة أبو طاقية، أصبح الدينار الشريفى عملة نادرة الاستخدام، وحل محله القرش الفضى (يساوى 30 نصفا)، ولعل التحول من الذهب إلى الفضة وما صاحبه من أزمة نقدية، أدى إلى حالة عدم إستقرار نسبى فى أسعار العملة، ولم يكن من الحكمة الإحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة لفترة زمنية طويلة حتى لا تتناقص قيمتها، ومن ثم كان الإستثمار فى العمائر الحضرية يميل إلى الزيادة فى مثل تلك الأزمات.

وإلى جانب ذلك، كانت ملكية العقارات الحضرية وسيلة لتنويع الأصول والحماية من المصادرة، إذ كانت الحكومة تميل إلى مصادرة الأموال عندما تتعثر أحوالها المالية، وقد مر جيل أبو طاقية بتلك التجربة عندما صادر مصطفى باشا نحو ثلاثين ألف قرش من أموال التجار. وعندما حدث ذلك كان أبو طاقية قد فرغ لتوه من بناء وكالته الثانية التى كلفته الكثير من المال، ففى 20 من المحرم عام 1029، عندما صادر مصطفى باشا بعض أموال التجار، أوقف أبو طاقية وكالتيه ليقى نفسه خطر المصادرة. ولعل الأخبار قد بلغته عن نية الباشا الاتجاه إلى مصادرة مال التجار، فسارع إلى إتخاذ هذا الإجراء الوقائى. ومهما كان الأمر، فقد جاء تصرفه فى الوقت المناسب، فقد كلفه إنشاء الوكالتين أموالا طائلة، ولعله لم يتبق لديه مبالغ نقدية كتلك التى توفرت عنده فى الظروف المعتادة. وكان وقف الأملاك يحميها من المصادرة، لأن الشريعة كانت تحرم ذلك .

وقد أثار موضوع إستثمار التجار أموالهم فى العقارات الحضرية، بدلا من الإحتفاظ بسيولة نقدية تستثمر فى التجارة، إختلافا فى الرأى بين الباحثين. فيذهب بعض المؤرخين إلى أن هذا النوع من الإنفاق يعد "إستهلاك فج" للمال الذى قد يكون من الأفضل إستثماره فى التجارة، بدلا من إنفاقه على بناء العمائر الدينية والخيرية التى لا جدوى منها وتتكلف أموالا طائلة. واستخدم نفس الرأى فى التعليق على العمائر التى أقامها سلاطين المماليك بالقاهرة. ولكن تلك الظاهرة لا يمكن تفسيرها من الزاوية الاقتصادية أو من منطلق ما يمكن تحقيقه من عائد مباشر لإستثمار رأس المال، إذ يجب تفسيرها فى إطار الثقافة التى إنتمى إليها أولئك الذين ساهموا فى العمران الحضرى حتى نستطيع فهم الدوافع التى كانت وراء هذا النموذج أو السلوك. ويجب أن نفهم هذه الظاهرة فى سياق المجتمع الحضرى الذى يلعب فيه الأفراد وليس الدولة أو الحكومة، دورا هاما فى إقامة المنشآت العامة بدافع إحساس الأثرياء بالمسئولية تجاه تنمية البنية الأساسية للمجتمع الحضرى . ولكن الأمر لم يخل من المنافع التى عادت عليهم من جراء ذلك.

ولا ريب أن أبو طاقية كان محبا للظهور، ويبدو أنه كان مغرما بدوره كشخصية عامة معروفة، فقد كان ذلك يمثل جانبا من الدور الذى يلعبه الشاهبندر، والواقع أن معظم مشروعاته العمرانية أقيمت بعد توليه هذا المنصب، ولعله أراد أن يدعم مكانته بإقامة تلك العمائر. وعلى كل، كان للتجار أسباب أخرى تدعوهم إلى التألق فى المدينة، لأن إطلاق إسم الشخص على منشأة عامة أو شارع أو حى يحقق عدة أهداف. فقد استخدم سلاطين المماليك عمائرهم لإبراز عظمتهم وإتساع سلطانهم، كما عبرت العمائر التى أقامها الباشاوات العثمانيين عن نفس المعانى رغم إتسامها بالطابع الإقليمى.[223] وكان بإستطاعة التجار الأثرياء أن يحققوا نفس الأهداف من خلال ما أنشأوه من عمائر، فبناء مسجد أو كتاب أو مدرسة أو سبيل يقوم دليلا على النجاح ويعبر عن الثراء، مما يؤدى إلى تدعيم وجاهته وتألقه الاجتماعى، ويساعد -بطريق غير مباشر- على توسيع مجال نشاطه.

وعلى كل، كانت الأسباب الكامنة وراء إهتمام التجار من أمثال أبو طاقية وأبناء جيله بإقامة العمائر ذات النفع العام، تعبر عن اتجاه اجتماعى عام كانوا طرفا فيه. فقد كانت

---

[223] Ulku Bates, "Facades in Ottoman Cairo" in Bierman, Abou el-Hag and Preziosi, The Ottoman City and its Parts. New York, 1991,p.128 ff.

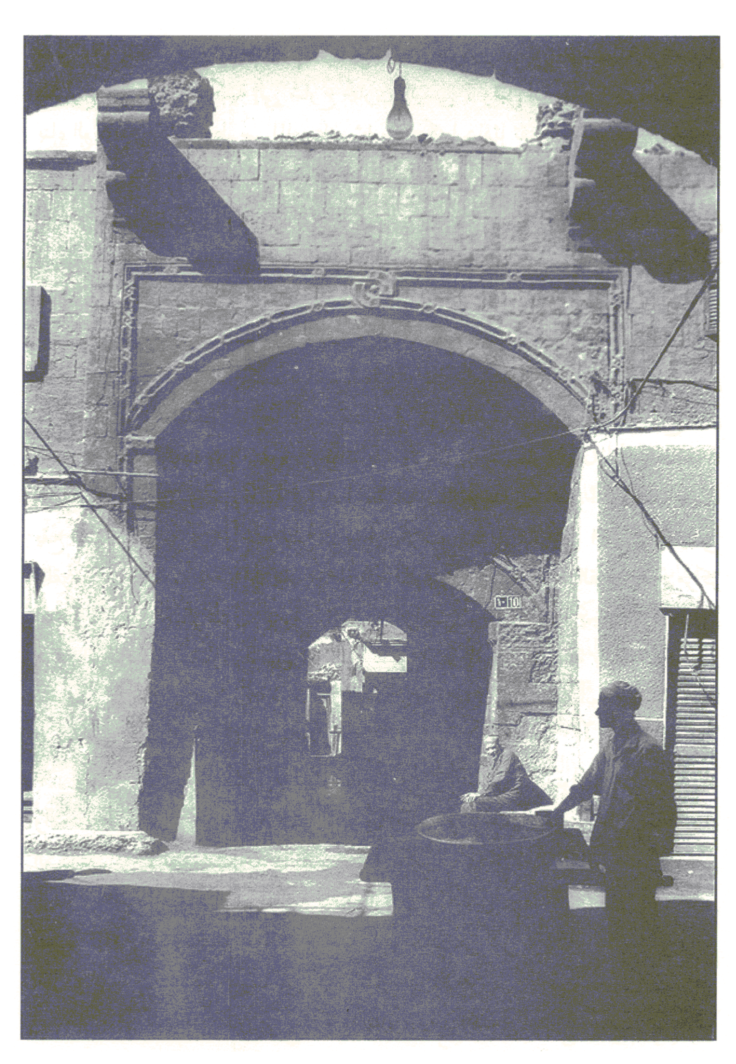
الفئة الاجتماعية الصاعدة فى مدارج الحراك الاجتماعى، مثلما كان شأن التجار فى تلك الحقبة، تتخذ من الظهور والتألق سبيلا للشهرة والمكانة الاجتماعية المرموقة. وكما ساعدت الشاهبندرية بما صاحبها من طقوس إحتفالية على إبراز الشخصية العامة لأبى طاقية، تركت عمائره بصمة على المعالم العمرانية للقاهرة. فبعد وفاته بسنوات طويلة، ظلت الأجيال المتعاقبة من القاهريين تذكره من خلال ما أقامه من آثار معمارية، كما ظل زميله الرويعى يعيش فى ذاكرة سكان المدينة لإرتباط إسمه بالحى الذى أنشأه بالأزبكية . وهكذا ساهمت العمائر التى أقامها التجار فى إبرازهم كشخصيات عامة، إضافة إلى ما حققته لهم من مكاسب اقتصادية.

ولما كان التجار عنصرا فعالا فى العمران الحضرى، فقد كان بإستطاعتهم أن يلعبوا دورا فى توجيه التحولات التى شهدها التطور الحضرى. وكان هناك اتجاهين واضحين فى التطور العمرانى للقاهرة فى زمن أبو طاقية، أولهما التوسع فى القطاع التجارى للمدينة، وثانيهما التوسع فى الأطراف الغربية لها تجاه الأزبكية. ونستطيع أن نميز الدور الملحوظ الذى لعبه التجار فى الاتجاهين، وقد شارك فيهما أبو طاقية لأسباب مختلفة، واستخدم فى ذلك طرقا متعددة.

تشييد وكالات جديدة

ليس غريبا أن يكون إقامة العمائر التجارية فى المناطق التى يسودها النشاط التجارى بالمدينة، موضع إهتمام التجار. ويفسر ذلك أسباب إقامة العديد من المنشآت التجارية التى تركزت فى المنطقة التجارية بالقاهرة. ولعل عدم كفاية الوكالات التجارية القائمة عندئذ لتلبية حاجات التجار، كان فى طليعة تلك الأسباب، مثل عجز الوكالات القائمة عن توفير المساحات اللازمة لتخزين البضائع فى المواسم التى تبلغ التجارة فيها ذروة النشاط، مثل موعد خروج أو عودة قافلة الحج، وموعد إبحار أو وصول سفن البحر الأحمر. وتشير المصادر الوثائقية إلى أن سبع وكالات –على الأقل– قد تم بناؤها فى العقود الزمنية الواقعة بين نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، وهى ظاهرة ذات مغزى. فقام التاجر عبد الرءوف العاصى بتشييد إثنتين من هذه الوكالات ببولاق، أما الوكالات الخمس الأخرى فقد بنيت وسط القاهرة، منها وكالتان شيدهما إسماعيل أبو

طاقية وشريكه عبد القادر الدميرى، وثالثة بناها ياسين أبو طاقية بالركن المخلق، ورابعة بناها الشجاعى فى خان الخليلى، وأخيرا، وكالة جمال الدين الذهبى بالقرب من سوق الصاغة. ولا ريب أن إقامة الوكالات بمالها من وظائف تجارية متعددة، وما تتسم به من إتساع وضخامة فى الحجم، دليل هام على ما بلغته أحوال التجارة من إزدهار فى نصف القرن الذى يقع بين نهاية القرن السادس عشر وبدايات القرن السابع عشر، ذلك الإزدهار الذى جعل إقامة الوكالات الجديدة أمرا مطلوبا. ويرجع تشييد تلك الوكالات الجديدة -أيضا- إلى حاجة التجار البارزين إلى أن يكون لكل منهم وكالته الخاصة، حيث يستطيع التاجر تركيز نشاطه بها إلى حد ما، كما أن إمتلاك التجار الكبار الوكالات يدعم مركزهم بين المشتغلين فى ميدان التجارة. كذلك درت الوكالات دخلا على أصحابها من تأجير الحوانيت المحيطة بها وأماكن السكنى بطوابقها العليا. فقد حصل الشريكان أبو طاقية والدميرى على إيجار سنوى جاء من أصغر وكالتيهما حجما بلغ 16.500 نصفا.[224] والمحصلة النهائية لتشييد الوكالات الجديدة أن البنية الأساسية بالقاهرة كانت آخذة بالإتساع فى فترة زمنية قصيرة نسبيا. أتيحت خلالها تسهيلات لخزن البضائع وتداولها.



مدخل الوكالة الكبرى – تصوير: برنارد أوكيين

[224] الباب العالى 1503.102 بتاريخ 1029/1620، ص 355.

كما نميز بعدا آخر لتنمية البنية الأساسية التجارية بالقاهرة، إذ كان بناء الوكالات التجارية الكبيرة –بالنسبة لأبى طاقية– يمثل ذروة سنوات الإستثمار فى مختلف أشكال البنية الأساسية التى تدعم النشاط التجارى، مثل شرائه لحصته فى إحدى الوكالات بمدينة من مدن الدلتا لدعم نشاطه التجارى فى ذلك الإقليم، أو شرائه نصف سفينة بالبحر الأحمر الذى تركزت فيه معظم تجارته.[225] وكلما إمتد نطاق نشاطه، نجده يهتم بدعم البنية الأساسية المرتبطة به.

ويمكن إرجاع الفضل فى حدوث تغير ملحوظ فى مجال العمران الحضرى إلى إسماعيل أبو طاقية وشريكه عبد القادر الدميرى. فلم تكن الوكالتان اللتان شيدتا بأموالهما بخط سر المارستان مجرد منشأتين تجاريتين، بل كانتا بداية لتحويل الشارع من منطقة سكنية إلى شارع تجارى رئيسى. وقبل أن يقدم الشريكان على بناء الوكالتين كان خط سر المارستان شارعا سكنيا هادئا تقع البيوت على جانبيه، وبعد إتمام بناء الوكالتين دب النشاط فى الشارع وتحول إلى شارع تجارى.

وكان خط سر المارستان –الذى يقع خلف مارستان قلاوون– قريبا من المركز التجارى للمدينة فى بين القصرين وسوق النحاسين وسوق الصاغة. وكان شارع بين القصرين أكثر شوارع المدينة إزدحاما، يقع به عدد من المنشآت الهامة: المستشفى، ومحاكم الصالحية النجمية، والقسمة العسكرية، والقسمة العربية، ووقعت بالقرب منه محكمة الباب العالى، مما جعل الشارع مقصد الناس من مختلف أنحاء المدينة. فإذا أراد إسماعيل أبو طاقية تفادى زحام شارع بين القصرين عند العودة إلى بيته، ما كان عليه إلا أن يتجه يسارا عند سوق الصاغة، فلا تمر دقيقتين إلا ويجد نفسه فى خط سر المارستان ومنه إلى خط الخرشتف حيث يقع بيت أخيه ياسين وأخته ليلى، فإذا إنحرف يمينا عاد إلى الطريق الرئيسى بالقرب من بيته. وبذلك كان خط سر المارستان يتمتع بميزة القرب من مركز المدينة، وسهولة الوصول إليه من الشارع الرئيسى، وهى ميزة يجب توفرها فى موقع الوكالات التجارية الكبرى، التى تصل إليها الدواب المحملة بالبضائع، ليتم تخزينها هناك. كما كان موقع الوكالتين قريبا من بيت أبو طاقية بخط الأمشاطيين.

[225] الباب العالى، 2421.95 بتاريخ 1022/1613، ص 388.

ونظرا لضخامة مشروع بناء الوكالتين، إستغرق سنوات من الإعداد والتخطيط. ففى 1017/1608 وقع أبو طاقية وشريكه الدميرى على حجة بناء الوكالتين، تضمنت تحديد نصيب كل منهما، فكان لعبد القادر الدميرى حق الربع، وإنفرد إسماعيل أبو طاقية بثلاثة أرباع الوكالتين.[226] ولا ندرى لماذا تغير طابع المشاركة فى هذه الحالة عما درج عليه الشريكان من قبل، فكانا يتقاسمان رأس المال والأرباح مناصفة بينهما فى كل مشاريعها الأخرى. ولعل الدميرى تردد فى إستثمار مبلغ كبير من المال فى مشروع البناء، ومن المحتمل أيضا أن يكون أبو طاقية قد حقق أرباحا طائلة من وراء صفقات تجارة السكر التى قام بها منفردا، ولم يتوفر ذلك للدميرى.

وكان الحصول على الأرض اللازمة للبناء فى مقدمة المشاكل التى كان على أبوطاقية والدميرى مواجهتها، فقد كان من الصعب الحصول على الأرض اللازمة لبناء الوكالتين فى مثل ذلك الموقع من القاهرة ذات الكثافة السكانية العالية. وزاد من الصعوبات التى واجهتهما أن المبانى الواقعة فى خط سر المارستان كانت جميعا بيوتا صغيرة، يسكنها أناس متوسطى الحال، من أمثال الصباغ شمس الدين محمد بن سلامة،[227] أو الشيخ أبو الطيب بن منصور الذى كان يبيع المراهم.[228] وحتى يحصل الشريكان على الأرض اللازمة لبناء الوكالتين كان عليهما إقناع عدد كبير من سكان الشارع بترك منازلهم ، والإنتقال إلى مكان آخر بالمدينة، حتى يتم هدم تلك المنازل وإعداد الأرض للبناء. ولم يكن ذلك الأمر سهلا بأى حال من الأحوال، إذ كان بعض السكان يملك البيت والأرض التى أقيم عليها، وبعضهم الآخر كان بيته مقاما على أرض حكر مستأجرة من الأوقاف ، مما تطلب عقد صفقات معقدة مع سكان الشارع، والدخول فى إجراءات تتصل بالوضع القانونى للأرض، التى كان بعضها ملكا خاصا، والبعض الآخر ملكا للأوقاف. وبالنسبة لبعض الأفراد الذين أخذ أبو طاقية بيوتهم، كان عليه أن يستأجر الأرض من ناظر وقف مارستان قلاوون، وكانت مساحة بعضها صغيرة فبلغت إحداها 13 ذراعا طولا و 13.5 ذراعا عرضا، كما بلغت أخرى 9.5 ذراعا عرضا و 16 ذراعا طولا.[229] (الذراع تبلغ

[226] الباب العالى، 199.90، ص 44. ظلت هذه النسبة مرعية فى كل المعاملات التجارية الخاصة ببناء الوكالتين.
[227] الباب العالى 412.97 بتاريخ 1023/1614، ص 55.
[228] الباب العالى 201.97 بتاريخ 1023/1614، ص 25.
[229] الباب العالى 2609.97 بتاريخ 1024/1615، ص 351؛ نفسه 3503.98 بتاريخ 1026/1616، ص 472.

حوالى 65 سم) وحصل أبو طاقية وشريكه على إحدى عشر قطعة من الأرض شكلت المساحة التى قامت عليها الوكالة الكبرى التى تم بناؤها عام 1619، وبذلك إستغرق الأمر زمنا طويلا للتفاوض على شراء الأراضى وإقناع أصحابها بالبيع أو التنازل عن المساحات المستأجرة الواحد تلو الآخر، حتى إستطاعا أن يدبرا المساحة الكبيرة اللازمة للوكالتين القائمتين حتى الآن، فكان ذلك –فى حد ذاته– تحولا كبيرا فى الطابع العمرانى للموقع.

وخلال السنوات الطويلة التى إستغرقها البناء، شيدت الوكالة الصغرى على الجانب الغربى للشارع، ثم أقيمت الوكالة الكبرى على الجانب الشرقى ، وكان أبو طاقية يراقب العمل المتواصل، وهو فى طريقه من البيت إلى السوق، بدء بهدم البيوت، وإعداد الموقع لوضع الأساسات، وإنتهاء بإرتفاع البناء. وبعد سنوات، كان بإستطاعته أن يشاهد مدخلى الوكالتين اللتين وقفتا شامختين متقابلتين على جانبى الشارع . ومنذئذ لم يعد خط سر المارستان شارعا يستخدم للتخلص من ضوضاء وزحام بين القصرين، بل أصبح مقصد الناس من مختلف أنحاء المدينة. أما بالنسبة للتجار، فقد أضافت الوكالتان نحو 120 حاصلا جديدا للإيجار، وسارع التجار –مثل الرويعى– باستئجار ما يلزمهم من الحواصل على الفور، حيث توفرت بالوكالتين مرافق لخدمتهم وخدمة زبائنهم: كالمسجد، والمقهى ،

مدخل الوكالة الصغرى – تصوير: برنارد أوكيين

والسبيل الذى كان يقع على ناصية الوكالة الكبرى. وإنتقل عبد القادر الدميرى للإقامة فى بيت صغير بنى على ناصية الوكالة وجعل به مدخلا مباشرا إلى الحاصل الخاص به داخل الوكالة، حتى يتحرك بيسر بين البيت والمتجر دون حاجة للمرور بالشارع. واستخدم أبو طاقية –أيضا– ما يحتاج إليه من الحواصل لتخزين بضاعته من التوابل والبن والسكر. أما بالنسبة للناس العاديين، فقد وفرت الطوابق العليا للوكالتين وحدات سكنية للإيجار، بلغ عددها 16 وحدة بالوكالة الصغرى، و29 وحدة بالوكالة الكبرى، ونتج عن ذلك قدوم المزيد من الناس للسكنى بالشارع.

وبرهنت التطورات التى حدثت –فيما بعد– بخط سر المارستان، على بعد نظر أبو طاقية والدميرى عندما إختارا تلك البقعة لإقامة مشروعهما العمرانى، فقد سار غيرهم على نفس الدرب بإيقاع بطئ وتدريجى. وأخذت الوكالات تحتل موقع البيوت الواحدة بعد الأخرى.[230] حتى أصبح الشارع مماثلا للشارع التجارى الموازى له، وتحول من منطقة سكنية إلى منطقة تجارية، وبذلك إتسعت مساحة المنطقة التجارية بالمدينة. ولأن وكالتى أبو طاقية والدميرى كانتا فريدتين فى نوعهما، وأكبر الوكالات حجما، فقد ظلتا قائمتين. والواقع أن الشارع أصبح يعرف بشارع وكالة أبو طاقية. وبعد نحو عقدين من الزمان قام تاجر آخر يدعى الخواجة أحمد الخطيب ببناء وكالة مجاورة لوكالة أبو طاقية والدميرى، وأصبح يشار إلى الوكالتين اللتين شيدهما أبو طاقية والدميرى بإسم "عمارات الخواجة إسماعيل أبو طاقية". وبعبارة أخرى، أصبح إسم أبو طاقية مرتبطا –لأمر ما –بهذه المنطقة، وطوى إسم الدميرى فى عالم النسيان. ولا نستطيع إزاء ذلك إلا تقديم بعض الإفتراضات، فلعل ذلك يرجع إلى أن أبو طاقية كان الشاهبندر، وإحتل مكانة مرموقة فى المجتمع القاهرى، أو لعله كان بحكم تكوينه أكثر ميلا للظهور والشهرة من صديقه الدميرى.

ولم تكن مثل تلك التحولات كثيرة الحدوث لما يكتنف مثل تلك المشروعات العمرانية من صعاب، وما تتكلفه من أموال. وغالبا كان الحكام هم الذين يضطلعون بعبء تغيير الشكل العمرانى للمدينة، فقبل ذلك ببضع سنوات –مثلا– أصدر السلطان العثمانى

[230] أنظر على مبارك، الخطط التوفيقية، ط 2، جـ3، ص 140.

الأوامر بنقل المدابغ من باب زويلة إلى أطراف المدينة عند باب اللوق، لقربها من أماكن السكنى، ولما تسببه من ضوضاء وما ينبعث منها من روائح كريهة تؤذى الناس. وكانت التنمية العمرانية تتم -عادة- من خلال تقسيم مساحة كبيرة من الأراضى إلى قطع صغيرة تقام عليها المبانى. وقام بعض الحكام الأقوياء مثل رضوان بك بهذا العمل أحيانا، فنجده يحول المنطقة الواقعة جنوب باب زويلة -بعد عقدين من وفاة أبو طاقية - إلى منطقة توسع عمرانى، من خلال إنشاء مجموعة معمارية ضخمة إشتملت على قصر، وسوق، ووكالة، وبعض العمائر الأخرى. ولكن مشروع أبو طاقية والدميرى بما له من مغزى تم بمبادرة من جانب التجار، ولم يكن عملهما وحيدا فى ذلك المجال، ففى بولاق ، المرفأ النهرى للقاهرة حدثت نفس الظاهرة على يد الشاهبندر عبد الرءوف العاصى الذى أقام وكالتين كانتا حجر الزاوية فى تطور الشارع الموازى للشارع التجارى بتحويل المناطق السكنية إلى منطقة تجارية. ولهذين المثلين من أمثلة التنمية العمرانية الحضرية أهميتها فى فهمنا لكيفية وأسباب التوسع العمرانى بالقاهرة خلال تلك الحقبة.

لقد قام أبو طاقية والتجار من أبناء جيله بتركيز جهودهم وأموالهم فى هذه المشروعات التى كانت تتصل بنشاطهم التجارى. وكانت هناك أسباب عدة لتفسير إرتباط أبو طاقية خاصة والتجار عامة بوسط المدينة أكثر من غيرهم من سكان القاهرة.

كان لإسماعيل أبو طاقية بيتان: أحدهما يقع بدرب الشبراوى المواجه لجامع الأقمر، والآخر بسوق أمير الجيوش، وكلاهما بالقرب من الشارع التجارى للمدينة. وكان ذلك شأن معظم زملائه التجار الذين سكنوا بيوتا قريبة من المركز التجارى للمدينة، مجاورة لمتاجرهم، فسكن الخواجه نور الدين الشجاعى بالسبع قاعات، وأقام الخواجة جعفر عامر خلف مدرسة الغورى.[231] وينسحب هذا على التجار الأثرياء الذين سكنوا بيوتا فخمة مريحة، وعلى غيرهم من المشتغلين بالتجارة الذين عاشوا فى بيوت متواضعة صغيرة المساحة، خلف المنطقة التجارية أو بالقرب منها، وكان بعضها لا يزيد عدد حجراته عن ثلاث أو أربع حجرات. وقد لاحظ أندريه ريمون وجود تلك الظاهرة فى فترة تاريخية

[231] القسمة العربية 828.18 بتاريخ 1016/1607، ص 527؛ القسمة العسكرية 475.31 بتاريخ 1025/1616، ص 268-269.

لاحقة.[232] أضف إلى ذلك، أن إخوة إسماعيل أبو طاقية: ليلى، وسيدة الكل، وياسين ، سكنوا بالقرب منه فى خط الخرشتف حيث كان بيته. والأسباب واضحة، فالإقامة بالقرب من وسط المدينة، أو فى الشوارع المتفرعة من الشارع التجارى الرئيسى، كان يعنى وجود التجار بالقرب من متاجرهم، والوكالات التجارية التى كانت تتم بها ومن خلالها صفقاتهم، والأسواق العديدة التى تباع فيها مختلف أنواع البضائع. فإذا أرادت عطية الرحمن زوج أبو طاقية أن تشترى لنفسها حليا، وجدت سوق الصاغة على بعد دقائق من بيتها، وإذا أرادت شراء الحرير والمخمل –وهى المنسوجات التى عشقتها ليلى أبو طاقية–[233] كانت سوق الشرب، أو تربيعة الحرير، أو سوق الوراقين، حيث تباع المنسوجات، على بعد خطوات من البيت. ولم يقتصر الأمر على الأسواق الهامة التى وقعت على جانبى ذلك الطريق من سوق العطارين بوسط المدينة قرب خان الخليلى ، حيث شاهد كريستوف هاران Christophe Harant –النبيل البوهيمى الذى زار القاهرة عام 1598– تاجرا فارسيا يعرض بضاعته من القماش المطرز بالقصب وغيره من السلع،[234] ويليه سوق النحاسين، ثم سوق الحرير، ويقع سوق العبيد على مقربة منه. تلك كانت أهم الأسواق العديدة التى وقعت على جانبى الطريق التجارى تقدم مختلف السلع ، من المأكولات إلى المنسوجات إلى البضائع الثمينة التى تباع بالمفرق لمختلف الزبائن ، كسكان المدينة والأجانب الوافدين إليها، والسكان القادمين من خارجها، فكان الشارع التجارى مقصدهم جميعا، يتوجهون إليه لسد حاجاتهم.

كذلك يجد التجار هناك الخدمات العديدة التى يحتاجون إليها، كالنقل والتخزين والقبانة . ورغم وجود حمام خاص فى بيت أبو طاقية، إلا أن ذلك لم يمنع أفراد الأسرة، رجالا ونساء، من إرتياد حمام السلطان إينال، وهو حمام عام يقع بالقرب من البيت. كما أن وجود مارستان قلاوون بالقرب من البيت، جعل إستدعاء الطبيب عند الحاجة أمرا ميسورا. وبعبارة أخرى، كانت الإقامة بوسط المدينة، أفضل من السكن بالحارات

---

[232] Artisans, p. 403-405.

[233] تضمن عقد زواجها شرطا يتصل بالكسوة التى على الزوج توفيرها من الحرير والمخمل، إنظر الباب العالى 1126.001 بتاريخ 1026/1617،ص 163.

[234] Voyage en Egypte de Christophe Harant 1598,Cairo 1972, p. 197.

السكنية المغلقة، حيث توفرت المرافق العامة الكثيرة لخدمة سكان القاهرة على مقربة من المنطقة.

ولذلك نستطيع أن نتصور أن علاقات أبو طاقية بالمدينة إنحصرت بتلك المنطقة حيث كان يقيم ويعمل، ويزور أصدقاءه وأقاربه وزملاءه. فقد ظل وسط المدينة مركزا لنشاطه. ولكن علاقته بالمدينة لم تكن وقفا على التجارة وحدها، فكانت ذات أبعاد تجاوزت نطاق الحرفة ولم ترتبط بها بصورة مباشرة. ورغم حيوية العلاقة بوسط المدينة، لم يكن أبو طاقية منغلقا تماما على تلك المنطقة من المدينة، فقد دفعته ظروف مختلفة إلى إقامة صلات مع الأحياء الأخرى.

وكان السبب المباشر لذلك وقوع سلسلة من الأحداث دفعته للبحث عن بيت آخر يقيم فيه خارج منطقة وسط المدينة، تجنبا للإضطرابات التى كانت تقع من وقت لآخر، وتعكر صفو المنطقة. ففى عام 1586 حدثت فتنة عسكرية أثارتها قرارات عويس باشا بإنقاص رواتب العسكر لمواجهة العجز فى الموارد المالية. وترتب على ذلك وقوع أعمال عنف بالطرق أصابت الناس بالذعر والقلق، دارت بعض جوانبها –ذات مرة– بالقرب من بيت أبى طاقية، إذ قصف الجند بيت القاضى الذى كان مقرا لمحكمة الباب العالى التى كان إسماعيل يكثر من التردد عليها. وهاجموا ذات مرة ركن المخلق الذى يقع على بعد خطوات من بيت إسماعيل أبو طاقية، حيث الدرب الذى بنى فيه ياسين أبو طاقية وكالته. ويعنى ذلك أن تلك الحوادث دارت تحت نوافذ بيت أبو طاقية.[235] ولعل تلك الحوادث دفعت التجار من أمثال أبو طاقية إلى إقامة بيوت أخرى لهم على مساحة معينة من وسط المدينة، ينتقلون إليها بعائلاتهم عند وقوع الإضطرابات.

وبصورة عامة، كان قرار نخبة التجار من أبناء ذلك الجيل بشراء أو بناء بيت آخر للعائلة على ضفاف بركة الأزبكية مبعثه الثراء الذى تحقق لهم، وجعلهم ينفقون المال الوفير على الكماليات والتسلية وأسباب الوجاهة. وبإنتقالهم إلى ضفاف تلك البركة، فى

[235] البكرى، كشف الكربة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة التاريخية المصرية، مجلد 23، 1976، ص ص 321-315.

أوقات الراحة القصيرة أو الطويلة، إنما كانوا يقلدون بذلك ما فعله الحكام من قبل من الإستمتاع بذلك المنتجع.

وإختار إسماعيل موقعا لبيته على ضفة بركة الأزبكية فى الجانب الشمالى الغربى من القاهرة، وكانت بركة الفيل اكبر البرك حول القاهرة تقع جنوب المدينة، بينما وقعت بركة الرطلى شمالها. فكانت تلك البرك تمتلئ بالماء وقت الفيضان، وتتحول إلى منطقة يتنزه فيها سكان القاهرة للإستمتاع بالحدائق والحقول المحيطة بها، والتنزه بالقوارب على صفحة الماء حاملين معهم طعامهم وآلات الطرب.

وكانت الأزبكية أقرب البرك موقعا إلى بيت أبى طاقية، يصل إليها عبر سوق مرجوش وباب الشعرية، وكان موقعها فى ذلك الوقت بعيدا بدرجة كافية عن موقع حوادث الشغب، تتسم بالهدوء والراحة، كما كانت الإقامة فى بيت على ضفاف البركة تعنى تمتع العائلة بالماء والخضرة والهواء العليل، بغض النظر عن فكرة البعد عن الإضطرابات. وإختلفت البيئة المحيطة بالأزبكية عن درب الشبراوى حيث يقع بيت العائلة، إذ كان بيت أبو طاقية بالأزبكية يطل على البركة مباشرة، يقع خلفه غيط الحمزاوى، فحظيت الأسرة هناك بما كان الحكام يتمتعون به من رفاهية، حيث التنزه بالقوارب، التى غالبا ما كان سكان البيوت المحيطة بالبركة يمتلكونها، ويجوبون بها صفحة الماء حول ضفاف البركة.

وكانت بركة الفيل جنوب المدينة أكثر المناطق أرستقراطية تحيط القصور بشواطئها، وطبق التجار من جيل أبو طاقية هذا النموذج على منطقة بركة الأزبكية، التى كانت –عندئذ– مهجورة نسبيا مقارنة ببركة الفيل، تتناثر بعض المنازل على شاطئها الشرقى حيث موقع جامع أزبك، ولعل التجار شعروا بالرضا لتمتعهم عند الأزبكية بما كان يتمتع به رجال النخبة العسكرية الذين سكنوا حول بركة الفيل، فقام أبو طاقية، ومحمد بن يغمور، وعثمان بن يغمور، وسليمان الشجاعى ببناء بيوت لهم جاورت بعضها بعضا على الناحية االشمالية الشرقية من بركة الأزبكية وكانوا يرتادونها عندما تضطرب الأحوال بالمدينة، أو عندما ينشدون الراحة أيام الأعياد والإجازات.[236]

[236] Hanna, Habiter au Caire, p. 218 ;.. الدشت 119، بتاريخ 1012/1603، ص 504.

وكانت لأبى طاقية علاقات أخرى بالأزبكية، إذ كانت من أكثر الأحياء نموا خلال تلك الحقبة. وكان التوسع العمرانى واضحا فيها أكثر من غيرها من أحياء المدينة، فقسمت الأراضى الزراعية التى كانت تقع شمال البركة إلى قطع صغيرة، قام الناس بإستئجارها لبناء بيوت عليها. ففيما بين 1006/1597 قسمت أراضى حديقة وقف على الفرا، وحديقة الشيخ الطورى، والأرض الخلاء التى كانت جزء من وقف مصطفى كتخدا، وحديقة السودان، وما لبثت أن شيدت عليها البيوت وأصبحت مأهولة بالسكان، فإتسع بذلك العمران الحضرى للمدينة.[237] وكان هذا الجانب من الأزبكية مقر إقامة أبناء الطبقة الوسطى من الحرفيين وتجار المفرق والنساجين، وغيرهم. وعندما بدأت المناطق المحيطة ببركة الأزبكية تصبح مأهولة بالسكان، إحتاج الأمر إلى إقامة بنية أساسية لسد حاجة المنطقة إلى خدمات مثل: الصرف الصحى، والمياه، والمدارس، ودور العبادة.

وفى تلك الحقبة لم يقم السلاطين، ولا الولاة الذين مثلوهم فى حكم البلاد، ولا حتى أمراء العسكر والمماليك، بإقامة البنية الأساسية للأزبكية، ولكن التجار من أمثال أحمد الرويعى وإسماعيل أبو طاقية، والعلماء من أمثال القاضى أحمد النوبى هم الذين قاموا ببناء تلك المنشآت.[238] وكان أكثرها ما أقامه أحمد الرويعى الذى بنى مسجدا وكتابا وسبيلا، وحماما، بالإضافة إلى عدد من الورش الحرفية فى الحى الذى لا يزال يحمل إسمه حتى اليوم، وتعد منشآته ذات أهمية كبيرة كنواة لذلك الحى الذى تقع شمال غربى المدينة.

وكان المسجد الذى بناه –أو على الأصح أعاد بناءه– أبو طاقية أقل حجما، فقد كان خربا، يملكه وقف أحد أقارب إحدى زوجاته ويدعى الخواجة صالح الأحيمر.[239] وفى نفس الناحية أقيم مسجد صغير عرف بجامع النوبى.

خلاصة

لقد أتاح التغير فى العلاقات بين الدولة والمجتمع الفرصة لقيام جماعات جديدة ساهمت فى التوسع العمرانى للمدينة. فقد أعقب إختفاء سلاطين المماليك فترة من التنمية العمرانية قام بها بعض الباشاوات العثمانيين، ونجم عن ذلك اتجاه سكان القاهرة إلى المساهمة

[237] Hanna, Habiter au Caire, p.174-178.
[238] Hanna, Habiter au Caire, p.177-178.
[239] إسم الأحيمر، ربما إتصل بالمسجد المسمى بالمسجد الأحمر ويقع بالقرب من عمائر الرويعى.

الفعالة فى تطوير البنية الأساسية للمدينة. ولم تحاول المنشآت التى شيدها التجار والعلماء –والتى كان معظمها متواضعا– أن تناطح الأعمال المعمارية الرائعة التى أقامها سلاطين المماليك أو تلك التى أقامها الباشاوات العثمانيين. ولكن المغزى الاجتماعى لتلك المنشآت المعمارية كمساهمة من الفئات الاجتماعية الصاعدة من التجار الأثرياء فى عمران المدينة، وما تمثله تلك المساهمة من دليل مادى على هذه الظاهرة الاجتماعية الهامة، أمر لا يمكن تجاهله. وكان التغير فى العلاقات بين الدولة والمجتمع يعنى –بالنسبة لأبى طاقية وغيره من أساطين التجار– تحمل أعباء مالية لتطوير البنية الأساسية للتجارة . ولكن ذلك أتاح لهم الفرصة لتحقيق الوجاهة الاجتماعية بما ترتب عليها من إكتسابهم مكانة اجتماعية مرموقة دعمتها الثروة التى جلبها لهم نشاطهم التجارى.

ومن السهل أن نتصور أبو طاقية، وقد بلغ ذروة حياته العملية بتولى منصب الشاهبندر، وحقق لنفسه شهرة بين سكان المدينة، لا كواحد من كبار التجار، بل كأحد أعلامها البارزين، تجرى على يديه الحسنات للفقراء، على نحو ما نرى من تقديمه الطعام للمرضى بمارستان قلاوون، ويحظى بنفوذ اجتماعى كبير، وعرفه الناس عند تنقله من بيته بدرب الشبراوى أو بيته الآخر بدرب الطاحون، أو عندما تنتقل أسرته عبر طريق المرجوشى إلى بيت بركة الأزبكية، من هيئته وملبسه، وزمرة الخدم والحشم التى أحاطت بموكبه. ولعل موكبه كان نموذجا مصغرا لموكب رجال الحكم كالباشا وقاضى القضاة، محاطا بالأبهة والهيبة. ولعل عامة الناس ربطوا بينه وبين العمائر الضخمة التى أقامها قرب وسط المدينة، فقد أصبحت من العلامات العمرانية المميزة فى المدينة والتى تنتسب إليه، كما أن البيت الذى يقيم به الشاهبندر كان من المعالم البارزة بالمدينة. وكان بدوره يعكس مكانة صاحبه بما يتميز به من سعة وفخامة بالنسبة لغيره من البيوت المحيطة به.

الفصل السابع
الحياة العائلية فى بيت أبى طاقية

مقدمة

كان أبو طاقية يتجه إلى بيته عصرا، بعد يوم عمل حافل، خلال الطريق المزدحمة بالمارة والدواب، الحافلة بالضوضاء وصراخ الحَمّارة الذين يطالبون الناس بإفساح الطريق لدوابهم، وعندما تقع عيناه على ضريح قلاوون بقبته الضخمة يدرك أنه أصبح على مقربة من بيته، وبعد دقائق معدودات يتجه يسارا قرب جامع الأقمر إلى درب الشبراوى حيث السكينة والهدوء. وما يكاد يدلف من الباب حتى يجد الصورة إختلفت عنها خارج البيت، فهناك صخب الأطفال يلعبون فى الفناء، والألوان المتعددة التى تناقض اللون الحجرى الذى شاهده طوال الطريق، والأشجار الباسقة، والنباتات المورقة التى تعمر بها حديقة البيت، والعبيد والخدم يتولون أمر الحديقة، ويعنون بالإسطبل وما به من خيول ودواب، ويقومون بخدمة البيت، فتبعث الخضرة ونسمات الهواء على الإحساس بالإنتعاش. وعندما يترجل أبو طاقية عن حصانه، ويدخل البيت، يجد الحصان من يعتنى به بالإسطبل. كان الإنتقال من السوق حيث المقابلات مع الشركاء والزبائن والتردد على المحكمة بما يحيطها من ضوضاء، إلى البيت، يعنى الدخول فى عالم العائلة حيث الأبناء والحياة الخاصة. وكانت سنوات توليه الشاهبندرية، قد حولت أبو طاقية إلى شخصية عامة، فإنعكس ذلك على مظهره، وملبسه، وبيته. إذ قام بتوسيع البيت وزخرفته وأحاطه بمظاهر الترف التى عرف بها الأثرياء، فتضمنت حجة التركة التى أعدت بعد وفاته ، الشمعدان الفضى، والعديد من الأدوات المنزلية النحاسية، والأطباق التى صنعت من خزف أزنيك (بالأناضول) ذائع الصيت.

وأهم من تلك المظاهر المادية للترف، نلاحظ عند دخولنا بيت أبو طاقية، الكيفية التى تغير بها هيكل العائلة نتيجة لإرتفاع مكانته الاجتماعية. فنقف على الحياة العائلية فى بيت تاجر ثرى، ونظامها فى لحظة تاريخية معينة من حياة أبو طاقية، وخاصة فى سنوات النضج والنجاح فى السوق، وتصاعد مكانته الاجتماعية. ويتيح لنا ذلك الفرصة

لدراسة الأدوار التى لعبها أفراد العائلة وعلاقاتهم به، وببعضهم البعض، وكذلك علاقاتهم بالآخرين خارج البيت. ومعالجتنا لهذه الزاوية تدحض مقولة إنعزال الأسرة عن المجتمع. فقد تركت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التى أثرت على مجرى حياة التجار –على النقيض من تلك المقولة– أثرا على هيكل العائلة والعلاقات بين أفرادها وبعضهم البعض، إضافة إلى تأثيرها على الأحوال المادية. وبذلك كان للظروف الاجتماعية والاقتصادية التى أثرت على الحياة العملية لأبى طاقية، تأثيرها على بيته وعائلته.

وإضافة إلى ذلك، تبين لنا دراسة الحياة العائلية، كيف إستطاع أفراد العائلة الذين كانت لهم مواهب خاصة، أن يسمعوا أصواتهم للآخرين فى الأمور المتصلة بهم، وذلك فى إطار النظام الأبوى الذى ساد المجتمع. فرغم صرامة ذلك النظام، وإحترام الأفراد له، لم يؤد بالضرورة إلى سحق الروح الفردية أو محو المبادرة الفردية. إذ نرى –على وجه التحديد– بعض نساء الأسرة من زوجات أبى طاقية وبناته، يلعبن أدوارا متعددة –من منطلق القوة– فى علاقتهن مع غيرهن من أفراد العائلة، لما تميزين به من قوة الشخصية. وأخذ أفراد العائلة –الذين إحتلوا مكان الصدارة فيها– رغبات أولئك النسوة مأخذ الجد. ورغم تعدد الزوجات، كان وضع النساء –بصورة عامة– يفضل وضع الفرنسيات والإنجليزيات فى القرن السابع عشر من عدة وجوه. وحتى لو كان عدد اللاتى أتيحت لهن فرص التعليم من الأوربيات آخذا فى التزايد، فلم تتح لهن حقوق الملكية أو التصرف فى ممتلكاتهن ، فقد كان للزوج –فى الكثير من البلاد– حق التصرف فى ممتلكات وثروة زوجته بمجرد زواجه منها. كذلك شهدت الفترة التى عاصرت زمن أبو طاقية فى أوربا –لعدة أسباب– إنتشار ظاهرة مطاردة الساحرات فى فرنسا وإنجلترا وألمانيا، ومعظم الضحايا كن –بالطبع– من النساء اللاتى عشن على هامش مجتمعاتهن –لسبب أو لآخر– تعانين الإضطهاد.[240]

وعندما بلغ أبو طاقية ذروة النجاح فى العقد الأخير من عمره، أعيد ترتيب بيته وعائلته ، فكبرت حجما، وإزدادت عددا، وإكتسابا للصفة الهرمية، ولعل ذلك راجع إلى الثراء وكبر

[240] Clive Homes, "Popular Culture? Witches, Magistrates and Divines in Early Modern England," in Steven Kaplan, ed., Understanding Popular Culture, Europe from the Middle Ages to the Nineteenth Century, Berlin, 1984, P. 85-111.

حجم العائلة. فقد كان الأب فى النسق الأبوى للعائلة –الذى ساد الشرق الأوسط وبعض الثقافات الأخرى– يحظى بمكانة أرفع من مكانة الزوجة (أو الزوجات) وبسلطة واسعة على الأبناء. وكان ذلك شأن عائلة أبو طاقية، وغيرها من عائلات ذلك الزمان. ولكن الطريف هنا ما نلاحظه فى حالة عائلة أبو طاقية التى إتخذ فيها النظام الأبوى شكلا خاصا عندما إرتبط بالثروة والمركز، ومن ثم ملاحظة الكيفية التى صاغ بها أبو طاقية علاقاته مع أخيه وأخواته، وزوجاته، وجواريه، وأولاده، والطريقة التى تصرفوا بها حيال تصاعد مكانته الاجتماعية. وقد ساعد أبو طاقية –إلى حد ما– على تحديد الشكل الذى إتخذته تلك العلاقات بطريقة ضمنت له تدعيم مكانته العائلية وأبرزت صورته العامة كرب لعائلة هامة.

وتحليل وظائف وحدود الهيكل العائلى قد يساعدنا على فهم العلاقات المركبة داخل العائلة. فقد ركزت معظم الدراسات المتعلقة بالأسرة على الهياكل الرسمية لها، ومن ثم جاءت نتائج تلك الدراسات مستندة إلى تلك الهياكل، فأكدت أنه فى الشرائح العليا للمجتمع، كانت الحياة العائلية أكثر تحديدا، وأن القواعد الخاصة بالسلوك كانت لأكثر صرامة، وخاصة ما يتعلق منها بالنساء. غير أن متابعة العديد من القضايا المتصلة بالعائلة فى سجلات المحاكم تشير إلى أن ذلك كان أحد جوانب الصورة، ولكنه لا يمثل الصورة كلها. وطبيعة المصادر التى استخدمناها فى هذه الدراسة تكشف عن مستوى من الواقع يتجاوز ظاهرة صرامة وتقليدية الهيكل العائلى. وتسمح لنا تلك المصادر بإلقاء نظرة على مستويات العلاقات الشخصية –والحميمة أحيانا– بين أفراد العائلة وبعضهم البعض، ويعد ذلك أمرا ضروريا لفهم أوضاع العائلة لأسباب عدة: فهى تساعدنا على أن نتعرف على الفرد، ومشاعره، ورد فعله تجاه ظروف وأحوال بعينها، كذلك تتيح لنا رؤية مدى قدرة الفرد على التحرك فى إطار الهرم العائلى الذى يعد من مكوناته، ومدى مرونة أو تزمت هيكل العائلة عندما نراه من تلك الزاوية. وبعبارة أخرى، تتيح لنا هذه الزاوية رؤية المخرج الذى يستطيع أفراد العائلة –بما فيهم إسماعيل– أن يجدوا القنوات التى يعبرون من خلالها عن آمالهم ورغباتهم، أو يتخذون عن طريقها مبادرات فردية، وذلك

فى إطار الهيكل الهرمى للعائلة. ونرى عندئذ العائلة على حقيقتها، كما عاشها الأفراد الذين كانوا ينتمون إليها.

ويبدو بذلك الهيكل العائلى الإزدواجى، الذى قامت القوى الاجتماعية والاقتصادية الخارجية بتشكيله وتحديده بدرجات متفاوتة. فقد تركت الأحوال العامة لنخبة التجار بتلك الحقبة، وبروزهم الاجتماعى فى المجتمع الحضرى، أثرا على هياكل عائلاتهم، فتوازت مكانتهم الاجتماعية الجديدة مع بروز نمط جديد من التراتب الاجتماعى داخل العائلة . غير أن الحياة العائلية تشكلت أيضا على يد أفراد العائلة ذاتها؛ إسماعيل أبو طاقية، والبارزين من أفراد العائلة، كما تشكلت أيضا على يد بقية أفراد العائلة الذين وجدوا الفرصة متاحة لدفع الأمور فى اتجاه أو آخر فى مختلف الأوقات والظروف.

ودراسة العائلة من هذا المنظور تقوم على أساس إعتبار العائلة كيانا حركيا ومتغيرا. فقد تتأثر بنية العائلة بعدد من الظروف المحيطة بها تأثيرا لا يقل أهمية عن روابط الدم، فلا يقع التغير فيها نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تطوعها لمقتضيات المظهر الطبقى فحسب، بل يلعب الأفراد الذين صنعوا تلك الظروف دور أداة تشكيل ملامح التغيير.

العائلة الممتدة

تأرجحت علاقة إسماعيل بأخيه وأخواته صعودا وهبوطا، حتى تجمعت العائلة حوله مع مرور الزمن. ففى سنوات الشباب، شهدت علاقتهما أزمة وإنقساما، فتنازع إسماعيل وياسين أمام المحكمة، وذهبت بدور وسيدة الكل وليلى فى مخاصمتهن لإسماعيل حد إتهامه أمام المحكمة بالتدليس فيما يتصل بتركة أبيهن، وهو أمر مستهجن كان يمكن حله فى نطاق العائلة لتجنب إذاعة النزاع على الملأ. ومن الصعوبة بمكان معرفة ما وراء ذلك الإتهام، طالما كان بإستطاعة إسماعيل أن يثبت براءته أمام المحكمة، ولكننا نستطيع أن نتصور مدى تعاسة أخوات إسماعيل لعدم إستطاعتهن تقديم الدليل على إتهامهن لأخيهن. ولعل قدرا من الغيرة كان وراء إفساد علاقة الأخوات بأخيهن وهم يرون ثراءه يتجاوز ما لديهن وما كان لدى والدهن من ثروة.

ولكن الثروة التى إنهالت على إسماعيل فى السنوات التى تلت تلك الأحداث المؤسفة، لم تؤثر على علاقته بأقاربه، بل أدت إلى إعادة ترتيب تلك العلاقات على أساس هرمى . فعندما بلغ إسماعيل ذروة النجاح والمكانة الاجتماعية، أصبح على أخيه وأخواته أن يعترفوا له بالمكانة التى كانت موضع إعتراف المجتمع. فشهدت علاقاتهم ببعضهم البعض تغيرا، وعبرت العلاقات الجديدة عن نفسها بسبل مختلفة. فقد رغب إسماعيل فى الإحتفاظ بعلاقة وثيقة مع ياسين دون الدخول معه فى علاقات مالية، وكان أحد مظاهر تلك العلاقة هو القربى فى السكن، إذ حرص الأخوان على أن يتخذوا بيوتا تقع بنفس الجيرة، فكان بيت إسماعيل يقع بدرب الشبراوى، وإختار ياسين أن يبنى بيته عام 1017/1608 بخط الخرشتف وكانت له واجهة تقع على درب الشبراوى، فكان البيتان متقاربين وليسا متجاورين مما سهل الإنتقال من أحدهما إلى الآخر. وكانت ليلى أيضا تقيم بخط الخرشتف، مما قد يعنى أنها حرصت على الإقامة بالقرب من اخوتها. وبذلك عاش الثلاثة فى بيوت تقع على مرمى حجر من بعضها البعض.

وكان هناك مظهرا آخر للعلاقات المتغيرة بين الأخوين. فإسماعيل –الأكبر والأغنى– جعل ياسين وأولاده من منتفعى الوقف الذى أقامه. ولما كان صاحب الوقف حرا فى تحديد المنتفعين بالوقف، جاء ضم ياسين وأولاده دليلا على ترابط العائلة الذى حرص على إظهاره، وإبراز دوره كرب للعائلة، يوزع العطايا على أفرادها. وفى وقفه الكبير الذى شمل الوكالتين ومعمل السكر، ضمن إسماعيل حجة الوقف النص على أن يكون الريع مناصفة بينه وبين ياسين، فيقسم ريع معمل السكر مناصفة بينهما، وريع الوكالة الأولى مناصفة بين أولاد إسماعيل وأولاد ياسين، وريع الوكالة الثانية يقسم بين أولاده وأولاد ياسين وأحمد بن عريقات (صهره وإبن شقيقته ليلى). وبمنحه تلك العطايا للعائلة، أكد إسماعيل وضعه كرب للعائلة، لأن من يمنح يملك زمام أمور العائلة فى يده.

تحالف الزوجات والجوارى

إختلفت علاقات المصاهرة التى أقامها إسماعيل فى شبابه عنها فى السنوات المتأخرة من عمره، ووجهت هذا الإختلاف حقيقتان: إرتفاع قدره، وإندماجه التام فى المجتمع القاهرى، فقد بدأ بإختيار زوجاته من دائرة محدودة النطاق هى دائرة العائلة وجماعة

الشوام، وخاصة الحمصيين. ولكن علاقات المصاهرة إتسع نطاقها فيما بعد، وإتخذت طابعا أكثر إنفتاحا على المجتمع القاهرى. وتقدم لنا المصادر الوثائقية مادة غنية حول الطابع الذى إتخذته تلك الزيجات التى يمكن رصدها خلال الحقبة ففيما بين الثمانينات والتسعينات من القرن السادس عشر، كانت العائلات الشامية والحمصية تمثل دائرة الأصدقاء والأقارب التى تحرك داخلها إسماعيل أبو طاقية، ويبدو أن علاقاتهم التجارية قد سارت على نهج متماثل خلال تلك العقود من الزمان، مما ترك إنعكاسا على بيت أبو طاقية. فعندما بلغ إسماعيل سن الزواج، كان الإختيار محصورا بالضرورة فى العائلات وثيقة العلاقة بهم. وخلال سنوات قلائل، تزوج إسماعيل وأخواته ليلى وبدور وسيدة الكل من أزواج ينتمون إلى مجموعة محدودة من ذوى القربى، أبناء الخؤولة والعمومة، وخاصة أبناء عمهم عبد الرازق، وبعض العائلات التجارية الأخرى التى كانت–مثلهم – حديثة العهد بالإقامة بالقاهرة، ومن هؤلاء عائلة إبن عريقات _التى عرفت فيما بعد بعريقات– وهى عائلة من تجار حمص المعروفين، وكان لها فروع عديدة، وصل إحدها إلى مصر فى وقت متزامن مع وصول أبو طاقية إليها.

وقد أتبع ذلك النسق فى زواج إسماعيل أبو طاقية من بدرة بنت عبد الرحمن بن عريقات، ومن رومية بنت عبد الرازق أبو طاقية، وكان زواجه من بدره فيما بين 1592-1586،[241] وكانت عندئذ أرملة شابة، مرت بظروف سيئة لوفاة والدها على درب الحجاز عام 1586 –بعد إستقرارهم بالقاهرة بوقت قصير– ووفاة زوجها فى نفس الوقت تقريبا، ثم مات أخاها الوحيد محمد عام 1591.[242] ولا شك أن إنتماء العائلتين إلى حمص كان عاملا مهما فى قرار الزواج. إضافة إلى ثراء العروس، فقد بلغ مؤخر الصداق وحده ثمانمائة دينار، وآل إليها إرث عن أقاربها الراحلين. وربما كان زواج إسماعيل من رومية بنت عمه عبد الخالق قد تم فى غضون تلك الفترة أيضا، فقد كانت عائلة أحمد وعائلة عبد الرازق متقاربتان، وكانت هذه المصاهرة تبعث الرضا فى نفس أبيه وعمه معا. وكان النسق الذى إتخذه زواج إسماعيل –فى تلك الفترة– مناظرا لما إتخذته زيجات أخواته، فقد تزوج ثلاثتهن: ليلى، وبدور، وسيدة الكل، رجالا من جماعة التجار الحمصيين، والواقع أن

---

[241] القسمة العسكرية 141.15 بتاريخ 995/1586، ص 91-90، الباب العالى 783.58 بتاريخ 1001/1592، ص 320-321.

[242] الدشت 106 بتاريخ 1000/1591، ص 642.

الزيجات الثلاث لليلى إنحصرت فى عائلتى أبو طاقية وإبن عريقات، فكان زوجها الأول هو الخواجة أبو بكر عريقات (والد إبنها أحمد)، والزوج الثانى إبن عمها أحمد أبو طاقية (الذى مات عام 1025/1616)والزوج الثالث الذى تزوجته فى السنوات الأخيرة من عمرها هو الخواجة عبد النبى بن زين الدين عريقات.[243] ولم يقع التباين بين زيجات الأخ وشقيقاته إلا فى تلك المرحلة المتأخرة من حياتهم. فقد إتسعت –بمرور الزمن– دائرة أصدقاء إسماعيل، وعكس النسق الذى إتبعه فى زيجاته المتأخرة تلك الظاهرة التى تكشف عن إتساع دائرة إتصالاته عندئذ. وأصبح اتجاه الزواج من خارج دائرة الشوام والحمصيين أكثر وضوحا عند أبنائه الذين تزوجوا من دائرة العلماء، وحتى دائرة الأمراء. ومن ثم كان إختيار نسق الزواج سبيلا للحراك الاجتماعى، كما كان –أيضا – سبيلا لإندماج تلك العائلة ذات الأصول الشامية فى الوسط القاهرى، ومع مرور الزمن . وإندماج أبو طاقية فى الشرائح العليا من المجتمع القاهرى، نجد عدد حالات المصاهرة ذات الطابع التحالفى التى تمت مع الشوام تقل عن ذى قبل، وكان الرجال من أفراد العائلة أسبق من النساء فى هذا الاتجاه.

فعندما تزوج إسماعيل أبو طاقية من بدرة ورومية، كان يدفعه عندئذ إحساس بالواجب ، والرغبة فى أداء ما يلزمه الواجب اجتماعيا تجاه الدائرة التى إنتمى إليها. وهو إحساس كان أقل توفرا عند ياسين الذى إنفرد بالبقاء خارج تلك الدائرة على عكس أخيه وأخواته. وعندما قرر إسماعيل الزواج من عطية الرحمن بنت الخواجه أبو بكر الأحيمر –وتنتمى إلى عائلة من التجار المصريين– كان يقف عندئذ على أرض صلبة ماليا واجتماعيا، كتاجر كبير ناجح ذائع الصيت فى القاهرة، ولم يكن مدفوعا لتلك الزيجة بأى واجب اجتماعى، ولعله عرف العائلة –وخاصة والدها وجدها– من خلال السوق أو الجيرة فى السكن، وربما نشأت الصلات بينه وبينهم من خلال سوق الوراقين، فقد كان لإسماعيل حانوت هناك، كما كان لجد عطية الرحمن لأمها حانوت هناك أيضا، وربما كان لوالدها أيضا متجر بالسوق ذاته. وكان الجد يمتلك المنزل الذى عاش فيه إسماعيل عدة سنوات ، وهو المنزل الذى كان من أوقافه. ولعل إسماعيل سمع بمزايا العروس التى إتضحت فيما بعد، مثل قدراتها الثقافية وشخصيتها القوية. وكانت عطية الرحمن –التى عمرت طويلا

---

[243] القسمة العربية 253.21 بتاريخ 1025/1616، ص 179؛ الباب العالى 126.100 بتاريخ 1026/1617، ص 143.

بعد وفاة إسماعيل– الوحيدة بين زوجاته التى رزق منها بإبن قدر له أن يعيش، ومن ثم إحتلت مكانة خاصة فى العائلة.

وكان زواجه الرابع مختلفا عن الزيجات الثلاثة الأخرى، إذ إتبع النسق المرتبط بالنخبة العسكرية، وهو الزواج من الجوارى المعتقات اللاتى جئن من أصول شرق أوربية. فبعد عام 1017/1608 تزوج إسماعيل من زوجته الأخيرة هناء عندما تجاوز الأربعين من عمره. وكانت هناء جورجية الأصل، معتوقة وزوجة زميله الخواجة أبو النصر الطرابلسى الذى كثيرا ما تعامل معه من قبل. وبعد وفاة أبو النصر فى 1017/1608 إستمر إسماعيل أبو طاقية فى التعامل مع محمد بن أبو النصر الطرابلسى. ولكن لماذا رغب فى الزواج فى تلك المرحلة من عمره، رغم وجود أزواجه الثلاث وعدد من الجوارى، ورغم أنه كان –عندئذ– أبا لعدد من الأبناء؟ لعل السبب الذى دفع إسماعيل لذلك هو جمال هناء وإفتتانه بها. ويبدو أن إبنتها الوحيدة ستيته التى أنجبتها من إسماعيل كانت تماثلها جمالا، لأنها طلبت كثيرا للزواج قبل أخواتها الأخريات اللاتى كن يكبرنها سنا.

وإلى جانب ما كان لهناء من مزايا، لابد أن تكون هناك دوافع اجتماعية وراء زواج إسماعيل من رابعة. فرغم شيوع تعدد الزوجات، كانت معظم حالات التعدد تقتصر على زوجتين أو ثلاث زوجات. ونلاحظ وجود تنوع فى نسق الزواج عند زملاء أبو طاقية، فالخواجة محمد بن يغمور –مثلا– كان على ما يبدو مكتفيا بزوجة واحدة تزوجها فى التسعينات من القرن السادس عشر، فعندما مات عام 1024/1615 كانت فاطمة بنت زكريا هى الزوجة الوحيدة التى نالت نصيبها من تركته. ومن الطريف أن ذلك كان من شروط عقد زواجهما.[244] ومن ناحية أخرى، عندما مات عبد القوى العاصى إقتصر ورثته على ولده عبد الرءوف وجدته، ولم يكن له زوجة على قيد الحياة.[245] وكان للبعض الآخر ثلاث زوجات، مثل عبد القادر الدميرى. وكان من النادر الجمع بين أربع زوجات عند سكان القاهرة فيما عدا كبار الأثرياء. وإضافة إلى ذلك، تشير الوثائق إلى قيام أبو طاقية بتسجيل شراء عدد من الجوارى كن يقمن ببيته، وهى سمة أخرى من سمات الثراء

[244] الباب العالى 1679.97، ص 222.
[245] الباب العالى 1412.82 بتاريخ 1013/1604، ص 293.

والوجاهة، شاعت بين علية القوم. وكان الإقتداء ببعض مظاهر الوجاهة التى ميزت النخبة الحاكمة أمرا مطلوبا فى ذلك الوقت من أوقات الحراك الاجتماعى الذى شهدته القاهرة فى تلك الحقبة.

والواقع أن طريقة الإختيار وعدد الزيجات توضح لنا أن إسماعيل أبو طاقية قد وضع معالم حياته الخاصة، فى زيجاته وبيته، بإتساق تام مع حياته العامة، كتاجر تتصاعد مكانته بين نخبة التجار. وبالإضافة إلى قدرته على رعاية عائلة كبيرة بما يتطلبه ذلك من مساحة وخدمات وتكلفة، كان موقفه كرب لتلك العائلة يضفى عليه مكانة خاصة. فقد دعم من وضعه الاجتماعى إمتلاك بيت كبير ملئ بالخدم والعبيد، يلفت أنظار المارة ويشار إليه بالبنان.

التراتب الاجتماعى فى بيت العائلة

رتبت الحياة فى بيت العائلة على نسق هرمى وعلى أساس تقسيم مساحة البيت، وهى سمة غلبت على بيوت العائلات الثرية المتسعة الأرجاء، وكلما كانت العائلة أكبر حجما وأوسع ثراء، جاء التراتب الاجتماعى الهرمى الطابع داخلها أكثر وضوحا، ويتجلى ذلك فى أسلوب إستقبال الضيوف، وفى شغل مختلف أفراد الأسرة لمساحات معينة من البيت.

وكان التنظيم المساحى للقسم الخاص من البيت، يسمح لإسماعيل أن يقرر عند عودته للبيت المكان الذى يتجه إليه حسب الأحوال، فإذا كان بصحبته ضيوف إتجه إلى الجزء المخصص للضيوف من البيت، وإذا عاد وحيدا إتجه إلى الأماكن المخصصة لأهل البيت. فكانت هناك قاعات صغيرة حول فناء البيت لإستقبال الضيوف. ومع زيادة مشروعاته التجارية، وإرتفاع قدره بين التجار، كثر زواره من علية القوم بما فى ذلك الأمراء والمماليك، الذين دخل معهم فى علاقات تجارية، وكذلك زملاءه الذين كان يلتقى بهم فى السوق من خلال نشاطه التجارى. وعندما يفد على بيته أناس من علية القوم، كان يستقبلهم بالقاعة الكبرى التى تقع بالدور الأرضى من البيت وهى قاعة فسيحة، ذات سقف مرتفع، جيدة التهوية، مزدانة بالرخام، توحى بالأبهة والترف، وكانت فى الغالب قريبة من مدخل البيت، على مسافة بين الجزء المخصص لإقامة أهل البيت. فإذا كان الوقت صيفا، وأراد إسماعيل أن يستمتع بالهواء الطلق مساء، صعد إلى المقعد الذى يطل

على الفناء من فوق سطح البيت، فيرى القادمين والغادين. أما الضيوف الذين يبيتون بالبيت فكانوا ينامون بغرفة ملحقة بالقاعة عرفت بالخزنة النومية، حيث كان الخدم يفرشون أرض الحجرة ويرتبون الحشيات لنوم الضيوف.

أما الضيوف من المعارف والأصدقاء، كالدميرى أو جماعة الشوام، فكانوا يستقبلون بالقاعات الصغرى، ولعل الشوام عامة والحمصيين خاصة كانوا أكثر الزوار ترددا على بيت أبى طاقية، ربما لصلة القرابة أو لوجود علاقات تضرب بجذورها إلى موطنهم الأصلى: حمص، أو لأنهم يعتبرون إسماعيل كبيرهم أو عميدهم، لما كان له من مكانة فى المجتمع.

وعندما ينصرف الضيوف مساء، يتجه إسماعيل نحو مكان المعيشة بالأدوار العليا للبيت، مستخدما أحد الدرجين أو الثلاثة. وفى ذلك القسم من البيت كان ثمة نظام تراتبى هرمى النسق للمساحة المخصصة للمعيشة، إذ قسمت المساحة إلى عدد من "المساكن" تختلف إتساعا وتأثيثا، وتعكس التراتب الاجتماعى فى محيط العائلة. فقد يكون "المسكن" مجرد حجرة واحدة، أو شقة مكونة من حجرتين أو ثلاث حجرات، إضافة إلى المنافع والمرحاض. فكان كل فرد من أفراد العائلة يقيم فى مسكن يتوافق مع مكانته فى العائلة.

والواقع أن بيت العائلة الذى ضم الزوجات الأربع، والعديد من الجوارى، والأتباع ، والخدم، والعبيد، كان يخضع لتقسيم مساحى يتفق مع الأوضاع الاجتماعية المختلفة للمقيمين فيه، ولا يخضع للتقسيم على أساس النوع، إلى جناح للذكور وآخر للإناث. كما أن هذا التقسيم المساحى أتاح لأبى طاقية إمكانية التوجه إلى القسم الذى يريد التوجه إليه، بقدر ما أتاح لكل فرد أن يتحكم فى المسكن الخاص به داخل البيت بحرية تامة.

وتناول التراتب الاجتماعى داخل البيت الزوجات، والجوارى، والأطفال. وقد ترتكز مكانة الزوجة على مالها من ثروة خاصة، وإنجابها للأطفال، وخاصة الذكور منهم، فقد كانت عطية الرحمن –مثلا– أما لإبنه الوحيد زكريا الذى بقى على قيد الحياة، ولأربعة من بناته هن : جميعة، وأم الهنا، وزين التجار، وطاهرة. وجاءت أيضا من أسرة تجارية غنية. فكان هناك فرق فى المكانة الاجتماعية داخل العائلة بين الزوجة الولود، والزوجة

العاقر (مثل بدرة وورومية)، وبين الزوجة والجارية المستولدة. وكان التمييز بين الجوارى يقوم على قاعدة الإنجاب، فمن أنجبت من سيدها سميت "مستولدة"، وكانت تتمتع بعدة مزايا، فوفرت لها الشريعة الإسلامية قدرا من الحماية، إذ كان لا يجوز بيعها، كما أن أطفالها كانوا أحرارا، ولهم حق الإرث فى تركة الأب عند وفاته كغيرهم من ذريته. وعند وفاة السيد تصبح الجارية المستولدة حرة ولا تعد جزء من التركة (كغيرها من الجوارى والعبيد).[246] وكثيرا ما كان يخصص للمستولدات نصيب فى ريع الوقف يحصلن عليه بعد وفاة السيد، وينص فى الحجج على إستمرارهن فى الإقامة ببيت العائلة وبذلك يتوفر لهن الحد الأدنى من الضمانات. ولكننا لا نجد ذكرا فى حجة وقف أبو طاقية للمستولدات من جواريه، ولا يعنى ذلك بالضرورة أنه قد تجاهلهن تماما، ولعله رتب لهن ما يوفر لهن الأمان بطرق ودية، فبغير ذلك يقعن فى مأزق حرج بعد وفاته. وقد يعتمدن على ما ورثه أولادهن من تركة الأب، أو يتزوجن. وفى حالة صايمة البيضاء –إحدى مستولدات إسماعيل أبو طاقية– نجدها تحصل على نصيب صغير من التركة بعد وفاة سيدها بوقت قصير، إذ ما لبثت أن ماتت إحدى بنتيها بعد أن نالت نصيبها من تركة أبيها، فآل بعض ذلك النصيب إلى أمها بحق الإرث. وإضافة إلى ما وفرته الشريعة للمستولدة من الحماية، كان وضعها الاجتماعى فى العائلة يرقى على وضع غيرها من الجوارى.

أما المعيار الآخر للتمييز بين الجوارى فيقوم على الأصل العرقى، فهناك تمييز بين البيضاوات (ذوات الأصول الأوربية كالبوسنيات والروسيات والجورجيات)، والحبشيات ، والسوداوات (ذوات الأصل الزنجى). وكانت هناك فروق فى أسعار الجوارى بسوق العبيد تبعا للون البشرة والأصل العرقى، مما كان له إنعكاسه على المكانة الاجتماعية داخل العائلة.

وبذلك تحكمت مجموعة من المعايير فى تحديد مكان الزوجات والجوارى فى التراتب الاجتماعى للعائلة، والسلطة والإمتيازات فى بيت العائلة. ولكننا نستشف من وراء هذا الإطار الرسمى للعلاقات داخل البيت، حقائق تتصل بالعلاقات الحميمة التى كانت لإسماعيل أبو طاقية، فقد مر بظروف صعبة فى أواخر أيام عمره. ومنى بخسائر فادحة،

---

[246] R. Brunschvig, "Abd", Encyclopedia of Islam.

من بينها فقد زوجته الرابعة هناء بنت عبد الله البيضاء، الجورجية الأصل، التى تزوجها نحو عام 1615، عندما مات عنها زوجها الخواجة أبو النصر الطرابلسى، زميل أبو طاقية. ولعله وجد السلوى عند جاريته صايمة البيضاء، لأنه كان يقضى عندها وقتا طويلا خلال تلك السنوات، وإستولدها بنتيه صالحة التى ماتت بعده بوقت قصير، وعند وفاته كانت صايمة البيضاء حاملا، وما لبثت أن وضعت طفلتها الثانية فاطمة بعد وفاة إسماعيل عام 1624.

وإنعكس التراتب الاجتماعى داخل بيت العائلة على طريقة استخدام البيت. ومن المؤكد أن عطية الرحمن –مثلا– كانت تعيش فى مسكن كبير، تتوفر فيه وسائل الراحة، ولا يعود ذلك إلى ثرائها الشخصى الذى عزز مكانتها، ولكن إلى كونها أما لخمسة من الأطفال، فكان طبيعيا أن تقيم فى أكثر مساكن البيت إتساعا. وكانت إقامتها فى أفضل مسكن بالبيت تعطيها مكانا خاصة بين سكانه. ولكن بمرور السنين، أحست عطية الرحمن بتحول مشاعر زوجها عنها إلى غيرها من حريمه، ولكنها كانت تراه يوميا عندما يحيط به أطفالها فيما عدا طاهرة التى كانت آخر مولودة لها.

ويمكن أن نتصور أن مسكن بدرة كان أصغر مساحة لأنه لم يكن لها أولاد. ولعله كان ثمة نوع من التراتب الاجتماعى بين الجوارى والمستولدات، ففى بيت الخواجة نور الدين الشجاعى –زميل إسماعيل– أقام ثلاث من مستولدات إبنه المتوفى فى مسكن واحد، حسبما جاء بحجة الوقف.[247] وربما كانت هناك ترتيبات مماثلة فى بيت أبى طاقية، ولعل الحاجة إلى تخصيص مسكن لكل واحدة من مستولداته، كانت وراء توسعته للبيت.

وسكن الخدم والعبيد فى مكان آخر من البيت، يبعد قليلا عن مساكن العائلة، ويبدو أن ثمة تراتب اجتماعى كان موجودا بين مختلف الجماعات التى إنتموا إليها، رغم أننا لانعرف إلا القليل عن نظام حياة الخدم والعبيد، والأماكن التى خصصت لهم فى بيت العائلة على نحو ما نعرف عن الزوجات. وكانت بعض البيوت تشتمل على مكان مخصص للجوارى، أو حجرة كبيرة لهن ولعلهن كن من اللاتى خصصن للخدمة المنزلية، ممن لا يوليهن السيد إهتماما خاصا.

---

[247] الباب العالى 1293.90 بتاريخ 1017/1608، ص 249.

ويقودنا ذلك إلى تناول مسألة ذات مغزى بالنسبة للعائلة، هى فكرة المجالين الخاص والعام. فقد طبق بعض الباحثين هذا المفهوم على الأسرة الإسلامية بطرق مختلفة : فالخاص عندهم يعنى البيت وأفراد الآسرة الذين يضمهم ذلك البيت، والعام يعنى عندهم المجال الذى يقع خارج البيت. وربط البعض الآخر الخاص بالنساء، والعام بالرجال ، ورأوا أن الفصل بينهما كان صارما مع وجود أو عدم وجود إمكانية محدودة للإتصال بينهما. والواقع أن تلك النماذج للمجالين الخاص والعام، لا يقوم على ملاحظة ما كانت عليه الحال فى مجتمع معين أو طبقة معينة، ولكن على تعميمات شملت المجتمعات الإسلامية جميعا، بغض النظر عن الزمان أو المكان، أو الوضع الطبقى.

وتحليلنا لعائلة أبو طاقية يدحض هذه الآراء فيما يتصل بالفصل بين النساء والرجال، وما يتصل بالفصل بين المجالين الخاص والعام فى الحياة العائلية. وعلى سبيل المثال، ليس هناك دليل على أن النساء كن معزولات فى قطاع خاص من البيت؛ فلم يتضمن بيت إسماعيل أبو طاقية أو أخيه ياسين أو أى من بيوت التجار المعاصرين، وصفا لمكان محدد للحريم فى حجج الوقف. وكانت الخصوصية من حيث المكان، والفصل بين الخاص والعام، أكثر مرونة مما يظن. ويمكن تصور هذه المرونة من خلال التراتب الاجتماعى المكانى، من المسكن الخاص، إلى المنافع العامة للبيت مثل الفناء والحمام ، إلى شبه العام(الدرب المسدود الذى يقع فيه البيت)، إلى العام (الطريق الرئيسى). ويماثل ذلك ما إتصل بالناس الذين ترددوا على البيت، أو حتى على مساكن العائلة داخل البيت حيث يمكن أن نرصد بضع درجات من الخصوصية التى إرتبطت بهم. وبعبارة أخرى، لم تكن الحركة منقطعة بين المجال الخاص والمجال العام، ولم تكن الحواجز منيعة بين المجالين، فبين الأبيض والأسود، كانت هناك دائما مساحة واسعة للظلال الرمادية، وإعتمدت الحركة بين المجالين العام والخاص على إختلاف المعايير والظروف، وكان الضبط واردا عند الضرورة لإستيعاب وضع معين، دون المساس بخصوصية أى من أفراد العائلة.

ولا يعنى قضاء الزوجات معظم الوقت فى مساكنهن –بالضرورة– أنهن عشن منعزلات، لأنهن كن يتحكمن تماما فى الأماكن الخاصة بهن. فكان لبعض الزوجات مثل عطية

الرحمن، أو بدرة عريقات عبيدهن الخصوصيين الذين تم شراؤهم بحر مالهما للوقوف على خدمتهن. وحصلت ليلى –أخت إسماعيل– على تعهد من زوجها بأن يكون لها حق شراء جارية وإستبدالها بغيرها فى حالة وفاتها. وكان لمثل تلك الزوجات أتباعهن الخصوصيين الذين يعملون فى خدمتهن. وبذلك كان للزوجات من ذوات المكانة الاجتماعية، من يعملون لحسابهن بمعزل عن أولئك الذين يخدمون الزوج.

وإستقبلت تلك السيدات زوارهن من العائلة والأصدقاء فى مساكنهن. فإحتفظت عطية الرحمن بعلاقات متينة مع أمها وأقاربها. وكان لبدرة رهط من عائلة عريقات التى إرتبطت بأبى طاقية برباط المصاهرة، وظل والد رومية على صلة وثيقة بها. وكان جميع هؤلاء يترددون على المساكن التى وقعت بالطابق العلوى من البيت. ونعرف تماما أن التزاور بين أفراد العائلات الممتدة والأقارب كان يتم من وقت لآخر، كما كان بعض الأقارب يقضون الليل عند العائلة. ولما لم تكن هناك غرف مخصصة للنوم، فإن كل ما يتطلبه الأمر لإستيعاب الضيوف الذين يقضون الليل، هو إعداد فراش فى جانب من الحجرة لنوم الضيف. وبذلك كان بكل مسكن من مساكن الزوجات مساحة مخصصة لإستقبال ضيوف الزوجة من الأقارب الذين يترددون عليها للزيارة. وأدارت الزوجات اللاتى كن من ذوات الأملاك، شئون أعمالهن من مساكنهن، فكن يستقبلن الأشخاص الذين كانوا يتولون أمور أملاكهن. فكانت كل من بدرة وعطية الرحمن تتولى نظارة أوقاف لعائلتيهما، واستخدمت كل واحدة منهما وكلاء لإدارة العمل، فيقومون بضبط حسابات الأوقاف، وتسجيل الموارد والمصروفات. وكان لهما أن تقررا ما يتم بشأن إصلاح ما يحتاج إلى إصلاح من العقارات الموقوفة، أو إحلال مستأجر محل آخر . ويتولى الوكيل إبلاغ الناظر بكل ما يجرى من أمور فإذا جاء لمقابلة الزوجة (الناظرة) فى مسكنها، قابلته بهيئة معينة، فتضع النقاب على وجهها مثلا، وهو مالا تفعله عادة أثناء وجودها بالمسكن[248]

[248] ناقشت عفاف لطفى السيد دور المرأة فى الأعمال المالية بعد ذلك التاريخ بنحو قرنين من الزمان، أنظر
Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, Women and Men in Late Eighteenth-Century Egypt, Austin,1955.

وكان عليهما أحيانا أن تتوليا بعض الأمور بنفسيهما. فقد حرصت عطية الرحمن على رعاية شئون ممتلكاتها بنفسها بقدر المستطاع.[249] وقد برهنت على كفاءتها حتى تم تعيينها ناظرة على وقف أبيها، وتم هذا الإختيار إستنادا إلى مالها من مقدرة على تولى المهمة مما يميزها على غيرها من المرشحين الآخرين، وهما أخواها على وحجازى اللذين كانا من المنتفعين بالوقف. ويبدو أن عطية الرحمن كانت حريصة ماديا أحيانا، ولعل ذلك يفسر ذهابها وأمها بصحبة إسماعيل أبو طاقية إلى محكمة الباب العالى، حيث أقرت أمها (فرح) أمام المحكمة أنها إقترضت من عطية الرحمن 150 ريالا، وهو أسلوب غريب للتعامل مع أفراد العائلة وخاصة أن المبلغ كان متواضعا نسبيا.[250] ولعل عطية الرحمن عرفت أهمية الضمان القانونى من زوجها إسماعيل، وضرورة تسجيل المعاملات رسميا فى سجلات المحكمة. وفى مثل تلك الحالة التى توجهت فيها عطية الرحمن إلى المحكمة المكتظة بأصحاب الدعاوى والشكاوى، لابد أن تكون قد تلقت معاملة سريعة ودقيقة رعاية لمكانتها الاجتماعية. وبذلك كانت المساحة التى تحركت فيها عطية الرحمن لرعاية مصالحها تتسع أو تنكمش حسب الظروف والأحوال.

وكانت نسبة الزوار الشوام لمساكن زوجات أبو طاقية مرتفعة نوعا ما، وتضم الأقارب والأصهار وأصدقاء العائلة. ونستطيع أن نتبين ذلك مما حدث عند وفاة إسماعيل أبو طاقية تاركا وراءه عددا كبيرا من الورثة الإناث: زوجات ثلاث، وثلاث بنات بالغات ، سعت كل واحدة منهن إلى إختيار وكيل يمثل مصالحها أمام المحكمة عند النظر فى توزيع التركة على الورثة، لتحديد نصيب كل واحدة منهن فى البضائع والأموال التى كانت القاهرة وغيرها من المراكز التجارية التى تعامل معها فى حياته. وكان إختيار معظم الوكلاء من ذوى الأصول الشامية سواء كانوا يمتون للعائلة بصلة أو كانوا غير ذلك. فوكلت بدرة –مثلا– قريبها عثمان على الدين عريقات الذى أدى مهمته على خير وجه. ووكلت فردوس أبو طاقية زوجها عبد المعطى عريقات، وتولى رعاية مصالح رومية والدها أولا، ثم خلفه فى ذلك أحمد عريقات، وأخيرا، عندما أحست أن مصالحها

---

[249] عند وفاة إسماعيل، إشتركت زوجاته الثلاث فى ثمن (1/8) التركة، وهو نصيب الزوجة (أو الزوجات فى حالة تعددهن) من تركة الزوج حسب الشريعة الإسلامية، وبذلك نالت عطية الرحمن ثلث الثمن (حوالى 4.2%).

[250] الباب العالى 1077.100 ص 154، وإنظر نفس المصدر 1146، ص 167، و1437.86 بتاريخ 1015/1606، ص 257.

التجارية لا تلقى الرعاية الكافية من أحمد عريقات، وكلت شخصا آخر يدعى أحمد بن صديق الحمصى، الذى لم يكن –على ما يبدو– من أقاربها. ومن ثم كانت العلاقات بين الشوام وبيت أبو طاقية متينة، فى نفس الوقت الذى كانت الحياة العامة لأبى طاقية تتجه إلى الإندماج بالمجتمع القاهرى بصورة واضحة.

ولما كانت مساكن الزوجات غير مستقلة تماما عن بعضها البعض، قامت الصلات بينها . فقد إشترك الجميع فى الإستفادة من المنافع العامة للبيت كالفناء حيث يلعب الأولاد، والبئر الذى يزودهم بالماء، والإسطبل حيث الدواب التى تستخدم فى الإنتقال. وكان للبيت حمام خاص، وهو من سمات الترف لأن معظم البيوت كانت تستخدم الحمامات العامة، وتكون الحمام من حجرتين أو ثلاث حجرات، تزداد درجة حرارته بإطراد عند دخوله حتى تبلغ أقصاها عند المغطس الذى يستخدمه أكثر من شخص فى وقت واحد. وتوقف الأمر على الزوجات وعلاقتهن ببعضهن البعض، فإما يخصص يوم لكل واحدة منهن لاستخدام الحمام، أو يجتمعن معا للإستمتاع بالحمام والثرثرة فى مختلف الموضوعات ، وهو مثال جيد للمرونة التى إتسم بها المجال الخاص داخل بيت العائلة.

وحتى عندما كانت الزوجات تقضين جانبا كبيرا من الوقت داخل البيت، لم تكن هناك حواجز معينة تفصل بين مساكنهن وبعضها البعض، أو بينها وبين ما يقع خارج البيت . فكانت مساحة إقامتهن قابلة للإتساع والإنكماش حسب الظروف، فيما بين السكن والأماكن الأخرى التى يقمن باستخدامها مع غيرهن من أفراد العائلة، وكن يخرجن من حين لأخر لزيارة الأقارب أو المعارف أو إنجاز بعض الأعمال فى المحكمة، كما أن الصلات بين الزوار الذين يفدون على البيت وأفراد العائلة كانت واردة. وهكذا نجد أن كلمة "الإحتجاز" التى يستخدمها الباحثون كثيرا عندما يتحدثون عن الزوجات فى مجتمعات الشرق الأوسط، التى تحمل مضمونا يشبه "الإعتقال"، كلمة مضللة، عندما ننظر إلى الوضع عن قرب. فرغم تمحور الحياة العائلية حول البيت، إرتبطت النساء بالمجتمع الخارجى بروابط عدة. والواقع أن وضع نساء القاهرة كان أفضل، مقارنة بوضع النساء الفرنسيات أو الإنجليزيات المعاصرات لهن، وذلك رغم إنتشار تعدد الزوجات والتسرى بالجوارى. وعلى سبيل المثال، كانت المرأة الإنجليزية –فى عصر ستيوارت– تفقد حقها

فى الملكية بمجرد زواجها، ويقوم زوجها بكل ما يتعلق بها من أعمال، فتصبح عالة عليه تماما، لأن الزواج يحولها –من الوجهة القانونية– إلى قاصر.[251] ولم يكن وضع المرأة فى فرنسا –قبل الثورة– أحسن حالا، حيث كان الزواج يعطى الزوج حق الولاية التامة على أملاك زوجته.[252] والواقع أن المركز المالى للزوجة كان عاملا هاما فى تحديد علاقات السلطة داخل البيت، وكانت إمرأة مثل عطية الرحمن قادرة –بصفة خاصة– على رعاية مصالحها.

أبناء أبو طاقية

كان إسماعيل أبو طاقية بحاجة إلى أبناء يملأون البيت الكبير، ويبعثون الحياة فيه ، ويمثلون إمتدادا له بعد موته، عملا بالمثل القائل "اللى خلف ما مات"، ويكونوا عونا له فى شيخوخته "جناح الشيخ أولاده". ولا ريب أن إرتفاع نسبة وفاة الأطفال –عندئذ– دفعه إلى إنجاب أكبر عدد ممكن منهم، ولعله فقد الكثير من الأبناء الذين ماتوا فى طفولتهم ، شأنه فى ذلك شأن غيره من الآباء فى ذلك العصر، فمثل هذه المعلومات لا تتوفر بالوثائق. ولكننا نستطيع أن نتصور أنه وقد مضى على زواجه 32 عاما (كان أول ذكر لزوجه فى عام 1592)، وكانت له أربع زوجات آخرهن هناء التى جاءت وفاتها قبله ، إضافة إلى عدد كبير من الجوارى، لابد أن يكون إرتفاع نسبة وفيات الأطفال وراء بقاء ثلاث فقط من البنات البالغات على قيد الحياة، منهما إثنتان كانتا متزوجتين هما فردوس وجميعة، وواحدة لم تكن قد تزوجت بعد هى أم الهنا، أما أبناءه السبعة الآخرين فكانوا قصرا. ومما يؤكد إرتفاع نسبة وفيات الأطفال أن الطفلة التى أنجبتها منه جاريته صايمة البيضاء وأختها الصغيرة، قد ماتتا الواحدة بعد الأخرى. ويقال إن الوباء الذى وقع عام 1028/1618 قد حصد أرواح 635 ألف نسمة (وفق ما يذكره البكرى) كانت أعمارهم تتراوح بين 25-15 عاما.[253] ومن المحتمل أن تكون عائلة إسماعيل قد فقدت بعض أفرادها خلال ذلك الوباء. وبعد وفاته بجيل واحد، لم يعقب من ذريته نسلا إلا إثنين من أحفاده هم إبن فردوس، وبنت زكريا. اللذين أنجبا أبناء عاشوا ليصلوا إلى مرحلة البلوغ،

---

[251] Roger Thompson, Women in Stuart England and America, A Comparative Study, London, `974,p.162-3.

[252] Adrienne Rogers, "Women and the Law" in Samia I. Spencer, ed. French Women and the Age of Enlightenment, Bloomington, 1984,p. 35.

[253] البكرى، الكواكب، ورقة 42 أ.

ومات الكثير من ذريته فى طفولتهم أو فى شبابهم. وإذا كان زكريا قد أنجب ذكورا، فإنه لم يقدر لهم أن يعيشوا حتى بلوغ مرحلة الشباب، كذلك مات عمر بن ياسين فى سن الشباب، قبل وفاة والده بوقت قصير. ومن ثم كانت وفيات الأطفال هى المعضلة التى واجهت معظم العائلات.

ونشأ أبناء أبو طاقية –شأنهم فى ذلك شأن أبناء معظم العائلات– على توقير وطاعة والديهم. ويذكر لينLane أن عدم إحترام الوالدين كان إثما كبيرا، وأنه كان من النادر أن يسمع الناس عن إبن عاق.[254] ويمكننا أن نتصور العلاقة بين أبى طاقية وأبنائه فى إطار النسق الذى يصفه لين. كما أن رجلا مثل أبو طاقية تمتع بشخصية قوية، لابد أن تكون موضع إحترام أهل بيته وأبنائه، وأن يكونوا قد دانوا له بالطاعة. يستوى فى ذلك الذكور والإناث، البالغين والقصر، والمتزوجين وغيرهم.

ولكن الأبناء لم يقفوا على قدم المساواة، فقد خضعوا لنوع من التراتب الاجتماعى الذى لم يكن يرجع إلى العمر أو النوع فحسب، بل يعتمد كذلك على القدرات الشخصية. فلا تعنى الطاعة والإحترام الخضوع التام، ومحو شخصية الفرد. ورغم جفاف المادة الوثائقية، نستطيع أن نستشف منها بروز بعض الشخصيات، وبقاء البعض الآخر مغمورا. ولا يستثنى من ذلك أبناء إسماعيل أبو طاقية، فكان بعضهم عالى الصوت، متفتحا اجتماعيا، وبعضهم الآخر هادئا منطويا، ولا نجدهم يعبرون عن أنفسهم إلا إضطرارا فى موقف أو موقفين محددين. وتحدد مصير أبناء أبو طاقية بعدة عوامل بيولوجية واجتماعية، لم يكن بإستطاعتهم توجيهها أو التحكم فيها. إذ كان هناك فرق كبير فى العمر بين أولئك الأبناء الذين كان آخرهم بنتا ولدت بعد وفاة أبيها، فى وقت كانت فيه إبنتاه فردوس وجميعة قد تزوجتا. وهناك إختلاف آخر هام بين الذكور والإناث من الأبناء. فقد كان كل أبنائه من الإناث بإستثناء زكريا الذى جاء إلى الدنيا بعد طول إنتظار، فلا عجب أن نجد الولد موضع الآمال ليخلف أبيه فى أعماله التجارية ويرعى مصالح العائلة، ولعل ذلك إنعكس على طريقة معاملة زكريا. وكان من المتوقع أن يرث زكريا من الثروة الكبيرة مثل حظ الأنثيين وفق الشريعة الإسلامية، غير أن إسماعيل خصص له بعض الترتيبات الأخرى

[254] Lane, P. 62.

فى حياته فأوقف عددا من ممتلكاته الحضرية، من بينها: سرجة بالمقس، وطاحونة بالجمالية، وحمام عام بسوق الغنم،[255] وجعل زكريا المنتفع الوحيد بريع تلك الأملاك، لا يشاركه فيه أى من أخواته البنات، وبذلك ضمن له أبوه دخلا محترما ينفرد به وحده.

ومن المؤكد أن العائلة كانت تميز بين أبناء الزوجات وأبناء الجوارى، وكان خمسة – على الأقل– من أبنائه من أمهات مستولدات، منهم فردوس، وفضيلة إبنتا هاجر البيضاء؛ وفاطمة وصالحة إبنتى صايمة البيضاء، وآمنه بنت رضا البيضاء. ودعم التنظيم المساحى للبيت هذا التراتب الاجتماعى، حيث كان الأبناء يقيمون مع أمهاتهم فى المساكن التى خصصت لهن بالبيت، وبذلك كان أبناء المستولدات يقيمون فى مساكن أقل إتساعا وراحة من الأماكن التى عاش فيها أبناء الزوجات. ولنا أن نتصور عطية الرحمن بمالها من ثروة وأصول اجتماعية عريقة وأبناء، تنظر بإستعلاء إلى المستولدات وبناتهن. ولا زال مصطلح "إبن الجارية" أو "بنت الجارية" مضرب الأمثال حتى اليوم للتمييز فى المعاملة بين الناس، ولابد أن تكون عطية الرحمن قد بثت فى أبنائها روح التعالى على أخواتهم من بنات المستولدات، وإن كان الأطفال جميعا يشتركون فى اللعب بالفناء دون تمييز، كما أن بنات المستولدات حصلن على نصيبهن الشرعى من إرث أبيهن، كأبناء الزوجات الحرائر سواء بسواء.

الأتباع والخدم والعبيد

لم يشتمل بيت عائلة التاجر الثرى على زوجاته وجواريه وأبنائه فحسب، بل كان هناك آخرون عاشوا فى البيت أو ترددوا عليه يوميا. فقد استخدم إسماعيل –مثلا– مباشرا قبطيا يدعى غبريال ليتولى شئون حسابات تجارته وربما بيته أيضا. وكان للأقباط صيت ذائع فى أعمال الحسابات، وغالبا ما كان الأمراء يستخدمون مباشرين من الأقباط لضبط حساباتهم وحسابات بيوتهم. وكان هناك أيضا بعض الأتباع الذين يعملون بخدمة البيت ، لعل بعضهم كان مقيما به، حيث تتوفر لهم الحماية، ويحظون بقدر من المكانة التى يختص بها سيدهم.

[255] الباب العالى 198.103 بتاريخ 1031/1621، ص 216-210.

وكان بالبيت أيضا عدد كبير من العبيد والخدم الذين يتولون أمر الخدمة من أعمال النظافة، والطهى والغسيل، ورعاية الدواب بالإسطبل، وجلب المياه من البئر للاستخدام المنزلى، وخدمة الحمام، وتلبية طلبات أفراد العائلة. ولا نعرف عددهم تحديدا، غير أن هناك إشارات عن عددهم وردت عندما مرض إسماعيل أبو طاقية عام 1621، وأراد أن يفعل خيرا، فأعتق تسعة من عبيده، من بينهم ثلاثة من الأحباش، وتكرورى واحد، وذكر الآخرون على أنهم من السود (أى الزنوج). ولا يعنى ذلك أنهم تركوا الخدمة بالبيت ، ولكنه يعنى تغيير وضعهم القانونى،[256] ولاشك أنه كان هناك الكثير غيرهم ممن يعملون بخدمة البيت.

وعاش الكثير من الناس فى بيت أبو طاقية، فمع صعود نجمه وإرتفاع مكانته، رأى أن يوسع البيت الكائن بدرب الشبراوى. وبدلا من الإنتقال إلى بيت أرحب بتسع بدرجة كافية لتلبية حاجاته، إشترى عام 1011/1602 البيت المجاور له، وهدم السور القائم بين البيتين ، فكسب بذلك فناء، وقاعتان، ومقعدا وإسطبلا، وحماما، وبئرا، وحاصلان.[257] وعندما تمت أعمال التجديد داخل البيت، تحول البيت إلى ما يشبه القصر حجما وزخرفة وأبهة، يحتوى على مرافق لا تتوفر عادة إلا فى قصور الطبقة الحاكمة، كالحمام والبئر والإسطبل والطاحون، والكثير من القاعات المزدانة بالنافورات الرخامية لتلطيف جوها، والمساحات الكافية لسكنى أفراد عائلته، وإقامة ضيوفه وأتباعه. وأصبح بذلك بيت أبو طاقية عنوانا على مكانة صاحبه. وتشير حجة التركة التى أعدت بعد وفاته إلى محتويات البيت، والكيفية التى وزعت بها بين الورثة الشرعيين، ونصيب كل منهم منها، فكانت مكتبة أبو طاقية من نصيب أبنائه القصر، وكذلك الشمعدان الفضى وسيفين، كما حصلوا على بعض من الأطباق الخزفية المصنوعة فى أزنيك بالأناضول، وبعض الأدوات النحاسية. وحصلت كل زوجة من زوجاته الثلاث على بعض الأطباق الخزفية الأزنيكية والأدوات والأوانى النحاسية، ووزعت الشمعدانات على الآخرين، وقد أدى هذا التوزيع

[256] الباب العالى 103،القضايا 428-422.420 بتاريخ 1031/1621، ص 138-136، وكل واحدة من تلك الوثائق عبارة عن حجة إعتاق عبد.
[257] الدشت 118، بتاريخ 1011/1602، 261.

الودى لمحتويات البيت إلى تجنب الورثة بيع تلك الأشياء وتوزيع ثمنها وفق الأنصبة الشرعية.[258]

تجاوز نطاق الهياكل التقليدية للعائلة

لقد كان كل فرد من أفراد العائلة يعرف موقعه من الهرم الاجتماعى حسب الفئة التى ينتمى إليها، كالأقارب، والزوجات والجوارى والأبناء، أو موضعه فى بيت العائلة الذى تربع أبو طاقية على قمته كرب للعائلة. ومع أهمية الفوارق البيولوجية بين أبناء أبو طاقية والحدود التى يفرضها التراتب الاجتماعى فى بيت العائلة، فإن تلك العوامل وحدها لم تحدد مصير أفراد العائلة ، ولكن مصيرهم تحدد بمجموعة مركبة من الأحوال الاجتماعية الاقتصادية المتغيرة التى تركت اثرها على العائلة، ذلك الأثر الذى نستطيع تتبعه لمدى زمنى طويل، كما حددته القدرات والكفاءات الشخصية للأفراد الذين تكونت منهم العائلة. ومع وجود الهيكل الاجتماعى الهرمى، كانت هناك مجالات معينة تتسم بالمرونة، وتسمح للفرد أن يسمع صوته للآخرين، وللمبادرة الفردية أن تأتى أكلها رغم الفوارق الاجتماعية بين أفراد العائلة.

وتكشف دراسة نسق الزواج عند أبناء أبى طاقية عن تغير أوضاع العائلة، فمن تزوج منهم فى وقت مبكر كان أقل إستفادة بتغيير الأوضاع عمن تزوج فيما بعد، بما فى ذلك الزيجات التى تمت بعد وفاة إسماعيل أبو طاقية. وكان أول من تزوجن من بنات العائلة فردوس وجميعة، الأولى بنت جارية، والثانية بنت عطية الرحمن، وتزوجت كل منهما فى عائلة عريقات، التجار الذين ينحدرون من أصول حمصية، وتربطهم صداقة وطيدة مع آل أبو طاقية. وكان زوج جميعة هو أحمد إبن عمتها ليلى أبو طاقية، أما زوج فردوس فكان عطية الذى ينتمى إلى أحد فروع عائلة عريقات، وبذلك تزوجت البنتان : بنت الجارية، وبنت الزوجة الحرة من رجلين يتساويان فى المنزلة الاجتماعية، مما يدلنا على ما يمكن أن يؤول إليه وضع أبناء المستولدات. وكان الزوجان يرتبطان بحمص ، ويعملان بالتجارة وبذلك كانا ينتميان إلى دائرة مغلقة، هى دائرة التجار الشوام.

---

[258] القسمة العسكرية 185.38، بتاريخ 1034/1624، ص 250-251.

وبدأ ظهور نسق آخر للزواج عند أبناء أبى طاقية فى المرحلة الأخيرة من عمر إسماعيل، وإستمر بعد موته. وحالة زواج إبنته فاطمة التى إشتهرت بإسم ستيتة لا تخلو من طرافة، فقد كانت أمها هناء الجورجية معتوقة أحد أصدقاء إسماعيل، وبنى بها بعد وفاة زوجها. وقبل وفاة أبيها بفترة وجيزة تلقت فاطمة (ستيتة) عرضا للزواج من رجل أفضل منزلة من زوجى أختيها، فقد أرسل "مولانا قاضى القضاة إبراهيم أفندى أبن ضياء الدين أحمد" رسولا إلى إسماعيل محملا بالهدايا من الذهب والياقوت والزمرد طالبا يدها.[259] وقد قبل إسماعيل الطلب، ولكنه مات قبل إتمام إجراءات الزواج ونقل قاضى القضاة إبراهيم أفندى إلى الديار الرومية، فأعادت العائلة النظر فى موضوع الزيجة، ربما لتجنيب الفتاه القاصر مشقة الإغتراب بعيدا عن الأهل. وما لبثت أن تزوجت عام 1035/1625 –بعد وفاة أبيها بقليل– من محمد إبن أحد أمراء المتفرقة الأمير أحمد بن السيد الشريف إبراهيم،[260] وبذلك دخلت فاطمة (ستيتة) دائرة جديدة من خلال هذه الزيجة هى دائرة الطبقة العسكرية الحاكمة، وقد حافظت على هذا الإرتباط فى زيجاتها الثلاث.

وتابعت أخوات ستيتة الأخريات خطاها فى الزواج من أفراد الطبقة الحاكمة، سواء فى ذلك من ولدن لأمهات من المستولدات أو من ولدن لزوجات حرائر. فتزوجت أم الهنا (بنت عطية الرحمن) من كاتب الخزينة العامرة القاضى شمس الدين بن مهلهل الجيزى، بينما تزوجت آمنة (بنت المستولدة رضا البيضاء) من شيخ الإسلام محمد بن تاج الدين الأمينى الحنفى. وبعد ذلك بجيل تزوجت كريمة بنت زكريا أبو طاقية من إحدى الشخصيات الدينية الرفيعة بالمجتمع القاهرى هو مولانا الشيخ أبو القصيص عبد الوهاب شيخ الطريقة الوفائية، وهى الطريقة التى كانت –إلى جانب الطريقة البكرية– أهم وأغنى الطرق الصوفية فى مصر.[261] وكما حدث مع إسماعيل أبو طاقية ذاته، تزوجت بناته داخل دائرة التجار الشوام أولا، ثم ما لبثن أن تزوجن من خارج تلك الدائرة المغلقة، فشملت زيجات بعض بناته وحفيداته روابط مصاهرة مع أفراد من الشرائح العليا للمجتمع القاهرى. وكان إيقاع التغير بالنسبة لنساء العائلة بطيئا.

---

[259] القسمة العسكرية 38 بتاريخ 1035/1625، 317، ص 251-250.

[260] الباب العالى 723.107 ص 107.

[261] الباب العالى 92.114 بتاريخ 1041/1631، ص 37؛ الباب العالى 306.137 بتاريخ 1070/1659، ص 78-77؛ الباب العالى 324.126 بتاريخ 1058/1648، ص 99.

ظل صيت أبو طاقية –الذى عمر بعده ردحا من الزمان– يؤثر على الطريقة التى مارس بها أبناءه حياتهم لوقت طويل، فإستفاد بعضهم من المنافع التى جلبها لهم إسم أبو طاقية حتى فى مجال المصاهرة، ولم يكن هناك من بين أبناء إسماعيل أبو طاقية من يبدو –فى المصادر الوثائقية– قوى الشكيمة سوى أصغر بناته، وليس إبنه أو بناته الكبريات . فكانت أم الهنا لا تزال قاصرا عندما توفى إسماعيل عام 1624، ولكنها ورثت عن أبيها قوة شخصيته، فكانت معتزة بنفسها، مدركة لما يمكن أن يعود عليها بالنفع من وراء إسم عائلتها وما كان لها من مكانة مرموقة. ويتضح ذلك من صيغة عقود زواجها، وخاصة تلك الشروط التى أدرجتها بالعقود وإستهدفت فرض ضوابط معينة على سلوك الزوج ، سواء فى عقد زواجها من تاجر فارسى عام 1035/1625، أو زواجها من كاتب الخزينة العامرة عام 1041/1631.[262] وكانت الشروط التى وردت بعقود زواجها تتمشى –إلى حد ما– مع ما جرى العمل به قانونا بالقاهرة حينئذ، وتشير عقود الزواج فى تلك الحقبة إلى أنه كان شائعا بين التجار والحرفيين إضافة بندين أو ثلاثة بنود فى عقود الزواج تتصل بالحد من تعدد الزوجات، وغالبا ما كانت تقتصر الزواج على زوجة واحدة، وتحديد مواصفات السكن الذى يقيم به الزوجان، كما تحدد – أحيانا– المصروف الخاص بالزوجة، وبذلك كان إدراج مثل تلك الشروط فى عقد زواج أم الهنا ممارسة لما جرى إتباعه عندئذ فى مثل هذه الأحوال، وتلك ظاهرة تحسب لصالح الوضع القانونى للنسوة فى العالم الإسلامى مقارنة بما كانت عليه أحوال النساء المعاصرات لهن فى فرنسا وإنجلترا. وتشير دراسة عن المرأة فى إنجلترا إلى أن حق الطلاق والزواج مرة أخرى –حتى نهاية القرن الثامن عشر– الذى تقرر بموجب قانون أصدره البرلمان، كان قاصرا على الأزواج الذين يثبتون على زوجاتهم إرتكاب الزنا.[263]

ولكن الشروط التى جاءت بعقود زواج أم الهنا كانت –فى الواقع– أكثر إحكاما من الشروط التى جاءت بالعقود العادية. ويوضح ذلك عقد زواجها من "مولانا القاضى شمس الدين محمد بن المهلهل الجيزى، كاتب الخزينة العامرة، عام 1631. فقد كان للرجل زوجتان بالفعل إحداهما تقيم بالجيزة والأخرى بمصر (القاهرة) كما كانت له مستولدة .

[262] تدلنا وثائق المحكمة الشرعية على أن عدد التجار الفرس بالقاهرة فى تلك الحقبة كان أقل مما كان عليه من قبل فى أوائل القرن السادس عشر، ولعل ذلك يرجع إلى الحروب التى دارت بين العثمانيين والصفويين.

[263] Kathrine Rogers, Feminism in Eighteenth Century England,Urbana,1982, p.9.

ومع ذلك قبلت أم الهنا أن تتزوجه مع علمها بزيجاته الأخرى، وربما كان ذلك الزواج الثالث بالنسبة له، فإشترطت عليه ألا يتزوج بأخرى ولا يتسرى بأحد من الجوارى؛ وألا يلزمها بالسكنى مع زوجتيه فى بيت واحد أو حتى فى بيت قريب من مكان إقامتهما . وهكذا كان بإستطاعة بنت أبو طاقية –حتى فى حالة تعدد الزوجات– أن تضع ما شاءت من الضوابط على سلوك الزوج، حتى لو كان من أصحاب المناصب الكبيرة، كذلك كشفت عن قدرتها على توجيه الأوضاع لصالحها من خلال مجموعة من الشروط غير العادية التى أضافتها إلى العقد، إلى جانب بنوده العديدة العادية. فقد أضافت أم الهنا إلى عقد الزواج بندا يلزم الزوج بإتباع العدل فى معاملة زوجاته، فلا يفضل إحداهن على غيرها، وهو إلتزام أخلاقى –وليس قانونيا– فى الإسلام. ولما كانت الشريعة لا تنص صراحة على عقاب الزوج الذى يحيد عن مبدأ العدل فى معاملة زوجاته، فقد أخذت أم الهنا الأمر على عاتقها بإضافة هذا البند الذى كان ملزما للزوج ويجعل الطلاق من حقها فى حالة الإخلال به. وإشترطت فى العقد ألا يبيت الزوج ليلتين متتاليتين خارج بيتها إذا كان موجودا بالقاهرة دون عذر شرعى، ودون إذن من أم الهنا وأمها وأخيها.[264] ومن النادر أن نجد بين المئات من عقود الزواج التى تتضمنها سجلات المحكمة شروطا على هذه الدرجة من الإحكام والتشدد مع الزوج، وهو ما يمكن تفسيره بما كان لأم الهنا من شخصية طاغية، وبالجاه الذى إستمر آل أبو طاقية يتمتعون به.

وتوفر لنا المصادر التى استخدمناها فرصة إمعان النظر فى المظاهر الشخصية للحياة العائلية، لنرى كيف شكلت العلاقات الخاصة داخل العائلة، حظ آل أبو طاقية –أحيانا– خارج نطاق الهيكل التراتبى الاجتماعى للعائلة. وتوجد إشارات بسجلات المحكمة تساعدنا على أن نرى ما وراء الهيكل التقليدى للعائلة من المظاهر الخاصة لحياة إسماعيل أبو طاقية. فقد دفعه الشوق إلى أن يكون له إبن يعينه فى كهولته، وعلمه بعجز ولده زكريا عن تحقيق ذلك بصورة مرضية، إلى أن يعتمد كثيرا على أحمد بن عريقات– صهره وإبن أخته ليلى– فى رعاية أعماله التجارية فى السنوات الأخيرة من عمره. ومع تناقص طاقة إسماعيل على العمل، كان يزداد إعتماده أكثر فأكثر على أحمد عريقات لإدارة أموره وتحمل بعض مسئولياته الشخصية، ووكله عنه رسميا أمام المحكمة لتولى

[264] الباب العالى 92.114 بتاريخ 1041/1631، ص 37.

أمور التجارة نيابة عنه، وأشركه فى شئون أعماله أحيانا. وعندما أقام وقفه عام 1619 عين أحمد عريقات ناظرا للوقف بعد وفاته، ليتولى إدارته ومراقبة إيراداته ومصروفاته ، ومراعاة إنفاقها وفق ما جاء بحجة الوقف، فكان له حق توزيع الدخل على المنتفعين بالوقف من أبناء إسماعيل. ويوضح ذلك مدى الثقة التى خصه بها خاله. وعندما أقعد المرض إسماعيل، وحال بينه وبين العمل، تولى أحمد عريقات إدارة أعماله كلها، وتولى مسئولياته فى التجارة ورعاية العائلة. وكافأه إسماعيل بجعله شريكا لأبنائه فى الإنتقاع بوقف الوكالة الكبرى، وهى ميزة لم يتمتع بها صهره الآخر زوج إبنته فردوس. وبعبارة أخرى، إحتل أحمد عريقات مكان الإبن عند إسماعيل أبو طاقية، وإعتمد عليه إعتمادا تاما، فى وقت كان فيه إبنه زكريا قاصرا، لا يستطيع أن يمد له يد العون.

ورغم أهمية التراتب الاجتماعى داخل العائلة، كانت هناك مساحة للتعبير الذاتى عن النفس تقوم به زوجة من الزوجات أو واحدة من البنات الذى يبلغ درجة التأثير على العائلة. وتشير مجموعة متفردة من القضايا التى نظرتها المحكمة، يعود تاريخها إلى عام 1035/1625 إلى بروز ظاهرة هامة تتصل بالعلاقات العائلية، ذات صلة بتركة أبى طاقية. فعند وفاته عام 1034/1624 كانت له ثلاث بنات بالغات من بين عشرة أبناء، أما الحادية عشر فقد ولدت بعد وفاته، وبذلك تولى أحمد عريقات (إبن أخته وصهره) الوصاية على القصر، وكان إسماعيل قد أوصى بذلك قبل وفاته، فعندما أصابه مرض عضال فى ذى الحجة 1031/1621، خشى دنو أجله، وفكر فى مصير أبنائه القصر من بعده، فإستدعى أحد كتاب المحكمة إلى بيته ليعد وثيقة تسجل بسجلات المحكمة، مفادها تنصيب أحمد عريقات وصيا على أبنائه زكريا، وزين التجار، وطاهرة، وآمنة، وفاضلة، وستيته، إضافة إلى الجنين الذى تحمله مستولدته صايمة البيضاء، فأصبح من حق أحمد عريقات ممارسة البيع والشراء للأملاك، وعقد الصفقات نيابة عنهم، والإنفاق على كسوتهم دون مبالغة أو تبذير، حتى إذا بلغوا سن الرشد، سلم كل منهم نصيبه الشرعى من الإرث.[265] وعندما مات إسماعيل بعد ذلك بثلاث سنوات، إعترض الورثة القصر بحدة على وصاية أحمد عريقات، ولعلهم أحسوا أنه يستغل أموالهم لمصلحته، رغم صعوبة تحديد تصرفات معينة كانت موضع شكوكهم. فإذا كان ذلك شأن أحمد عريقات ،

---

[265] الباب العالى 414.103 بتاريخ 1031/1621، ص 135.

فإنه يعنى أن ثقة إسماعيل فيه كانت فى غير موضعها، وأن الرجل أساء تقدير ولاء أحمد له. ومهما كان الأمر، فإن زين التجار كانت أول من أرسلت وكيلا عنها إلى القاضى أعلن أنها بلغت سن الخامسة عشرة، وأنها لم تعد قاصرا، لذلك من حقها أن تتولى إدارة نصيبها من التركة بنفسها، فوافق القاضى على طلبها، وما لبث إخوتها زكريا وفاضلة وفاطمة (ستيتة) أن حذوا حذوها، وبعد ذلك بوقت قصير لحقت بهم آمنه، فأصبحوا مستقلين ماليا، رغم إعتراض عريقات.[266] وقد أثبتت الأيام صحة نظرتهم إلى أحمد عريقات، فتشير إحدى القضايا التى نظرتها المحكمة بعد ذلك بسنوات إلى إهماله إدارة وقف أبو طاقية الذى كان ناظرا عليه. ولا ريب أن عطية الرحمن إستطاعت –بما لها من فطنة– أن تدرك بسرعة حقيقة الأمر، وتدفع الأبناء إلى اللجوء للمحكمة للتخلص من وصاية عريقات، رغم أن ثلاثة منهم (فاضلة، وفاطمة "ستيتة"، وآمنة) لم يكن من بناتها . غير أن اللجوء للمحكمة فى مجتمع يقدر مكانة العائلة، ويميل إلى حل المنازعات ، العائلية بالتراضى، لم يكن أمرا بسيطا، وكانت نتائجه بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل العائلة، هذا إذا صح ما قيل من أن أحمد عريقات كان يستغل أموال العائلة لصالحه . فكلما إستطاع الورثة الإستقلال بأنصبتهم مبكرا كان ذلك أفضل بالنسبة لهم.

تفرق العائلة وإعادة ترتيب أمورها

لقد جمع إسماعيل أبو طاقية حوله عائلة كبيرة، ورتب أمورها بالصورة التى تعكس وضعه الاجتماعى، وللوفاء بما يتطلبه ذلك الوضع من حاجات. وأدت وفاته إلى إختلال بنية العائلة، لآن غيابه جعل الإبقاء على الزوجات والمستولدات والأبناء معا بنفس الترتيب من الصعوبة بمكان. وإتضح ذلك فورا، وإتخذ التعبير عنه عدة سبل. فلم يكن هناك من يشغل مكان إسماعيل كرب للعائلة، لأن ولده الوحيد زكريا كان قاصرا، ولعل أخاه ياسين لم يشأ أن يلعب ذلك الدور، كما أن السنوات المعدودات التى عاشها بعد وفاة أخيه كانت حافلة بالأحزان والآلام، إذ فقد جميع أبنائه بما فيهم ولده الشاب عمر، وما لبث ياسين أن مات عام 1041/1631، كذلك لم يستطع أحمد عريقات –صفى إسماعيل –

---

[266] القسمة العسكرية 481.38 بتاريخ 1035/1625، ص 324، نفسه 392.39 ص 254 ؛393، ص 254؛ 395،ص 255.

أن يكسب ثقة العائلة. لذلك يبدو أن العائلة مرت –بعد وفاة إسماعيل– بمرحلة تتسم بالقلق والإضطراب إلى حين، ثم ما لبثت أن إستقرت أحوالها فى ظل ترتيبات جديدة.

وكان من اللحظات المريرة فى حياة العائلة، تركهم لبيت درب الشبراوى الذى قضوا فيه سنوات طوال، ولعب الأبناء فى فنائه، وذلك بعد وفاة إسماعيل بسنوات قلائل.[267] فقد تم تأجير البيت، لتطوى بذلك صفحة من تاريخ العائلة. وكان ترك البيت الذى قضى فيه إسماعيل معظم وقته، يعنى تفرق العائلة التى جمعها إسماعيل حوله فى حياته، إذ إتجه كل منهم إلى البحث عن مسكن آخر يناسبه، فإنتقلت بدرة –مثلا– إلى بيت بنفس الجيرة، وبقيت عطية الرحمن وزكريا وأم الهنا وطاهرة فى البيت الآخر الذى يقع بدرب الطاحون. ولا نعرف شيئا عما فعلته رومية، التى ربما تكون قد إنتقلت إلى مسكن مستقل، وما لبثت صايمة البيضاء –التى أشاعت الدفء فى السنوات الأخيرة من عمر إسماعيل– أن تزوجت من أحد أمراء أوجاق المتفرقة، أما آمنه بنت إسماعيل من إحدى مستولداته، فقد عاشت وقتا ما ببيت كان يملكه والدها بخط الخرشتف.

وإتخذ الجيل الثانى من آل أبو طاقية لنفسه ترتيبا جديدا للعائلة لم يتمركز حول أحمد عريقات، أو ياسين أبو طاقية، أو زكريا أو غيرهم من أزواج بنات العائلة، وإنما تمركز حول عطية الرحمن. إذ جمعت الأرملة العجوز أولادها وأحفادها حولها, فقد أدى تقسيم تركة إسماعيل على عدد كبير من الورثة إلى تحجيم ثروة كل وريث، ومن ثم أصبح تجميع أبناء وأحفاد عطية الرحمن فى بيت واحد أمرا ضروريا.

وكان وراء عملية إعادة ترتيب أمور العائلة، مناورة قامت بها أم الهنا التى بادرت بإحكام سيطرتها على أولئك الذين بالقرب منها، ولم يكن ثمرة عمل يتصل بأصول السلوك المتعارف عليه، وعقدى زواج أم الهنا يوضحان دورها فى إعادة هيكلة عائلة أبو طاقية فى العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن السابع عشر، فقد كان دورها أساسيا فى تشكيل بنية العائلة ذات الطابع الأموى، المتمركزة حول الأم. وجاء هذا الترتيب ضمن شروط عقدى زواج أم الهنا، فقد وافق الزوجان القزوينى وإبن المهلهل – كل فى عقد زواجه منها– أن يعيش فى بيت عطية الرحمن حيث كان زكريا يقيم مع أمه عندئذ، وكان

---

[267] الباب العالى 807.67.111 بتاريخ 1038/1628، ص 19و243.

متزوجا، ويعيش مع زوجته بنفس البيت.[268] وتجلت عناصر سلطة الأم من البند الذى نص على قبول الزوج بإرادته الحرة أن يعيش مع أمها وأخيها وشقيقاتها وأزواجهن دون إثارة المشاكل. فجاء بالنص :"قرر الزوج...أنه متى نقلها من تحت كنف شقيقها، أو كنف أمها بغير رضاها ووالدتها وشقيقها المذكورين، أو تضرر من والدتها وأخيها وأخواتها وأزواجهن وأتباعهن...وأبرأته من قرش واحد من مؤخر صداقها، تكن حين ذلك طالقا طلقة واحدة ...".

وأصبحت بذلك عطية الرحمن ربة بيت العائلة، تتمتع بقدر معين من السلطة على ولدها وبناتها وأزواجهم. وقد عمرت كثيرا بعد هناء وبدرة وورومية، فقد عاشت لترى أبناءها يكبرون ويتزوجون، وتولت إدارة شئون العائلة كربة لبيتها، تأمر فتطاع، ويلبى الجميع رغباتها. وعاش تحت كنفها زكريا وزوجته وأولاده، وأم الهنا وزوجها، ثم ولدها الصغير محمد. وكان يقع بجوار بيتها المنزل الذى عاشت فيه جميعة وزوجها أحمد عريقات والذى كان إسماعيل قد بناه لإبنته، وجعل له بابا يتصل ببيت العائلة. وإستمرت عطية الرحمن تزاول عملها كناظرة لوقف العائلة، تتولى أمر الإيرادات والمصروفات الخاصة بالوقف، كما عاونت أبناءها على رعاية أملاكهم مستفيدين فى ذلك من خبرتها.

ولكن هذا الوضع كان إنتقاليا كسابقه، ما لبث أن إنتهى بعد عدة سنوات. وكانت الصدمة الأولى التى تلقتها عطية الرحمن. وفاة إبنتها أم الهنا حوالى عام 1045/1635 (ثم لحق بها ولدها الصغير محمد بعد قليل). فتأثر البيت بفقدها تأثرا بالغا، لأنها كانت قد ورثت عن أبيها القدرة على تجميع أفراد العائلة وتقوية الروابط بينهم، وقد حرص زكريا –بعد ذلك– أن يطلق إسمها على طفلة رزق بها. ولم يكن ذلك نهاية الكوارث التى منيت بها العائلة، إذ ماتت جميعة أيضا عام 1053/1643، ولحق بها زوجها أحمد عريقات عام 1057/1647 الذى كان من الشخصيات المحورية فى العائلة لوقت طويل.[269] وكانت عطية الرحمن –عندئذ– فى الستينات من عمرها، تعانى الشيخوخة والوهن، وتعتمد كثيرا على زكريا فى تصريف أمورها، وضعف نفوذها تدريجيا. وما لبثت أن ماتت بعد ذلك بنحو خمس سنوات.

---

[268] الباب العالى 989.115 بتاريخ 1042/1632،ص 199.
[269] الباب العالى 215.121 بتاريخ 1053/1643، ص 43.

عائلة أبو طاقية

الخواجة يحي أبو طاقية

الخواجة عبد الرازق

1. الخواجة أحمد (تزوج من ليلة أبو طاقية توفى 1025/1616)
2. رومية (تزوجت من إسماعيل أبو طاقية)

الخواجة أحمد (توفى 1005/1596)

1. الخواجة إسماعيل (توفى 1034/1624)
2. الخواجة ياسين (توفى 1042/1632)
3. ليلى (تزوجت الخواجة أبو بكر عريقات، أحمد أبو طاقية، الخواجة عبد النبى عريقات)
4. سيدة الكل (تزوجت الخواجة عثمان الحمصى)
5. بدور

الخواجة إسماعيل أبو طاقية

الزوجات:

1. بدره عريقات (توفيت قبل 1044/1624)
2. رومية أبو طاقية
3. عطية الرحمن بنت أبو بكر الأحيمر (توفيت 1063/1652)
4. هناء البيضاء (توفيت قبل 1034/1644)

الأبناء:

1. فردوس (تزوجت الخواجة عطية عريقات، القاضى شهاب الدين أحمد بن حجازى)
2. جميعة (تزوجت أحمد عريقات، توفيت 1053هـ)
3. أم الهنا (تزوجت الخواجة محمد القزوينى، القاضى شمس الدين محمد بن المهلهل، توفيت 1045هـ)
4. زين التجار(تزوجت القاضى إبن المهلهل بعد وفاة أختها أم الهنا)
5. زكريا (توفى 1080/1669)
6. فاضلة (تزوجت الخواجة مصطفى على الدين الشمسى)
7. طاهرة (تزوجت الخواجة منصور بن الوراق)
8. فاطمة الشهيرة بستيتة (تزوجت محمد بن الأمير أحمد بن إبراهيم المتفرقة، الأمير محمد بن كيوان، الأمير بشير أغا)
9. آمنه (تزوجت أحمد بن محمد تاج الدين الأمينى)
10. فاطمة (ماتت طفلة 1034/1624)
11. صالحة (ولدت وماتت رضيعة 1034/1624)

زكريا بن إسماعيل أبو طاقية

1. كريمة (تزوجت شيخ سجادة السادات الوفائية أبو القصيص عبد الوهاب عام 1058/1648)
2. أم الهنا (تزوجت الشيخ زين الدين عبد اللطيف بن القاضى أحمد حجازى فى 1088/1677).

الفصل الثامن
حصاد الدراسة

تغيرت أحوال إسماعيل أبو طاقية –على مر سنوات العمر– تغيرا ملحوظا، جلب له المزيد من الثروة والوجاهة الاجتماعية. وجاء ذلك ثمرة لعدد من المشروعات التجارية الناجحة. وكان –فى نفس الوقت– معاصرا لسلسة من التغيرات العالمية البارزة التى كان لها تأثيرها على حياته. إذ كانت القاهرة تشهد إزديادا فى كثافة النشاط التجارى الدولى والإقليمى، شأنها فى ذلك شأن غيرها من المراكز التجارية الكبرى. ولما كان أبو طاقية تاجرا كبيرا لديه شبكات تجارية ممتدة إلى مختلف الأسواق، فقد تأثر بتلك الأوضاع ، كتأثر غيره من تجار الهند الذين إستجابوا لزيادة الطلب على المنسوجات الهندية فى السوق مثلا، ومن تجار أوربا الذين واجهوا إزدياد الحاجات الإستهلاكية للسكان الذين تيسرت أحوالهم المعيشية. ورغم أن التوسع الرأسمالى الأوربى يعود إلى القرن السادس عشر، إستمرت العلاقات بين التجار الأوربيين والتجار من أمثال أبو طاقية قائمة لما يقرب من القرنين من الزمان على أساس الندية، وليس على أساس هيمنة طرف على طرف آخر. وكان التجار الأوربيون لا يزالون –فى تلك المرحلة– يهتمون بشراء السلع الإستهلاكية لتلبية حاجة زبائنهم الذين أقبلوا على شراء البضائع العديدة ذات المصادر المتنوعة، ولم يهتم أولئك التجار بالبحث عن أسواق لتصريف المنتجات الأوربية إلا فى القرن الثامن عشر وما بعده.

ويدعونا هذا إلى إعادة النظر فى الكثير من الآراء المتعلقة بالتجارة والإنتاج فى هذا الإقليم بعد التغلغل الأوربى فى أسواق التوابل الأسيوية وإقامة الطريق البحرى عبر الأطلنطى. فقد كان لتلك الأحداث الهامة أثرها على التجارة الدولية، وما لبثت أن أدت إلى الهيمنة الإستعمارية. غير أن دراسة نشاط التجار فى تلك الحقبة تساعدنا على تفسير وتحليل ما جرى بالإقليم من خلال العمليات التى حدثت بالفعل، بدلا من فهم تلك الأحداث على أنها قد دفعت بالشرق الأوسط خارج إطار التاريخ، وأدت إلى دمار الاقتصاد، وتبدد ثروات تجار الإقليم. لأن ذلك النشاط لم يتأثر بالتغلغل الأوربى فى الأسواق الأسيوية

وحده، وإنما تأثر أيضا بالعديد من العوامل الأخرى، التى كان بعضها محبطا للنشاط الاقتصادى، وبعضها الآخر منشطا له. ولذلك نستطيع أن نرصد بعض الاتجاهات الهامة التى أثرت على مختلف الأقاليم جنوب وشمال البحر المتوسط وندرس مدى تأثيرها أو مساهمتها فى تحديد معالم تلك الاتجاهات، بدلا من أن ننظر إلى اقتصاد الشرق الأوسط فى القرن السابع عشر. بإعتباره اقتصادا سلبيا متخلفا لم يشهد تغيرات هامة، على نقيض الاقتصاد الأوربى الذى إختص وحده بالتغير.

كذلك تتيح لنا ترجمة حياة أبو طاقية إعادة النظر فى وضع مصر بالنسبة للتاريخ التجارى للدولة العثمانية، فرغم أن إنضمام مصر للدولة العثمانية حولها من مركز لإمبراطورية كبرى إلى مجرد ولاية تابعة، فإن علينا ألا نتورط فى التعميمات التى تشير إلى تهميش مصر على نحو ما فعل أحد المؤرخين فذكر أن مصر تحولت إلى ساحة خلفية للإمبراطورية العثمانية.[270] فالأوضاع السياسية التى فرضت على مصر بعد ضمها للدولة العثمانية، لم تتضمن تهميشها اقتصاديا وتجاريا، فقد إستفادت مصر من إنتمائها إلى المجال التجارى العثمانى، أو ما أسماه بعض الباحثين بالعالم الاقتصادى العثمانى. فقد قويت العلاقات التجارية بين الولايات العثمانية وبعضها البعض، فلم تكن بلاد الشام والأناضول –فيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر– شريكتان تجاريتان لمصر فحسب، بل كانتا من أكثر البلاد استهلاكا للمنتجات المصرية من السكر والمنسوجات ، وكانت الزيادة السكانية فى مدن تلك الأقاليم عاملا هاما لزيادة الطلب على سلع معينة.

والواقع أن مصر، تلك الولاية "المهمشة" التى تقع بعيدا عن مركز الدولة العثمانية، خلقت أنماطا تجارية هامة، ساعدت على إضفاء الحيوية على التجارة. ورغم ما كانت عليه الإدارة العثمانية من مركزية شديدة فى تلك الحقبة، كان الاقتصاد المصرى يتأثر بالعوامل المحلية والإقليمية ربما لبعد الشقة بين مصر ومركز الدولة. ولما كانت صناعة السكر ذات وجود تاريخى طويل بمصر –على سبيل المثال– فإن ذلك كان عاملا ملحوظا فى النهوض بتلك الصناعة أواخر القرن السادس عشر. وظلت الطرق التجارية التقليدية التى ربطت القاهرة بالمغرب وأفريقيا والبحر الأحمر وسيناء والبحر المتوسط مطروقة .

---

[270] Michael Winter, Egyptian Society Under Ottoman Rule, 1517-1798, London, 1992, P.253.

والواقع أن النشاط إزداد على بعض تلك الطرق نتيجة إنضمام مصر إلى عالم الاقتصاد العثمانى، ويمكن القول أن التطورات التى شهدها الاقتصاد المصرى كان لها أثرها على إقليم البحر المتوسط كله، وأن التغيرات التى شهدتها التجارة والزراعة والصناعة لم تكن مجرد حوادث منعزلة، فلابد أن تطور إنتاج السكر والمنسوجات الكتانية على نطاق واسع، وتجارة البن العابرة، كان لها صداها وراء حدود مصر، وهو ما قد تكشف عنه الدراسات اللاحقة. وما تبينه ترجمة حياة أبى طاقية الآن، هو تنوع الأنماط الاقتصادية وأهمية الأحوال المحلية القائمة فى إطار العالم الاقتصادى العثمانى، هذا التنوع بين ولاية وأخرى، سواء كان نتيجة لتطور تاريخى أو عوامل جغرافية، لم يحظ بإهتمام الباحثين الذين درسوا العالم غير الأوربى ككتلة واحدة، كما لم يحظ بإهتمام الباحثين فى التاريخ العثمانى الذين قللوا من شأن الفوارق بين الولايات وبعضها البعض. وتبين الدراسة أيضا أن ثمة اقتصادا نشطا جلب تحولات هامة إلى إقليم إعتبر هامشيا بالنسبة لمركز الدولة العثمانية والعالم الأوربى على حد سواء.

ودراسة الحقبة التى تقع بين نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر من خلال تحليل نشاط التجار يمكن تبريرها من عدة نواح: ففيما يتعلق بالتجار ذاتهم والمكانة التى إكتسبوها خلال الحقبة، يعد ذلك اتجاها له أهمية ملحوظة، فقد تجاوز نفوذهم –فى الواقع– حد تحسين وضعهم الاقتصادى إلى صياغة حياتهم بمختلف أبعادها الاجتماعية والقانونية والثقافية والخاصة. فعندما أثرى التجار من أمثال أبو طاقية أو الدميرى أو الرويعى أو الشجاعى، إهتموا بإقامة العمائر ذات النفع العام لإبراز وجاهتهم الاجتماعية، وأقاموا علاقات مع مختلف فئات النخبة الحاكمة، ورتبوا حياتهم الخاصة –من حيث البيوت التى عاشوا فيها وهيكل العائلات التى أقاموها– لتتفق مع أوضاعهم الجديدة.

وساعدت تلك الأحوال المتغيرة التجار على أن يتركوا بصماتهم على مسرح الأحداث بالقاهرة من خلال إزدياد تورطهم المباشر أو غير المباشر فى الأحداث السياسية. ولكن التغيرات التى حدثت عندئذ لم تدخل إنقلابا على البنية الاجتماعية، فظلت النخبة العسكرية –من العثمانيين والمماليك– تحتكر السلطة، وجاء التجار والعلماء بعدهم، غير

أن الضعف الذى سرى فى قمة السلطة، أتاح الفرصة أمام التجار الوطنيين لتحسين أوضاعهم بالنسبة لهيكل السلطة. ولعل قلة تدخل الدولة فى التجارة تعنى أن التجار تمتعوا بحرية إدارة أمورهم بالطريقة التى رأوا فيها النفع لهم.

ودراسة حياة أبو طاقية وأترابه من التجار، تعيننا على ملاحظة العلاقة بين التجارة الدولية والزراعة والإنتاج الصناعى. فقد كان أولئك التجار يهتمون أساسا بالأرباح التى يمكن تحقيقها من التجارة الدولية، ولكننا نستطيع أن نضع أيدينا على الطريقة التى تم بها الربط بين التجارة الدولية ومظاهر الاقتصاد المحلى الأخرى. ففى كل من مصر وليمن –مثلا– تم تطويع التجارة حتى تواكب الطلب على سلع معينة مثل البن أو السكر أو المنسوجات. وحقيقة إهتمام التجار من أمثال أبو طاقية وأبناء جيله بالزراعة والإنتاج الصناعى ذات مغزى كبير لفهم الأحوال الاقتصادية. فتوضح لنا أن دوافع التغير فى تلك الحقبة حفزتها زيادة الطلب على منتجات بعينها. وجاءت الإستثمارات فى الزراعة والإنتاج الصناعى لخدمة أهداف أولئك الذين يشتغلون ببيع أو تصدير تلك السلع بالنسبة لمنتجات معينة على أقل تقدير. غير أن فهمنا لتلك العملية يظل ناقصا ما لم ندرس الأوضاع الريفية والزراعية، ومن ثم نفترض أنه قد حدثت تغيرات موازية فى أنواع المحاصيل التى تمت زراعتها. ومن الأهمية بمكان دراسة تاريخ منتجات رئيسية كالمنسوجات –وخاصة الكتان– الذين كان يمثل صناعة محلية هامة وسلعة تحتل مكانها بين الصادرات الأخرى فيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر.

ولجأ التجار إلى ما يوفره المجتمع التقليدى من وسائل لتحقيق عملية التوافق وتطويع الإنتاج للأوضاع المتغيرة فى تلك الحقبة. فكان التجار من أمثال أبو طاقية يتعاملون مع شركاء ويستخدمون نظما ذات أصول متنوعة تنتمى إلى أقاليم مختلفة، وفى نفس الوقت مارسوا نشاطهم من خلال نظام تقليدى، فاستخدموا الأدوات القانونية والهياكل والمؤسسات التجارية التى تنتمى إلى بيئتهم، والتى كانت قائمة –فى معظمها– منذ زمن بعيد, ورغم ما نعرف عن الهياكل التقليدية من قيود، كانت الأدوات والهياكل التى استخدمها التجار فى تلك الحقبة أقل تزمتا مما قد يظن. ويمكننا فهم الوضع بصورة أفضل إذا إعتبرناها أطرا تدور داخلها مختلف أشكال العمل، أكثر من كونها معوقات

للمبادرة الفردية. ولاشك أن استخدامها تضمن فرض قواعد سلوكية معينة، ولكن ذلك لم يتم على حساب المبادرة الفردية بأى حال من الأحوال. وكانت الهياكل التقليدية التى عمل التجار من خلالها فى تلك الحقبة قد طوعت للأوضاع المتغيرة لتتلاءم مع حاجات معينة.

غير أن الأحوال التى عمل التجار فى ظلها فرضت عليهم -أحيانا- قواعد معينة، فكان إستثمار التجار فى الزراعة والصناعة يتم فى حدود معينة، فلم تكن إستثمارات أبو طاقية تتضمن مدى زمنيا بعيدا، حتى فى حالة المبالغ الكبيرة التى إتخذت شكل القروض أو مقدمات ثمن السلع. فكان التاجر يستثمر أمواله فى زراعة قصب السكر طالما كان يقدر حجم الطلب على السكر فى الأسواق، ويدرك قابلية السوق الخارجية على إستيعاب الإنتاج، فإذا تغيرت الظروف فى العام التالى كان بإستطاعته أن يحول إستثماراته إلى مجال آخر دون أن يتكبد خسائر كبيرة. وبذلك كان إنتقال رأس المال من المدينة إلى الريف، ومن التاجر إلى المنتج، له فوائد جمة بالنسبة لإنتاج السكر بمعدلات كبيرة لمدة تزيد على القرن، ولكن التجار من أمثال أبو طاقية لم يهتموا -فى الوقت نفسه- بالإستثمار طويل الأمد نسبيا، رغم إهتمامهم بالتوسع فى إنتاج السكر.

كذلك تعرضت أنشطة التجار لقيود ذات طبيعة اجتماعية وسياسية. ورغم أن التجارة لم تخضع لسيطرة الدولة حتى زمن أبو طاقية، وكان بإستطاعة التجار ممارسة عملهم دون أن يتعرضوا لتدخل من جانب الدولة، فقد كان عليه إنفاق بعض الأموال على الأغراض السياسية، فيشركون بعض رجال السلطة فى تجارتهم، أو يقرضوهم المال، مما كان له تأثيره على نشاطهم التجارى، لأن ذلك كان يعنى إضطرار التاجر إلى إقتطاع جانب من إستثماراته لتنفق فى غرض آخر. فكان أبو طاقية يقرض بعض أمراء المماليك، ويدفع لملتزمى الجمارك مبالغ مقدما، ويتاجر لحساب بعض الباشوات. وعلى كل، كان جيل أبو طاقية أحسن حالا من غيره، فمع تزايد قوة المماليك فى القرن الثامن عشر -مثلا- أصبحوا يشتغلون بالتجارة الدولية. ففى عام 1600، لم يعد للباشاوات العثمانيين ما كان لهم من سلطة، ولم تكن النخب العسكرية قد إستجمعت قوتها بعد للسيطرة تماما على مقاليد الأمور، وكانوا فى طريقهم للبروز كقوة لها شأنها على المسرح السياسى، وهو ما ركزوا جهودهم عليه.

وتدعو الأحوال التى سادت تلك الحقبة إلى إعادة النظر فى الترتيب الزمنى المتصل بالتاريخ التجارى والاقتصادى. فقد شهد أوائل القرن السابع عشر اتجاهات ذات أهمية بالغة بالنسبة لتاريخ التجارة المصرية، ولعلها إستمرت حتى بداية الإندماج فى الاقتصاد الأوربى نحو منتصف القرن الثامن عشر، فاستخدمت أساليب تجارية معقدة، شديدة الشبه–فى الكثير من الأحوال–بتلك التى شاع استخدامها بعد ذلك بوقت طويل، وإن لم يتم استخدامها على نطاق واسع على نحو ما حدث فى القرن التاسع عشر. والواقع أن بعض الملامح الاقتصادية التى درج الباحثون على نسبتها إلى مرحلة الإندماج فى الاقتصاد الرأسمالى الأوربى، كانت موجودة زمن أبو طاقية، فكان أبو طاقية وزملائه التجار يستثمرون أموالهم فى إنتاج السكر، زراعة، وصناعة، وتصديرا.

وفى القرن التاسع عشر، طبقت تلك الأساليب بصورة أكثر تنظيما وحققت إيرادات كبيرة. غير أن نشاط التجار فى القرن السابع عشر أدى إلى التوسع فى إنتاج وتصدير المنتجات المحلية المصنعة، على عكس ما حدث فى القرن التاسع عشر. فبعد منتصف القرن التاسع عشر، كانت مصر تتوسع فى إنتاج المحاصيل التى تمثل موادا أولية، وتستورد المنتجات الصناعية. وعادت أرباح المشروعات التى أقامها أبو طاقية والتجار من أبناء جيله إليهم وحدهم ولم تذهب إلى التجار الأوربيين ووكلائهم على نحو ما حدث فى القرن التاسع عشر عندما تحول الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد تابع. ويدعم ذلك رأى بيتر جران الذى ذهب فيه إلى أن الاقتصاد المصرى كان يتطور بإمكاناته الذاتية قبل مرحلة التغلغل الأوربى.[271]

ومن الإستنتاجات الهامة التى نخرج بها من هذه الدراسة، تواصل تلك التطورات مع ما حدث فى القرن التاسع عشر. فهذه الدراسة ترى أن بعض مظاهر التغير التى حدثت فى القرن التاسع عشر ترجع بداياتها إلى الحقبة التى عاشها أبو طاقية، مما يتطلب إعادة النظر فى الرأى التقليدى الذى يعتبر عام 1800 بداية للتحديث فى مصر. وبعبارة أخرى، يمكننا القول بأن ما حدث فى مصر كان تطورا وليس إنقلابا. ويعزى التحديث الذى تم

[271] Peter Gran, "Late-eighteenth-early-nineteenth century Egypt: merchant capitalism or modern capitalism" in Islamoglu-Inan ed. The Ottoman Empire and the world Economy,p.27-41.

فى مصر فى القرن التاسع عشر –عادة– إلى التأثيرات الغربية التى صاغت ملامحه إلى حد ما. ومثلت بعض ملامح التغريب إنقطاعا عن الماضى. وترى هذه الدراسة أن عملية التحديث التى وقعت قبل عام 1800 إختلفت عن تلك التى حدثت بعد ذلك التاريخ، وأن ما حدث من إنقطاع نراه يتمثل فى قيام الدولة الوطنية على النحو الذى كانت عليه فى القرن التاسع عشر، والتطور التكنولوجى وأثرة على المجتمع، وأن ذلك الإنقطاع حدد ملامح اتجاهات تجربة التحديث. ويمكننا دراسة ذلك الإنقطاع فى حد ذاته وليس بإعتباره بداية لا أساس لها فى الماضى.

ومن هذا المنطق، يمكن النظر إلى التطورات التى حدثت فى عهد محمد على باشا من زاوية مختلفة، فالصناعات التى قامت على عهده لم تنشأ من فراغ، بل إعتمدت على خبرة الحرفيين الذين تمرسوا طويلا بالعمل فى الإنتاج التجارى الواسع، بصورة تشبه كثيرا أترابهم الأوربيين عند وقوع الثورة الصناعية. وإلى جانب ذلك، لم يخترع محمد على باشا تتجير الزراعة، بل زاد من نطاقها، وأحكم سيطرة الدولة عليها. ولم يكن أول من ربط الصادرات بالزراعة، وإنما أدت سياساته إلى توسيع نطاق ربط الزراعة بالصناعة والتجارة، ووضعها تحت إشراف الدولة بهدف دمج مصر فى الاقتصاد العالمى. ورغم أن جهوده الاقتصادية كانت حاسمة، وأن الآليات التى استخدمها كانت أكثر تنظيما من تلك التى استخدمها سابقوه، إلا أننا نستطيع فهم التغيرات التى حدثت فى القرن التاسع عشر على ضوء ما حدث قبله، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، لا يعنى التطور بالضرورة رسم خط واضح مرن لعملية التحول، فلا نستطيع أن نقلل من شأن التغيرات التى حدثت فى أواخر القرن الثامن عشر وفى القرن التاسع عشر، ونستطيع أن نلاحظ وقوع ظاهرة عامة تميز بداية التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد، من ذلك تناقص صادرات المنتجات الصناعية إلى أوربا، وهى ظاهرة إرتبطت بتزايد الواردات من المنسوجات الأوربية، وعانت صناعة المنسوجات المحلية من ذلك نتيجة فقدها بعض أسواقها الأوربية. وبرزت ظاهرة موازية تتعلق بالسكر الذى زاد الطلب عليه فى أوربا، فجاء إنتشار معامل التكرير فى مرسيليا وغيرها التى إعتمدت على القصب الأمريكى ليحد من تدفق السكر المصرى على الأسواق الأوربية.

وإذا أخذنا تلك الأحوال فى الإعتبار، نستطيع أن نفهم بصورة أوضح أسباب تحول الكثير من الأراضى لإنتاج المحاصيل النقدية التى يزداد الطلب عليها وترتفع أثمانها، وكانت تلك المحاصيل تصدر كمواد خام لا كمنتجات مصنعة. وترصد دراسة بيتر جران لمصر فى أواخر القرن الثامن عشر التوسع فى الأراضى الزراعية التى خصصت لإنتاج الغلال إستجابة لزيادة الطلب عليها فى فرنسا، ومثل ذلك الاتجاه بداية الإندماج فى السوق العالمية. وكانت سياسة محمد على إستمرارا لعملية الإدماج فى السوق الأوربية العالمية . ولكنه حاول تفادى عملية التهميش بإقامة الصناعة الخاضعة لإدارة الدولة، وبحلول منتصف القرن التاسع عشر إزداد إيقاع عملية التهميش سرعة فى عهد خلفائه.

ويشير ذلك كله إشارة واضحة إلى خطورة فهم ما جرى فى القرن التاسع عشر من خلال ما حدث فى العقدين أو الثلاثة عقود التى سبقته، وخاصة أن معظم المؤرخين يرون أن السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر شهدت أزمة كبيرة. والقول بأن ما حدث فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر يعبر تماما عن الأوضاع التى سادت قبله ببضعة قرون يناقض حقائق التاريخ. والواقع أن دراستنا هذه تهدف إلى تأكيد تعذر فهم الحقبة الحديثة من تاريخ مصر دون الرجوع إلى القرن السادس عشر، للوقوف على جذور العديد من التطورات التى حدثت فيما بعد، وأن أصول بعض الظواهر التى أرجعها المؤرخون إلى حقب متأخرة، تعود إلى القرن السادس عشر. وبعبارة أخرى، يجب أن يقودنا ذلك إلى إعادة تقييم تاريخ مصر فى العصر العثمانى، وأن لا يقتصر ذلك على القرنين السادس عشر والسابع عشر فحسب، بل يمتد إلى القرن التاسع عشر أيضا. ولعل الدراسات اللاحقة تبين لنا الإمتداد الجغرافى للتحولات التى شهدتها مصر عند نهاية القرن السادس عشر، بالكشف عما يوازيها فى الولايات العثمانية الأخرى، ولعل ذلك يساعد أيضا على إكتشاف الطريقة التى قامت بها تلك الاتجاهات لتعويق أو معاونة عملية تحديد صورة الإدماج فى النظام الأوربى العالمى، فلا زالت مثل هذه القضايا فى حاجة إلى بحث.

ويعد التغير فى الدور الذى لعبته الدولة حاسما على المدى البعيد لتاريخ الإقليم الاقتصادى والتجارى، بقدر ما كانت عليه الحال بالنسبة لتاريخ أوربا الاقتصادى. ففى القرنين

السادس عشر والسابع عشر، هيأ ضعف الدولة الفرصة أمام جماعات كالتجار للبروز ولعب دور أكثر أهمية اقتصاديا واجتماعيا، وتسارع إيقاع هذه العملية حتى نهاية القرن الثامن عشر بإنغماس المماليك فى الأنشطة التجارية المربحة التى مارسها التجار. وجاء عهد محمد على باشا ليمثل إنقطاعا فى هذا السياق بإقامته للدولة المركزية القوية. وأعقب ذلك تدخل القوى الأوربية –التى كانت أكثر مركزية من الناحية السياسية عن ذى قبل – الذى غير الأوضاع تماما. وعجز سعيد وإسماعيل عن التصدى للتغلغل الأوربى، فإتخذ التهميش أبعادا جديدة. وعلى حين ساعد غياب تدخل الدولة فى القرون الأولى من الحكم العثمانى على توسيع التجار لمجال نشاطهم، جاء ضعف مركز الدولة –فى القرن التاسع عشر– لغير صالح التجار المحليين، بما أوجده من ظروف مواتية للتجار الأوربيين. فقد أصبح النظام الرأسمالى الأوربى السريع الإنتشار يحظى بمساندة دول قوية، ويتمتع ببنية أساسية متينة مهدت الطريق للتجارة مستخدمة الجيوش والبعثات التبشيرية، وأصبح القناصل يحملون شكاوى التجار الأوربيين إلى السلطان فى إستانبول، وتمتع التجار الأوربيون بالضمانات القانونية والقضائية التى كفلها لهم نظام الإمتيازات الأجنبية، بينما حرم تجار مصر وغيرها من ولايات الدولة العثمانية من الوسائل التى تكفل لهم الحماية فى مواجهة إكتساح التجار الأوربيين لأسواقهم، فلم يكن اللجوء للسلطة الحاكمة متاحا للتجار المحليين، كما أن هياكل التجارة وطوائفها لم تهيأ تاريخيا للتطور فى هذا الاتجاه . وبذلك لم يكن التجار المحليون يتنافسون مع التجار الأوربيين وما يجلبونه من منتجات أفضل صنعا وسعرا فحسب، بل كانوا أيضا يواجهون دولا يعجزون عن مواجهتها لإفتقارهم إلى ما كان لدبها من سلاح.

المصادر والمراجع

أولا: سجلات المحاكم الشرعية

* الباب العالى 35،42، 54، 58، 59، 64، 71، 82، 85، 86، 87، 90، 94، 95، 96، 98، 100، 101، 102 ، 103، 104، 105، 107، 111، 114، 118، 121. تغطى الفترة الزمنية من 982/1574 إلى 1053/1643.
* الدشت، 106، 118، 145. تغطى الفترة الزمنية 1000/1591 - 1037/1627.
* دمياط، 68 بتاريخ 1033/ 1623.
* القسمة العربية، 12، بتاريخ 1005/ 1596؛ بتاريخ 1025/ 1616.
* القسمة العسكرية، 15، 33، 36، 38، 39م. تغطى الفترة من 995/ 1586 - 1035/ 1625.
* الصالحية النجمية، 456، 459، 470، 475. تغطى الفترة الزمنية من 979/1571 - 1005/1596.

ثانيا: المخطوطات

* البكرى، كتاب الكواكب السائرة، مخطوط بالمكتبة القومية بباريس

ثالثا: المطبوعات العربية

* أحمد شلبى بن عبد الغنى، أوضح الإشارات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة 1978.
* البكرى، كشف الكربة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 23، 1976، ص ص 291-384.
* الغزى، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، بيروت 1949.
* على مبارك، الخطط التوفيقية، ط 2، القاهرة 1919 -1994.
* المحبى خلاصة الأثر، القاهرة، 4 أجزاء، 1284 هـ .

رابعا: المطبوعات الأجنبية

- Ashtor, E., Levant Trade in the Later Middle Ages, Princeton, 1983.
- Ashtor, E., "Levantine Sugar Industry in the Late Middle Ages, A Case of Technological Decline", in Udovitch ed. The Islamic Middle East 700 -1900: Studies in Economic and Social History, Princeton, 1981, P. 91-132.
- Baer, Gabriel, Fellah and Townsmen in the Middle East, London, 1982.
- Bates, Ulku, "Facades in Ottoman Cairo," in Bierman, Abou el-Haj and Preziosi, The Ottoman City and its Parts, New York, 1991.
- Braude, Benjamin, "International Competition and Domestic Cloth in the Ottoman Empire, 1500 - 1650: A Study in Underdevelopment," Review, 11,3, Winter 1979, P. 437-51.

- Braudel F., The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip 11, transl. Sian Reynolds, New York, 1976.
- Bretten, Michael Heberer Von. Voyages en Egypte de Michael Heberer von Bretten, Cairo, 1979.
- Brouwer C.G. and Kaplanian, K., Early Seventeenth-Century Yemen, Dutch Documents relating to the Economic History of Southern Arabia (1614-1630), Leiden, 1988.
- Chabrol, "Essai sur les moeurs, "Description de L'Egypte, Etat Moderne, 11/2, Paris, 1822.
- Cohen, Amnon, Economic Life in Ottoman Jerusalem, Cambridge, 1989.
- Darrag, Ahmad, L'Egypte sous le regne de Barsbay, Damascus, 1961.
- Faroqhi, Suraiya, Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia, Cambridge, 1984.
- Faroqhi, Suraiya, "Merchant Networks and Ottoman Craft Production (16th-17th Centuries)Urbanism in Islam, The Proceedings of the International Conference on Urbanism in Islam, vol.1, Tokyo, 1989, P.85-132.
- Gallipoli, Rocchetta and Castela, Voyages en Egypte des annees 1597- 1601, Cairo, 1974.
- Gerber, Haim, "The Muslim Law of Partnership in Ottoman Court Records," Studia Islamica, vol. 53, 1981, p. 109-119.
- Gibb and Bowen, Islamic Society and the West, Volume 1, p 1, Oxford, 1957.
- Gladstone, Jack, "Trend or Cycles? :The Economic History of East-West Contact in the Early Modern World," JESHO,36/2, May 1993, p. 104-119.
- Goitein, S., A Mediterranean Society, vol. 1, Economic Foundations, Berkeley, 1967.
- Ghazaleh ,Pascale, The Guilds, :Between Tradition and Modernity," in N. Hanna, The State and its Servants, Cairo, 1995, p. 60-74.
- Gran, Peter, Islamic Roots of Capitalism, Austin, 1979.
- Gran, Peter, "Late 18th Early 19th Century Egypt: Merchant Capitalism or Modern Capitalism," L'Egypte au XIXe siecle, Paris, 1982,pp. 267-281.
- Hanna, Nelly. Habiter au Caire: les maisons moyennes et leurs habitants aux XVIIe et XVIIIe siecles, Cairo, 1991.
- Hanna, Nelly, Construction Work in Ottoman Cairo, Cairo, 1984.
- Hanna, Nelly, " The Administration of Courts in Ottoman Cairo", in N. Hanna ed., The State and its Servants, Cairo, 1995.
- Hanna, Nelly, An Urban History of Bulaq in the Mamluk and Ottoman Periods, Cairo, 1983.

- Hanna, Nelly, "Isma'il Abu Taqiyya et le Commerce international au Caire 1585-1625" in Les Villes dans L'Empire Ottoman: activites et societes, I, Paris, 1991,pp. 211-219.
- Hanna, Nelly, "Marriage among Merchant Families in Seventeenth-Century Cairo," in Amira Sonbool, ed. Women, Divorce and Family Law in Islamic Societies, Syracuse University Press,1996.
- Harant, Christophe, Le Voyage en Egypte de Christophe Harant, Cairo, 1972.
- Hattox, Ralph, Coffee and Coffeehouses, The Origins of a Social Beverage in the Medieval Near East, Seattle, 1985.
- Heyd, Uriel, Ottoman Documents on Palestine, Oxford, 1960.
- Heyd, W., Histoire du Commerce du Levant, Leipzig, 1886.
- Holt, P.M., Egypt and the Fertile Crescent, Ithica,1966.
- Inalcik, Halil, The Ottoman Empire The Classical Age 1300-1600, London, 1973.
- Inalcik, Halil, "Capital Formation in the Ottoman Empire" Journal of Economic History, March 1969, no, 1,p. 97-140.
- Inalcik, Halil, "The Emergence of Big Farms, Ciftliks: State, Landlords and Peasants," in H. Inalcik, Studies in Ottoman Social and Economic History, Valorium reprints, London, p. 105-126.
- Inalcik, Halil, "Imtiyazat", Encyclopedia of Islam, 2nd edition.
- Islamoglu, H. and Faroqhi S, "Crop Patterns and Agricultural Production Trends in Sixteenth Century Anatolia" Review, II, 3, 1979,pp. 401-36.
- Islamoglu H. and Keyder C., "Agenda for Ottoman History,: Review, 1, 1,1977, pp. 33-55.
- Islamoglu-Inan, H. ed., The Ottoman and the World Economy, Cambridge,1987.
- Issawi, Charles, "The Economic Development of Egypt 1800-1914" in The Economic History of the Middle East 1800- 1914, Chicago,1975.
- Issawi, Charles, "Economic Change and Urbanization in the Middle East" in Lapidus, Middle Eastern Cities, Berkeley, 1969.
- Jennings, Ronald, "Loans and Credit in Early 17th-Century Ottoman Judicial Records," JESHO, 16, 1973, pp. 168-215.
- Kasaba, Resat, The Ottoman Empire and the World Economy, the Nineteenth Century, New York, 1988.
- Labib, Subhi, " Capitalism in Medieval Islam, "Journal of Economic History, vol. 39?1, March 1969, p. 79-98.
- Lane, F., The Mediterranean Spice Trade, further evidence of its survival in the sixteenth century" American Historical Review, vol. XLV/3, April 1940,p. 581-590.

- Lane, E.W., The Thousand and One Nights, first published London 1838, reprinted Cairo, 1980.
- Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey, Oxford, 1968.
- Magalhaes-Godinho, V., L'economie de l'Empire Portugais aux XVIe siecles, Paris, 1969.
- Masters, Bruce, The Origins of Western Dominance in the Middle East, New York, 1988.
- Murphey, R., "Conditions of Trade in the Eastern Mediterranean, An Appraisal of Eighteenth-century Ottoman Documents from Aleppo," JESHO, vol. XXXIII, 1990,p.35-50.
- Owen, Roger, The Middle East in the World Economy 1800-1914, London,1987.
- Pearson, M.N., "Merchants and States, in James Tracy, ed., The Political Economy of Merchant Empires, Cambridge, 1991,p. 41-116.
- Raymond, Andre, Artisans et Commercants au Caire au XVIIIe siecle, Damascus, 1973.
- Raymond, Andre, "L'impact de la penetration europeene sur l'economiie de l'Egypte au XVIIIe siecle," Annales Islamologiques, vol 18, 1982,p. 217-235.
- Raymond Andre, "La fabrication et le commerce du sucre au Caire au XVIIIe siecle, l'effondrement d'une "industrie" traditionelle," in Sucre, Sucreies et Douceurs en Mediterranee, Paris,1991,p.213-225.
- Raymond, Andre, "Le deplacement des tanneries a l'epoque Ottomane," in Villes du Levant, Revue du Monde Musulman et de la Mediterranee, vol. 55-56, 1990,p. 34-43.
- Raymond, A. and Wiet, G., Les Marches du Caire, Cairo 1979.
- Sauvaet, Jean, "Les Caravanserails Syriens du Hadjdj de Constantinople", Ars Islamica, vol. IV, 1937, p. 98-121.
- Schacht, Joseph, Introduction to Islamic Law, Oxford, 1964.
- Shaw, Stanford, The Financial and Administrative Organization of Ottoman Egypt, Princeton, 1962.
- Shaw, Stanford, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge, 1987.
- Shmuelevitz, Aryeh, The Jews of the Ottoman Empire in the Late Fifteenth and the Sixteenth Centuries, Leiden, 1984.
- Shuman, Mohsen, "The Beginnings of Urban iltizam in Egypt" in Hanna N. ed., The State and its Servants, Cairo,1995.
- Steensgaard, Niels, The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century,Chicgo,1974.
- Tuscherer, Michel, "Le Pelerinage de l'emir Sulayman Gawis al-Qazdughli, Sirdar de la caravane de la Mekke en 1739, "annales Islamologiques, vol.24, 1988, p. 155-204.
- Udovitch, A., Partnership and Profit in Medieval Islam, Princeton, 1970.

- Udovitch A., "Credit as a Means of Investment in Medieval Islamic Trade", Journal of the American Oriental Society, vol. 87,no.2, April-June 1967,p. 260-264.
- Van Berchem, M., Materiaux pour un Corpus Inscriptionum Arabicarum, Cairo, 1903.
- Vansleb, F., The Present State of Egypt, London 1678.
- Wallerstein, I., "The Ottoman Empire and the Capitalist world-Economy: Some Questions for Research, "Review, II, 3, Winter 1979, P. 189-98.
- Wallerstein, I, Decdeli H., and Kasaba, R., The Incorporation of the Ottoman Empire into the World-economy," in Islamoglu-Inan, H, ed. The Ottoman Empire and the World Economy, Cambridge, 1987,p. 88-97.
- Wallerstein, Immanuel and Kasaba, Resat, "Incorporation into the world-Economy: Change in the Structure of the Ottoman Empire, 1750-1838" in Economie et Societe dans l'Empire Ottoman, Paris, 1983,P. 335-353.
- Walz, Terence, Trade Between Egypt and Bilad al-Sudan, Cairo, 1978.
- Walz, Terence, "Trading into the Sudan in the Sixteenth Century," Annales Islamolgiques, vo,. 15, 1979,p. 211-233.
- Wiet, Gaston, "Les Marchands d'epices sous les Sultans Mamlouks" Cahiers d'Histoire Egyptienne, Serie VII, Facs.2,May 1955,p.81-147.
- Wild, Johann, Voyage en Egypte de Johann Wild 1606-1610. Cairo, 1973.
- Winter, Michael, Egyptian Society under Ottoman Rule, 1517-1798, London, 1992.